

تاريخ الجزائر المعاصر

(الجزء الثاني)



دراسة



تاريخ الجزائر المعاصر

(1954-1962).

الجزء الثاني

الدكتور: محمد العربي الزبيدي

p-054.7

تاريخ الجزائر المحاصرة

(1962-1954)

(الجزء الثاني)

- دراسة -

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

من منشورات اتحاد الكتاب العرب

1999

الحقوق كافة
محفوظة
لاتحاد الكتاب العرب

E-mail : unecriv@net.sy

الجريد الإلكتروني:

aru@net.sy

موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت:

www.awu-dam.com

تصميم الغلاف للفنان: اسماعيل حصرة

□□

مقدمة الجزء الثاني

يسعدني أن أضع بين يدي القراء عامة والطلبة خاصة الجزء الثاني من تاريخ الجزائر المعاصر وهو يغطي الفترة الممتدة من سنة 1954 إلى غاية 1962.

لقد حاولتُ بقدر الإمكان أن تكون الدراسة موجزة وقريبة من الموضوعية التي هي صفة أساسية من صفات البحث العلمي وسعيت مجتهداً وصادقاً، أن أقدم من خلال هذا العمل المتواضع أقصى مايمكن من المعطيات الضرورية لتتبع أهم أحداث ثورة نوفمبر ولفهم كثير من محطاتها الرئيسية. كما أنني توقفتُ ملياً عند بعض المصطلحات والمفاهيم والتي اعتبرتها مفاتيح الكتابة التاريخية والتي بدون التمكن منها يستحيل الوصول إلى حقيقة اندلاع الثورة ونفقي سائر مراحلها.

إنني تعمدتُ عدم التوقف طويلاً عند القضايا الشائكة التي عرفتها جبهة التحرير الوطني طيلة سنوات الكفاح المملح، وذلك لإيماني بأن الإنجاز الكبير لا يزيدها إلا تعقيداً وغموضاً. وهذا الاعتراف لا يعد هروباً من المسؤولية خاصة وأني أنجزت دراسة وافية شملت كل تلك القضايا مع محاولة الربط فيما بينها والكشف عن خباياها وتسليط الضوء عن الضباب الكثيف، الذي أحيط بها ورجائي أن تجد طريقها إلى النشر في أقرب الأوقات.

والله ولي التوفيق

الدكتور:

محمد العربي الزبيري

□□

الباب الثاني

بناء المجتمع الجزائري الجديد وتطويره

الفصل الأول

الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة

- * التوجهات الأساسية.
- * موقف الحكومة الفرنسية من الثورة وتطورها.
- * مواجهة الصعوبات الأولى.
- * هجوم العشرين من أغسطس 1955م.



التوجهات الأساسية:

عندما أشعلت جبهة التحرير الوطني فتيل الثورة، ليلة الفاتح من نوفمبر سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف، فإنها إنما فعلت ذلك لتجسيد إيديولوجية حزب الشعب الجزائري، لأجل ذلك حددت تحركاتها الأولى في إطار توجهات ثلاث.

1 - التوجه السياسي:

ويهدف إلى استرجاع السيادة المغتصبة عن طريق الكفاح المسلح الذي يجب أن يتحول إلى انتفاضة عامة تضعف الجيوش المعنوية، وتخرب الاقتصاد الاستعماري وتفرض جو الحرب الساخنة على فرنسا فتتقاد إلى تفاوض كما حدده نداء الفاتح من نوفمبر سنة 1954.

وفي إطار هذا التوجه السياسي، دعت جبهة التحرير الوطني كافة التشكيلات السياسية إلى الإعلان عن حل نفسها رسمياً⁽¹⁾، ودفع مناضليها ومريديها إلى الالتحاق، فرادى، بالصفوف، وأكدت من خلال النداء الأول وفي مناسبات عديدة، أن التفاوض لا يكون إلا معها بصفتها قائداً للكفاح المسلح وممثلاً وحيداً للشعب الجزائري.

وكان قادة جبهة التحرير الوطني يطمحون، بصديق وإخلاص، إلى استرجاع استقلال الجزائر ضمن الوحدة الشاملة للمغرب العربي الكبير، وذلك تماثياً مع إيديولوجية نجم شمال إفريقيا، وإيماناً منها بأن تلك هي الطريقة الوحيدة لقطع خط الرجعة على الاستعمار بجميع أشكاله وألوانه.

(1) مازال هذا الموضوع يمثل كثيراً من الجدل، فسجروا الثورة بسفوف كيادات للتشكيلات السياسية في ذلك الوقت بالانتهازية ويتهمونهم بعدم الإستجابة النداء في الوقت المناسب، لأن الحزب الشيوعي حل من طرف السلطات الفرنسية في سبتمبر سنة 1955 ورغم ذلك ظل ينشط سرياً في الداخل وفي الخارج إلى أن استرجعت الجزائر استقلالها. أما جمعية العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فلإيهما أطنا عن حل نفسيهما وانضمام كيادتيهما فرادى إلى جبهة التحرير الوطني في شهر أبريل سنة ست وخمسون وتسعمائة وألف.

2 - التوجه الاقتصادي والاجتماعي:

ويرمي إلى استرجاع الأراضي المغتصبة وإخضاع مجالات الإنتاج والتسويق والاستثمار إلى التخطيط الذي يأخذ بعين الاعتبار وقع البلاد وإمكاناتها واحتياجات الجماهير الشعبية للوسعة.

وبواسطة هذا التوجه كانت جبهة التحرير الوطني تسعى إلى تغيير هيكله اقتصادية واجتماعية وضعها الاستعمار الاستيطاني طيلة الفترة التي بقيها في ديارنا لتكون دعامة للاقتصاد في (الوطن الأم) ولتبقى الإنسان الجزائري في حالة تبعية دائمة تمنعه من الشعور بذاته وتحول بينه وبين مسؤولياته ككائن له حق التصرف في شؤونه.

صحيح أن جبهة التحرير الوطني لم تبدأ، في عامها الأول، ببرنامج اقتصادي، واضح لكنها كانت واعية بأن السلطات الاستعمارية قد اغتصبت ملكيات الجزائريين الزراعية والصناعية خاصة إلى الكولون يستغلونها ويوظفون ثرواتها لتحقيق الثراء الفاحش وللممكن من ممارسة الاستبداد والاضطهاد على السكان الأهالي، ومن شراء الذمم والأحلاف سواء في أوساط الحكام الفرنسيين بمختلف أنحاء الجزائر أو في فرنسا ذاتها. ولقد تحول ذلك الوعي، في خضم المعركة، إلى رغبة ملحة في استرجاع كل ما أخذ بالقوة. وفي نهاية مرحلة الكفاح المسلح، ظهر التفكير جدياً في إرساء قواعد التسيير الذاتي الذي يعد، بحق، واحدة من الطرق المؤدية إلى انتصار الاشتراكية، والذي هو، في خطوطه العريضة، مأخوذ من تقاليدنا في الإنتاج والتسيير الاقتصادي قبل الاحتلال الفرنسي.

3 - التوجه الحضاري:

ويشمل مجالي الدين والثقافة انطلاقاً من مجموعة من الحقائق أهمها:

أ - إن الاستعمار لا هي مقاومة بطولية دعائمتها المسجد ومصدرها في غالب الأحيان إحدى الزوايا التي كانت منتشرة عبر مختلف أنحاء البلاد لأجل ذلك وجه ضربات قاسية إلى الدين ساعدت على تشويهه وتزييف تعاليمه وإغراقه في مناهات الفسوة والدروشة. نقول مساعد لأن الأرضية اللازمة للقيام بذلك العمل إنما كانت متوفرة، شأن الجزائر في ذلك هو شأن باقي البلاد الإسلامية التي كانت تعيش جواً يسوده الظلم والاستبداد اللذين لا علاقة لهما بالإسلام، ويخضع للخرافات التي أبعثت الناس عن الدين الصحيح. أما المساجد

فإنه أفرغها من محتواها الثوري الذي وجدت من أجله، وحولها إلى شبه كتابين، وذلك إذا سلمت من الهم ولم تحول مادياً إلى مقرات لمؤسسات أخرى دينية أو اقتصادية أو سياسية أو عسكرية.

إن هذه الحقيقة التاريخية هي التي جعلت الجزائر تلجأ إلى الدين:

تخلصه من بعض ماعلق به من شوائب، وفي ذات الحين تركز عليه لتزويد المجاهدين بالطاقة الضرورية لهم في مولجتهنم لأعتى قوة استعمارية تفوقهم عدة وعتادا، ولتعبئة الجماهير الشعبية الواسعة وتوعيتها بالوضع الجديد الذي يجب أن تتكيف معه حتى تتمكن من المشاركة الفعلية في معركة التحرير. وبالفعل، فإن الذي يرجع، بتأمل، إلى تاريخ ثورة نوفمبر يرى أن التكبير ولترغيب في الشهادة قد أدبا دوراً أساسياً في تثبيت العزائم وتقوية النفوس وتجلبد أغلبية للمواطنين حول جبهة التحرير الوطني.

ب - إن الاستعمار كان وما زال يدرك أن شعباً بلا ثقافة شعب ميت، وأن الاحتلال الحقيقي لا يتم إلا عندما يقضي على ثقافة الشعب المعتمد عليه. فانطلاقاً من هذه القناعة عمدت السلطات الاستعمارية، في بلاننا، إلى تجهيل الجماهير، وتزييف للتراث الوطني وطمس معالم الثقافة ومصادرها. بادرت إلى صلب ثقافة جديدة لا علاقة لها بواقعنا، ومتفقين، من نوع جديد، زونتهم بالقيم والأخلاق الاستعمارية. وهذا، أتبه إلى أن للتعليم ليس هو للثقافة، وأن هناك من الحصول على الثقافة، وأن هناك من المتعلمين باللغة الفرنسية من تمكنوا من الحصول على ثقافة وطنية واسعة.

إن جبهة التحرير الوطني لم تكن تجهل هذا المسمى الاستعماري، ومن ثمة، فإنها إلى جانب الكفاح المسلح، كانت تنظم، في الأرياف خاصة وفي أوساط المجاهدين بصفة عامة، حملات متواصلة لمحو الأمية، وتغيير الذهنيات الجامدة ورفع مستوى الوعي لدى الفلاحين والعمال، كما أنها كانت تعمل، جامدة على دعم الأخلاق الثورية المرتكزة على قيمنا العربية الإسلامية، تلكم القيم التي سيكون منها المنطلق لبثورة عناصر للشخصية الوطنية، ولتكوين الإنسان الجزائري الجديد القادر على الإسهام بفعالية في معركة البناء والتشييد من أجل استرجاع السيادة الوطنية وإقامة الدولة القوية المستقلة.

وحينما اتخذت القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني قرارها التاريخي الخاص بتقجير الثورة ليلة للفتح من نوفمبر عام أربعة وخسين وتسعمائة وألف، قسمت البلاد إلى ست مناطق عينت على رأس كل واحدة منها مسؤولاً،

ماعداد منطقة الجنوب.

وتم الاتفاق في نفس الوقت، على ضرورة عقد ندوة وطنية في منتصف شهر جانفي سنة خمس وخمسين وتسعمائة وألف تتولى تقييم المرحلة المقطوعة وإعداد برنامج العمل المستقبلي على ضوء التجربة المعيشة وما يكون قد تخلصها من مستجدات.

إن الندوة المذكورة لم تعد ولم يتمكن القادة للتاريخيون من التلاقي لأسباب كلها موضوعية يأتي في مقدمتها استشهاد مراد ديدوش قائد المنطقة الثانية⁽¹⁾ واعتقاد رابع بيطاط قائد المنطقة الرابعة⁽²⁾ ومصطافه بن بولعيد قائد المنطقة الأولى⁽³⁾ وعدم تمكن محمد بوضياف⁽⁴⁾ من إحكام عملية التنسيق بين الداخل والخارج وهو ما أدى إلى عدم تمكن مختلف المناطق بالأسلحة والذخائر اللازمة لاستمرار المعركة وتطورها. وبالإضافة إلى ذلك هناك حالة الطوارئ⁽⁵⁾ وميلاد الحركة الوطنية الجزائرية⁽⁶⁾ التي أزلها السيد مصالي الحاج تنظيمياً مناهساً لجبهة التحرير الوطني.

ولم يبق في الميدان من القيادة السداسية سوى كريم بلقاسم قائد المنطقة الثالثة الذي ظل يبذل أقصى ما في وسعه للتصدي إلى هجمات القوات الاستعمارية، والعربي بن المهيدي الذي صار يسعى للتوفيق بين مهامه كقائد للمنطقة الخامسة وولجبات جديدة فرضت عليه نتيجة اعتقال قائد المنطقة الرابعة.

إن هذا التعثر، على الرغم مما كان يمثل من خطر ماحق على مصير الثورة، لم يمنع جبهة وجيش التحرير الوطني من الانتشار بسرعة فائقة خاصة في أوساط مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذين كانوا ينتظرون هذه الظروف للجديدة بفارغ الصبر.

(1) استشهاد في معركة بوكركر على مقرية من مدينة زيفود يوسف حالياً يوم 1955/01/18.

(2) تم اعتقاله على إثر وشاية يوم 1955/02/25.

(3) تم اعتقاله في شهر فيفري سنة 1955 عندما كان يحاول اجتياز الحدود لترسية للبيبة بحثاً عن الأسلحة والذخيرة.

(4) الأسباب التي ملته من ذلك كثيرة منها: مرض السمل وعدم اعتراف المننوية الخارجية بسلطته.

(5) إجراء قانوني اتخذته السلطات الاستعمارية بدلاً من حالة الحصار وكان ذلك يوم 1955/02/19.

(6) ملكه اختلاف كبير حول تاريخ ميلادها بالضبط لكننا نرجح أن يكون في يوم 1955/12/22 على إثر حل حركة الانتصار يوم 1954/11/15 لأن الحركة الوطنية التي يتزعمها الحاج مصالي عورتا على أنها تلجأ إلى اسم جديد كلما تعرضت لإجراءات الطل، أما التشكيلة التي يتبنى بدون تغيير.

ومن الغريب أن المناطق التي أصابها أعنف الهزات هي التي طورت أكثر من غيرها.

ونحن نعرف، اليوم، أن عدد المجاهدين الذين لم يكن يتجاوز الأربعمائة ليلة أول نوفمبر قد ارتفع عشية انتفاضة العشرين أوت سنة 1955 إلى حوالي أربعة آلاف، بالإضافة إلى التنظيم المدني المرعي الذي عم أغلبية أنحاء المناطق الأولى والثانية والثالثة.

ولم يكن تزايد عدد المقاتلين، رغم أهميته كافيًا، لأن الأسلحة لم تكن متوفرة لا نوعاً ولا كمًّا، ناهيك عن الذخيرة ومئات معدات الحرب.

فرجال جيش التحرير الوطني، استطاعوا، في هذه الأشهر الأولى، أن يجمعوا حوالي ألف قطعة سلاح⁽¹⁾ ما بين بندق للصيد والمسدسات العادية والبنادق الحربية الموروثة عن الحرب الامبريالية الثانية ولم يكن هذا هو المتوقع عندما تفرقت للقيادة العليا عشية أول نوفمبر، بل أن آمالاً كبيرة كانت معلقة على نشاطات المندوبية في الخارج⁽²⁾ ومجهودات السيد محمد بوضياف الذي كلف بتعبئة الجزائريين في فرنسا حيث سهولة الاتصال بباعة الأسلحة ومهربها.

غير أن مندوبية للخارج لم تحصل، رغم الجهود المبذولة والوعود المحصل عليها، على مايمكنها من شراء الأسلحة وإخالتها إلى المناطق. ذلك⁽³⁾ أن الدول العربية للشقيقة لم تكن تصدق أن يكون للشعب الجزائري، في يوم من الأيام، طليعة تستطيع تجبير الثورة على ولادة من أعظم القوالب الاستعمارية في العالم، خاصة وأن الجزائر كانت ملحقة، قانونياً، بفرنسا⁽⁴⁾.

أما السيد بوضياف، فإن مهمته في فرنسا قدتعتت بسبب سيطرة مصالحه شبه الكلية على هياكل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية⁽⁵⁾ لأجل ذلك، فإنه

(1) - حزب جبهة التحرير الوطني (المنظمة الوطنية للمجاهدين)، من مشارك ثورة التحرير، منشورات قسم الإعلام والثقافة، الجزائر بدون تاريخ، ص 14، وملاحقها.

(2) - كانت المندوبية مكونة من السيد محمد خيضر رئيساً وعضوية السيد أحمد بن بلة وأوت أحمد وكلهم يعيشون في القاهرة بتقويض من قيادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وكانوا ملاحظين من طرف السلطات الاستعمارية بسبب ما تحملوه من مسؤوليات في إطار المنظمة الخاصة.

(3) *Aucre, Editions Garnier, P. 68. Une Guerre. I. ABBAS (Ferhat) Autopsie d*

(4) - خيضر (محمد)، "بدايات الثورة"، المجاهد، العدد، 12 - بتاريخ 1962/4/30.

(5) *HARBI (Mohamed), Le FLN Mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir- (1945-1962) P. 151.*

ترك فكرة التسليح مؤقتاً، وراح يقوم بحملة توعية واسعة النطاق في أوساط مناضلي الحركة المذكورة إلى أن تمكن من استمالة عدد كبير منهم سمح له بإنشاء هيكل جبهة التحرير الوطني وإرساء قواعدها للثابتة التي سبهرن على نجاحتها فيما بعد.

وأمام هذه الظروف الطارئة، فإن قيادات للمناطق، حيث تأجج لهيب الثورة قد لجأت إلى الاعتماد على النفس وراحت تأمر بمضاعفة الجهود في مجال صنع المتفجرات التقليدية وجمع ما أمكن من الذخيرة والأسلحة التي كانت بين أيدي المواطنين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى رفعت شعار: "سلاحنا نفتحك من عدونا"، وهو شعار أتى بنتائج إيجابية معتبرة.⁽¹⁾

وإلى جانب هذين الإجراءين الحكيمين قام كل من الشهيدين العربي بن المهدي ومصطفى بن بولعيد، الأول في اتجاه المغرب الأقصى والثاني في اتجاه ليبيا عن طريق تونس، بمحاولة لربط الاتصال بمنذوبية الخارج. لكن المحاولتين لم تأتيا بشمار يذكر إذ عاد ابن بولعيد إلى سجن الكدية كما هو معروف.

كل هذه الصعوبات والمشاكل غير المتوقعة لم تمنع المجاهدين من خوض كثير من المعارك الناجحة ضد القوات الاستعمارية المسلحة، كما تم منع أعداداً كبيراً من الخونة والعلماء من ذيل الجزاء الذي يستحقونه.

إن الدارس لا يستطيع في صفحات قليلة أو حتى في مجلد، أن يتعرض بجد لكل العمليات العسكرية والحملات التأديبية والكمائن القاتلة التي قام بها أو أقامها جيش التحرير الوطني خلال تلك الأشهر الأولى من الثورة.

ولكن كانت الثورة قد حققت كثيراً من التقدم، وأحرزت على العديد من الانتصارات في المجالين السياسي والعسكري، فإن مشاكل التسليح ستظل مطروحة بحدّة إلى نهاية عام 1955. وإن هذا النقص في التسليح هو الذي سيسمح للسلطات الاستعمارية بأن تجمع قواها وتوظف إمكانات حربية هائلة لقمع المناطق الثائرة.

(1) - من معارك ثورة التحرير، ص 16.

*موقف الحكومة الفرنسية من الثورة وتطورها:

وفي صباح اليوم الثاني من شهر نوفمبر، ظهرت الصحافة الاستعمارية بعناوين ترمي إلى هدفين مختلفين: فهي تدعو، من جهة، إلى التزام الهدوء، ومنح الثقة للسلطات المختصة التي تملك من الوسائل ماسيكتها، في ظرف قصير جداً، من القضاء على الأعمال الإجرامية⁽¹⁾ والدعوة إلى الهدوء والثقة معاًها منع الفوضى والاضطراب للذين من شأنهما أن يخلقاً ما يحتاجه الثوار من ظروف ملائمة، فتضطرب نيران الحرب، وتعم الثورة التي تحقق المسؤولين من وقوعها رغم تنكرهم لها في الظاهر، وعدم اعترافها بشرعيتها. ومن جهة أخرى. فإن تلك العناوين جاءت عبارة عن تهريب ووعيد موجهين لقيادة وأعضاء الحركة الجديدة، مذكرة بقوة فرنسا وعظمتها وقدرتها على رد الفعل، وعلى استعمال العنف والقمع من أجل التوصل إلى استئجاب الأمن وإرجاع المياه إلى مجاريها..

وبهذا الصدد، صرح للوالي العام بأنه يملك وسائل إضافية سوف لن يضر استعمالها، وأنه سيتخذ كل مايجب اتخاذه من إجراءات لحماية مصالح فرنسا والفرنسيين والدفاع عنها⁽²⁾

وفي اليوم الثالث من الشهر، تعددت للتعاليق وتكاثرت الآراء التي أجمعت، رغم اختلاف الاتجاهات السياسية لأصحابها، بأن جنود ماوقع في الجزائر، يجب البحث عنها في الخارج، لأن الثقة التي ميزت الأحداث أكبر من عقول الأهالي⁽³⁾

وبالطبع، فإن أول من وجهت إليه اللثم الثقيلة هي الجامعة العربية التي لم تكن، آنذاك تخفي دفاعها عن حقوق أبناء المغرب العربي إلى درجة أنها أنشأت، في القاهرة، مباشرة بعد تأسيسها، مكتباً يمثل الحركات الوطنية العاملة في كل من تونس والجزائر والمغرب الأقصى⁽⁴⁾، وبالإضافة إلى ذلك فإن إذاعة صوت

(1) انظر جريدة "صدى الجزائر" *Echo d'Alger*، الصادرة بتاريخ 2 نوفمبر سنة 1954.

(2) جريدة *Echo d'Oran* الصادرة بتاريخ 3 نوفمبر سنة 1954.

(3) نفس المصدر.

(4) مكى (الشلماني)، "مكتب تحرير المغرب العربي، الشعب، العدد 1092، الصادر بتاريخ 03/17/1966. ينكر الكاتب الذي كان يمثل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في المكتب المذكور برئاسة الأمير عبد الكريم الخطابي أن الجماعة العربية خصصت لها ميزانية لتكوين وتدريب جيش تحرير شمال إفريقيا.

العرب هي أول محطة أعلنت عن ميلاد جبهة التحرير الوطني، وبشرت بالنصر المبين، ودعت إلى الحاق يركب المغتالين، منددة بالقاعدتين والمتردتين، ثم أن مصر كانت، سنة 1954، ما زالت تعيش في هيجان الثورة وحماستها، تلك الثورة التي رفعت كشعار لها، منذ البداية، خدمة للقومية العربية والدفاع عنها أينما وجد أبناؤها.

ومن جهته، فإن السيد ميكاثلي، ممثل ولاية الجزائر العاصمة في مجلس الشيوخ للفرنسي، قد صرح بأن الأحداث التي تهب للمستعمرة منذ ثلاثة أيام ماهي إلا دلالة واضحة على التضامن اللوطيد بين مختلف الحركات الوطنية التي تشوش شمال إفريقيا بأسره، بل أن مايمت في واحد من أقطار المغرب، إنما هو باتفاق الجميع ومن تخطيط كل القيادات المتمردة على السيادة الفرنسية⁽¹⁾.

أما الولي العام، السيد روجي ليونار، فإنه أبدى لنداهشه أمام التماسق الذي تمت به العمليات عبر مختلف أنحاء البلاد، وراح يؤكد أن كل للقرائن تثبت بأن عناصر أجنبية هي التي خططت وهي تقود التمرد قصد تجنيد الرأي العام بمناسبة انعقاد الدورة العادية للأمم المتحدة، وللتمكن من فتح ملف المغرب العربي أمام تلك الهيئات لدولية.

وحلى للعكس من الولي العام، فإن السيد مارسيل ليموند نايجان السابق الذكر، لم يندش لما وقع، بل ذكر أنه كان دائما يقول: "إن الجزائر لا يمكن أن تبقى غريبة عما يجري في المغرب الأقصى وتونس"⁽²⁾، ثم حدد خطة للعمل تهدف إلى خلق لثورة في مهدها، وحصرها في نقطتين: تتمثل الأولى في الشروع في تطبيق قانون الجزائر الذي سبقت الإشارة إليه، وتتعلق الثانية بتنمية للخدمات الاجتماعية، وخاصة محاربة البطالة في أوساط الأهالي لصدهم عن الانضمام إلى صفوف جبهة للتحرير الوطني.

وخارج الجزائر، فإن 'بريد المغرب' قد علق على أحداث الفاتح من نوفمبر بمايلي:

إن الوطنيين يعتقدون أنهم سيمسيطرون على عمليات الإرهاب، ولكنهم غالطون، لأن ذلك سوف يتعدهم لفائدة الشيوعيين⁽³⁾. وكانت الجملة الأخيرة بمثابة الإيحاء، لأن للشيوعية سوف تصبح من

(1) *Ladépêche de Constantine* العدد الصادر بتاريخ 1954/11/02.

(2) نفس المصدر.

(3) 'ميريدالمغرب'، الصادر بتاريخ 2 نوفمبر 1954.

خلال وسائل الإعلام، هي المتهم الثاني الذي متركز سلطات الاستعمار مجهوداتها لتلقي عليه مسؤولية اندلاع الثورة.

وليس معنى الاتهام أن المخابرات الفرنسية لم تكن تعرف الحقيقة، ولكن كان لابد من إيجاد العوامل التي تنفر الجماهير من الحركة الجديدة، وتمنعها من الالتحاق بصفوف المكافحين. ذلك أن الشعب الجزائري مسلم، وإذا كانت الثورة مدعمة، حقاً، من قبل الشيوعية، فإنها تكون، بلا شك، مناهضة للإسلام خاصة وأن هناك سوابق في التاريخ المعاصر: شعوب إسلامية سيطرت عليها الشيوعية، فأخرجتها من الإيمان ورمت بها في أحضان الكفر والإلحاد بحجة مسابقة العلم والتقدم.

ولكن كانت المسؤولية قد أقيمت هكذا جزئياً على كل من الجامعة العربية والشيوعية، هروباً من الواقع المر الذي لم يكن يخفي على الولاية العامة، فإن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية هي الأخرى قد تعرضت لقمع أصمى باعتبارها الممسول الرئيسي عما وقع⁽¹⁾.

وهكذا صدر مرسوم بتاريخ الخامس من شهر نوفمبر، ونشر على أعمدة الجريدة الرسمية التي تحمل تاريخ السابع من نفس الشهر، يقضي بحل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وكل للمنظمات والهيئات التابعة لها وتحریم نشاطها في كافة أنحاء تراب الجمهورية الفرنسية بما في ذلك ما يسمى بمعالات الجزائر. وأعطيت الأوامر لمصالح الأمن في مختلف أنحاء البلاد، فألقت القبض، خلال الأسبوع الأول من نوفمبر وحده، على أكثر من ألفي رجل من مناضلي ومسؤولي الحركة للمصالية وزجت بهم في للسجون تستنطقهم، بحثاً عن الحقيقة ومن أجل التوصل إلى القيادة العاملة في كل منطقة.

وأمام تلك الأعداد الضخمة من الإيقافات وبعد قبلة جبال الأورس بالنابالم الذي أثلّف الأخضر واليابس في جزء كبير منها، عنوت للجرائد الاستعمارية في صحافتها الأولى: "بأن المنظمة الإرهابية قد قضى عليها نهائياً في الشرق الجزائري".⁽²⁾

ومما لا شك فيه أن تصرفات السلطات الاستعمارية، أثناء هذا الأسبوع

⁽¹⁾ روبرت مارل، أحمد بن بله، قلى مر باريس سنة 1960، ص 96-97، يقول المؤلف أن لحد بن بله ذكر له أن قيادة الثورة كانت تراهن على ارتكاب فرنسا كل هذه الأخطاء.

⁽²⁾ Echo D'Oran La dépêche de constantine du 09/11/1954. Alger- Echo d Echod

الأول من الثورة قد ساهمت مساهمة فعالة، وبطريقة عفوية، في تزويد جبهة التحرير الوطني بالكثير من المنخرطين الجدد، كما أنها ساعدت على نشر الرعب في نفوس الأوربيين وللتذكير في كل ما يمكن أن يصدر عن الهيئات الرسمية.

وبالفعل، فإن حملة الإيقافات العشوائية قد دفعت الكثير من المترددين إلى تغيير موقفهم والالتحاق بالجبال، هروباً من المسجون ومراكز الاستلطاق⁽¹⁾. ومن الجانب الآخر، فإن للمعمرين لم تعد لهم أدنى ثقة فيما تصدره صحافتهم من بيانات رسمية، خاصة، وأن تلك البيانات كانت قد ذكرت، في البداية بأن عدد المتمردين لا يتجاوز ثلاثمائة أو أربعمائة شخص، يوجد جلهم في منطقة الأوراس.

وبعد نهاية الأسبوع الأول من نوفمبر أفادت بأنه أُلقي القبض على حوالي ألف من "الإرهابيين"⁽²⁾ وبأن العمليات العسكرية الحقيقية سوف تدخل مرحلتها الحاسمة في الأيام المقبلة.

* على هذا الأساس، صار الأوروبيون والذين يقرأون الجرائد بصفة عامة يتسامحون عن هم هؤلاء الذين تم اعتقالهم. وهل السلطات الاستعمارية تعرف العدد الحقيقي للثوار العاملين في سائر أنحاء الجزائر؟ إذا كانت السلطات الرسمية لا تستطيع الإجابة المقتعة عن هذين السؤالين، فهل يحق للمعمرين أن يتقوا بقدرتها على حمايتهم والدفاع عن ممتلكاتهم، فضلاً عن ثقتهم بقدرتها على تخليص البلاد من ذلك السرطان الذي يهدد الكيان الاستعماري في أساسه؟

ولاسترجاع تلك الثقة المفقودة والضرورية لخوض المعركة، ركزت السلطات الفرنسية على جانبين رئيسيين من جوانب الإعلام والتوجيه: فمن ناحية سلطت الأضواء على حياة بعض الثوار ممن لهم "ماض إجرامي أو علاقات مشبوهة مع القضاء" وذلك للتقليل من قيمة جبهة التحرير الوطني، وحتى يتخلف أبناء العائلات الكريمة عن الالتحاق بصفوف المجاهدين، ومن جملة ما نشرته جريدة "صدى الجزائر": أن جيش التحرير المزعوم يضم من بين قيادات أركانها شخصيات بارزة يمكن أن نذكر من جملتها: الشهير قرين بلقاسم بن بشير الذي يبلغ من العمر سبعة وعشرين سنة ويجوز وراءه سوابق عدلية لا تقوى الجبال على حملها. لأجل ذلك، فإنه لا مجال للدهشة عندما نعلم

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، أشغال المؤتمر لكتابة التاريخ، الجزائر 1981، ج 1، ص 107.

(2) نفس المصدر، ص 109.

أنه فضل الاتحاق بأصدقائه المحكوم عليهم. ترأس عصابة من الإرهابيين بدلاً من أن يستسلم للعدالة ويقضي في السجن سنوات الأشغال الشاقة التي حكم بها عليه سنة 1950⁽¹⁾.

ومن ناحية ثانية، ركزت وسائل الإعلام، بأمر من المسؤولين طبعاً، على التدخل الأجنبي والإمدادات الخارجية، التي بدونها لا يمكن للجزائريين أن يقفوا في وجه قوات الأمن الفرنسية⁽²⁾ وبهذا الصدد، ذكر أن خمس مائة "إرهابي" تونسسي التحقوا بجبال الأوراس في الأيام الأولى من شهر نوفمبر لتنظيم وحدثت القتال، وتدريب الأهالي على استعمال الأسلحة وعلى خوض حرب العصابات. كما ذكر أن السلطات العسكرية قد لاحظت بأن بعض الطائرات تأتي، ليلاً، بدون أدنى ضوء فتفرغ حمولاتها بمنطقة الأوراس، وتضيف نفس المصادر أن تلك الطائرات قد يكون منطلقها من المملكة الليبية⁽³⁾.

وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن الصحافة الفرنسية راحت تعمل على تعميق الفكرة القائلة بأن الثوار إنما هم جماعات معزولة ومنبوذة من الجماهير التي لا ترغب سوى في أن تبقى فرنسية كاملة الحقوق والواجبات. وبهذا الصدد نشرت "صدى الجزائر" خبراً مفاده أن سكان تيزي غليف قد حاولوا الاعتداء على اثنين وثلاثين إرهابياً وقفوا أمرى أثناء عملية قامت بها "قوات الأمن"⁽⁴⁾.

وقد أدت هذه الأوضاع، منظافرة، إلى تنذنب السلطات الاستعمارية التي لم تعد تعني ما يصدر عنها من أقوال وتصرفات وصارت تتخبط في عدد لا حصر له من التناقضات.

ففي ظرف يومي، الثامن والتاسع من شهر ديسمبر، أعلن السيد ميتران وزير الداخلية آنذاك، "أن سبعين ألف جندي يعملون في المناطق المشوشة للتكديّل على أن فرنسا محمية في الجزائر"⁽⁵⁾، وصرح للسيد لوبنار الوالي العام، في حفل رسمي "أن المتمردين لا يزيد عددهم عن أربعمئة شخص"، وعولت "صدى الجزائر: إن قوات الأمن ألقت القبض على سبعمئة وخمسين وقتلت وجرحت سبعين من "الإرهابيين"⁽⁶⁾.

(1) انظر "صدى الجزائر"، صعدا الصادر بتاريخ 5 نوفمبر سنة 1954.

(2) صدى الجزائر، العدد الصادر بتاريخ 11/8/1954 ص 2.

(3) المانظمة الوطنية للمجاهدين، أفعال المؤتمر الأول لكتابة التاريخ، الجزائر 1981، ص 111.

(4) - صدى الجزائر، صعدا الصادر بتاريخ 12/9/1954.

(5) - نشر الخبر على أعمدة كل الصحافة التي صدرت بالجزائر يوم 12/9/1954.

(6) - صدى الجزائر، العدد الصادر بتاريخ 12/9/1954.

ومع حلول السنة الجديدة، تغيرت الأوضاع كلية، حيث أدرجت السلطات الاستعمارية أن لاقادة في مواصلة الكذب والمخادعة المارين، فراحت قرار بتصعيد العمليات العسكرية للقضاء على ما يسمى في تطبيق برنامج إصلاحى في الجزائر وعن اتخاذ قرار بتصعيد العمليات العسكرية للقضاء على ما يسمى في ذلك الحين بهجوب للتمرد⁽¹⁾.

فبالنسبة للنقطة الأولى. فإن السلطات الاستعمارية لم تهجد نفسها كثيراً. وإنما اكتفت بنفض الغبار عن قانون الجزائر الذي أودع رفوف المحفوظات منذ تاريخ صدوره سنة 1947. وأضيف إلى مواد ذلك القانون، لكي يبدو أن هناك تجديداً، إجراء خاص بإعطاء المرأة الجزائرية حق الانتخاب.

ولقد رأى المعمرون خطراً ماحقاً في تمكين للمرأة العربية المسلمة من سلاح يخشى أن يستعمله المناضلون للاستحواذ على كافة المؤسسات السياسية المعسيرة للبلاد. كما أنهم اعتبروا تفكير حكومتهم في تطبيق قانون الجزائر، والمعارك قائمة، تعتبر تنازلاً للذين حملوا البنادق، وخطوة عملاقة في طريق التخلي عن العمال للثلاث المكونة للجزائر الفرنسية. لأجل ذلك، فإنهم رفعوا شعاراتهم المعادية لمسياسة الحكومة المركزية، وجندوا كل طاقاتهم للإطاحة بها، خاصة وأن السيد مالداش فرانس، يعد في نظرهم، واهب الاستقلالات ومخرباً للامبراطورية الاستعمارية⁽²⁾.

وكان المعمرون أقوياء فعلاً، بالإضافة إلى أن تحركاتهم وقعت في ظرف كانت الحكومة فيه معرضة للهجومات مع جميع الجهات. وتزعم حركة المعمرين، تلك، رؤساء بلدياتهم الذين أوفدوا جماعة منهم إلى فرنسا، تشرح وجهة نظرهم، وتشتري الأكلار من بين كبار الشخصيات الفرنسية المسيطرة على المسرح الفرنسي.

ويضمن مخطط كفاح رؤساء البلديات ثلاثة مطالب مركزية، نستخرجها من الندوة الصحفية التي عقدها الناطق الرسمي بأسمائهم: السيد إيزلا، بتاريخ الخامس والعشرين من شهر جانفي سنة 1955.

ويأتي على رأس تلك المطالب: المعارضة الشديدة لكل الإصلاحات المقترحة والتي ستجعل من الجزائر، حسب رأيهم، تونس ثانية، ولكي لا يظهر

⁽¹⁾ La dépêche de constantine du 1954/12/11

⁽²⁾ لأن حكومة مالداش فرانس هي التي وقعت اتفاقيات جنيف التي أنهت حرب الهند الصينية، وأصبحت الاستقلال الداخلي لتونس، وفتحت المفاوضات مع سلطان المغرب الأقصى قصد إحداثه إلى العرش.

رؤساء البلديات في زي للطفة المستبدين، صرح إيزلا⁽¹⁾ أن تطبيق الإصلاحات سينظر فيه بعد عودة السلام، واستتباب الأمن في البلاد⁽²⁾.

أما المطلب الثاني، فيدعو إلى التمتع بالسلام الجيوش المدربة القادرة على خوض المعارك، لأن الأجناد المتولجين في الميدان غير مهينين لحرب العصابات. ولذلك، فإن للفرنسيين الأجانب⁽³⁾ والطوابير المغربية⁽⁴⁾ هي التي يجب أن تخصص لقتال الجزائريين. ولقد طرحت هذه الفكرة لأنها تمنع أبناء فرنسا من الموت المحقق، خاصة وأن أبناء المعمرين يؤدون الخدمة العسكرية كغيرهم، كما أنها تجعل الحرب تتور بين الأجانب فقط.

وأما المطلب الثالث، فهو اقتصادي محض يدعو إلى تزويد الجزائر بقروض من ميزانية "الوطن الأم".

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الفرنسية لم تبق مكتوفة الأيدي أمام كل تلك التحركات، فأصدر مجلس الوزراء بتاريخ الخامس والعشرين من شهر جانفي، هو نفس اليوم الذي عقد فيه السيد إيزلا ندوته الصحفية، بياناً يتضمن تعيين السيد جاك سومنات والياً عاماً للجزائر، والإعلان عن دمج شرطة الجزائر في شرطة فرنسا⁽⁵⁾.

وإذا كان الإجراء الأول يهدف إلى التخلص من السيد ليونار الذي أصبح أسير كمشة من المعمرين المتطرفين، فإن دمج الشرطة يخرج قوات الأمن الأساسية من قبضة الشرذمة، ويسمح للسلطة المركزية بتعيين ضباط تستطيع الاعتماد عليهم، لأن ضباط ذلك الحين كانوا يأمرون بأوامر للكلون.

إن مبادرات الحكومة منيعة، في حد ذاتها، وكان من الممكن أن تكون لها نتائج إيجابية، ولكنها جاءت مختلفة، ولذلك، فإنها أدت إلى عكس ما كان ينتظر، فسقطت حكومة مانديس في اليوم الخامس من شهر فيفري سنة 1955، أي بعد

(1) صدى الجزائر بتاريخ 28 ديسمبر 1954.

(2) جيش لفرنسا في الجزائر سنة 1831، وهو مكون من المتطوعين القادمين من جميع البلاد المسيحية بهدف تكريس استقلال دار الجهاد، وقد ظل يتجدد بنفس الطريقة إلى أن استرجعت الجزائر استقلالها، وكانت قاعدته الأساسية هي مدينة سيدي بعلباس للكلنة على بعد ثمانين كلم جلفي وهران.

(3) - هي لفيك مكون من مقاتلين ينتمون إلى قبائل مختلفة من المغرب الأقصى استعملوا لتقمع الحركة الوطنية في مراكش ثم جيء بهم إلى الجزائر حيث ظلوا يتأكلون جيش لتحرير الوطني إلى ما بعد استقلال بلادهم، وهكذا الاستعمار.

(4) (Alistair) Histoire de la Guerre d'Algérie, traduit de l'anglais par Yves de Guerny, Editions Albin Michel, Paris 1980 p 109

عشرة أيام فقط من صدور البيان المذكور.

أما بالنسبة للنقطة الثانية، فإن القيادة العسكرية، في الجزائر، قد شرحت منذ اليوم التاسع عشر من شهر جانفي، في تنظيم عمليات واسعة النطاق استهلكتها بتقابل مكثف لجبال الأوراس، ثم ألقت بآلاف الجنود المزودين بجميع أنواع الأسلحة لتتسيط المنطقة، وسمي ذلك بعملية "فيرونك" تشبيها بحركة القديسة التي تحمل نفس الاسم عندما مسحت وجه المسيح. والمقصود من ذلك التشبيه أن الجيوش الفرنسية تلقت الأمر "بتفويض المنطقة شبراً شبراً حتى لا يبقى فيها متمرّد واحد"⁽¹⁾.

لقد نسي الاستعمار مقولة ماوتسي تونغ الشهيرة: "أن الثورة أسماك مياهها الجماهير الشعبية"⁽²⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه أن السيد ليونار هو الذي أشرف على انطلاق عملية فيرونك التي ستتبعها في اليوم الثالث والعشرين من نفس الشهر عملية "فيوليت" الموجهة لتطهير الجبال المحيطة بمدينة بسكرة والممتدة على حوالي مائتين وخمسين كيلو متراً مربعاً.⁽³⁾

إن هزيمة مانديس فرانس، التي كانت لكبر دليل على قدرة الكولون وسعة سلطانهم، قد أضرّت فرنسا في أزمة سياسية تركتها بدون حكومة مدة تسعة عشر يوماً، ظهرت خلالها عدة محاولات فاشلة قامت بها شخصيات ذات انتماءات سياسية وعقائدية مختلفة. ويبدو أن للمال، من جهة، واطمئنان المعمرين على مصالحهم للخاصة، من جهة ثانية، هما اللذان سمحا للسيد اندقار فور أن يفوز بالثقة التي مكنته من تشكيل حكومته يوم 24 فيفري 1955م.

ولا يمكن أن نكون مجرد صدفة تلك التي جعلت موسطيل الوالي العام الجديد، يعلن، بنفس التاريخ، إن فرنسا لن تتخلى عن الجزائر، إلا كما تتخلى عن مقاطعة بريتاني.⁽⁴⁾

وليس ذلك فقط هو الدليل الوحيد على انتصار الطغمة الاستعمارية، بل إن

⁽¹⁾ Courrière (Yves). Les Fils de la toussaint, Fayard Paris 1968.P550.

⁽²⁾ Documents chinois, Troisième session de la 6ème assemblée de la république populaire de chine, Beying 1985.p77.

⁽³⁾ - ليكوريير، ص 551.

⁽⁴⁾ - انظر حد - "صدي للجزائر" الصادر بتاريخ 24 فبراير 1955، أما مقاطعة بريتلانيا فهي منطقة مكونة من أربع ولايات تقع غرب فرنسا كانت دولتها مستقلة انضمت إلى فرنسا في عهد فرانسوا الأول سنة 1534.

هناك تصريحات أخرى، سيدي بها سوسيتل في مختلف أنحاء البلاد، يؤكد فيها بقوة أن فرنسا قد أدركت أهمية الجزائر، لذلك فهي مستعدة للذهاب إلى أبعد الحدود قصد الحفاظ عليها، وبعد الإعلانات ومختلف التصريحات جاءت الإجراءات⁽¹⁾ التي قبل، في ذلك الحين، إنها تشكل مرحلة أولى تتجاوب مع ثلاثة اهتمامات هي:

1 - ضرورة توفير الأمن للسكان، بواسطة استعمال الوسائل العسكرية المكثفة.

2 - للشروع في سياسة اقتصادية جديدة تأخذ بعين الاعتبار ثروات الصحراء التي من شأنها أن تغير مصير فرنسا.

3 - تبني فكرة "الجيش الإفريقية" التي كان يجب قد استعملها في بداية الاحتلال والتي هي عبارة عن استعمال نفس الأسلحة التي يقاتل بها رجال المقاومة.

لكن أخطر إجراء هو ذلك الذي نشرته الصحافة الصادرة بتاريخ التاسع عشر مارس في شكل بيان من وزارة الداخلية يحمل اسم: حالة الطوارئ.

وحالة الطوارئ إجراء قانوني جديد، اتخذته السلطات الفرنسية تجنباً للجوء إلى حالة الحصار التي تدعو إليها أحكام الدستور أثناء الدخول في حرب أو عندما يثمر الجيوش.

وقد جاء في بيان وزارة الداخلية أن حالة الطوارئ تشكل حلاً وسطاً بين الحالة العادية حيث الاحترام لجميع الحريات، وحالة الحصار التي تؤدي حتماً إلى تفكيك الهياكل التقليدية الإدارية، لأنها تنقل الحكم إلى السلطات العسكرية. ذلك أن حالة الطوارئ تبقى للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم، ولكنها تعمل على تركيزه وتدعيمه.

ليصبح أكثر ملائمة مع أحداث تعد كارثة عمومية، من شأنها أن تعرض الأمن للخطر وأن تمس بالسيادة الوطنية⁽²⁾.

⁽¹⁾ ليبشر مورن، ص 111.

⁽²⁾ La dépeche de constantine صديدا الصادر بتاريخ 1956/03/19 والحقيقة من حالة الطوارئ، هي ذاتها حالة الحصار، لأنها تتضمن إجراءات تقضي على الحريات الفردية التي يتمتع بها كل مواطن فرنسي والتي لا تمس ولا تنتهك إلا في حالة تطبيق المادة السابقة من دستور 1947، وهي نفس المادة المتعلقة بحالة الحصار ومن جملة تلك الإجراءات:

1 - التقي أو الإقامة الجبرية.

2 - تفتيش في الليل والليل.

وتنص المادة الأولى من وثيقة حالة الطوارئ على أن الإجراء الجديد يمكن تطبيقه على كل أو على جزء من تراب "الوطن الأم" والجزائر أو عمالات ماوراء البحار، ويكون ذلك سواء في حالة وقوع خطر داهم نتيجة اضطراب الأمن العام، أو في حالة وقوع حوادث تنسم بطابع الكارثة العمومية نظراً لنوعها وخطورتها⁽¹⁾.

ومامن شك أن الغموض والتقييم في هذه المادة مقصودان لتمكين الحكومة من ممارسة للظلم والاضطهاد في كل مكان يمكن أن ترتفع فيه أصوات الدفاع عن الديمقراطية والحرية.

وبمجرد ما وضعت حالة الطوارئ حيز التنفيذ، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من حياتها وأهم ما طبعت به تلك المرحلة: ظهور المحتشدات التي توشي في إنشائها اختيار المناطق للنائية ليصعب الاتصال بالمجبرين على الإقامة فيها. وكان اللجوء إلى إنشاء المحتشدات أمراً منطقياً يندرج في إطار المادة السابعة من وثيقة حالة الطوارئ، والتي تشير إلى أنه في استطاعة وزير الداخلية في جميع الحالات والوالي العام في الجزائر. أن ينفيا إلى أية دائرة ترابية، أو إلى أي مكان محدد كل شخص يبدو نشاطه خطيراً على الأمن وللنظام العام.

وعلى الرغم من أن الوثيقة تنص في مكان آخر على أن النفي لا يؤدي إلى إنشاء المحتشدات، إلا أن ذلك لم يحترم ولم يكن بالإمكان احترامه لأن نفي مئات الأشخاص إلى مكان واحد يتطلب إمكانيات جبارة للقيام بالرقابة اليومية ولتوفير الأكل والسكن.

لأجل ذلك كانت السلطات الاستعمارية مضطرة لإقامة المعسكرات، متبعة في ذلك أساليب النازيين أثناء الحرب الإمبريالية الثانية.

ولئن كانت المحتشدات في ظاهرها نقمة على الجزائريين فإنها في الحقيقة قد ساعدت، كثيراً، على نشر مبادئ وأهداف جبهة التحرير الوطني. إذ سرعان ما تحولت إلى منابع لا تنضب تزود روافد الكفاح المسلح سواء في الريف أو في المدينة.

وقد استغلت الإطارات السياسية تلك التجمعات الهائلة لتنظيم الدروس

3 - مراقبة الصحافة والنشر الثنائي.

4 - إحلال القضاء العسكري محل القضاء المدني في بعض الحالات.

⁽¹⁾ Comité de vigilance des étudiants, les pouvoirs spéciaux Lyon 1955.04

الاستعمارية في كافة الميادين، ولتعد الذهنية الجزائرية للتكيف مع الأوضاع الجديدة المفروضة على البلاد.

ومن الأكيد أن مستوى الوعي والإدراك لدى الجماهير الجزائرية قد ارتفع بنسبة عالية، جداً بفضل ماقدمته المعتقدات من معرفة، ماكان بالإمكان نقلها بمثل تلك السرعة، إلى مثل تلك المجموعات الهائلة⁽¹⁾. ذلك أن كل من يخلو سبيله، ويرجع إلى ذويه، يتحول، تلقائياً، إلى داعية متشبع بالعقيدة، قادر على الإقناع.

وهكذا، نستطيع للقول إن حالة الطوارئ التي كان المقصود منها شل الحركة النضالية وإخماد النشاط الثوري، قبل استحقاقه، قد أدت بنتائج عكسية سيكون لها مفعول كبير في صقل روح المقاومة، خاصة عدد النخبة من أبناء الشعب الجزائري.

أما السلطات الاستعمارية، فإنها لم تكتف بمن حالة للطوارئ، ولكنها راحت تبذل كل مافي وسعها لخلق الظروف الملائمة لتطبيقها على أكبر عدد ممكن من دوائر وبلديات الوطن الجزائري.

ففي هذا النطاق، افتعلت الأخبار والإشاعات التي مفادها "أن المتمردين، في جبال أوراس، قد تلقوا، عن طريق الجو، الأسلحة التي أرسلتها دول أجنبية قصد إغراق البلاد في بحر من الفوضى والاضطراب وانعدام الأمن، ومن أجل زرع الشقاق بين الأشقاء وتوسيع هوة الخلاف بينهم"⁽²⁾.

ومثل هذا الوضع يشكل، بالطبع، سبباً متيناً لتطبيق حالة للطوارئ.

ونشرت الصحافة أن المملكة الليبية ومصر هما اللتان تحركان التشويش وتدعمان التمرد من أجل الانفصال عن "الوطن الأم"، لأنهما غير راضيتين عما حققته الجزائر الفرنسية من تقدم ولزدهار.

ونقلت الصحافة، كذلك، نبأ إلقاء القبض على الملازم العراقي: محمد حمادي عبد العزيز، وهو يحارب إلى جانب الثوار بالقرب من بوغني. ثم خصصت أهم الأعمدة لنشر تصريحاته التي تحذر الجزائريين مما نبهته إذاعة "صوت العرب" من أكاذيب حول الوجود الفرنسي في الجزائر، مؤكداً أن حالة

(1) هناك أعداد كبيرة من المعتقدين للدياب تمكنوا من للحصول العلمي واستطاعوا الاستقلال أن يشاركوا في المسابقات الخاصة بالدخول إلى الثانوية والجامعات.

(2) انظر، صدى الجزائر، بتاريخ 1955/04/09 ومابعد.

مكان منطقة القبائل التي يعرفها أفضل بكثير من حالة أحسن المصريين⁽¹⁾.

وكانت هذه الأخبار المكتوبة كافية لفرض تطبيق حالة الطوارئ على نواحي الشرق الجزائري في بادئ الأمر، ثم تعميم ذلك، بالترجيح، على سائر المناطق التي بدا فيها تمركز الثوار بكيفية مثقلة. ولكي يكون للإجراء الجديد فعالية أكبر، قررت السلطات الاستعمارية تعيين للجنرال غاستون بارلنج⁽²⁾ على رأس القيادة الموحدة للعمليات العسكرية والمدنية في الأوراس، ولقد تم التعيين بسبب ما حاز عليه ذلك الضابط السامي من شهرة في المغرب الأقصى حيث كان يشرف على منطقة أغادير ذات المراس الصعب، ونشرت الصحافة آنذاك، أنه وضع تحت تصرفه الفيلق الأكثر أوسمة من فيالق الجيش الفرنسي⁽³⁾.

وبالإضافة إلى بارلنج، تم تعيين العقيد ديكورنو قائداً للناحية السملندو⁽⁴⁾، المحاذية لمنطقة الأوراسي، وأوردت الأنباء، في ذلك الحين، بأن ديكورنو هو بطل الهند الصينية، دون أن تبين في أي مجال: أي في الهجوم أو في الانسحاب، لأن نتائج تلك الحرب غير القتلى والأسرى والمعطوبين.

وكانت هذه التحركات مدعومة بتصريحات سياسية ومبادرات ميدانية، ففي المجال السياسي للتأكيد على أنها ستبقى كذلك رغم تخطات الأجانب⁽⁵⁾ أما المبادرات الميدانية، فتتمثل في إقدام بعض المسؤولين أمثال المتصرف هرتز⁽⁶⁾ على تكوين فرق الحركة، وفي أوامر الجنرال بارلنج المتعقبة بجعل المسؤولية جماعية على مكان المناطق الريفية التي تكون مسرحاً للمعارك مع الثوار، أو تنهم بالتعاون معهم.

إن كل هذه المجهودات الحربية قد ترجمت، في النهاية، برفع عدد أفراد الجيش النظامي العامل بالجزائر إلى مائة ألف عسكري، بالإضافة إلى تعزيز ما يسمى بقوات الأمن والتمثلة في رجال الشرطة والدرك الوطني الذين كانوا، في تلك الأشهر الأولى من الثورة في المناطق، يقومون مقام الأجانب.

غير أن تلك الإعدادات والمعاعي لم تحقق لسلطات الاستعمار ماكانت

⁽¹⁾ صدق الجنرال ، عندما الصادر بتاريخ 1955/04/09.

⁽²⁾ وتم تعيين الجنرال بارلنج يوم 29 أبريل سنة 1955.

⁽³⁾ وصل هذا الفيلق إلى قلب الأوراس يوم 3 مارس سنة 1955.

⁽⁴⁾ وهي منقط رأس العقيد الشهيد زيفريد بومف، وهي اليوم تحمل اسمه، وتقع المدينة على بعد خمسة وعشرون كلم شمال لمسطية.

⁽⁵⁾ انظر صدق الجنرال في حديقها الصادرين يوم 1955/04/30، ويوم 1952/05/12.

⁽⁶⁾ هو حاكم بسكرة والمشرق على الناحية توقرت العسكرية.

نصبو إليه، ولم تخمد نار الثورة الملتبهة خاصة في المناطق الأولى والثانية والثالثة من أرض الوطن⁽¹⁾.

ولقد نشرت يوم 27 يونيو سنة 1955، على أعمدة الصحافة، نتائج المعارك التي دارت رحاها في تلك الأثناء الأولى، ولم تكن مشجعة بالمقارنة مع ما بذل من جهد، خاصة في الميدان العسكري.

لقد ورد في الإحصاءات المنشورة: أن القوات الفرنسية في الشمال القسنطيني قد قتلت ثلاثمائة متمرّد، وأسرت ثلاثمائة ومبعدة وأربعين، في حين قتل من أفرادها تسعة ومبعود وجرح تسعة وأربعون، وقتل من المدنيين الفرنسيين مائة وتسعة وعشرون وجرح مائة وتسعة وأربعون⁽²⁾.

وبتعبير أسهل، فإن الخسائر الفرنسية قد بلغت، إلى غاية التاريخ المذكور أعلاه، ثلثي الخسائر الجزائرية، وأنها نتيجة جد مشجعة بالنسبة للثورة الفتية التي لم تكن تلمح إلى مثل ما توصلت إليه.

ومن الممكن أن السيد سوستال قد انتبه إلى هذه الحقيقة، واعترف في فرارة نفسه بأن القتال لن يؤدي إلى النصر المنتظر، لأن الجماهير الجزائرية قد بدأت تتبنى الثورة. لأجل ذلك، فإنه رمى في الميدان بمحاولة خاصة أطلق عليها اسمه، وهي عبارة عن برنامج إصلاحي موجه إلى كافة ميادين الحياة، ويشتمل على عشر نقاط..⁽³⁾

(1) المنطقة في ذلك الوقت هي اسم الولاية مؤتمر الصومام يوم 20 يوليوسنة 1956.

(2) انظر "مضى الأخبار" في صدها الصادر بتاريخ 27 يوليوسنة 1955.

(3) النقاط المكونة لبرنامج سوستال هي:

- 1 - تقسيم إنري جديد لإنشاء عمالات ودوائر أخرى، وفي احتفال سوستال فإن هذا الإجراء سيهيئ عملية المراقبة ويضبط حركة المواطنين.
- 2 - تمصير الفلاحية، وذلك عن طريق التكنة، لعل الأسلوب الحديث يلهم الجزائريين ويؤدهم إلى الأرض، فلا ياتحقون بصوف جبهة التحرير الوطني.
- 3 - توسيع الصناعة الخفيفة، قصد خلق الوظائف ومناصب الشغل التي تكتسب طموح المواطنين قبل أن تمتد إليهم يد الثورة الزاحفة.
- 4 - تحويل البلديات المختلطة قصد الانصهار الإنري، ومن أجل الاستجابة لأحد مطالب النخبة في الجزائر.
- 5 - استقلال الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية، وذلك يكون استجابة لأحد للمطالب الأساسية التي تتلاد بها جمعية العلماء.
- 6 - تسليم السلطة العربية في المدارس الحكومية، مع العلم أن هذه النقطة تشكل مطلباً تتلاد به كافة التشكيلات الوطنية في الجزائر.
- 7 - محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية، لعل ذلك يقرب الجزائريين أكثر إلى الأمة الفرنسية.

إن هذه التحركات المخططة والمدعومة بنشاط سياسي مكثف قد جاءت بالنتائج المرتقبة، ففي خلال المداسي الأول من سنة 1955، ارتفع عدد الأجناد الفرنسيين من حوالي أربعين ألفاً، قبل فاتح نوفمبر، إلى مايزيد عن مائة ألف، تدرج جزء كبير منهم في مدن وأرياف الهند الصينية، وزود السلاح الجوي بمجموعة من الطائرات المطاردة والطائرات العمودية والطائرات المقاتلة، كما أن سلاح المدفعية قد تلقى عدداً من المدرعات والمدافع الثقيلة والمصفحات المختلفة الأنواع، في حين تم تعزيز للقوات البحرية العامة في الجزائر بوحدة من البوارج الحربية⁽¹⁾.

وإلى جانب الجهد العسكري الكبير نظمت السلطات الاستعمارية حملة دعائية واسعة لتجديد المظليين وإرهاق الأهالي⁽²⁾.

ومن جهة أخرى، صدرت تعليمات برفع عدد المحتشدات والتجمعات، ونشطت الرقابة السياسية في ميداني الثقافة والإعلام، حيث صدرت مجموعة من الكتب لأنها تتعرض لحرب العصابات وحروب التحرير بصفة عامة، ومنعت من العرض بعض الأفلام الأمريكية مثل "قنطرة وادي كواي" و"الجنرال" وغيرهما مما له صلة بالمقاومة والكفاح المسلح.

رغم كل هذه الاحتياطات ومضاعفة الإمكانيات الحربية، ورغم مشاكل التسليح التي لاقتها جبهة التحرير الوطني في السنة الأولى، فإن الجنرال شارليار لم يتردد، فإن أحد تقاريره، عن القول إن (مايجري في الجزائر، حالياً، يمكن أن تكون له عواقب وخيمة، وعليه ينبغي، في نظره، ألا تنسى بأن التآني والذئب لا ينفعان في البلاد الإسلامية)⁽³⁾.

8 - فتح أبواب للتكوين المهني للجزائريين حتى يشمر الشباب خاصة بأن هناك مساواة بينهم وبين المتمردين.

9 - تمكن الفرنسيون المسلمين من الالتحاق بالوظائف العمومية حتى لا يبقى ذلك المسلك حكراً على المستعمرين، وحتى تحضر الشروط الضرورية لخلق طبقة جديدة تستفيد من الحياة الرخدة التي تمنحها من الالتقاء بصيغة الجهاد.

10 - مطالبة الوطن الأم بتكثيف المساعدة للمشاريع الاجتماعية التي من شأنها أن تخلق جراً من الارتياح والرضى لدى أغلبية سكان الجزائر.

(1) محمد العربي الزبير، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 119. وما بعدها.

(2) جاء في أحد المنشورات المدينة التي كانت تلقى بالطائرات على كبرى المنطقتين ومدنهما: "صا قريب سينزل المنطق على رؤوس المتمردين، بعد ذلك سيحل السلام للفرنسي من جديد".

(3) ديشمان، جاك: تاريخ جبهة التحرير الوطني، باريس 1962، ص 184.

وعندما قطعت الثورة نصف عام من حياتها، كتب المارشال جوان (1) إلى رئيس الحكومة الفرنسية السيد اينكارفونر (2) يحرضه على اتخاذ الإجراءات الصارمة. ومن جملة ما جاء في كتابه: إن الوضع في الجزائر خطير جداً، والمعلومات الأخيرة التي وصلتنا تتبني بأننا نسير نحو انتفاضة معمرة تحت لواء الجهاد، وذلك في سائر عمالة قسنطينة (3).

إن هذا التشكي الصادر عن القادة للفرنسيين، العسكريين منهم والسياسيين، إنما يهدف إلى حمل الحكومة الفرنسية على الاستجابة، بدون مناقشة، لكل الطلبات المتعلقة برفع ميزانية الحرب وعدد المقاتلين، وبسن القوانين الجديدة التي من شأنها أن تساعد على خلق الثورة في مهبها.

ومع مرور الزمن، واتساع النشاط الثوري وافقت الحكومة الفرنسية على تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية وإعطاء التعويض المطلق للقادة العسكريين يفسرون ذلك المبدأ كيفما شاؤوا.

كل هذه التدابير التعسفية كان الهدف من اتخاذها الحد من روح المقاومة لدى الجماهير الشعبية وكذلك تسليط أنواع القمع على المناضلين الوطنيين قصد إبعادهم عن جبهة التحرير الوطني، ولكن النهاية كانت عكسية، اعترف بذلك، بعد استرجاع الاستقلال، كل الذين عالجوا تاريخ ثورة نوفمبر العظيمة.

* مواجهة الصعوبات الأولى:

ولئن كانت جبهة التحرير الوطني قد استفادت في مجال العدد من كل هذه التصرفات الاستعمارية، فإن جيش التحرير الوطني، في الواقع، لم يستفد كثيراً بسبب نقص الأسلحة وللخبرة كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، لأجل ذلك، فإن العمليات العسكرية وعمليات التمشيط المكثفة واستعمال العتاد الحربي وآلاف

(1) ألفونس جران، مارشال فرنسي من مواليد طابطة سنة 1888. شارك في احتلال المغرب الأقصى، حيث جرح سنة 1915، حين يساعد المرشال لبيوتي، لقتى عليه القبض على رأس وحدته سنة 1940، أطلق سراحه بطلب من بيتان بعد عام واحد كضاه في الأسر. رئيس لركان الجيش الفرنسي 1944-1946. والى عام في المغرب الأقصى 1947-1951 ثم ملئت عام الجيش إلى غاية عام 1953. حين صلى رأس قوات الحلف الأطلسي لوسط أوروبا من 1951 إلى 1956، أطن سنة 1961، عن مناهضته لسياسة الجنرال ديغول في الجزائر.

(2) من السياسيين الاشتراكيين في فرنسا، ولد سنة 1908، ترأس الحكومة الفرنسية مرتين سنة 1952 وسنة 1955. اختار في الأخير تدريس القانون بكلية الحقوق في ديجون.

(3) رسالة تصل تاريخ: 18 ماي سنة 1955.

الأجناد المجبوبة من فرنسا، كلها، قد شكلت مضايقة رهيبة، وخناقاً على الوحدات الأولى المكونة لجيش التحرير الوطني في الشرق الجزائري، وعلى وجه الخصوص في المنطقة الأولى⁽¹⁾ وجنوب المنطقة الثانية⁽²⁾.

وكان المسؤولون، في المنطقتين، يدركون جيداً ذلك الوضع القاسي، ويقدرّون كل الصعوبات المتمثلة في تفوق العدو، عدداً وعدة، وفي عدم توفر الأسلحة والذخيرة لدى جيش التحرير الوطني، كما أنهم كانوا يعرفون أن الاستمرار على تلك الحالة يسيء إلى الثورة. وعليه صار لابد من إيجاد طريقة تمكن من فك الحصار المضروب على قمم الجبال والأرياف، ومن جعل القرى والمدن تشعر بأنها طرف أساسي في المعركة التي ينبغي أن تنتشر بسرعة وتتسع ليعترب العدو، فتتمزق وحدته وتشتت قوته الضاربة، وفكر الشهيد يوسف زيقود⁽³⁾ ومساعدوه المقربون طويلاً للوصول إلى حل ناجح، صار يسمى منذ ذلك التاريخ "انتفاضة العشرين يوليو سنة 1955".

وقبل أن نستعرض في الحديث عن العشرين من يوليو، ينبغي أن نقول إن تركيز فرنسا على المنطقتين الأولى والثانية لم يكن يحني أن الثورة قد خبت نيرانها في المناطق الأخرى من البلاد. لكن للمنطقة الأولى كان لها وضع خاص يتمثل فيما يلي:

1 - لقد كانت، قبل نوفمبر سنة 1954، مأوى لمناضلي ومسؤولي المنظمة الخاصة للملاحقين من طرف السلطات الاستعمارية وبالتالي ميداناً للتدريبات العسكرية ومخزناً للأسلحة والذخائر التي تحصلت عليها مختلف أجهزة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من جميع الجهات وبجميع الوسائل.

2 - إن مسؤوليها الأول، الشهيد مصطفى بن بولعيد. كان معروفاً كمسؤول

(1) هي منطقة الأوراس التي ستصبح بعد مؤتمر الصومام هي الولاية الأولى.

(2) هي التي ستصبح فيما بعد دولة القنطرة للشرقية.

(3) من مواليد عام 1921 في القرية التي تحمل اسمه حالياً بولاية مكنة، نال الشهادة الابتدائية ثم انتقل خلال وهو لم يبلغ يد من الرشد، انضم إلى صفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1942، وعندما أنشئت المنظمة الخاصة صار واحد من قائدها البارزين، شارك في اجتماع الكثرين والمشردين خلف ديبوش مراد في قبايتها الأولى يوم 1955/05/18، ثم، قام بدور أساسي في التحضير لمؤتمر وادي الصومام في توفير الشروط اللازمة لإجرائه، استشهد أثناء معركة قرب بلدة سيدي مزغوش (ولاية مكنة حالياً)، يوم 1956/09/23. بينما كان في طريقه إلى الأوراس في مهمة كلفه بها المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني.

في الأوساط السياسية، إذ كان، عضبة الثورة، عضواً في اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ومن ثم، فإنه كان يحظى بثقة معظم المناضلين بما في ذلك أعضاء المنظمة الخاصة للمتواجدين هناك.

وبالإضافة إلى شهرته السياسية، فإن مصطفى كان ثرياً ومن رجال الأعمال الناجحين، استطاع أن يوظف رؤوس أمواله في خدمة الجماهير الشعبية التي منحت، بالمقابل، حبها وثقتها.

هذان السببان، خاصة، قد ساعدا على إطلاق الأعمال الثورية بسرعة فائقة، ومكنا المسؤولين عن جبهة وجيش التحرير الوطني من العمل بحرية في أوساط الأهالي من سكان المدن والأرياف.

وإذا كانت المنطقة الثانية لم تعط قائداً له نفس وضع إمكانيات الشهيد ابن بولعيد، فإنها كانت تشتمل على عدد كبير من أعضاء المنظمة الخاصة (1) ومن مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية للمحنكين والمؤيدين للإسراع بالدخول في مرحلة الكفاح المسلح، لأجل ذلك فإن عملية الهيكلية وتنصيب الخلايا وتجديد المجاهدين الأوائل لم تعترضها صعوبات كثيرة، الأمر الذي ساعد على إنجاز نسبة كبيرة من البرنامج الذي وضعته القيادة العليا بالنسبة لتأشهر الأولى من الثورة.

فهذه الأوضاع الخاصة التي كانت للمنطقتين هي التي جعلت الثورة تكون فيهما قوية ومنتشرة، وفي نفس الوقت جعلت السلطات الاستعمارية تخصص معظم إمكانياتها المادية والعسكرية والسياسية لمحاربة جبهة لتحرير الوطني هناك.

أما في المناطق الأخرى، فقد اهتمت القيادة، في الأشهر الأولى بتنظيم حملة شروح واسعة في أوساط مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذين كانوا، في معظمهم، موالين للمسيد مصالي في خلافه مع اللجنة المركزية؛ وفي نفس الأثناء كانت هيكلية جبهة التحرير الوطني تجري على جميع المستويات في حين كان التجنيد يتم ببطء نتيجة عدم وجود الأسلحة الكافية.

(1) عندما وقع اجتماع الاثنين والعشرين كان حوالي نصف المشاركين من تلك التي ستصبح المنطقة الثانية وهم: زيغود يوسف، ابن طويال، ابن صودة، ناجي بوصوف، عبد مالك، مشاطي، حبشي، ببطاط وبوضياف.

ولم تبدأ العمليات العسكرية في تلك المنطقة إلا في ربيع عام 1955. وكانت في شكل كمان تنصب أساساً للحصول على الأسلحة، وبالإضافة إلى ذلك كانت نشاطات جيش التحرير الوطني توجه لإعدام أعوان الشرطة وحراس الغابات، و"القواد" وغيرهم من دعاائم السلطات الاستعمارية، ولجميع أدم خائن استفاد مجاهد من سلاحه.

وإلى جانب هذه العمليات العسكرية البسيطة، كان على جيش التحرير الوطني في المنطقة الثالثة، أن يجابه المجموعات المسلحة التابعة للحركة الوطنية الجزائرية.

أما المنطقة الرابعة، فلها كانت أسوأ حظاً، لأن السلطات الاستعمارية التي كانت تتابع تحركات مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية قد تمكنت، في خلال الشهر الأول، من إلقاء القبض على أغلبية العناصر الذين بدأوا مع السيد بيطاط بما في ذلك نوابه في العاصمة. وبيطاط نفسه سيق أسيراً في منتصف شهر فبراير 1955.

ونتيجة لذلك للنجاح الذي حققته مصالح الأمن الفرنسية، فإن المنطقة الرابعة كانت تختلق بعد حوالي سبعة أيام فقط من اندلاع الثورة ويعود الفضل في بقائها وانتعاشها إلى ابن المهدي والعقيد واعمران⁽¹⁾، الذي تمكن، رغم كل العراقيل، من إعادة تنظيم الهياكل ثم مساعدته الظروف على اختيار الرجال الأكفاء الذين عرفوا كيف يندمجون بسرعة وكيف يسيطرون على الأوضاع بعد أن كانت تقلت من جبهة التحرير الوطني لفائدة العدو.

ومن جملة الإطارات البارزة تجدر الإشارة إلى عبان رمضان⁽²⁾ الذي خرج من السجن في النصف من شهر فبراير، ووضع نفسه تحت تصرف جبهة التحرير الوطني. مع العلم أنه من مسؤولي حركة الانتصار للحريات

⁽¹⁾ من مواليد 1919/01/10 لجأ إلى الحياة السرية منذ سنة 1945. لاقى السيد كريم بلقاسم في المنطقة الثالثة ثم قاد المنطقة الرابعة بعد أن ألقى للتضعض على السيد بيطاط حين لاقياً عسكرياً للسيد الأمين دياهيون ثم قاداً أعلى للقوات المسلحة يوم 25 مارس 1957.

⁽²⁾ لها تجمه مع نهاية عام 1958. يعيش حالياً من التجارة.

ومن مواليد 1920 بالأريضاء ساوث إيرلان (ولاية تيارتي وزر) ألقى عليه القبض عندما اكتشف أمر المنظمة للأفانسة التي كان واحداً من أبرز قائدها. خرج من السجن في نهاية فبراير عام 1955. كسوى لتتسوق قيادة منطقة الجزائر. قام بدور أساسي في عقد وإنتاج مؤتمر واد للصومام. اختلعه رفاقه بلقاسم كريم ولخضر بن طويال وعبد الحفيظ بوصوف يوم 1957/12/27. ثم أطلقوا على أصمته للمجاهد الذي كان يشرف عليه أنه استشهد في ميدان الشرف في شهر ابريل سنة 1958.

الديمقراطية: قاد ولاية بجاية ثم ولاية عنابة إلى غاية سنة 1950 عندما ألقي عليه القبض وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات.

وبسرعة كبيرة، وبفضل تكوينه السياسي والإيديولوجي ومستواه الثقافي، استطاع أن يحتل الصدارة أمام مسؤول العقيد واعمران، وحتى أمام قائد المنطقة الثالثة كريم بلقاسم الذي كان يأتي إلى العاصمة يأخذ رأيه حول القضايا السياسية.

وأول عمل قام به السيد عبان رمضان هو صياغة بيان مطول يحمل تاريخ فاتح من أبريل سنة 1955 وموجه إلى الشعب الجزائري، جاء فيه على الخصوص:

"إن السلطات العسكرية الفرنسية تبذل كل ما في وسعها لإخفاء الحقيقة، فمثلاً، عندما تنصب قواتنا كمينا لمسيارة مصفحة، ويصيب سائقها الهلع فيلقي بمركبه إلى حيث لا رجعة، فإن الصحافة الاستعمارية تكتب عن حادث تنسب سببه إلى الجليد".

"أيها الشعب الجزائري، بعد أن حققت نجاحات كثيرة، لا ينبغي أن يخفى عليك بأن المهمة الباقية مهمة جبارة. لأجل ذلك، فإن جيش التحرير الوطني يدعوك لتساعده وتمد له يد المعونة في جميع الميادين... إن النصر مرهون بما يقدمه كل الجزائريين من مساهمة إلى جانب قواتنا المحاربة والعازمة على مواصلة المعركة إلى أن تنتصر القضية للجزائرية".

"أيها الجزائريون، تعالوا جميعاً لتعزيز صفوف جبهة التحرير الوطني. وتخلصوا من التردد، واتركوا الصمت.. وسعوا دائرة نشاطكم كل يوم أكثر حتى تتمكنوا من إرضاء ضمائركم ومن تسديد الدين الذي عليكم لبلدكم⁽¹⁾".

وقد استعمل عبان رمضان كل الإمكانيات المتوفرة لديه لسحب المنشور وتوزيعه على أكبر عدد ممكن من المواطنين. وفي نفس الوقت ضاعف اتصالاته بال شخصيات الجزائرية مركزاً على قادة التشكيلات السياسية.

وإذا كانت مجهودات المستشار السياسي للمنطقة الرابعة لم تسفر عن نتيجة تذكر في مجال التفاوض مع ممثلي الحزب الشيوعي والاتحاد الديمقراطي

⁽¹⁾ Jeanson (Cet F) *L'Algérie hors la loi, le seuil 1955*, p 310

انظر كذلك للاطلاع على منشور كامل:

tract du FL N'Manduze (Andre) Numero special du 15 juin 1955.
Conscience maghrabine

وجمعية العلماء، فإن عملية التعبئة والتنظيم في أوساط مناضلي حركة الانتصار للمطولة قد قطعت خطوة عملاقة بعد يوم 13 مايو سنة 1955 الذي أطلق فيه سراح أعضاء اللجنة المركزية الذين التحق معظمهم بجبهة التحرير الوطني في داخل البلاد وفي خارجها على حد سواء، ومن أبرز أولئك الأعضاء السيد ابن يوسف بن خدة⁽¹⁾ الذي سيلعب دوراً حاسماً في معركة الجزائر وعلى رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فيما بعد.

* لكن التنظيم وحده لا يكفي ولا يكون ناجحاً إلا إذا توافر السلاح والمال، ولئن كان واعمران قد استطاع أن يحل المشكل الأخير بفضل حملة الاكتتاب التي نظمها في أوساط الصناعة والتجارة خاصة، فإن عبان، لمعالجة المشكل الأول، قد أرسل مبعوثاً إلى جنيف عن طريق باريس، ولم تسفر العملية عن أية إيجابية إذا استثنينا تأكيد قيادة المنظمة من ضرورة الاعتماد على النفس.

وبالفعل، لقد شرع في تكوين فرقتين مسلحتين، تتحرك إحداهما داخل حي بلكور وتكون تحت إشراف الشهيد ذبيح الشريف، وتتحرك الثانية في حي القصبة فتكون تحت إشراف السيد ياسف سعدي. ويتولى التوجيه السياسي مسؤول جهوي يأخذ تعليماته مباشرة من الشهيد عبان الذي يعمل بالتنسيق مع العقيد واصمران، السيد بلقاسم كروم.

غير أن التنظيم العسكري، في العاصمة، لم يعرف أي نجاح يذكر في هذه السنة الأولى من الثورة، وذلك بسبب سيطرة المخابرات الاستعمارية وعدم وجود الإمكانات المادية التي تسمح بالعمل الفوري.

وعلى العكس من ذلك، فإن التنظيم السياسي قد عرف تطوراً ملموساً؛ فأنشئ العديد من الخلايا، وتكاثرت المنشورات الداعية إلى صدم التعامل مع الإدارة الاستعمارية: "لأن غضب الثورة سيلصب بلا شفقة ولا رحمة على كل مخالف للتعليمات" وتضاعفت الاتصالات مع قادة التشكيلات السياسية المقيمين بالعاصمة ومع معظم الجزائريين المنتخبين الذين قدم

⁽¹⁾ من مواليد عام 1920 بالبرولاية ولاية المدية حالياً. عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصارات للحرية الديمقراطية. ألقى عليه القبض في الأيام الأولى من شهر نوفمبر أطلق سراحه يوم 13 ماي 1955، ومباشرة التحق بصغوف بجبهة التحرير الوطني إلى جانب صبان رمضان، شارك في معركة الجزائر وحين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1956 ثم وزيراً للشؤون الاجتماعية في أول الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ترأس الحكومة الـ11 ابتداء من شهر أوت سنة 1961، رفض للدخول في صراع دموي مع المكتب السياسي بعد الاستقلال، فالمسحب من الميدان ولجأ إلى الحياة المدنية، وشرف على صنيعة بحيرة في ضواحي العاصمة.

عدد كبير منهم استقلاته.

وبالنسبة للمنطقة الخامسة، فإن الأمر كان مغايراً تماماً، ذلك أن عمليات ليلة الفاتح من نوفمبر لم تكن ناجحة في معظمها، وتمكنت القوات الاستعمارية من إلحاق خسائر فادحة بتلك المجموعات الأولى من المجاهدين الذين كان يتقدمهم الشهيد العربي بن المهيدي. ومن جملة القتلى الأول من الثورة: الشهيد ابن عبد المالك رمضان النائب الأول لقائد المنطقة.

ولقد تأثر الشهيد ابن المهيدي بتلك النتائج السلبية التي عرفتها منطقته فحاول الاتصال بالعاصمة، تارة وبالمغرب الأقصى تارة أخرى، يبحث عن الأسلحة وعن أحسن الوسائل التي تمكنه من تجاوز المحنة.

وإذا كان مشكل الأسلحة سيظل قائماً طوال تلك السنة الأولى من الثورة تقريباً، فإن ابن المهيدي قد وجد في السيد عبد الحفيظ بو الصوف⁽¹⁾ نائباً توفرت فيه كل الشروط المطلوبة في القائد الناجح، لقد كان ذكياً متعلماً ومتقناً، كما أنه كان رفيف الحس يتمتع بمقدرة كبيرة على فهم الآخرين وعلى ربط العلاقات الإنسانية اللازمة خاصة في مثل تلك الظروف.

ومن الجدير بالذكر، أن بوصوف استطاع، بفضل حركته وبفضل المجهودات الجبارة التي كان يبذلها في جميع الأوقات وبكل المناسبات، أن يعيد تنظيم المنطقة، ويوفر لها الوسائل والإمكانات المادية والبشرية التي منسجم لها بالانطلاقة من جديد بمناسبة العيد الأول لميلاد الثورة.

وعلى الرغم من أن المنطقة الخامسة قد قضت كل تلك السنة الأولى في التأهب والاستعداد، فإن السلطات الاستعمارية لم تفرح، وظلت تتابع، عن كثب تحركات المناضلين لعلها تتمكن من القضاء على الحركة قبل ميلادها. وفي هذا الإطار، أراد والي العام: السيد جالك موسكيل أن يفرض على مدينتي مغنية

⁽¹⁾ يعتبر من القادة الأساطير للثورة الجزائرية، تكون خاصة في إطار المنطقة الخامسة التي كان يحتل مكانة مرموقة في صفوفها ولحد من الكثيرين والعشرين من دائرة مكيدة للحزب سنتي 1952-1953، ثم حين على رأس دائرة تلمسان، عندما انطلقت الثورة حين نائباً أول للشهيد العربي بن مهيدي الذي خلفه سنة 1956 على رأس الولاية الخامسة التي قادها إلى غاية 1958، تولى مسؤولية تسليح الثورة وتنظيم للمخابرات التي بلغت، في عهده، أعلى المستويات، هو الذي وفر لـسواربي يومين شروط ارتقاء سلم المسؤوليات قبل أن يتركه على رأس الولاية الخامسة. الحزب عن السياسة بعد وقف إطلاق النار ومات بسكة قلبية

وسبدو نفس حالة الطوارئ التي كانت مفروضة على الشرق الجزائري⁽¹⁾.

ولتنظيم العمال الجزائريين في فرنسا، وإشراكهم في الكفاح المسلح، اتجه السيد محمد بوضياف إلى زوريج حيث استدعى السيد مراد تربوش⁽²⁾ وزوده بالتعليمات اللازمة لبعث جبهة التحرير الوطني بفرنسا في مرحلة أولى وبأوربا في مرحلة ثانية.

ولقد كانت المهمة صعبة ومعقدة، خاصة وأن مصالي الحاج كان يسيطر، كلية، على كافة المناطق هناك، وأن مناضلي، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في فرنسا كانوا يقفون للزعم ولا يرضون بغيره بديلاً، كما أنهم أخبروا في تلك الأيام الأولى من نوفمبر بأن القيادة العليا للحزب هي التي أشعلت فتيل الثورة، ومن ثم لا يمكن أن يصنفوا مآخذ يأتى به تربوش حتى لو كان من المسؤولين الموثوق بهم.

وعلى الرغم من كل الصعوبات، استطاع القائد الأول لفدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا أن يجد مجموعة أولى من خمسة أشخاص، كان كل منهم مسؤولاً عن وحدة من فصائل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وأمرهم بالبدء، في تكوين الخلايا التي ينبغي أن يزيد عدد أعضائها عن الخمسة مناضلين، كما أمرهم بلمسح نداء الفاتح من نوفمبر وتعميمه وماكاد يحل شهر مايو سنة 1955 حتى صارت جبهة التحرير الوطني تضم في صفوفها حوالي مائتي مناضل كلهم مستعدون للشروع في العمل الفدائي، لكن الحركة الوطنية الجزائرية كانت وما تزال متواجدة في معظم النواحي، لذلك قرر السيد محمد بوضياف الاستمرار في عملية الهيكلة. وحتى هذه الأخيرة، فلإلها سوف نتعثر لأن مصالح الأمن الفرنسية ستلقي القبض على تربوش وبعض أعضاء اللجنة العاملين معه. تم ذلك يوم 26 ماي من نفس السنة.

وفي القاهرة، فإن للمندوبية، للمكونة في بداية الأمر، من ثلاثة أشخاص⁽³⁾

⁽¹⁾ انظر السريانية التي تحمل رقم 00686 والتي وجهها سوستيل إلى القائد الأعلى للجيش للفرنسية المعاملة في الجزائر لقد جاء في تلك البرقية، تؤكد مولفتي على تمديد حالة الطوارئ إلى كافة صلالة كمنطقة، وكذلك إضافة البليدين المخططين في غنية وسبر وبسالة وهران على الحدود المغربية.

انظر: SOUSTELLE (J) *Aimée et souffrante Algérie*. Paris 1956, p 98.

⁽²⁾ إذا ما استثنينا السيد محمد بوضياف، فإن مراد تربوش هو أول مسؤول لاتحادية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، ظل يقودها أكثر من عام كامل، ويمود الفضل إليه في إرساء قواعدا، وتكوين الشروط الموضوعية لتطورها.

⁽³⁾ محمد خير، حسين آيت أحمد، وأحمد بن بلة.

قد تدعمت بالتحاق السيد محمد يزيد⁽¹⁾ عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار ومسؤول فدالية فرنسا لنفس الحركة قبل اندلاع الثورة، ونظراً لتقافته الواسعة، وتكوينه السياسي وخبرته للنضالية فإنه سيصبح واحداً من أعلام السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، ولا أظن أن رجال الإعلام الذين كانوا يمارسون المهنة في مستويات عالية، آنذاك مستعدون ليوم، لفتيان مآكان يمتاز به الرجل من ديناميكية ونكاه على استغلال الأحداث والظروف.

وكان حضور مؤتمر باندونغ أول انتصار دولي تحزرت عليه جبهة التحرير الوطني التي استطاع ممثلوها أن يتحركوا بحرية مطلقة ضمن وفد المغرب العربي الكبير، وأن يتمكنوا من إقناع أغلبية الوفود المشاركة بعدالة القضية الجزائرية. وقد تجسدت للمجهودات المبذولة من طرف السيدين آيت أحمد ومحمد يزيد في تأكيد المؤتمر الأفرو آسيوي على تأييده لشعوب الجزائر والمغرب الأقصى وتونس في تقرير مصيرها وفي صحتها من أجل حصولها على الاستقلال⁽²⁾. إن موقف مؤتمر باندونغ⁽³⁾ هذا قد فتح أبواب المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة أمام جبهة التحرير الوطني. لأجل ذلك صار على هذه الأخيرة أن تثبت وجود الثورة الشاملة، ولم يكن ثمة للقيام بذلك أفضل من انتفاضة العشرين أوت سنة 1955.

*** هجومات العشرين من أغسطس 1955 أهدافها ونتائجها:**

والحديث عن انتفاضة العشرين أغسطس، بعد حوالي ثلاثين سنة، ليس بالموضوع السهل، خاصة وأن الذين هياؤا لها ونفذوها لم يتركوا لنا مذكراتهم، ولم يكتب الأحياء منهم، حتى الآن، ما يضمن بالحكم على صحة أو عدم صحة

⁽¹⁾ من مناقلي حزب الشعب القدامى، انتخب عضو للجنة المركزية (1950-1954) حين لتمثيل جبهة التحرير الوطني في نيويورك من سنة 1955 إلى سنة 1958، تولى وزارة الأخبار في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى غاية وقت إطلاق النار. حين سلباً في لبنان، ثم سلباً للجامعة الحربية في باريس، انتخب عضواً للجنة المركزية على إثر المؤتمر الرابع. حين عضواً بالأمانة الدائمة للجنة المركزية سنة 1984.

⁽²⁾ آيت، أحمد (حصين)، الحرب بعد ويحللحرب، ص 127.

⁽³⁾ باندونغ: مدينة كبيرة في أندونيسية، تقع جنوب جزيرة جاوة. ضمت للدوة المذكورة ثلاثين بلداً من آسيا وإفريقيا، واشتهرت بقراراتها للمدينة للاستعمار والطسمية والداعية إلى التعاون الإيجابي والمكثف بين كل البلدان النامية والنضال من أجل تمكين الشعوب من حقها في تقرير المصير.

ماورد حول هذه المعاناة في عشرات المؤلفات.

وعلى سبيل المثال، فإن السيد الستار هورن، في كتابه "تاريخ حرب الجزائر" يذكر بأن "أحداث عشرين أوت" كانت نتيجة اليأس القاتل الذي يسيطر على كل من زيغود ومساعدته الأول السيد لخضر بن طوبال⁽¹⁾ وكما سنرى فإن هذا الرأي لا يختلف كثيراً عن الذي جاء به السيد فرحات عباس الذي يضيف إلى اليأس، شعور الشهيد زيغود بالذنب والتقصير تجاه قائد المنطقة: الشهيد ديدوش مراد. أما الملازم أليف كوريار، فإنه، على غرار جرجي زيدان، يطلق العنان لخياله، فيسمع زيغود وهو يحدث أحد أصدقائه "إن الخسارة ستكون مرتفعة، ولكن حتى إذا قضى على نصف السكان، فإن الثورة ستربح لأن الجزائر ستتحرك... وعلى أية حال، فإن حال الثورة لن يكون (بعد الأحداث) أسوأ مما هو عليه الآن"⁽²⁾.

في استطاعة أي قارئ أن يواصل تعداد الأمثلة وهي معظمها متقاربة. لكننا نتوقف عند رأي السيد إدوارد باهر الذي يقول: (لقد كانت أحداث العشرين من آب تعبيراً عن الاحتفال بالذكرى الثانية لإلقاء القبض على سلطان المغرب الأقصى. وبينما شاهدت مدينة وادي زم، في البلاد الأخير، تقتل حوالي تسعين، أوريباً، فإن العملية قد أخذت نفس الحجم، تقريباً، في ناحية سكيكدة والعالية....).

غير أن هناك شيئاً لابد من الإشارة إليه، وهو أن الصحافيين والدارسين والباحثين والهوة الذين تعرضوا في كتاباتهم إلى الانتقضة قد اعتمدوا على ما سمعوه من أخبار ثم تولى كل واحد توجيهها كيفما شاء، وحسب الأغراض التي حددها لنفسه. ومعظم تلك الأخبار، حتى يومنا هذا متأكدة عن مصادر استعمارية من جرائد ونشريات وتقارير أمن ودراسات ميدانية إلى غير ذلك من الوثائق التي أعدها، في ذلك الحين، مختلف السلطات الفرنسية، أما محفوظات جبهة وجيش التحرير الوطني، فإنها قد ضاعت، ولم يبق منها الشهادات الحية وهي لم تستطع بعد بطريقة علمية وجدية.

كثير من الكتاب ينكرون أن السيد لخضر بن طوبال وهو أساسي في هذا الموضوع، قد قال لهم كذا وكذا، أو أكد لهم هذه الحقيقة أو تلك، أو زودهم

(1) المستير هورن: تاريخ حرب الجزائر، ترجمه عن الإنكليزية أليف كلاري ونيليبي بورديل، باريس سنة 1980، ص 123.

(2) أليف كوريار، عهد الشهيد، فبراير باريس سنة 1969، ص 182.

بوثائق شخصية لم تنتشر، في حين أن المعنى بالأمر لم يقدم سوى شهادة واحدة⁽¹⁾، ولم ينشر أي شيء في الموضوع.

إن المسؤولين الذين عاشوا تلك الفترة يجمعون على أن زيغود يوسف هو صاحب فكرة الانتفاضة، وعندما اختبرت في ذهنه نقلها إلى مساعديه الأقرين وفي مقدمتهم لخضر بن طوبال. ولقد كان زيغود من قداماء المنظمة الخاصة، ومن المناضلين البارزين في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، لأجل ذلك، وعلى عكس من يزعم بأنه لم يكن يعرف ما يمكن أن تنتهي إليه الانتفاضة من عواقب وخيمة، فإننا نستطيع التأكيد بأنه كان مقدراً لكل الاحتمالات.

فالمشرفون على المنظمة الخاصة كانوا يركزون على نظرية حرب العصابات، وعلى كل المناهج التي من شأنها تعبئة الجماهير وجعلها تتحمل مسؤولياتها كاملة. وفي هذا الإطار، كان يوسف زيغود يقول دائماً أن القمع الأعمى يولد القمع الأعمى، والعنف يدعو إلى العنف، وعلى هذا الأساس، فإذا تمكنت جبهة التحرير الوطني من إقناع السكان للعزل بضرورة الانضمام إلى أفراد جيش التحرير الوطني في عملية هجومية ضد الاستعمار وقواته بجميع أنواعها، فإنها ستتسبب في رد فعل عنيف يقطع خط الرجعة على المترددين، ويوقظ الحس الوطني لدى عامة المواطنين.

ومهما يكن من أمر، فإن جميع المعلومات المختلفة من مصادرها المتعددة وإخضاعها للتحليل، تسمحان لنا بحصر أهداف انتفاضة العشرين آب فيمالي:

1 - مضاعفة عدد مراكز التوتر في أماكن كثيرة من المنطقة الثانية ليرفع الحصار المضروب على منطقة الأوراس التي كانت تعاني من عمليات التمشيط المبكرة آنذاك.

2 - نقل الحرب الساخنة من الجبال والأرياف إلى المدن والقرى، وبذلك يتم ضرب عصفورين بحجر واحد. فمن جهة يخفف الضغط المفروض على الريف من أجل محاولة خنق التنظيم الثوري في مهده، ومن جهة أخرى ليتأكد الاستعمار من أن الثورة في كل مكان ولكي تتمتع الثورة بين السلطات الاستعمارية والجزائريين الذين كانوا مائلاً للون مترددين.

⁽¹⁾ بمجلسة للدوة الوطنية الأولى لكتابة تزييح الثورة أيام 29-31 أكتوبر سنة 1981.

3 - إقناع الرأي العام الفرنسي والرأي العام العالمي بأن الشعب الجزائري قد تبني جبهة للتحريض الوطني، وهو مستعد لمجابهة الرشاشات وللدبابات حتى بالحجارة واللقوس والعصي من أجل تحرير البلاد.

4 - تحويل القضية الجزائرية، وذلك بحمل الجمعية العامة للأمم المتحدة على تسجيلها في جدول أعمال دورة 55.

5 - لتكون تلك الأحداث الدامية تعبيراً صادقاً عن تضامن الجماهير الجزائرية مع الشعب المغربي للشقيق.

وبالفعل، فإن معظم هذه الأهداف قد تحققت، وعلى سبيل المثال، نذكر بقطعة الحس الوطني لدى منتخبى الدرجة الثانية من الجزائريين الذين سيصدرون اللائحة المشهورة بعد حوالي شهر من وقوع الانتفاضة⁽¹⁾، كما تشير إلى أن المجلس الوطني الفرنسي قد خصص، نتيجة لذلك، ثلاثة أيام في منتصف شهر أكتوبر للتداول حول القضية الجزائرية⁽²⁾. أما الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإنها بفضل موقف بلدان العالم الثالث، قد سجلت المسألة الجزائرية في جدول أعمال دورة سنة 1955. وكان ذلك بأغلبية صوت واحد. واكتفى الوفد الفرنسي لدى الأمم المتحدة بالانسحاب⁽³⁾ بينما في الجزائر، صرح سوسيتل: إن ماوقع في نيويورك أثنى من قاطلة أسلحة توجه إلى جبهة للتحريض الوطني⁽⁴⁾.

أما السيد فرحات عباس، فيرى أن ما أسماه بفظائع أوت هي نتيجة أزمة الضمير التي كان زيغود بجنازها في ذلك الوقت. وتتمثل الأزمة، حسب رأيه، في شعور قائد المنطقة الثانية بأن السبب في استشهاد ديدوش مراد إنما يرجع إلى الأخطاء التي ارتكبها هو، كندليل يعرف المنطقة ومسمح للفرقة بأن تحتاز أرضاً مكشوفة⁽⁵⁾.

وبالإضافة إلى أزمة الضمير، يزعم عباس بأن أحداث العشرين من أغسطس سنة 1955، كانت تقية اتخذها زيغود ليصفي حسابات قديمة مثل انتقامه من علاوة عباس الذي كان قبل الثورة قد انتصر في الانتخابات على

(1) انظر اللائحة التي تحمل تاريخ 1955/09/26 في *ABBAS Ferhat, Autopsie d'une guerrep.143.*

(2) أوبرمان، ص 67.

(3) الشقيري (أحمد)، قصة الثورة الجزائرية، دار العودة بيروت بدون تاريخ، ص 20.

(4) صدى الجزائر، في هذا المصانير بتاريخ 1955/12/29.

(5) عباس (فرحات) تشریح حرب، ص 106 وما بعدها.

مرشح حركة الانتصار للحريات الديمقراطية⁽¹⁾.

وإذا استثنينا غلاة الاستعماريين الذين كتبوا عن انتفاضة العشرين أوت لتشيويها، وهم معززون لأنهم في حالة الدفاع عن أنفسهم وتبرير جرائمهم، فإن عباس هو الوحيد الذي قلل من قيمتها مؤكداً بأن قيادة المنطقة الثانية كانت قصيرة النظر، ومشيراً إلى أن مؤتمر الصومام نفسه قد أدان الأحداث ولو كانت فيها فائدة لما فعل ذلك.

نحن نعتقد أن عباس عندما أصدر هذا الحكم، لم يكن قد أطلع على رأي السيد جاك سوستيل الذي قال بعد الأحداث بأسابيع: هناك تاريخان بفرضان نفسيهما على الذهن وهما: ففتح نوفمبر و20 أغسطس وهذا الأخير أكثر لأن سلسلة الحوادث بعده قد تكاثرت وأخذت بعداً آخر⁽²⁾.

ويذكر المؤرخون جميعهم أن انتفاضة العشرين أغسطس وقعت عند منتصف النهار لكن واحداً منهم لم يحاول أن يصل إلى الدافع الذي جعل زيغود يختار تلك الساعة من النهار.

والحقيقة أنها كانت، يومها، هي وقت آذان صلاة الظهر، وأراد أن تمتزج لدعوة للصلاة بالدعوة إلى الجهاد، وهو ما حدث في أغلبية القرى والمدن.

وهناك أسباب أخرى من جعلتها، مثلاً، كون منتصف النهار هو موعد وجبة الغذاء عند الأوروبيين المدنيين، لأن العسكريين يتغنون قبل ذلك بساعة كاملة أو نصف ساعة، ثم أن الوقت صيف، وبعد الظهر تشتد الحرارة، ومعظم أفراد الجيش الفرنسي غير معتادين على ذلك.

المهم أن الهجوم قد بدأ في الوقت المضبوط ولكن ليس في كل الجهات المحددة، بل يمكن الجزم أن الجهة التي كان يشرف عليها الشهيد زيغود مباشرة هي التي نفذت الخطوة بكل دقة، لأجل ذلك وقع كل القتل تقريباً على الشريط الممتد بين سكيكدة، القل وقسنطينة، شاملاً على الخصوص: مدينة سكيكدة وضواحيها، مدينة رمضان جمال حالياً مدينة صالح بوشعور، مدينة الحروش، مدينة مزاج الدشيش، مدينة ميدي مزغيش، مدينة ريغود يوسف حالياً، مدينة وادي زلّاتي، ثم مدن القل والميلية وقسنطينة والخروب.

ولقد كانت عمليات القمع وحشية، استهدفت كل المواطنين بدون تمييز وإن

⁽¹⁾ نفس المصدر.

⁽²⁾ SOUSTELLE (J) *Aimée et souffrante Algérie*. p 137.

الفصل الثاني

المجتمع الجزائري الجديد وكيفية تنظيمه

- أ - في مجال السياسة الداخلية.
- ب - في المجال العسكري.
- ج - في مجالي الثقافة والاقتصاد.
- د - خلاصة الفصل.



لقد اغتصمت جبهة التحرير الوطني أول فرصة أتاحت لها، في اليوم العشرين من شهر أوت ست وخمسين وتسعمائة وألف، لعقد المؤتمر الذي كان منتظراً جمعه في بداية عام خمسة وخمسين وتسعمائة وألف⁽¹⁾ وضبطت جدول أعماله في نقطتين اثنتين هما:

- 1 - إقرار بيان للفاتح من نوفمبر عام أربعة وخمسين وتسعمائة وألف.
- 2 - تعيين القيادة العليا التي تناط بها مسؤولية مواصلة الكفاح من أجل استرجاع السيادة الوطنية. فبيان الفاتح من نوفمبر كان إعلاناً عن ميلاد جبهة التحرير الوطني، وتحديداً للخطوط العريضة التي يشتمل عليها برنامجها السياسي والعسكري. أما التسمية فيعود سببها إلى رغبة المجموعة التي أُنشئت فتبل الثورة في التخلي على أنها لا تنتمي إلى أي من الجناحين المتصارعين داخل حزب الشعب الجزائري وأنها تتجاوز كل الصراعات الشكلية التي لا تزيد سوى الاستمرار، لترجع للنضال إلى الطريق السوي المتمثل في الكفاح المسلح.

فالكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة التي ظل حزب الشعب الجزائري يستند للوصول إليها، إيماناً منه بأنها اللغة التي يفهمها غلاة الاستعمار الفرنسي.⁽²⁾

* وعندما يتأمل الدارس مختلف النقاط التي عالجها بيان أول نوفمبر سنة 1954، يتأكد أن ما حدث في تلك الليلة لم يكن إعلاناً عن مجرد حرب تحريرية تنتهي بوقف إطلاق النار بل كان بداية ثورة ترمي في ذات الوقت إلى تحرير الأرض وتحرير الإنسان.

لأجل ذلك فإن القيادة العليا مطالبة، بالإضافة إلى سهرها على توفير الشروط اللازمة لإنتاج المعركة المسلحة، بوضع تصور إجمالي للمجتمع الذي ينتظر بناؤه بعد القضاء على السيطرة الأجنبية.

⁽¹⁾ محمد العربي الزبير، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ص 123.

وكذلك حزي (محمد) جبهة التحرير الوطني، ص 172.

⁽²⁾ MTL D, Résolution générale Adoptée par le deuxième congrès du MTL D, d' (3-2) Avril 1953 p(3-2).

من هنا جاء اهتمام مؤتمر وادي الصومام بالنقطتين المشار إليهما أعلاه، ولقد ناقش المؤتمر مشروع وثيقة شاملة⁽¹⁾ نجد اليوم مقتطفات منها، ونعرف من الذين شاركوا في وضعها أن بعض أجزائها ظلت بعيدة عن متناول القارئ ويحتمل في نهاية الأمر، أنها ضاعت رغم الإيماءات والإشاعات⁽²⁾.

ومن وجهة النظر الإيديولوجية، فإن وثيقة وادي الصومام تعتبر مثلاً تضمن، بكثير من الدقة والتفاصيل، تقييم المرحلة المقطوعة من حياة الثورة وأفاق المجتمع الجزائري بعد استرجاع السيادة الوطنية، بالإضافة إلى تنظيم مختلف جوانب الكفاح المصلح وتصور المشروع العلمي لتسوية القضية الجزائرية. وإذا كنا قد أعطينا للنقطة الأولى حقها في الفصل الأول فإننا نخصص هذا الفصل الثاني لدراسة المجتمع الجزائري الجديد وكيفية تنظيمه:

أ - في مجال السياسة الداخلية:

لقد كان حزب الشعب الجزائري يسعى، بالدرجة الأولى، إلى تنظيم الطليعة المنتدبة بإيديولوجيته قصد تكليفها بالانفاز إلى أوساط الجماهير حيثما وجدت توحيها بالواقع الذي تعيشه وتجندها لخوض المعركة عندما يحين الأول، لأجل ذلك كان المناضلون يستعملون جميع الوسائل لإقناع أكبر عدد ممكن من المواطنين بضرورة الخلاص من كل أنواع السيطرة الأجنبية.

كان الهدف الأول، إذن، يرمي إلى جعل الإنسان الجزائري يدرك أنه يعيش وضعاً مختلفاً كلياً عن وضع الأوربي، وأن من الواجب عليه العمل على إحداث التغيير.

فالمستعمر الدخيل استطاع، بوسائل متعددة، أن يستولي على الأراضي

⁽¹⁾ أوركان (صار) ذكر لي في لقاء أجريته معه بمقر حزب جبهة التحرير الوطني في ساحة الأمير عبد القادر بالمعاصمة يوم 1964/04/10 أنه كان المحرر الرئيسي لمشروع الميثاق الذي عرض للمناقشة على مؤتمر وادي الصومام.

⁽²⁾ هناك عدد من المسؤولين يقولون أنهم يملكون بعض المخطوطات وأنهم سيشررونها في الوقت المناسب، ولكن بعضهم طبع مذكراته ونيلها بملاحق دون أن ينقل للقراء أشياء جديدة عن وثيقة وادي الصومام التي يبدو أن ما هو منشور منها كامل ولا ينبغي أن ثمة أجزاء ناقصة، لقد أتيت لي فرصة الحديث في الموضوع مع السيد صار أوركان بعد تعيينه رئيساً للجنة المنبثقة عن المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني فأكد لي أن ما يكتبه بعضهم قد ضاع إما هي مجموعة من الاستراحت المقدمة من جهات مختلفة ولم ير المؤتمر ضرورة لكتبتها، وهناك أيضاً عدد من اللقائات التي تتلخص موضوعات متكررة حلفت أثناء المناقشة العامة.

الخصبة والمناجم الغنية بالثروات المعدنية وأن يسخر، لاستغلالها، كل السواحل القادرة على العمل كما سبقنا الإشارة إلى ذلك في الباب الأول من هذه الدراسة. ولكي تتمكن السلطات الاستعمارية من تأييد حالة التبعية في أوساط الجماهير الجزائرية ومن إبقائها في دائرة التخلف، فإنها كانت تطبق بكل دقة مبدأ "فرق تسد".

"الجزائر لم تعرف الاستقلال في تاريخها، ولم يكن فيها شعب واحد، ولا هي قادرة على العيش بدون وصاية أجنبية. أما سكانها فأجناس مختلفة وقبائل متنافرة متناحرة"⁽¹⁾

لقد استطاع المؤرخون أن يعرفوا المكتبات بما مفاده أن العناية الاستعمارية قد جعلت من الجزائريين أمة في طور التكوين أهم عناصرها هم العرب واليهود والأوروبيين، ولأنها لم تكن موجودة من قبل، فإنه لا يحق لأبنائها أن يموتوا لكي تبعث من جديد كما أكد ذلك السيد فرحات عباس عندما قال: لو اكتشفت الأمة الجزائرية لكنت وطنياً دون أن أحجل من ذلك خطي من ارتكاب الجريمة، لكنني لن أموت من أجل الوطن الجزائري لأنه غير موجود. إنني لم أعر عليه. لقد سألت للتاريخ واستطلعت الأحياء والأموات وزرت المقابر ولم أجد من يعرف ذلك. إن البناء لا يكون على رأس من الريح"⁽²⁾.

وفي نفس هذا المعنى كتب السيد بيار مونتانيون "أن فحص ألفي سنة من تاريخ المغرب الأوسط يجعلنا نؤكد عجز الشعب الجزائري عن بناء أمة وإنشاء حضارة. لقد تسامى المؤرخون حول ذلك فلم يجدوا أثراً للدولة الجزائرية ولا لثقافة خاصة تتميز بمؤلفاتها الأدبية وآثارها الفنية. إن تاريخ الجزائر فارغ مثل أرضها التي ليس فيها سوى آثار الآخرين"⁽³⁾.

ولم يقف السيد مونتانيون عند مجرد الادعاء، بل إنه حاول إيجاد أسباب للفراغ وللموت المذكورين؛ وفي نظره، فإن ذلك يرجع إلى كون الجزائر لم

(1) مجموعة من المؤرخين الفرنسيين، تاريخ شمال إفريقيا الفرنسي بدون معلومات حول الطباعة والنشر، ص: 17 ومن الجدير بالذكر أن هذه أيضاً، هي نظرية الحزب الشيوعي الجزائري التي تقلل ينافس عنها إلى نهاية الأربعينات وكتابات موريس توريس وكواله في الموضوع معرولة وكثيرة.

(2) فرحات عباس، جريدة الوفاق الصادرة يوم 1936/02/23.

(3) PIERRE MONTAGNONS, LA GUERRE D'ALGERIE. GENESE ET ENGENDRAGE D'UNE TRAGEDIE EDITIONS PYMALION- PARIS 1984. P.29.

تتجلب أبطالاً يوحثون شعبها ولا بين شخصيات علمية وثقافية وسياسية قادرة على إحداث التغيير والتطور التاريخيين. يقول في هذا الصدد⁽¹⁾ إن هذا البلد الذي أُنجب أمثال القديسين أوغستين⁽²⁾ وثرنتيان⁽³⁾ ولقنس سيبريان⁽⁴⁾ قد أصبح بعد الفتح العربي مفترقون إلى عظامه باستثناء الأمير عبد القادر. ومن الواضح أن في ذلك تكمن أسباب التبعية التي عاش فيها الجزائريون والتي دامت مدة ألفي سنة⁽⁵⁾.

لأنه كان يعتبر الأمة للجزائرية غير موجودة ولا مجال لبعثها، فإن الاستعمار لم يجعل لنفسه حدوداً في تعامله مع الجزائر. فقد أعلن مبكراً عن ضمها إدارياً إلى التراب الفرنسي⁽⁶⁾ ولجأ إلى كثير من المحاولات لتحقيق فرنسة الجماهير وتبصيرها قصد دمجها نهائياً في الشعب الفرنسي، ومن خلال كل تلك المحاولات كان يتقن في سن القوانين المساعدة على إنجاح عملية السلب والتشويه، نذكر على سبيل المثال: قانون الأهالي الذي لم يبلغ إلا سنة 1944⁽⁷⁾ والقانون البلدي الصادر يوم الخامس من شهر أفريل سنة أربع وثمانين وثمانمائة وألف والقاضي بإعطاء حق التصويت للملكين والمزارعين والموظفين والمتقاعدين والحاصلين على الأوسمة بهدف فصلهم عن جماهيرهم الشعبية. وهناك، أيضاً، القانون الخاص بإنشاء الفوضويات المادية⁽⁸⁾ الذي وقع إصلاحه يوم 1919/02/04 بواسطة القانون الذي يحمل اسم صاحبه الوالي

(1) من مواليد سوق أهراس سنة 354 توفي بطنجة سنة 0430، يعتبر من أباء الكنيسة الكاثوليكية له مؤلفات كثيرة أهمها: مدينة الله، اهتم في حياته، بموضوعات متعددة لكنه ركز كل مجهوداته في المسائل الأخيرة على معالجة موضوع الآلة وموضوع الإنسان، يحتفل به يوم 280 أوت من كل سنة.

(2) من كبار رجال الكنيسة، ولد بقرطاج سنة 155 وتوفي فيها بعد ذلك بخمس وستين سنة، له مؤلفات عديدة في اللاهوت وفي الفلسفة.

(3) من مشاهير أباء الكنيسة، ولد مع مطلع القرن الثالث بقرطاج وتوفي فيها سنة 258. قام بتدوير سياسية كبيرة وترك مؤلفات كثيرة. يحتفل به يوم 16 سبتمبر من كل سنة.

(4) بيار مونتيونيون، ص: 30.

(5) انظر المرسوم الملكي الذي يحمل تاريخ 1843/7/22.

(6) ونفس الحقيقة، فإن الإنفام لم يكن سوى شكلياً لأن محتوى القانون ظل مناري المفعول حتى للدلاع للثورة.

(7) صدر هذا القانون لتحديد وضع الجزائريين بالمدينة إلى الجمعية الفرنسية والحقوق المدنية والسياسية التي تعود إلى المواطنين. وأهم ما جاء فيه الشروط التي لابد أن يتوفر واحد منها في الإنسان الجزائري كي يصبح مواطناً فرنسياً وهي: مهنة: الخدمة العسكرية- القراءة والكتابة باللغة الفرنسية- الملكية- للتوظيف- أن يكون قد اكتسب لمنصب سياسي- حيازة الأوسمة الفرنسية- أن يكون من قب مجلس.

العام جونار إلى غير ذلك من الأمرات والقرارات والمراسيم.

إن كل هذه الأوضاع اللاتطبيعية هي التي استهدفت سياسة جبهة التحرير الوطني تغييرها جذرياً واستبدالها لما يمكن شعب الجزائر ليس من استرجاع الاستقلال الوطني فحسب ولكن، وفي المقام الأول، من استعادة مقومات الشخصية الوطنية التي لا بد منها لبناء صرح الدولة الجزائرية التي قوضت أركانها جيوش الاحتلال عام ثلاثين وثمانمائة وألف.

لأجل ذلك أكدت وثيقة وادي الصومام⁽¹⁾ على أن الكفاح المسلح يبقى مستمراً، وأن كل الطاقات الوطنية يجب أن تعباً لتدعيمه وتطويره بجميع الوسائل إلى أن تتحقق الأهداف التالية:

1 - الاعتراف بالشعب الجزائري شعباً واحداً لا يتجزأ، معنى ذلك أن خرافة "الجزائر فرنسية" و"الشعب الفرنسي المسلم" والأمة التي هي طور التكون" كل ذلك يجب أن يزول من القاموس الاستعماري.

2 - الاعتراف بالسيادة الوطنية. على كافة الميادين بما في ذلك الدفاع الوطني والسياسة الخارجية. وهذا يعني أن الحلم الذي بدأ يرادفلة من المستعمرين وعدداً ممن يسمون بالمعتقلين الجزائريين يجب أن يتغير، لأن أي نوع من الاستقلال الذاتي لا يمكن إلا أن يكرس الهيمنة الأجنبية وتثبيت الاستعمار الجديد.

3 - الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كمثل وحيد للشعب الجزائري، لها وحدها حق التفاوض وحق الأمر بوقف إطلاق النار وينجر عن هذا الاعتراف لإجبار السلطات الاستعمارية على إطلاق سراح جميع الجزائريين والجزائريات الأسرى المعتقلين والمنفيين بسبب نشاطهم الوطني قبل وبعد اندلاع الثورة.

إن استرجاع السيادة الوطنية على هذا الأساس من إلغاء الواقع الاستعماري الذي من المفروض أن تزول بزوال كل علاقات العسف والتبعية، وتبني من جديد على قواعد ثابتة وممتنة، أركان الدولة الجزائرية المتخلصة نهائياً من الرواسب التي من شأنها تسهيل عودة الاستعمار الجديد.

فالسيادة الوطنية التي ترمي جبهة التحرير الوطني إلى استرجاعها لا

⁽¹⁾FRONT DE LIBERATION NATIONAL- EL MOUDJAHIS, IMPRIME EN-YOUGOSLAVIE, JUIN 1962 TOME I.P 58 ET SUIVANTES.

يجد لقراري عدداً خاصاً يتضمن أكبر جزء من ميثاق وادي الصومام.

تخص ميداناً دون آخر، بل إنها تشمل جميع مجالات الحياة وتمتد على كافة التراب الوطني حسب الحدود المرسومة من قبل السلطات الاستعمارية نفسها. لأجل ذلك، فإن ميثاق وادي الصومام قد عالج مسألة التفاوض مع العدو بكيفية دقيقة ومفصلة لا تترك أي منفذة للتحايل وللمناورات.

وعندما ينظر الدارس بتمعن إلى الأهداف المذكورة أعلاه يجد أنها مترابطة فيما بينها ومكاملة، ذلك أن المباداة الوطنية تفقد كل معناها إذا كان الشعب مطعوناً في وحدته مصاباً بداء التقسيم والفرقة اللذين يكونان نتيجة لو فتح المجال لأطراف أخرى تتحدث باسم الشعب الجزائري. مع العلم أن التمثيل مطلقاً في مثل هذه الحالة لا يكون مجدداً. إلا إذا كان الممثل قوياً وبملك بين يديه وسائل حقيقية ولتوجيه الأحداث في الاتجاه الذي يقطع على العدو خطوط الرجعة، ويفرض عليه الالتزام بالإطار المرسوم للتفاوض.

على هذا الأساس، أكدت وثيقة وادي الصومام ضرورة مضاعفة الجهد من أجل إعادة تنظيم الجماهير الشعبية في الأرياف وفي المدن وإعدادها عن طريق التوعية والتثقيف لتجاوز دائرة التخلف التي وضعها فيها الاستعمار وللخلاص من الذهنيات لمتحجرة التي ألصقها بها ولماط الحياة التي فرضت عليها والتي تهدف فقط إلى إبقائها في حالة الغيبوبة والتبعية لادائمتين.

فالمجالس الشعبية التي شرع في إنشائها منذ الأشهر الأولى لاندلاع الثورة⁽¹⁾ يجب أن يتم تدعيمها وتوسيع شبكتها بحيث تشمل كافة أنحاء الوطن وأن تسند إليها مسؤوليات تجعلها أكثر فعالية وأكثر اتصالاً بالجماهير الشعبية. فالمجلس الشعبي للوحدة أصبح يتكون قانونياً من خمسة أعضاء بما في ذلك الرئيس، ويشرف على تسيير الحالة المدنية والمالية والاقتصادية والشرطة.

وبعبارة أدق، فإن المجلس الشعبي حيث ما وجد يحل محل الإدارة الاستعمارية التي يجب أن تزول نهائياً وتزول إتصالاتها بالأوساط الشعبية⁽²⁾.

لقد نجحت المجالس فعلاً في أداء مهمتها إذ استطاعت خاصة أن تقضي قضاءً مبرماً على النزاعات التي كانت قائمة بين الأفراد والتي كانت السلطات الاستعمارية تحبها كي تبقى دائماً مصدر ضعف بالنسبة للمتنازعين ومنفذاً يسمح للمحتل وأعدائه بالتمركز أكثر لمواصلة العبث بمصير المواطنين.

(1) للمنظمة الوطنية للمجاهدين، أعمال المؤتمر الأولى لكتابة التاريخ، ص 185.

(2) نص المصدر.

ولم يكن ذلك النجاح ليخفي على الإدارة الاستعمارية التي كانت تقابله بمحاولات بائسة تتمثل في الترهيب والترغيب وفي الإعلان عن عدم اعترافها بالصلح الذي يحدث ولتأخي الذي يتم⁽¹⁾. ويندرج الإشراف على المجالس الشعبية ضمن اختصاصات المحافظين السياسيين الذين يتولون كذلك، مهام تربية الجماهير وتنظيم التعليم والإعلام والدعاية إلى جانب القيام بتوجيه الحرب النفسية على مختلف الجبهات⁽²⁾.

فالاستعمار الذي لم يفته للتطور السريع الذي تعيشه الثورة في كافة المجالات لم يعد مكثفياً بالعمليات العسكرية التي ينظمها في سائر أرياف الوطن ويوفر لها ما تحتاج إليه من عدة وعتاد وحينما رأى تلك العمليات تعداها إلى التركيز على تمخير الإمكانات المادية والبشرية لمحاولة تحييد الجماهير في مرحلة أولى قبل الدفع بها في معسكره تساعد على إخماد أنفاس الثورة. وقد كان المحافظون السياسيون يتصدون إلى هذه المساعي قصد إحباطها بجميع الوسائل. فقد كانوا يعتمدون على وسائل الإقناع، وعندما يشعرون أنها لم تعد تجدي نفعاً، فإنهم يلجأون إلى الترهيب الذي كثيراً ما يكون مصحوباً بالتنفيذ الفعلي. وفي بعض الأحيان توظف الخرافة وللماعقول إذا كان ذلك ضرورياً لرفع معنويات الجماهير الشعبية أو لتنشيط عزائم العدو أو لتحقيقها معاً⁽³⁾.

وهكذا فإن مؤتمر الصومام لم يكتف بترسيم وظيفة المحافظ السياسي، ولكنه جعلها أساسية بالنسبة لمسار الثورة. فالمحافظ مسؤول متجول، يقضي كل أوقاته في التنقل بين المداشر والمشاتي يراقب المجالس الشعبية ويجمع ما أمكن من المواطنين يكونهم سياسياً وينشر بينهم إيديولوجية جبهة التحرير الوطني. وفي ذات الوقت، كان يزور وحدات جيش التحرير الوطني يزودها بالأخبار ويحل أمامها المعطيات السياسية في داخل البلاد وفي خارجها، ويسجل الاحتجاجات والمطالب التي يناقشها مع المسؤولين الأعلى ويعمل على الاستجابة لها بقدر الإمكان وفي حدود المستطاع.

(1) صدى الجزائر، عددنا الصادر بتاريخ 1955/06/21.

(2) حول اختصاصات المحافظ السياسي انظر المجاهد، العدد 11 الصادر بتاريخ 1957/11/01، ص 146.

(3) من ذلك أن المحافظين السياسيين كانوا يشيرون في أوساط الجماهير أن الملائكة حلما تشكك المعارك، كئيل من السماء للصرة المجاهدين، وأن الله أعطى المجاهد كفرة التحول بكل سهولة وسرعة فائقة إلى الحياة التي يريدونها. من ثمة فإنه يستطيع الدخول إلى تلك المدن أو للتجول في شوارع المدينة و القرية دون أن يشعر بوجوده لحد باستثناء الملائكين.

ويعتبر هذا الاهتمام البالغ الذي أولاه المؤتمر للجماهير الشعبية دليلاً على التحول الجذري الذي حدث في إيديولوجية الثورة التي كانت تعتمد على الطليعة لتحقيق الأهداف المرسومة فصارت تركز على الشعب وتنتق على إحداث المعجزة التي لم تكن في الحسبان. ويبدو أن هذا التحول قد بدأ يفرض نفسه مع انتفاضة العشرين من شهر أغسطس سنة خمس وخمسين وتسعمائة وألف. ففي ذلك التاريخ حدث انقلاب لا مثيل له في موازين القوى إذ تخلص جيش التحرير الوطني الفتي من عقد الخوف التي كانت تفرض عليه التحرك ليلاً والنشاط خفية فصار أفرادُه يلتقون في وضخ النهار بينما تنتقل الرعب إلى نفوس الأجناد الفرنسيين للذين أصبحوا، بفعل دعاية الكولون، يرون في كل واحد من الجزائريين مجاهداً أو مناضلاً مستعداً للانتفاض عليهم.

ولم يكن ذلك هو التحول الوحيد الذي عرفته إيديولوجية الثورة الجزائرية، بل هناك نقاط أخرى اختلفت حولها الآراء كثيراً واشتد فيها إلا عن طريق التصويت بأغلبية الثلثين. ومن بين تلك النقاط للصامسة التي سيكون لها أثر بالغ على سير أحداث الثورة مايلي:

1 - هيئات قيادة الثورة:

لقد كانت الحاجة الماسة إلى قيادة واحدة وموحدة للثورة الجزائرية هي الدافع الأول الذي جعل المنطقة للثانية تسمى، منذ شهر مارس عام ست وخمسين وتسعمائة وألف⁽¹⁾، إلى جمع مؤتمر وطني يضم الإطارات القيادية في داخل البلاد وخارجها⁽²⁾. لكن ذلك لم يمنع المؤتمرين من التوقف طويلاً عند مناقشة هذه النقطة. وعلى الرغم من أن محضر الجلسات لم ينشر كاملاً إلى يومنا هذا حتى يطلع للباحث على حقيقة مدار من حوار يقال أنه كان صريحاً إلى أبعد الحدود وعلنيّاً إلى درجة التهديد بتفجير المؤتمر، إلا أن الشهادات التي أدليت خاصة بمناسبة انعقاد ندوة التاريخ الخاصة بالولاية للثانية في اليومين الأخيرين من شهر جانفي سنة خمس وثمانين وتسعمائة وألف كالمية لأخذ صورة مجملة عن المدالولات، التي جرت يومها فتصريحات السيد الأخضر بن

(1) انقسام أجريته مع العقيد لخضر بن طويال في بيته يوم 16/04/1985 بحضور السيد محمد الصالح بوملائمة.

(2) شهادة خاصة كتبها لي العقيد بن طويال الذي يجزم أن الشهيد يوسف زيرور يوسف بنزل كل مالي ومعه ليجمع مختلف المناطق من أجل تعميم المرحلة للمطوعة والتخطيط للمستقبل، وقد نال يسمى إلى أن ظهرت نفس الفكرة عند الشهيد العربي بن المهيدي وتبعاً للشهيد رمضان صيان.

طوبال⁽¹⁾ الذي كان من المشاركين الأساسيين تدل على أن ممثلي المنطقة الثانية وعدداً من ممثلي المنطقتين الثالثة والرابعة كانوا كلهم يطالبون بأن تكون القيادة التي تنبثق عن المؤتمر مكونة فقط من الإطارات الأساسية التي ساهمت في تعبير الثورة والتي هي متشعبة بايديولوجية واحدة، وذلك حفاظاً على التوجهات الثورية وتجلباً للانزلاق في شتى أنواع الانحراف، لكن الأغلبية من المؤتمرين وفي مقعدهم الميدان العربي بن مهيدي وعبان رمضان كانوا يرون أن الثورة قد توسعت وصارت تضم في صفوفها فئات اجتماعية مختلفة وتيارات إيديولوجية متعددة، وهي مدعوة لأن تتطور أكثر مضطراً لأن يأخذ بعين الاعتبار كل هذه المعطيات الجديدة ويخرج بقيادة تكون ممثلة لكافة الاتجاهات الوطنية.

لقد انتصرت الأغلبية في ذلك الوقت وتدخل مبدأ المركزية الديمقراطية ليمنع الانقسام الفعلي ويضمن للقيادة الجديدة استمرارية وحدتها ويوفر لها شروط للنجاح⁽²⁾. ولكن، اليوم، بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على تلك العملية فإن الآراء ما تزال مختلفة حول جنواها.

* إن التحليل للمعق للقرار الذي صدر عن مؤتمر الصومام حول ضرورة إشراك جميع التيارات للوطنية في هيئات قيادة الثورة يقودنا حتماً إلى القول بأن العملية كانت أخطاءً إيديولوجية لأنها لم تشترط على الإطارات للملحقة سواء بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية أو بلجنة التمهيد والتنفيذ تخليها، نهائياً عن قناعاتها الفلسفية وتبليها المطلق للإيديولوجية التي يعود الفضل إليها في تهيئة الأرضية الصلبة التي تطلعت منها الشرارة الأولى المعلنه عن بدء الكفاح المسلح الذي لن يتوقف إلا عندما تسترجع السيادة الوطنية إن هذا لم يحدث وذلك

⁽¹⁾ وهو واحد من الاثنين والشرين الذين فجروا الثورة، كان عضواً في المنطقة الخامسة، احتسب بـثبات الأوراس مدة طويلة قبل ليلة الفتح من نوفمبر، شارك، فعلاً، في مؤتمر وادي الصومام كـسائب أول للشهيد يوسف زيفود، كـادالولاية الثانية سنتي 1956 و1957 حين عضو لجنة للتنسيق والتنفيذ سنة 1958 وزير الداخلية 1958-1960 ثم وزير دولة إلى غاية 1962. اشترك بالخدمة إلى الانضباط والمظف الثوري والتكلم بالثقلات القبلية في حرب المعصبات، يشتهر للسياسيون أحد القادات الثلاث الذين سيطروا على التمهيد الخارجي للثورة إلى غاية استرجاع الاستقلال.

⁽²⁾ كان السيد صابر بن حودة من الرافضين الناصين بحمل إلى الخط الإيديولوجي، ويمتلك شخصياً أنه حارب على ذلك عندما قرر المؤتمر إرساله إلى تونس للأشراف مع السيد واحمران على تسليح الثورة، لكنه وهو في طريقه إلى تونس بلل كل ماقي وسعه ولجج في إنتاج مجموعات كبيرة من القادة والمجاهدين الذين أرادوا للتكرار للتكثيف المؤتمر احتجاجاً على وجود بعض الأشخاص من إيديولوجيات أخرى داخل الهيئات القيادية.

لسببين أساسيين في نظرنا هما:

أ - إن قادة جبهة التحرير الوطني الذين كانوا يدافعون عن فكرة منح للمناصب القيادية للإطارات السامية الآتية من التشكيلات السياسية الأخرى دون احترام للتدرج النظامي الذي تخضع له إطارات الثورة منذ ليلة الفاتح من نوفمبر، إنما كانوا يرمون، من خلال ذلك إلى ترغيب الإطارات السامية المذكورة وجعلها تسارع إلى الالتحاق بالصف، معتقدين أن بقاءهم خارج إطار جبهة التحرير الوطني قد يشجع الاستعمار على استعمالهم لخلق قوة ثالثة للضغط بها عند الحاجة⁽¹⁾ لقد كان هذا الإجراء ممكناً لكنه لم يكن أكيداً، لكن الذي لا شك فيه هو أن للمشكل الإيديولوجي لم يطرح على المسؤولين الجدد الذين سيظلون محتفظين بقناعاتهم الفكرية والثقافية إلى غاية وقف إطلاق النار.

ب - إن الإطارات القيادية التي جاءت من التشكيلات السياسية الأخرى لم تكن قادرة، في ذلك الوقت، على المبادرة لطرح المشكل الإيديولوجي لأنها، في معظمها، إنما التحقت حتى لا يفوتها الركب من جهة، ولأنها أصبحت خائفة من الموت الذي بدأ يطرق بابب الشخصيات المترددة⁽²⁾ من جهة ثانية.

هكذا، إذن، فإل خوف البعض من الموت ومن فوات الأوان، وخوف البعض الآخر من ظهور القوة الثالثة خاصة بعد المحاولات التي قام بها سوميكل على أصعدة مختلفة هو الذي لم يسمح بتسوية المشكل الإيديولوجي من البداية، وبقاؤه معلقاً على النحو الذي كان عليه هو الذي سيمهل تعجير الوضع السياسي في الجزائر مباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية.

قد يقال: لكن الأزمة السياسية التي أخرجت قطار الثورة من سكة كانت كل أطرافها متشبعة بإيديولوجية واحدة، لأن رئيس الحكومة المؤقتة، يومها، أغلبية وزرائه ورئيس أركان جيش التحرير الوطني وكل قادة الولايات في داخل الوطن وكذلك مسؤولي اتحادية جبهة التحرير الوطني في فرنسا كلهم كانوا، قبل اندلاع الثورة، مناضلين في صفوف حركة الانتصار للحريات

⁽¹⁾ يذكر السيد مصطفى بن صودة أن الشهيد بيان قال له: إن الانحياز الإيديولوجي أصبح من المجال لفرحات عباس إلى باوداي جزائري لظهر شريط للتلفزيون الخاص بندرة مسطحية حول كتابة تاريخ الثورة المنعقدة يومي 30 و31 جانفي سنة 1985، وهو موجود ضمن محفوظاتي الخاصة.

⁽²⁾ يذكر على سبيل المثال إعدام علاءة عباس ومحاولة التنفيذ في بعض الشخصيات التي مثلت على قيد الحياة والتي كانت فيما بعد ولحققت بصفوف جبهة التحرير الوطني.

الديمقراطية. لقد كان ذلك صحيحاً، لكن المحيط الذي نتخل بعنف وقام بالدور الرئيسي في إنكفاء نار الفتنة إنما كان يعمل لإيجاد الفرص للملاكمة لعودة الإيديولوجيات المختلفة إلى الميدان، وليس ثمة لتحقيق ذلك، أفضل من الصراع الحموي على السلطة، لأن إراقة الدماء واللجوء إلى العنف على حساب الحوار يؤديان حتماً إلى تشييت الصف واختفاء الأمن والاستقرار وشيوع الفوضى والاضطراب وكلها آفات تتخر جسم المجتمع وتفسح المجال للتعددية بجميع أنواعها.

ورغم كل ذلك، فإن الدارس المتمعن للأوضاع السائدة يومها في الجزائر لا يسعه إلا أن يقول: إن مؤتمر وادي الصومام كان مصيباً في قراره، لكن الخطأ يكمن في كون القيادة الثورية لم تول كل العناية للتطور الإيديولوجي الذي كان يحدث بفعل نمو جبهة التحرير الوطني واتساع شبكة منظماتها الجماهيرية. ولو أنها فعلت ذلك لوجدت نفسها متشعبة بفكر واحد، تتكلم لغة واحدة ومستعدة لمواجهة كل الطوارئ بنفس العزيمة، ونفس الحزم اللذين تميزت بهما طيلة فترة الكفاح المسلح.

ولأن أغلبية المؤتمرين صادقت على القرار، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد جاء مكوناً من 34 عضواً نصفهم أساسي ونصفهم إضافي الصنفين ومشتتلاً في الصنفين، على أقلية قليلة من الإطارات التي كانت تقود مختلف التشكيلات السياسية الوطنية التي قررت أخيراً، الالتحاق بجبهة التحرير الوطني ومايقال عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية لا يمكن تطبيقه على لجنة التنسيق والتنفيذ التي اشتملت على خمسة أعضاء كلهم من قدامى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.⁽¹⁾

2 - أولوية السياسي على العسكري:

لقد لاقى معارضة شديدة من طرف عدد من القادة المشاركين في المؤتمر لاعتقادهم بأن عبان وأعضاء لجنة الصياغة الذين كانوا معه وهم من السياسيين إنما يريدون احتواء الثورة والميطرة عليها، خاصة وأن المبدأ المذكور جاء مقروناً بتأخر نص على أولوية الدخول على الخارج. وإذا عرفنا أن المسؤولين غير العسكريين هم قادة العاصمة التي استقلت عن الولاية للرابطة وأعضاء

⁽¹⁾ المصمود هذا هم السادة: بلقاسم كريم، ابن يوسف بن خدة، العربي بن المهيدي، وحيان رمضان وزينود يوسف الذي سيطرته مكاله بعد الاستشهاد إلى السيد: محمد لطيف.

مندوبية الخارج واتحادية جبهة التحرير الوطني في فرنسا أدركا شرعية تخوف المعارضين للمبدأين.

لكن السيد عمار بن عودة⁽¹⁾ يذكر أن التخوف المشار إليه سرعان ما تبدد عندما أعطيت التفسيرات التي مفادها أن المقصود بأولوية السياسي العسكري هو التركيز على التفاوض مع العدو لضبط شروط وقف إطلاق النار، لأن الانتصار العسكري على واحدة من أكبر الدول الاستعمارية في العالم يُعد من باب المستحيلات تقريباً خاصة إذا كانت تلك الدولة عضواً فاعلاً في منظمة الحلف الأطلسي⁽²⁾.

والحقيقة أن التفسيرات المذكورة إنما تم اللجوء إليها فقط للتهنئة ولتقديم التبريرات اللازمة لكبح النفوس وعدم الانقياد لما قد لا يحمد عقباؤه. فالسياسي والعسكري سواء كان عملاً أو شخصاً شياً واحداً، لأن العمل السياسي يبرمج له الرجل السياسي كما أن للقائد العسكري هو الذي يشرف على تنفيذ العمليات العسكرية التي يكون قد خطط لها. فإذا كانت الأولوية للعمل السياسي، فذلك يعني أن قرار الرجل العسكري يأتي في الدرجة الثانية كوسيلة لدعم مواقف المسؤول السياسي.

وفيما يخص أولوية الدخول على الخارج، فإن المؤتمر قد لجأ إلى إقرارها لأسباب عدة يمكن استخلاص أهمها من العرض الذي قدمه الشهيد العربي بن المهيدي إلى المؤتمرين عن المهمة التي قام بها إلى القاهرة في مستهل عام ستة وخمسين وتسعمائة وألف⁽³⁾.

فالعرض المذكور يؤكد بصريح اللفظ أن مصر لا يمكن الاعتماد عليها مطلقاً في الحصول على الأسلحة لأن موقفها من الثورة الجزائرية يخضع بقسط

⁽¹⁾ من أسرة عريقة في ولاية حلفاء، التحق بالجهاد منذ ماوسى بمؤامرة سنة 1950. تقلد مسؤوليات كثيرة أثناء الثورة آخرها: المشاركة باسم جيش التحرير الوطني في مفاوضات إيفيان. حين بعد استرجاع الاستقلال سفيراً في طرابلس. عضو للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني منذ سنة 1979. هو الآن رئيس اللجنة الوطنية لمصالح الاستحقاق.

⁽²⁾ نظراً للدور.

⁽³⁾ في مستهل تلك السنة كان ابن المهيدي قد اتصل بهيرية من مندوبية الخارج مفادها أن باغرة محملة بالأسلحة متفادراً للقاهرة في اتجاه مدريد، وعليه أن يتكفل بتحويل حمولتها إلى المغرب ومنه إلى مختلف مناطق الوطن. ولما طال انتظاره في العاصمة الإسبانية، رحل إلى القاهرة وهناك وجد قيادة مقيمة إلى كلال يستحيل الاعتماد عليها.

ولفر إلى نشاطها الديبلوماسي⁽¹⁾ كما أن مندوبية جبهة التحرير الوطني غير قادرة على أن تكون قيادة موحدة بفعل الانقسام المسائد بين أفرادها الذين مازال كل منهم يبحث عن الزعامة لنفسه. ومما لا ريب فيه أن ثمة خلافات أخرى كثيرة ظهرت أثناء أشغال المؤتمر لكن أصالة ثورة نوفمبر وضعت حداً لكل مامن شأنه أن يتجاوز الخط الأحمر. وظل العمل على تعبئة كل الطاقات الحية لقصد للقضاء المبرم على النظام الاستعماري هو المهمة الأساسية التي تحجب جميع المهام الأخرى، لأجل ذلك، فإن للمؤتمرين صادقوا بالإجماع على الخطوط العريضة التالية:

1 - إن وحدة للشعب الجزائري مقننة وكذلك وحدة التراب الوطني، وأي تنازل عن جزء من هذه أو تلك يعد خيانة عظيمة. وتعتبر جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي للشعب وللقائد الوحيد للثورة التي ستظل مستمرة إلى أن يتم بكيفية مطلقة تحرير الأرض وتحرير الإنسان.

وعلى جبهة التحرير الوطني، كي تكون في مستوى المهمة المسطورة لها، أن تواصل ضرب جذورها في أعماق الجماهير الشعبية الواسعة لأن بذلك تكمن القوة التي هي في حاجة إليها لمواجهة عدة الامبريالية وعتادها.

فمن هذا المنطلق تعمل جبهة التحرير الوطني بجميع الوسائل المتوفرة لديها، على محاربة الآفات الاجتماعية مثل الرشوة والجهوية والقبيلية والعشائرية والانتهازية التي تشكل مصادر ضعف قاتل وحولج تعرقل عملية التجنيد من جهة ومعاي بناء المجتمع للثوري من جهة ثانية.

وللنجاح في الارتقاء إلى ما تطلبه مستواها كحركة تحررية شاملة يحتم على جبهة التحرير الوطني أن ترسم مجموعة من الضوابط تلتزم بها في سعيها الدائب من أجل تحويل الجماهير الشعبية إلى طاقة خلاقة تتعدى وقف إطلاق النار لتتخذ أركان التخلف وتشق طريق الانتصار لعملية البناء والتشييد في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة. ومن جملة الضوابط التي صادق عليها مؤتمر وادي الصومام تجدر الإشارة إلى سياسة الإطاراات وسياسة الإعلام وسياسة تنظيم الشرائح الاجتماعية المختلفة.

فبالنسبة لإطاراات الثورة يرى المؤتمر ضرورة تمكينهم من تكوين سياسي وبيولوجي يتسلحون به لقيادة الجميع، كل حسب قدرته وإختصاصه، في

⁽¹⁾ انظر زيارة ابن المهدي إلى القاهرة كشفت له بأن باخرة الأسلحة لم تبحر للزيارة التي يؤيدها وزير الخارجية الفرنسي إلى مصر في شهر مارس سنة 1956.

معركة حاسمة ضد واحدة من أعنى للقوات الاستعمارية في العالم.

وإذا كان الإطار يعرف أنه القدوة الحسنة للذين يسعى إلى تعينهم في شتى الميادين، فإنه مطالب بأن يكون مضرب المثل في التحلي بروح المسؤولية والامتنال للقوانين السائدة في صفوف جبهة التحرير الوطني، وبأن يكون سباقاً إلى التضحية، دقيقاً في تطبيق المبادئ ومنضبطاً في تأدية الواجب، وزيادة على ذلك، فإنه لا يعرف التهاون ولا يركن إلى ما تقوم به. لكن الثورة، لكي تحميه من الانحراف، تفرض عليه رقابة مشددة وتحتم عليه أن يكون يقظاً في جميع الحالات.

لما عن الإعلام، فإن ميثاق وادي الصومام يرى أن وسائله يجب أن تكون قادرة على الرد بسرعة عن مناورات العدو إلى تأييد التقسيم ونشر أسباب الخلاف والنزاع في أوساط الجماهير قصد عزلها عن جبهة التحرير الوطني. ذلك فإن رجل الإعلام ينطلق من كون للدعاية ليست مجرد تهريج يتميز بعنف الكلمة للعقيمة في غالب الأحيان والتي تذهب هباء منثوراً، وبما أن الشعب الجزائري أصبح ناضجاً للقيام بالعمل المسلح الإيجابي والمثمر، فإن لغة جبهة التحرير الوطني يجب أن تكون معبرة عن رشدنا وذلك يجعلها تتخذ شكلاً جدياً ومترقياً دون التجرد من الحزم والصرلحة والحماس الثوري⁽¹⁾، إن رجل الإعلام، في منظور جبهة التحرير الوطني، لا يقتصر على تلقي الأخبار وصياغتها ونشرها في أوساط الشعب ولكنه يجب أن يكون سريع البديهة واسع المعرفة وذو قدرة فائقة على الاستيعاب والتحليل والتميز.

فالأخبار تأتيه مواد خام وهو يسهر على فرزها وقولبتها حسب ما تتطلبه الظروف ويقتضيه المصلحة. ومن هذه للنحية فهو عبارة عن موجه للرأي العام وصانع للأجواء السياسية خاصة، لأجل ذلك يجب أن تتوفر فيه شروط أساسية أهمها التشبع بالبيولوجية جبهة التحرير الوطني والاستعداد للتضحية بكل شيء من أجل تجسيدها على أرض الواقع.

لقد لاحظ مؤتمر الصومام أن الثورة قطعت خطوات حاسمة في تاريخها، وأنها أصبحت في حاجة إلى تعميم فلسفتها عن طريق التعليمات والشعارات، وعليه قرر مضاعفة عدد المراكز الإعلامية وتزويدها بكل ما تحتاج إليه من إمكانيات مادية وبشرية حتى تكون قادرة على تأدية الرسالة المنظر منها.

⁽¹⁾EL. MOUDGAHID, *Organe central du FLN (Une révolution démocratique)*
No 12 du 15.11.1957.

تبليغها، ومن جهة أخرى، وكنتمة للجهد الذي قد تبذله المراكز، قرر إصدار أكبر عدد ممكن من النشرات الداخلية والدوريات العلمية والثقافية بالإضافة إلى تطوير "المقاومة للجزائرية" و"المجاهد" اللسان المركزي لجهة التحرير الوطني⁽¹⁾.

وأعطى المؤتمرين تلك، توجيهات خاصة بمضاعفة الجهد من أجل رفع مستوى للدعاية الثورية بحيث تتجاوز رسالتها الوطنية وتنشئ طريقها نحو الرأي العام العالمي الذي بدأ، فعلاً، يهتم بما يجري في الجزائر ويسعى إلى متابعة تطور كفاحها المسلح. فبهذا الصدد، جاء في محاضرة جلميات المؤتمر: "إن كل منشور أو تصريح أو استجواب أو بيان يصدر عن جبهة التحرير الوطني يجب أن يكون له، اليوم، صدى عالمياً. لأجل ذلك يجب أن يكون مطبوعاً بروح المسؤولية التي تشرف السمعة التي اكتسبتها الجزائر السائرة بثبات في طريق الحرية والاستقلال"⁽²⁾.

2 - وفيما يخص تنظيم الشرائح الاجتماعية، فإن المؤتمر قد ركز على الحركة الفلاحية وذلك تديراً للنور الأساسي الذي تقوم به المناطق الريفية في حياة الثورة وتحسباً للمناورات التي تحيكها السلطات الاستعمارية قصد للتوغل في تلك المناطق من أجل تحييدها على الأقل.

لقد أدركت قوات الاحتلال أن جيش التحرير الوطني ضرب جنوره في أعماق الجماهير الريفية التي احتضنت الثورة بكل قوة لأنها وجدت فيها منفذاً لها من حالة البؤس التي كانت مفروضة عليها، لأجل ذلك، ولأول مرة في تاريخ الاستعمار، أعلنت الحكومة الفرنسية عن استعدادها للقيام بإصلاح زراعي يستهدف تحسين أوضاع الفلاحين الجزائريين عن طريق إعادة توزيع بعض المساحات التي قد نقتطع من المزارع الكبرى أو من أراضي الشركات الخاصة ومؤسسات للدولة. كما أنها قررت في ذات الوقت تعديل نظام الخماسة الذي كان سائداً في أرياف الجزائر خاصة.

إن المقصود من هذه المناورات المفسوحة، كما جاء ذلك في ميثاق وادي الصومام، هو مغالبة أبناء الريف الجزائري وصدهم عن تبني الثورة، لكن

⁽¹⁾ "التكتلات" "المقاومة تصدر خارج الوطن، وهي ثلاثة من المنشورات: نشرة باريس في فرنسا، نشرة المغرب الأقصى ونشرة تونس. أما المجاهد فإنه ظهر إلى الوجود في مدينة الجزائر، وصدر العدد الأول منه في شهر جوان سنة 1956.

⁽²⁾ المجاهد العدد الخاص، ص 67

الفلاح الجزائري الذي عرف، في الوقت المناسب، كيف يفشل سياسة الأهالي التي حاول المستعمر تطبيقها لتقسيم المواطنين إلى عرب وبربر متنافرين ومتماقنين، أن يندفع لهذه المحاولة الجديدة خاصة وأنه يدرك بأن "الإصلاح الزراعي الحقيقي لا يفصل عن الهمم الكلي للنظام الاستعماري".⁽¹⁾

فهذا الوضع الجديد الذي آل إليه لريف الجزائري هو الذي جعل المؤتمرين يدعون جبهة التحرير الوطني لبذل أكبر ما يمكن من الجهد لمساعدة الفلاحين على تنظيم أنفسهم في إطار سياسة وطنية عادلة ترمي إلى:

أ - تغذية الحقد للشديد على الاستعمار الفرنسي وإدارته وجيشه وشرطته وعلى الخونة للمتعاونين معه.

ب - تكوين احتياطي بشري يتزود منه جيش التحرير الوطني والمقاومة بصفة عامة.

ج - نشر عم الاستقرار في البوادي والعمل على خلق الشروط الموضوعية اللازمة لدعم المناطق المحررة والتكاثف مناطق جديدة من العدو.

3 - وإذا كانت الأرباب قد اندمج سكانها، منذ البداية، في صفوف جبهة التحرير الوطني محركة بذلك على مكانة خاصة في تركيبة الثورة، فإن عمال المدن قد أسسوا تنظيمًا نقابيًا وطنيًا أسموه الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وكان ذلك في اليوم الرابع والعشرين من شهر فيفري سنة ستة وخمسين وتسعمائة وألف.

إن مؤتمر الصومام قد بارك، في محاضره، ميلاد الاتحاد الذي رأى فيه تعبيراً عن رد فعل سليم قام به العمال الجزائريون ضد التأثير الممثل الذي يصدر عن معبري الكونفدرالية العامة للشغل وللقوات الشغيلة والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين⁽²⁾ وأوصى بأن تولي جبهة التحرير الوطني عناية خاصة بالمولود الجديد حتى يشكك عوده وتتقدم هيكله.

لقد كانت حقوق العمال الجزائريين في بلادهم مهدورة، ولم يكن في مقدور أغليبيتهم المطالبة بأكثر مما يتكرم به أرباب العمل من الكولون الذين كانوا يقومون بالتوظيف وبالفصل كيما يشاؤون ولم يكن في وسع التنظيمات النقابية الوقوف في وجه تلك التصرفات الاستبدالية نظراً لما كان للمعمرين من نفوذ

(1) المجاهد، العدد الخاص، ص 68.

(2) المجاهد، العدد الخاص، ص 68.

التي تستطيع الصمود في وجه آليات الحرب الاستعمارية، ولمنع ماقد يحدث من نقصان في أوساط عشرات آلاف العمال الذين سارعوا للانضمام إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين مباشرة بعد ميلاده⁽¹⁾.

إن جبهة التحرير الوطني لم تعد تكتفي بوجود الاتحاد واستقلاله عن التنظيمات النقابية الفرنسية، بل أصبحت تطمح إلى أن يقوم التنظيم الجديد بدور أساسي في عملية تكوين العمال وتوعيتهم وتعبئتهم للمستمرة وفي استمالة التنظيمات الممثلة في فرنسا أو في مختلف أنحاء العالم لمساندة كفاح الشعب الجزائري، لأجل ذلك فإن تعلق الأمر بمواجهة التحديات والصعوبات، هذا من جهة، ومن جهة ثانية أوصى باحترام الديمقراطية في أوساط العمال ومراعاة التقاليد السائدة داخل الحركات العمالية المعروفة في العالم.

وبالإضافة إلى كل هذه للتوجيهات السياسية والإجراءات التنظيمية التي سيكون لها أثر فعال في حياة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، حذر المؤتمر الإطارات النقابية من مغالطات الحزب الشيوعي الجزائري الذي "لا يمكن لعجزه في الميدان السياسي إلا أن يتحول إلى فشل ذريع في المجال النقابي"⁽²⁾ وأكد أن عالم الشغل في الجزائر سيعرف تطوراً هائلاً تحت إشراف جبهة التحرير الوطني خاصة وأن "المركزية النقابية الجديدة تختلف كلية عن المنظمات الفرنسية المماثلة سواء بالنسبة لاختيار قيادتها أو للانضمام الأخوي الذي تغذيه ثورة التحرير الوطني والذي يجد سنداً قوياً لدى عمال شمال إفريقيا والعالم أجمع"⁽³⁾.

لمن خلال كل ما تقدم، نرى جبهة التحرير الوطني أن الطبقة العاملة تستطيع، في خضم المعركة التحريرية الشاملة أن تسهم فعلياً في إحداث ديناميكية قادرة على تمكين الثورة من التطور بسرعة فائقة ومن اكتساب القوة الكافية لتحقيق النصر النهائي.

4 - ولذاً في إطار تنظيم الفئات الاجتماعية المختلفة، قرر المؤتمر ضرورة إنشاء اتحاد عام للتجار الجزائريين بسند الإشراف عليه إلى وطنيين يكونون إضافة إلى تسيير شؤون التنظيم الجديد، مكلفين بإيجاد أفضل السبل

(1) جاء في مؤتمر ولاي الصومال أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين قد سجل انضمام الثنتين وسبعين نقابة في أقل من شهرين وأصبح يشتمل على 110.000 منخرط، انظر المجاهد، ص 357.

(2) نفس المصدر، ص: 68.

(3) نفس المصدر.

لكسر الاحتكارات الأوربية التي تخنق للتاجر الجزائري الصغير وتجعل منه مجرد آلة لا تتحرك إلا كيفما شاء المستقل لها. ويقوم الاتحاد من جهة أخرى، بشهر الوعي الثوري في أوساط كافة التجار الجزائريين الذين يجب أن يتجنبوا للإسهماء فعلياً، ويسقط وفر في تمويل الثورة إلى جانب المهمة الأساسية الأخرى التي حددها المؤتمر للاتحاد عندما أكد أن جبهة التحرير الوطني التي تسعى إلى جعل الاتحاد العام للعمال الجزائريين يتطور بسرعة في أجواء سياسية ملائمة، تنتظر منه للقيام بحاربة كافة أنواع التفرير والضررب وبمقاطعة تجار الجملمة المستعمرين وكل التنظيمات للتجارية التي نشاطاتها في إطار للحرب الإمبريالية الدائرة رحاها ضد الشعب الجزائري⁽¹⁾.

5 - وحظيت المرأة كذلك باهتمام مؤتمر وادي الصومام. ولم يكن ذلك الأمر للغريب خاصة عندما نرجع إلى تاريخ المقاومة الشعبية الذي عرف من النساء اللاتي قدن الكفاح المسلح أو شاركن فيه بما أصبح مضرباً للمثل في الشجاعة والإقدام.

ولقد برهنت الفتيات الجزائريات؛ منذ اندلاع ثورة نوفمبر، على أنهن أهل لحمل مشعل لالة فاطمة نسومر⁽²⁾، وأن شجاعتهم لا تقل عن شجاعة الرجل سواء في ميدان المعارك والسلاح في أيديهن أو في المستشفيات والمستوصفات حيث يبدعن في التمريض وتضميد الجراح أو في القرى والمدن يشرن للوعي الثوري ويشاركن بقسط وفر في تربية الجماهير سياسياً وإيديولوجياً.

فالفتاة الجزائرية غادرت صفوف اللثاليات ومدرجات الجامعات تماماً كما فعل أخوها التلميذ والطالب، عندما وجهت لهم النداء جبهة التحرير الوطني⁽³⁾، وعلى غرار إخوانها، أعريت عن استعدادها للانضمام إلى الصفوف وأصبح من الواجب على قيادات الثورة أن تهتم بتخصيص تنظيم لها شبيه بالاتحادات الأخرى يمكنها من النشاط اليومي لفائدة الكفاح المسلح⁽⁴⁾.

وفي انتظار ذلك، قرر المؤتمر إيجاد الصيغ العملية التي توفر للمرأة

⁽¹⁾ نفس المصدر، ص 68.

⁽²⁾ كقادة للكفاح المسلح في المجاعة ومطلقة للقبائل في الفترة ما بين 1853 و1856.

⁽³⁾ المقصود هنا هو النداء الخاص بالإضراب عن الدروس والإتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني وقد استجيب بالإجماع وتوقفت الدراسة قبل شهر فقط من الامتحانات وذلك يوم 19/05/1956.

⁽⁴⁾ سيبدأ هذا التنظيم بتجديد بالتدريج خاصة عندما تظهر على الساحة التضالنية الميولات؛ مادية شتوتوف، خيرة مصطفى وري ونيسة حمود التي سيمثلن للنساء الجزائريات في كثير من المظاهرات الدولية.

الجزائرية حيثما وجدت شروط المشاركة في المعركة مع الأخذ بعين الاعتبار إمكاناتها المادية والأدبية، وعلى سبيل المثال، فإنها ريفية كانت أو مدنية، تستطيع الإسهام في رفع معنويات المقاتلين⁽¹⁾ وفي جمع المعلومات الخاصة بالعدو، والقيام بالاتصال بين المراكز كما أنها تستطيع القيام بالتمويل وتهريب المشبوهين وبمساعدة عائلات المجاهدين والمعتقلين، كل ذلك بالإضافة إلى مهامها كجندية عندما يقتضي الحال.

ولتمكين المرأة من تأدية هذه المهمة النبيلة في وسط اجتماعي كان إلى قبل اندلاع الثورة لا يولي اهتماماً كبيراً للأُنثى، أمرت جبهة التحرير الوطني بأن تعامل النساء وفقاً للشرعية الإسلامية التي تكبرهن أمهات وزوجات وأخوات، وسنرى في الحديث عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي كيف أن هذا الأمر قد أحدث تغييراً جذرياً في أوضاع الأسرة الجزائرية.

6 - ولم تكن حركة الشباب غائبة عن ذهنان للمؤتمرين خاصة وأن أغلبية مفجري الثورة لم يكونوا قد خرجوا بعد من طور الشباب⁽²⁾ وكان الشباب، في الجزائر، كانوا يمثلون أكثر من نصف السكان الإجمالي، زيادة على كون معظم الجزائريين بلضجون في سن مبكرة ويلتقلون مباشرة من الطفولة إلى الكهولة نتيجة الفاقة والاملاق والحاجة إلى مصارعة الظروف الصعبة التي يتقن في خلقها المستعمر الجشع.⁽³⁾

وليس النضج المبكر هو الصفة الوحيدة التي تميز الشباب الجزائري، ولكنه يمتاز كذلك بالحيوية وبالشجاعة والإقدام والتفاني في إنجاح ما تسند له من مهام، وعندما ينظر إليه من خلال الحياة اليومية، يكتشف أنه يتحلى بخصال أخرى كثيرة مثل روح المبادرة والصبر على المكروه والإرادة القوية والرغبة في الانعتاق والتحرير من كابوس الظلم والاستبداد.

ولقد كانت قيادة جبهة التحرير الوطني تعترف جيداً أبناء شعبها، ولأنها تؤمن بأنهم يشكلون مشنلة أصيلة لتزويد جيش التحرير الوطني، فإنها خصصت لهم مكانة يستحقونها في ميثاق وادي الصومام.

(1) تجدر الإشارة، بهذا الصدد، إلى أن الفتاة الجزائرية صارت في كثير من الأحيان، ترفض الزواج إذا لم يكن من مجاهد.

(2) كانت أعمار ثلثي أعضاء القيادة العسكرية لا تتجاوز الثلاثين وثلاثين سنة، في حين كان مصطفى بن بولعيد أكبرهم سناً يبلغ من العمر سبع وثلاثين سنة، ويكرم بالقسم خمساً وثلاثين سنة.

(3) معظم الذين فجروا الثورة كانوا قد التحقوا بصوف الحزب قبل بلوغهم سن الرشد.

أما شبلب الأرياف وشباب المدن غير المتمدرسين وهم الأغلبية الساحقة، فإن المؤتمر أوصى باعدادهم للمعركة وذلك بتطوير حصصهم الوطني وتنمية استعداداتهم للتضحية بالقوى في سبيل استرجاع الاستقلال الوطني.

وأما تلايمذ الثانويات وطلبة الجامعة فإن نضالهم يجب أن يكون على الجبهة العسكرية ككتاب في مستوى هياكل الثورة أو على الجبهة السياسية في إطار الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي كان قد تأسس بباريس على إثر مؤتمر انعقد في الفترة ما بين الثامن والرابع عشر من شهر تموز سنة خمس وخمسين وتسعمائة وألف.

وبتوجيه من جبهة التحرير الوطني، كان للاتحاد المذكور نشاط مكثف في داخل البلاد وفي خارجها وعلى سبيل المثال ذلك القرار التاريخي الذي تم اتخاذه يوم 20 / 2 سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف والقاضي بتنظيم أسبوعين للتضامن مع إخوانهم المعتقلين على أن يكون اليوم الأول الذي هو يوم القرار ذاته، يوم الاضطراب عن الدروس والطعام⁽¹⁾.

وصانق المضربون على لائحة وجهوها لكافة السلطات الاستعمارية يطالبون فيها بإطلاق سراح الطلبة المسجونين، وإجراء تحقيق فعلي حول اعتقال زميلهم زور⁽²⁾ ومعالجة المجرمين المسؤولين عن ذلك، كما أنهم طالبوا بوقف عمليات القمع الأعشى، والاعتراف بوجود الأمة الجزائرية وحق الشعب في تقرير مصيره والتفاوض مع ممثله الشرعي والوحيد: جبهة التحرير الوطني.

ومع تطور الكفاح المسلح ازداد الطلبة وعياً وتبلور التزامهم بمبادئ جبهة التحرير الوطني. يستخلص ذلك من خلال اللائحة السياسية التي اختتمت بها أنشغال مؤتمرهم للثاني الذي انعقد بباريس في الفترة ما بين الرابع والعشرين والثلاثين مارس سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف⁽³⁾.

(1) يقول السيد كي بارغامي: إن القرار تم تطبيقه بالإجماع في جامعة الجزائر، بل إن جزءاً من الطلبة الأوروبيين إلى أن كفاح الشعب الجزائري حاد وشرعي ولائقي فهو لا ينتمي إلا باسترجاع السيادة.

(2) تم اعتقال زور في مدينة وهران يوم 1955/12/6.

(3) جاء في اللائحة ما يلي:

- نظراً إلى أن الاستعمار هو مصدر للقلق والأمية والاعتداء على كرامة الشعوب.

- نظراً إلى أن كفاح الشعب الجزائري حاد وشرعي ولائقي فهو لا ينتمي سوى باسترجاع السيادة.

وعندما وجهت جبهة التحرير الوطني نداءها إلى الطلبة الزيتونيين خاصة للإضراب عن الدراسة والالتحاق فوراً بصفوف جيش التحرير الوطني في مختلف أنحاء الوطن وفي الحدود، اغتتم أعضاء الاتحاد المتواجدين بالعاصمة تلك الفرصة فقررروا الإضراب عن الدروس والامتحانات إلى أجل غير مسمى ووجهوا نداء إلى الطلبة يدعوهم إلى الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني.

ومن خلال دعوتها إلى الإضراب العلم، فإن جبهة التحرير الوطني لم تكن تقصد مجرد الوصول إلى إخلاء الثالويات ومدرجات الجامعات، كما أنها لم تكن ترمي إلى جعل كل تلك الأعداد الغفيرة من التلاميذ والطلبة يلتحقون بصفوف جبهة التحرير الوطني. لقد كان كل ذلك ثانوياً بالنسبة للهدف الأسمى الذي يتمثل من جهة في الإعلان للعالم أجمع بأن أغلبية الشعب الجزائري تترك الواقع الاستعماري وهي مع الكفاح المسلح من أجل استرجاع السيادة الوطنية، وفي تحسيس آلاف الشباب والمراهقين ومن خلالهم الأولياء بكون أبواب الحرية التي سدّها الاستعمار لا يفتح إلا بالإقدام على التضحية في جميع الميادين.

ولقد ألح المؤتمر على مواصلة الاهتمام بمصير للشباب عامة والمعتقلين على وجه الخصوص حيث دعى إلى توفير كل الشروط التي تمكن من توظيف الطاقات الحية بكيفية عقلانية وإلى بذل قصارى الجهد في سبيل التخطيط لعملية التجنيد والتعبئة، لأجل ذلك، فإن المؤتمرين قرروا، بالنسبة للطلبة والطالبات، أن تحصر المهام التي تسند إليهم خاصة في المجالات السياسية والإدارية والثقافية والصحية والاقتصادية إلى غير ذلك من الميادين التي يكونون فيها أكثر مردودية، وتكون مجهوداتهم أكثر فعالية، وعندما يكونون خارج التراب الوطني أو يتم تمريرهم، في حالة الاكتفاء، بواسطة جيش التحرير الوطني إلى تونس والمغرب فيلهم يتوجهون إلى مختلف الجامعات

- نظراً إلى أن مياسة الطغ، وحرب الإبادة والقمع قد تضاعفان عدد الضحايا دون القضاء على

حركة التحرير، وتجهلان.

فإن للمؤتمر بطالب بالآتي:

1- الإعلان عن استقلال الجزائر.

2- إطلاق أنفسهم كد استجاب للنداء وحبر، عنه للتفكير، من أجله للإجراءات التأسيسية المسطرة على الطلبة المسلمين.

- نظراً إلى أن الاستعمار هو مصدر القتل والدمية والاكتفاء على كرامة للشعوب.

- إطلاق سراح الوطنيين المعتقلين.

3- للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني.

الكائنة في البلدان الشقيقة والصديقة يجهلون من منابع المعرفة بشئى أنواعها، ويستعدون للدور الذي ينتظر منهم القيام به بعد استرجاع الميادة الوطنية⁽¹⁾.

7- وعلاوة على تنظيم الفئات الاجتماعية الأصلية، رأى مؤتمر وادي الصومام أن من فائدة الثورة أيضاً الاهتمام بالأقليات الأوربية سواء منها التي جاءت غازية في ركاب الاستعمار أو التي جاءت إلى الجزائر تطلب العيش بوسائل مختلفة⁽²⁾. لقد كانت تلك الأقليات تمثل، من حيث العدد، أكثر من عشر السكان وتسيطر، فعلياً، على ثلثي الاقتصاد، ولها في باريس نفوذ على أكثر من واحدة من الجهات التي بيدها سلطة القرار. لأجل ذلك، فإن إهمالها قد يحولها إلى قوة مناهضة وتجعلها تقبل على توظيف إمكاناتها لدعم المجهود الحربي الاستعماري.

ولم يكن المؤتمر يجهلون أن الأوربيين، في الجزائر، ليسوا صنفاً ولحداً، بل الجميع كان يدرك أن من بينهم الغلاة الذين لا ينتظر منهم شيء بإيمانهم الراسخ باللهم من جنس أعلى وبأن نسبة كبيرة من أبناء جلدتهم إما ولدوا ليكونوا وسيلة لهم تمكثهم من تسخير الجزائريين واستغلال ثرواتهم على اختلاف أنواعها. لكن الجزء الأكبر من المسيحيين واليهود قبل التعاون مع الثورة إما اطعم في حماية المصالح الخاصة واكتساب امتيازات أخرى نتيجة المستوى الثقافي العالي نسبياً والتكوين العلمي والمهني خاصة، وإما لقناعة فكرية نتيجة الانتماء إلى تشكيلات سياسية تقدمية متعددة. فعلى هذا الجزء قرر المؤتمر تركيز الجهد، ولوصى جبهة التحرير الوطني بإعطاء اهتمام خاص للجانب النفسي الذي يتعرض للضغط الاستعماري المكثف⁽³⁾.

إن الثورة الجزائرية لا تهدف إلى رمي الأوربيين في البحر كما أنها تكين الشعار الذي حملته أمثال "كريفو" لترهيب الأقليات وتغفيرهم من جبهة التحرير الوطني والذي يقول: "الحقيقة أو التابوت"⁽⁴⁾ لكنها تريد فقط استرجاع الاستقلال الوطني الذي اغتصب سنة ثلاثين وثمان مائة وألف، وإقامة جمهورية

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، لشغال المؤتمر الأول لتاريخ الثورة، ص. 175.

(2) هناك عدد كبير من الجالية اليهودية خاصة جاؤوا إلى الجزائر من جند أوليفرته قبل الغزو الاستعماري بكثير واستقروا في مناطق من البلاد يتسلطون التجارة والصناعة، ومن هؤلاء بكرى ورجلح لا يمكن فصل اسمها عن تاريخ احتلال الجزائر.

(3) المجاهد، العدد الخامس رقم 4 ص 67 وما بعدها.

(4) نفس المصدر، ص 70.

ديمقراطية واجتماعية تضمن المساواة الحقيقية بين جميع المواطنين⁽¹⁾ ولأجل ذلك اختارت الكفاح المسلح وهي مصممة على مواصلة إلى أن يتجسد كل ما نصبو إليه، وتدعو كافة السكان، أياً كان أصلهم، للانضمام إلى صفوفها حتى تظافر الجهود من أجل القضاء النهائي على النظام الاستعماري في الجزائر.

إن النظر إلى الأقلية الأوربية بهذا المنظار هو الذي جعل المؤتمر بوصي جبهة التحرير الوطني بتشجيع كل المساعي التي من شأنها أن توصل إلى تكوين لجان وحركات جماهيرية تضم ما أمكن من الأوربيين الذين يرفعون شعار الدعوة إلى:

- إيقاف الحرب التي يشنها الاستعمار ضد الشعب الجزائري.
- فتح المفاوضات المباشرة من أجل إعادة السلم وتمكين للجزائر من استرجاع استقلالها الوطني.
- مساعدة ضحايا القمع والإرهاب.
- الدفاع عن الحريات الديمقراطية وتجريد الميليشيات الأوربية من السلاح.
- توعية نساء الأجناد الفرنسيين وتنظيمهن للمطالبة بتسريح رجالهن من صفوف الجيش المقاتل في الجزائر.

ومن خلال كل تلك اللجان والحركات مستمكن جبهة التحرير الوطني من الوصول إلى الأوساط التقدمية في فرنسا ذاتها وانطلاقاً من تلك الأوساط يكون النفاذ إلى عامة الشعب قصد توعيته بالأخطاء التي قد تجرأ إليها استمرارية للحرب، وتخصيمه بأعمال القمع والإرهاب التي تمارس باسمه من طرف للجيش الفرنسي في أرباب للجزائر وفي مننها وقراها.

وعندما يدرك الشعب الفرنسي كل ذلك، فإنه يسخط ويتحول إلى قوة ضاغطة يكون للتعبير عنها بواسطة التظاهرة ضد إرسال الأجناد بدفعات متتالية يدعمون قوات الدمار في الجزائر ويموتون في سبيل قضية ظالمة، ومستظم المظاهرات أيضاً لحمل الحكومة الفرنسية على التفاوض مع جبهة التحرير الوطني وللمطالبة بإلغاء عمليات التعذيب التي يتعرض لها المعتقلون السياسيون والأبرياء الذين عصت بهم المحتشدات والمعتقلات والتجمعات التي صارت تقام هنا وهناك بلا عد ولا حصر في مختلف أنحاء البلاد.

وإذا كان دور جبهة التحرير الوطني لا يتعدى هذه الأهداف المتواضعة

(1) نفس المصدر.

بالنسبة لما يمكن لانتظاره من الشعب الفرنسي الذي بمول الحرب مالياً وبشرياً عن وعي أو عن غير وعي، فإن هذا الدور يتغير تماماً عندما يكون الأمر متعلقاً بالمغتربين الجزائريين الذين يعيشون في أوروبا. فهناك تنظيم محكم لا يختلف عما هو معروف ومطبق في سائر مناطق الجزائر وفي كل من الحدود الغربية والشرقية⁽¹⁾.

لقد أنشئت اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في نفس الوقت الذي تأسست فيه باقي مناطق الجزائر، وحددت لها مهام أساسية، في بداية الأمر، لإرساء قواعد نضالية تكون قلادة على استئصال جنور الحركة الوطنية الجزائرية التي يتزعمها السيد الحاج مصالي من جهة وعلى جمع الأموال الضرورية لتسيير الثورة وتجهيزها من جهة ثانية⁽²⁾. واستطاعت، رغم كل الصعوبات والعراقيل، أن تقطع في الاتجاه المذكور، أنشواطاً بعيدة. لكن مؤتمر وادي الصومام أضاف إلى تلك المهام ما يلي⁽³⁾.

1- العمل على توسيع الحركة الفرنسية المتحررة وتشجيعها على تطوير مختلف الطبقات الشعبية التي يجب أن تطلع على الفظائع والجرائم التي ترتكب ضد الشعب الجزائري الأعزل من ناحية، وعلى مساعدة جبهة التحرير الوطني خاصة في مجالات الإعلام والدعاية، وتثقل المسؤولين والإطارات ونقل الوثائق من جهة ثانية.

2- تنظيم المغتربين الجزائريين في أوروبا بأكملها مع التركيز على فرنسا وذلك لتحقيق غرضين رئيسيين هما:

أ- تجنيد الطاقات وتوجيهها قصد إعدادها لتزويد جيش التحرير الوطني عن طريق تونس والمغرب الأقصى اللذين أنشئت على حدودهما مع الجزائر مراكز خاصة للتدريب العسكري. ونظراً إلى ارتفاع عدد المغتربين وصغر منهم وانتشار الوعي السياسي في أوساطهم نتيجة الجهد الذي كانت بذلته حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من ناحية وبفضل نشاط الحركات النقابية المختلفة من ناحية أخرى، فإن اتحادية جبهة التحرير الوطني في فرنسا سرعان ما تحولت إلى خزان بشري لا يضب.

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، إسهام المؤتمر الأول لكتلة التحرير، ص

(2) boudiaf (Mohamed) La picparation du LER NOVEMBRE, EL Djarida 1968, P. 06

(3) للمجاهد، العدد الخامس، ص. 68.

ب- مواصلة عملية استئصال التنظيم المصالي، وتكثيف الاتصال مع الوسط المصالي قصد للتخطيط لإلحاق ما يمكن من أضرار بالاقتصاد الاستعماري، وفي نفس الوقت الذي يتم فيه تنظيم العمال الجزائريين بصفة شبه عسكرية محكمة، توجه العناية إلى للمنظمات والتشكيلات السياسية قصد استئصالها بالتدريج وجعلها تتفصل شيئاً فشيئاً عن النظام الاستعماري لتصبح في النهاية قوة داعمة للثورة الجزائرية.

ج- في المجال العسكري:

إن التنظيم الذي بدأت به الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر سنة أربع وخمسين وتسمائة وألف يدل دلالة قاطعة على أن جيش التحرير الوطني امتداد طبيعي للمنظمة الخاصة التي كانت قد تأسست عام سبعة وأربعين وألف في إطار حزب الشعب الجزائري والتي سبقت الإشارة إليها في الفصل الثالث من الباب الأول.

وإذا قررت القيادة الأولى للثورة تقسيم الجزائر إلى مناطق⁽¹⁾ فإنها فعلت ذلك تقليداً للمنظمة الخاصة التي كانت قد قسمت البلاد إلى تسع مناطق. وعلى غرار المنظمة الخاصة أيضاً، بدأ جيش التحرير الوطني ينظم نفسه على أساس الفوج ونصف الفوج. وكان للمجاهدون الأوائل كلهم من أعضاء المنظمة الخاصة، لأجل ذلك تسمت الانطلاقة بالسرية المطلقة وتميزت العمليات الأولى بكثير من الدقة والتنظيم المحكم حتى أن السلطات الاستعمارية التي اندهشت لذلك، أشاعت بأن ثمة تقنيين أجانب يسيرون للمعركة ويوجهون الثورة في داخل البلاد وفي خارجها.

ولاحظ المؤتمرون أن جيش التحرير الوطني قد برهن على قدرة فائقة في تنظيم عمليات عسكرية ناجحة مكنته من اكتساب الثقة في النفس ومن التكاثر أسلحة حربية جديدة وعديدة استعملت لدعم القدرة الحربية ولتجنيد أعداد وافرة من المجاهدين الذين بدؤوا بتولفدون من مختلف الفئات الاجتماعية ولجدين في كدما المنظمة الخاصة لإطارات مكونة ومدبرة على القتال.

ولقد كانت الانتصارات التي أحرز عليها جيش التحرير الوطني⁽²⁾ حافزاً قوياً بالنسبة لمجموعة من الجزائريين الذين كانوا يمارسون في صفوف الجيش الفرنسي سواء كجنود بسطاء أو كضباط وضباط صف، فهربوا محملين بالأسلحة والذخيرة، من تكتاتهم والتحقوا بالمجاهدين.

⁽¹⁾ YOUSFI (Mohamed) I, *Algérie en marche* Tome ENAL 1985, P. et Suivantes.

⁽²⁾ من معارك جيش التحرير الوطني ص 8، وما بعدها.

ورأى بعض المؤتمرين أن ثبات جيش التحرير الوطني أمام قوات الجيش الاستعماري مدعاة إلى تطوير كيفية القتال وذلك بالتخلي عن حرب المصابات والتركيز على تنظيم المجاهدين في وحدات نظامية لا تختلف عما هو متعارف عليه في سائر الجيوش العالمية. ففي إطار إعادة التنظيم، قرر المؤتمر الإبقاء على تقسيم الجزائر إلى ستة أقاليم يسمى كل واحد منها ولاية بدلاً من منطقة، معنى ذلك أن جبهة التحرير الوطني رجعت من جديد إلى الهيكلة التي كانت للمفعول في عهد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. وإذا كان المؤتمرون قد وافقوا بالإجماع على هذا التغيير الشكلي، فإن عدداً منهم وخاصة ممثلي المنطقة الثانية⁽¹⁾ قد أبدوا تحفظاً شديداً بالنسبة للتخلي عن حرب العصابات واستبدال المجموعات الصغيرة بالوحدات النظامية. لكن مبدأ المركزية الديمقراطية حسم الموقف في هذه المرة كذلك وسجل في محضر جلسات المؤتمر أن الولاية تقسم إلى مناطق والمنطقة إلى نواحي والناحية إلى أقسام⁽²⁾.

وإضافة إلى الولايات، استحدث المؤتمر منطقة جديدة تشمل الجزائر العاصمة وضواحيها سماها المنطقة المستقلة واتخذ منها مقراً لقيادة جبهة التحرير الوطني المتمثلة في لجنة للتنسيق والتنفيذ.

لما القيادة فجماعية بالنسبة لجميع المستويات وتتكون فيما يخص أركان جيش التحرير الوطني من قائد عام يساعده ثلاثة نواب يشرفون على القطاعات السياسية والعسكرية والاتصال والاستعلامات.

وقد حدد المؤتمر كذلك أنواع الرتب العسكرية وضبط الوحدات المكونة للجيش. ففي مستوى الولاية يتولى القيادة العامة ضابط برتبة صاغ ثاني يتميز بثلاث نجوم حمراء وينوبه ثلاثة رجال برتبة صاغ أول يتميز الواحد منهم بنجمتين حمراوين وثلاثة بيضاء. ويسمى قائد الناحية ملازماً ثانياً يتميزه نجمة حمراء وينوبه ضابط برتبة ملازم أول يتميز الواحد منهم بنجمة بيضاء. أما القسم فيقوده مساعد يتميزه رقم ثمانية الهندي (٨) عليه خط أبيض، وكل من نوابه يسمى عريفاً أول ويميزه رقم سبعة الهندي (٧) بلون أحمر ومكرر ثلاث

(1) يقول السيد هشار بن حونة في ندوة فلسطينية المنعقدة يومي 30-31 أكتوبر سنة 1985 "إن كاد المنطقة الثانية للمشاركة في المؤتمر قد رفضوا تبني الحرب الكلاسيكية وكانوا لهم أن يتخلوا عن حرب المصابات إلا إذا توافرت شروط ممارسة حرب المواجهة".

(2) المجاهد، العدد الأخير، ص 72

- تشكلت أول لجنة للتنسيق والتنفيذ من السادة: محمد العربي بن الميحيدي، بالقاسم كريمة، يوسف زيفوت، رمضان صبان ومن يوسف بن خدة.

مرات. وهناك رتبتان لا تسند لملحتهما مسؤولية على رقعة جغرافية محددة وهما:

الجندي الأول وعلامته رقم ثمانية الهندي (٨) بلون أحمر والجندي الثاني وعلامته رقم ثمانية الهندي (٨) بلون أحمر ومكرر مرتين.

أما الوحدات فتعرف كالتالي:

نصف الفوج يتكون من أربعة جنود يقودهم جندي أول. الفوج ويتكون من عشرة رجال يقودهم جندي ثان. الفرقة وتتكون من ثلاثة أفواج يقودهم قائد الفرقة وثلاثة. للكتيبة وتتكون من ثلاث فرق ويقودها خمسة إدارات. للفيلق ويتكون من ثلاث كتائب ويقودها عشرون إداراً.

إن التنظيم العسكري وحده لا يكفي، كما التنظيم مهما كانت قيمته، يظل ضرباً من الخيال ما لم يدعم هذا وذلك بالتمويل الذي يحتاج إليها المقاتلون. ولقد بدأت الثورة الجزائرية بقطع قليلة نسبياً من الأسلحة الحربية وبذائق الصيد التي كانت المنظمة الخاصة قد استوردتها من ليبيا وتونس بعد تأسيسها مباشرة، وخزنتها بوادي سوف في مرحلة أولى ثم إلى جبال الأوراس في مرحلة ثانية^(١).

وكانت التعليمات التي أعطيت للمجاهدين الأوائل تتمثل خاصة في حثهم على استعمال كل الوسائل لجلب الأسلحة من العدو أولاً وعن طريق السوق أو المباشرة الشعبية ثانياً. وحظيت التعليمات المذكورة بتطبيق واسع في مختلف أنحاء البلاد^(٢). لكن ذلك لم يكن كافياً بسبب تزايد التجنيد الذي فاق كل توقع من جهة ونتيجة قرار الحكومة الفرنسية الخاص بمضاعفة عدد أسلحتهم المنظورة بما هو أحسن وأثقل من جهة ثانية.

ولقد كان من الممكن التقليل من الفارق في العتاد لو أن السيد بوضياف

(١) يلكسر السيد جبول أن المنظمة الخاصة انشرت ثلاث مائة قطعة حربية من بقايا الحرب الإمبريالية الثانية، وتم نقلها عبر الصحراء للثبية. وفي وادي سوف وضعت داخل برميل من الزيت يغطيها ويقيها. بعد إلى الأوراس ولحق خزنها. وحشية للدلاع للثورة خصم من هذه الكميات ثلاثون قطعة للمنطقة الثانية وحشرون للمنظمة الأولى، وعدد مماثل تقريباً للمنطقين الرابعة والخامسة، وظل السبالي في حوزة للمنطقة الثانية وهو ما يفسر كثرة الأسلحة الحربية نسبياً في الأوراس (حديث أجرته مع محافظة جهة التحرير الوطني بباتنة يوم 1985/3/24).

(٢) بلغ عدد الأسلحة حربية تمصاد مؤتمر وادي الصومام حوالي ثلاث آلاف قطعة سلاح حربي وما يزيد عن عشرة آلاف بندقية صيد. ورغم الزيادة الكبيرة بالنسبة لما كان عليه للوضع ليلة الفاتح نوفمبر إلا أن الكميات كانت قليلة جداً بالمقارنة مع الاحتياج الحقيقي.

ومندوبية الخارج استطاعا تأدية الدور المحدد لكل منهما على أحسن وجه. فالأول وجد صعوبة كبيرة في دخول السوق الأوروبية للأسلحة بالإضافة إلى المشاكل للجهة التي اعترضت مسيله عندما بدأ يرسمي قواعد. جبهة التحرير الوطني في فرنسا، والثانية لم تتمكن من إقناع مصر وباقي البلاد العربية بضرورة الالتزام للمطلق مع الثورة الجزائرية بحيث توفر لها كل ما تحتاج إليه من إمكانيات مادية، لأجل ذلك، وعندما طال انتظار الإمدادات، قام العربي بن المهدي بمحاولات: الأولى في اتجاه تونس وليبيا والثانية في اتجاه المغرب بواسطة للباخرة "آتوس" التي تم شطبها في ميناء الإسكندرية.

فانطلاقاً من كل هذه المحاولات وما أسفرت عنه من نتائج، قرر المؤتمر تعيين السيدين مصطفى بن عودة وعمار واعمران يتوجها إلى الحدود الشرقية للبحث عن مصادر جدية للتسلح. وكانت تونس والمغرب الأقصى في ذلك الوقت قد اتفقا مع الحكومة الفرنسية على وقف إطلاق النار، لكن جيش التحرير الوطني⁽¹⁾ في كل من البلدين الشقيقين لشرط لقبول الاتفاق عدم التخلي عن جبهة التحرير الوطني. وقد وجد مبعوثا مؤتمر وادي الصومام سنداً قوياً في قائد الجيشين عبد الكريم الفاسي وعز الدين عزوز اللذين كانا، مثل جبهة التحرير الوطني، يؤمنان بأن استمرارية المعركة المسلحة وتوحيدها وتعميمها على كافة أنحاء بلاد المغرب العربي الموحد.

ونظراً إلى العلاقات المتميزة مع جيش التحرير الوطني في تونس والمغرب الأقصى، ورغم تردد الحكومتين الجديتين في البلدين الشقيقين بالنسبة لما ينبغي أن يكون عليه موقفهما من جبهة التحرير الوطني بعد قبولهما وقف إطلاق النار، فإن المؤتمر أوصى بإنشاء مراكز حدودية للتدريب العسكري وأخرى لاستقبال اللاجئين وتنظيمهم⁽²⁾.

ج- في مجال الثقافة والاقتصاد:

لم يخصص ميثاق وادي الصومام فصلاً مستقلاً لمعالجة الواقع الاقتصادي والثقافي في الجزائر أو لضبط آفاق المستقبل بالنسبة للمجالين المذكورين. لكننا عندما نقرأ مختلف فقرات الوثيقة التي صادق عليها المؤتمرون وكلفوا هيئات الثورة بالعمل على متابعة تطبيقها، فإننا نستطيع جمع ما يلزم من معلومات للتعرف على حقيقة الوضع الذي آل إليه الجزائريون بفعل الاستعمار.

(1) عربي (محمد) جبهة التحرير الوطني، ص 210.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، المؤتمر الأول لكتابة التاريخ، ص 306.

الاستيطاني ولتصور النهج الذي لابد من اتباعه للقضاء على آثار السيطرة الأجنبية ولبناء المجتمع الذي يكون في مستوى ثورة نوفمبر.

صحيح أن التركيز، في وثيقة وادي الصومام، كان على المجالين السياسي والعسكري لأن الهدف الرئيسي المستعمل كان هو استرجاع السيادة المغتصبة، لأن البناء الاقتصادي والثقافي مرهون بالتخلص من الوجود المادي للاستعمار الذي لا يزيله سوى العنف في الداخل والعمل الدبلوماسي المكثف في الخارج، لكن، رغم ذلك، فإن المتخصص للوثيقة، يجد أن المؤثرين يؤكدون على أن السياسة الزراعية في الجزائر ظلت، منذ بداية الاحتلال قائمة على اغتصاب الأراضي الخصبة من أصحابها الفخاوس أو من المؤسسات الدينية والإدارية وتمليكها للكولون ولشركات الاستغلال الأوروبية بصفة عامة لأجل ذلك فإن الهدف الأول، بعد التخلص من السيطرة الأجنبية يكون ممثلاً في إيجاد طريقة مثلى لإعادة المياه إلى مجاريها وجعل المغتصبة حقوقهم يسترجعون بعض ما أخذ منهم بالقوة.

ولأن السلطات الاستعمارية مدركة لهذا المصير الحتمي الذي يأتي نتيجة عملية استرجاع السيادة الوطنية، على انتهاج سياسة للترغيب والمرونة تجاه سكان الريف الذين لم يكن يخفى عليهم أنهم سيشكلون القاعدة الأساسية لانتشار الكفاح المسلح ونجاحه. وفي إطار تلك السياسة أعلنت الحكومة الفرنسية عن عزمها على إجراء إصلاح زراعي قد يصل إلى حد توزيع جزء من الأراضي المسقية على المعدمين من الجزائريين. وذهب السيد لاكوسيت إلى أبعد من ذلك عندما صرح أنه يفكر في الإقدام على اقتزاع مساحات هامة من المزارع الكبرى وتقسيمها على الفلاحين الجزائريين⁽¹⁾.

ومن المعلوم أن كل تلك التصريحات لم تتعد حدود الكلام الذي سرعان ما اختفى عندما ارتفعت أصوات ثلاثة الكولون الداعية إلى استبدال ما أسمته لينا بالقمع وبتطبيق سياسة الأرض المحروقة.

فأمام إحراض أولئك الكولون، تراجعت السلطات الاستعمارية التي وجدت، في الواقع، لخدمتهم. والحفاظ على ماء الوجه أصدرت قراراً يقضي بإصلاح نظام الخماسة⁽²⁾ الذي كان الفلاحون قد أصلحوه مجبرين نتيجة لانتشار الكفاح المسلح.

⁽¹⁾ *Echo d' Alger*, du 14.02.1975

⁽²⁾ *Soustelle (J) aimée et souffrante Algérie*, p. 1952.

فالخامسة التي زعم لأكوست أنه يدخل عليها إصلاحات من شأنها أن تحسن أوضاع أبناء الريف الجزائري لا علاقة لها بالنهج الاستغلالي المتبع من طرف الأوربيين الذين كانوا يعاملون العمال معاملة البهائم، وحينما أحس المزارعون الجزائريون أنهم لا يستطيعون للتصدي لتجاوزات القزاة وعملاتهم، صاروا يبحثون عن الفلاح الذي يقبل استثمار الأرض بالمناصفة ولم يكن لسلطات الاحتلال أي دخل في الموضوع لأن الأمر كان يتعلق بليجاد من يعرض نفسه للخطر مقابل ناتج غير مضمون⁽¹⁾ وعلى هذا الأساس، فإن تطور الخامسة وتحولها إلى مناصرة إنما جاء نتيجة حتمية لانعدام الاستقرار والأمن في الأرياف وقيام الجيش للفرنسي بتعميم سياسة الأرض المحروقة مما جعل مالك الأرض يوكل فلاحها لمن تكون لهم التشجاعة الكافية لمواجهة التحدي بكل أنواعه.

أما الأوربيون للكلون، فإنهم كانوا يستجدون بالأجناد، يدفعون لهم ما يستحقون، لمرافقة خدمة أراضيهم بواسطة اليد العاملة الجزائرية. ولم يتغير في طريقة الاستغلال سوى سلوك الأفراد الذين صاروا يحجمون عن إهانة العمال ليس تبدأ ولكن خوفاً من انتقام المجاهدين.

من هذا المطلق، نستطيع القول إن تحليل المؤتمرين لسياسة الاستعمار الزراعية كان مصيباً حيث ركز على أن "سلطات الاحتلال لم تلجأ إلى مخادعة الفلاحين الجزائريين إلا لتصرفهم عن الثورة"⁽²⁾ لكن هذه المخادعة رغم ما أحيطت به من عناية، لا يمكن إلا أن تفشل مثل ما فشلت سابقتها التي استعملت لتطبيق مقولة "فرق تسد" ومخططات التجزئة التي تبقى المجتمع الجزائري في حالة الضعف الذي يمنعه من النهوض لاسترجاع الكرامة.

إن الجزائر بلد زراعي ما في ذلك شك، وإذا كان ريفها قد تعرض للاستغلال بجميع أنواعه لنهب ما فيه من خيرات طويلة أكثر من قرن من الاحتلال⁽³⁾ فإنه بمجرد الإعلان عن الثورة، لم يتردد في احتضانها بصندوق وإخلاص. وقد كان أبناؤه وهم يطلون عن التزامهم بجهة التحرير الوطني، يدركون أن الاستثمار الاستيطاني أخذ منهم كل شيء بما في ذلك الأرض التي هي أحرز ما يملكون. ونظراً لتمسك المحتل بما أحرز عليه من مغنم، وإصراره

(1) المنطقة الوطنية للمجاهدين، أعمال المؤتمر الأول لكتلة لتاريخ، ص 410.

(2) المجاهد الحد الخاص، ص 71.

(3) انظر: الفصل الأول من الباب الأول.

على عدم التنازل عن أي جزء من الممتلكات التي اغتصبها، فإن مؤتمر وادي الصومام قد ثبت في وثائقه أن الإصلاح الزراعي الحقيقي هو الحل الوطني لمشكلة البؤس الذي تتخبط فيه البوادي⁽¹⁾.

لقد كانت الزراعة هي المجال الاقتصادي الوحيد الذي حظي بمعالجة تكاد تكون مفصلة نظراً لما له من أهمية وللمكانة التي يحتلها أبناء الريف في صفوف الثورة، لكن ذلك لا يعني أن المجالات الأخرى قد أهملت أو أبعدت عن اهتمامات المؤتمر.

فالدارس لوثيقة وادي الصومام يرى بكل بساطة أن الأهداف الأساسية التي أعلنت عنها جبهة التحرير الوطني في نداءها الأول لم تتغير، بل على العكس، فإن المؤتمرين قد أضافوا عليها، نتيجة الخبرة المكتسبة طويلة حوالي عامين من الكفاح المسلح، كثيراً من التفاصيل والتوضيحات التي تقربها إلى فهم الجماهير للشعبية الواسعة⁽²⁾.

ومن المعلوم، لدى كل الباحثين المهتمين بتاريخ ثورة نوفمبر، أن الأهداف الرئيسية التي ضببتها جبهة التحرير الوطني وأعلنت عنها في أول بيان لها تتمحور كلها حول نقطة واحدة هي هدم النظام الاستعماري حيثما وجد وبكل الوسائل التي يمكن الحصول عليها. معنى ذلك أن الشرارة الأولى التي انطلقت يجب أن تنتشر بكل سرعة لتشمل كافة أنحاء الوطن وأن يظل اللهب مستعراً إلى أن يتم تحرير الأرض وتحرير الإنسان.

ففي إطار التحرير المذكور يمكن أن ندرج برنامج الثورة في المجالين الثقافي والاقتصادي.

فالاستعمار الفرنسي الذي أصاب بلاننا في نهاية الثلث الأول من القرن الماضي كان من أشنع أنواع الاستعمار وأكثرها شراسة لأنه كان استيطانياً، ولأنه كان من منطلق ديني واقتصادي وحضاري في آن واحد.

ولقد كان الذي وقع ليلة الفاتح من نوفمبر سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف بداية ثورة شهد التاريخ أنها من أعظم ما عرفه العالم المعاصر، ولأنها كانت ثورة، فإنها استهدفت تحرير الأرض وتحرير الإنسان في ذات الوقت وهما مهمتان تتطلبان أكثر من وقف إطلاق النار.

(1) للمجاهد - الحد للخصر، ص 68.

(2) لقد كانت تلك الأهداف، في الحقيقة، هي نفس الأهداف التي تضمنها البرنامج السياسي الذي صادق عليه نجم شمال إفريقيا سنة 1933 انظر الملحق رقم 3.

إن تحرير الأرض، في منظور ثورة نوفمبر، لا يتوقف عند تخليصها من السيطرة بل يتعدى ذلك إلى إعادة تأهيل مساحاتها الشاسعة وإعادة النظر في طرق التعامل معها بحيث تستعيد وظيفتها التي كانت تقوم بها قبل أن يفرض عليها الاحتلال.

من هذا المنطلق، فإن تحرير الأرض يشمل، في ذات الوقت، استرجاع السيادة الوطنية على كافة المساحات المغتصبة والمستغلة سواء في طرف المستعمرين الفردي والشركات الإمبريالية أو من طرف العملاء من المواطنين، وتخليصها من أنواع الزراعة التي أدخلت إلى بلادنا لتلبية بعض حاجات الفلاحة في فرنسا⁽¹⁾، ومن جهة أخرى، يتطلب تحرير الأرض إعادة صقل ذهنية الفلاح الجزائري والتركيز على استصلاح المساحات الشاسعة في الهضاب العليا وفي الصحراء⁽²⁾، لأن الجزائر ليست هي الشريط الساحلي فقط ولكنها تتلقى، سنويا كميات هائلة من مياه الأمطار التي يضيع أكثر من خمسة أمداسها في البحر⁽³⁾، كما أن باطن أراضيها يحتوي على مليارات الأمتار المكعبة القابلة للتجديد.

وبهذا المفهوم، فإن عملية تحرير الأرض كان يتوقف تحقيقها على ظهور ونجاح حركتين أساسيتين أولهما عسكرية وأخرى تستعمل العنف المكنون وتضم في صفوفها طلائع مؤمنة برسالتها وقادرة ليس على الاستشهاد فحسب، بل كذلك، وفي المقام الأول، على ربح ثقة الجماهير التي هي جذورية لربح المعركة ضد المستعمر الذي يملك العدة والعتاد، وثانيتهما ثقافية وطنية تستعمل التخطيط العقلاني ولا تتردد في اللجوء إلى العنف الثوري للقضاء على دابر التبعية بكافة أنواعها. هاتان الحركتان متلازمتان ومتربطتان أشد الارتباط بحيث يظل انتصار الواحدة لا شيء ما لم تتمكن الأخرى من تجسيد جل أهدافها على الأكل.

لقد أدرك المؤتمرون أن تحرير الإنسان يكتمل نفس أهمية تحرير الأرض، لأن المواطن الحر لا يعيش على أرض مستعمرة، ولا يكون الإنسان حراً إلا إذا استطاع تخليص أرضه من كل أنواع العبودية لأجل ذلك فإنهم دعوا

(1) مثال ذلك زراعة الكروم المنتجة لعنب للخمر التي حلت محل حقول الأرز خاصة، وزراعة التين التي لعلت مساحات كبيرة من الأراضي التي كانت تنتج القمح.

(2) إن الاستعمار الفرنسي، طيلة المدة التي بقيت في الجزائر، لم يهتم باستصلاح أراضي الجنوب التي تسخر من لغصب الأراضي واغتصابها في العالم.

(3) المجاهد للعبد للخاص، ص 73.

إلى ضرورة هدم النظام الاستعماري حتى يتسنى لجهة التحرير الوطني أن ترسي قواعد الحركتين الثقافية والاقتصادية ويعتثا إلى الوجود في وقت واحد⁽¹⁾.

خلاصة الفصل:

إن الدراسات التاريخية الموجهة للإحاطة بسير أحداث مؤتمر وادي الصومام وناتجه ستتكاثر في المستقبل ما في ذلك شك. وبكثرتها ستزداد اختلافات المؤرخين حولها بسبب تباين وجهات نظر البقية من المخططين للمؤتمر والمشاركين الفعليين فيه ولأن الأرشيف لم يحفظ لنا كثيراً من التفاصيل التي لابد منها لقتل الموضوع بحثاً.

ففي الأونة الأخيرة⁽²⁾، مثلاً، تعددت الأصوات وأثيرت الأقلام في مناسبات مختلفة تهدف كلها إلى إيهام الناس بأن أصحابها يملكون الحقيقة دون سواهم. لكننا، عندما نخضع كل ما يصلنا إلى مجهر البحث العلمي، نجد أن الواقع غير ذلك مطلقاً.

قالذي رافق (المؤتمرين أو أوامهم أو تولى حراستهم في أي مستوى كان، لا يمكن اعتياده اليوم كمصدر أساسي قادر على تنفيذ المعلومات المكتوبة التي نشرت أثناء فترة الكفاح المسلح. إنه قد وُثِّق، في حديثه أو مقاله، بعض الأفكار المكتملة التي قد يكون استقفاها في وقتها من مصدرها الحقيقي، لكن ذلك لا يعطيه حق الخوض في موضوعات أخرى عاشها بالسماع أو بالاستنتاج الشخصي فقط.

إن النسيان لصيق الإنسان، وإذا كان ذلك الإنسان لا يورخ للأحداث التي يسمع عنها أو يشارك في صناعتها، وإذا كان لا يرفع ما حفظ بالذاكرة، فإن السرعة التي تمر بها السلون تتسبب، حتماً في إتلاف كثير من العناصر الرئيسية اللازمة لإعادة تشكيل الموضوع في الذهن قبل نقله إلى القارئ والسماع. لأجل ذلك، فإن المصادر الحية الجامعة في ذكورتها بعض تفاصيل تاريخ ثورة نوفمبر، مطالبة من قبل الأجيال الصاعدة التي لها حق العلم الصادق الوافر، بالتلاقي فيما بينها للتأكد من صحة ما عندها من معلومات تكون كفيلاً بشهيل مهمة المؤرخين الوطنيين.

إن الحساسيات للاقدة، والأثنية المزدوجة بالاشعور هي التي تدفع كثيراً

(1) المجاهد، العدد الخامس، ص 72.

(2) المنطقة لاطنية المجاهدين، كشاف للمؤتمر الأول (1981) والثاني (1982) والثالث (1983) لكتابة التاريخ.

من صانعي التاريخ إلى تزييفه وهم لا يعلمون أنهم بذلك يقزمون أنفسهم معه، فإلهم ليس أن يكون المرء الواحد وراء كل الأحداث فذلك من باب المستحبات بل المهم هو أن يكون شريكاً في التخطيط للأحداث العظيمة وفي إنجازها.

إن للكتابة أو الحديث من منطق ذاتي وبدون معطيات كافية قد نتج عنها كثير من الغموض حول مؤتمر الصومام كمنعرج تاريخي في حياة الثورة وحول الوثيقة التي صادق عليها بالإجماع كمرجع أيديولوجي للتمكن من فهم النظام الاستعماري وبناء المجتمع الجزائري الجديد.

لقد كان المؤتمر ضرورة لتقييم المرحلة المقطوعة لوضع الخطوط العريضة لمواصلة الكفاح المسلح وللتخطيط للحل السلمي من أجل استرجاع السيادة الوطنية. كما أنه كان إجراءً حتمياً لتزويد الثورة بقيادة وطنية موحدة مجددة، ولتوحيد التنظيم العسكري وتحديد المنطلقات التي تتحكم في مسار المعركة وتوجيهها⁽¹⁾.

وإذا كان المؤتمر، يومها، قد أدى دوره الإيجابي واستطاع أن يكون للمنطلق لمرحلة جديدة في تاريخ ثورة نوفمبر، فإن مجموعة من العوامل ومن المستجدات التي ستعرض لها في الفصل القادم، قد دفعت بعض المسؤولين إلى الطعن في كثير من مقوماته الأساسية لكن الذي ينبغي أن يبقى راسخاً لدى الباحث هو أن كل الطعون مهما كان مصدرها لن تقلل من قيمة النتائج التي توصل إليها المؤتمرون.

وبعد أكثر من ثلاثين سنة من انعقاد مؤتمر الصومام ونشر الجزء الأكبر من الوثيقة الإيديولوجية التي صادق عليها، فإن الدارس الموضوعي لا يسعه إلا القول، رغم كل الضغوطات والدوافع التي ستعرض لها في حينها، إن المؤتمر كان ناجحاً، وإن نتائجه كانت مفيدة وصحية بالنسبة لاستمرارية الثورة، ويكفي للتدليل على صحة ادعائنا أن النصوص الأساسية للثورة كلها مازالت حتى اليوم تلتقي مع وادي الصومام في كل الخطوط العريضة التي اشتملت عليها⁽²⁾.



(1) للمجاهد: احمد الخاص، ص 44 وما بعدها.

(2) انظر برنامج طرابلس، ميثاق الجزائر، والميثاق الوطني بصيغته.

الفصل الثالث

التطبيق العملي لأهداف جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر وادي الصومام

- تقييم آخر لنتائج وادي الصومام
- التطبيق الميداني لمقررات الصومام
- الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة
- من حرب العصابات إلى حرب المواقع
- التخطيط للعمل السياسي
- الخلاصة



تقييم آخر لنتائج وادي الصومام:

لقد كان مؤتمر وادي الصومام انتصاراً للثورة الجزائرية في نظر العديد من المحللين السياسيين الوطنيين على وجه الخصوص. لكن بعض المسؤولين الجزائريين في الخارج اعتبروا إفقاده نوعاً من الخيانة التي ستكون عواقبها وخيمة على مصير الكفاح المسلح في الجزائر. فضابط المخابرات المصري فتحي اللبيب أورد في كتابه "عبد الناصر وثورة الجزائر"⁽¹⁾ أن السيد أحمد بن بلة أكد أن المؤتمر شكل نقطة تحول خطيرة في مسيرة الثورة للأسياب التالية:

أ- إن اعتراض الولايات الشرقية والغربية التي تغيبت عن المؤتمر لن يتوقف عن حد الاعتراض على القرارات، بل ينتظر أن يتطور إلى صدام في إطار من محاولات للتصفية بين القيادات في نطاق صراع داخلي.

ب- أن الولايات المجاورة للحدود ستقوم بحجب الملاح عن الولايات الداخلية لإرغامها على التراجع عن قرارات المؤتمر. وقد وصلته رسائل بتأييد بذلك.

ج- احتمال انتقال صورة الصراع الداخلي المتوقعة إلى الخارج بعد خروج المجموعة الموالية لعبد الناصر، الأمر الذي سيزعزع ثقة الرأي العام العربي والعالمي في الصورة المشرفة التي أمكن تحقيقها لثورة الجزائر.

د- بدء مرحلة الصراع بين السياسيين والعسكريين وما تحمله من آثار ضارة بالمسيرة الثورية خاصة بعد انتشار نفمة سياسية وعسكرية في كوساط جيش التحرير الوطني⁽²⁾.

⁽¹⁾ كتاب ضخيم مكون من 736 ص من الشكل الكبير، صدر عن دار المستقبل العربي، القاهرة. سنة 1984 ألفه السيد فتحي اللبيب الذي كان مكلفاً من قبل الرئيس عبد الناصر بمكافحة تطورات الثورة الجزائرية بشتمل الكتاب على كثير من المعلومات القيمة لكنه يتضمن كذلك كثيراً من الأخبار الممنوعة والمعلومات المزيفة لسبب أو لآخر.

⁽²⁾ عبد الناصر وثورة الجزائر، ص: 248.

ليس من السهل على المدارس المحقق أن يأخذ كتابة السيد فتحي الديب على أنها حقيقة تاريخية مسلم بها كذلك التي يرويها النقاء الذين يتولون بأنفسهم إخضاع المعلومات إلى المقاييس والمعايير المعروفة لجمهور المؤرخين.

وعلى الرغم من أن "عبد الناصر والثورة الجزائرية" صدر عن دار المستقبل العربي سنة 1984 وبشر أيضاً مترجماً إلى اللغة الفرنسية، وأن السيد بن بلة لم يعارض، فولاً أو كتابة، ما جاء في الكتاب من المعلومات منسوبة إليه حول المؤتمر، فإننا نعتبر أن الفصل الرابع عشر كله مغلوط ولا يمكن اعتماده في تقييم نتائج لشغال وادي الصومام.

إن حكماً بهذه القسوة على هذا الفصل مستخلص خاصة من النقطة العاشرة التي توهم القارئ الخالي الذهن بأن مرحلة الصراع الداخلي والتصفية الجسدية المذكورين من بين الأسباب التي اعتمد عليها السيد أحمد بن بلة لإصدار حكمه الألف للذكر قد بدلت فعلاً وأن "أول ضحاياها هو المناضل القائد البطل مصطفى بن بولعيد.. ولحق به المناضل الجسور والوطني المخلص يوسف زيغود قائد ولاية شمال قسنطينة الذي صاحب ظروف وقوعه في كمين أعداء للفرنسيين له بعد خروجه من مخبئه علامات استنهام تشير بإصبع الاتهام بالخيانة وألغى إلى مساعدته في القيادة إبراهيم مزهودي وعلى كافي⁽¹⁾."

إن هذين الخبرين لا أساس لهما من الصحة: أولاً لأن الشهيد مصطفى بن بولعيد لم يكن من المعارضين لقرارات مؤتمر وادي الصومام لسبب واضح وبسيط يتمثل في كونه استشهد قبل انعقاد المؤتمر بحوالي خمسة أشهر. أما يوسف زيغود فإن استشهاده كان في نهاية الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر في حين أن للذئب يذكر أنه تلقى الخبرين في نهاية الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر سنة 1956. وبالإضافة إلى ذلك فإن السيدين على كافي وإبراهيم مزهودي كانا من أكثر القادة ارتباطاً بالشهيد، بل إن مزهودي، عندما وقع الاستشهاد، كان قد وصل إلى الحدود التونسية في إطار تنفيذ مقررات المؤتمر.

وإن الرجوع إلى المصادر الحية واستتطاق الوثائق المتوفرة للباحثين يدلان، بما لا مجال للشك فيه، على أن جل المعارضين لنتائج المؤتمر لم يفعلوا ذلك من منطلقات أيديولوجية لكنهم كانوا، فقط، مدفوعين بأغراض شخصية بعضها يتعلق بالجري وراء السلطة وبعضها الآخر ناتج عن الانحياز لأشخاص دون التمعن في الموضوع.

(1) نفس المصدر، ص 249.

هكذا نرى أن السيد بن بلة يجعل في مقدمة مأخذه على المؤتمر أنه لم يجمع سوى قادة الولايات الرابعة والثالثة والثانية مؤكداً أن باقي القادة قد تخلفوا عن الحضور وهم ممثلو وهران والأوراس وسوق أهراس والصحراء والخارج⁽¹⁾.

إن هذا المأخذ مرفوض في أساسه لأن المنطقة الخامسة أي الغرب الجزائري كانت ممثلة في شخص قائدها الأول للشهيد العربي بن مهيدي الذي ترأس المؤتمر. أما المنطقة الأولى فإن عدم حضورها يرجع فقط لكون ضباطها السامين لم يتفقوا على تعيين خليفة الشهيد مصطفى بن بولعيد.

وفيما يخص سوق أهراس والصحراء فإنهما لم تكونا من ضمن المناطق الخمس التي تأسست وانطلقت في الكفاح ليلة الفاتح من نوفمبر سنة 1954.

ودائماً حسب السيد فتحي الديب⁽²⁾، فإن بن بلة يرفض نتائج مؤتمر وادي الصومام لأن السياسيين هم الذين سيطروا على أشغاله دون العسكريين الذين تقتصر الخبرة في مجال المناورات من جهة، ولأن عيان اختار بالفعل الدكتور محمد الأمين دباغين لتمثيل الثورة الجزائرية بالقاهرة وللتحقيق مع أعضاء المندوبية حول نقصيرهم في أداء مهمتهم المتمثلة خاصة في تزويد الداخل بما يحتاج إليه من سلاح وخبرة من جهة أخرى.

إن هذين السببين مختلفان فقط وليس ثمة في الواقع ما يعمها، لأن عيان رمضان نفسه لم يكن محترفاً سياسياً بل كان، كغيره، مناضلاً يؤمن بضرورة انتهاز الكفاح المسلح لاسترجاع السيادة الوطنية، وقبل أن ينخرط في حزب الشعب الجزائري الذي تقلد في صفوفه مسؤوليات هامة، كان جندياً في الجيش الفرنسي على غرار بن بلة ذاته.

أما الدكتور محمد الأمين دباغين، فإن أعضاء مندوبية الخارج هم الذين طالبوا بإرساله إلى القاهرة ليكون عليهم رئيساً⁽³⁾. وليس ذلك بالشيء الغريب إذا

(1) نفس المصدر، ص 245.

(2) نفس المصدر، ص 247.

(3) عندها الدكتور دباغين نفسه عن الموضوع وتوقف طويلاً عند الكلام عن الرسائل التي كانت تأتي من القاهرة من نهاية عام 1953 والتي تسببت في إلقاء القبض عليه، لأن السلطات الفرنسية التي كانت ترقب المراسلات حذرت رغم استعمال الرموز أن الشخص المطلوب لقيادة المندوبية هو دباغين. ودعماً لهذا القول يذكر السيد ترحلت عباس في "مشروع حزب" ص 180 أنه عندما وصل

علمنا أن الثورة الأولى التي قررت الدخول في مرحلة الكفاح المسلح كانت قد لجأت إليه ليقود الثورة بعد أن رفض ذلك للشرف مصالي الحاج لأسباب ليس هذا محل للتعرض إليها. فالكتور، إذن، لم يمين من طرف عبان الذي لقتصر دوره على تبليغه رسائل المنوبية. وحتى عندما وصل مصر، فإنه رفض ممارسة المسؤولية الممندة إليه دون قرار رسمي يوافق عليه الجميع وقد صدر ذلك القرار بالفعل عن مؤتمر وادي الصومام، ويبدو أن بعضهم تقبل ذلك بكثير من التردد والحنز.

ولقد كان هناك نوع آخر من التردد لكنه، هذه المرة، خاص بقرار أساسي اتخذته المؤتمر ويتعلق بفتح أبواب قيادة جبهة التحرير الوطني إلى عدد من السياسيين الذين لم يتكلموا في صفوف حزب الشعب للجزائري وما تفرع عنه من تنظيمات سرية أو علنية على حد سواء. إن هذا القرار قد أثار أثناء أشغال المؤتمر معارضة عدد من المسؤولين الذين وصفوه بالانحراف الذي يعرض الثورة إلى خطر الموت لأنه يقضي على وحدة التصور ووحدة التفكير الضروريين للاستمرارية الثورية، لكن مبدأ المركزية الديمقراطية حمس الموقف كما سبق أن أشرنا إلى ذلك.

هكذا، إذن، يمكن القول أن نتائج مؤتمر وادي الصومام قد استقبلت، ظاهرياً، بارتياح كبير من طرف المسؤولين في جميع المستويات، لكنها، في الواقع تسببت في ميلاد صراع داخلي على السلطة كان يمكن أن يفضى وينتشر لو لم يحدث اختطاف لطائرة التي كانت تنقل للقادة الأربعة من المغرب إلى تونس في اليوم الثاني وللعشرين من شهر أكتوبر سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف.

ولقد كانت لجنة التنسيق والتنفيذ تتوقع حدوث بعض التصدع في الصف، لأجل ذلك تقرر إيفاد السادة صمار بن عودة وصمار واصمران وإبراهيم مزهودي إلى تونس قصد شرح للنتائج التي توصل إليها المؤتمر، وإيجاد الحلول اللازمة للمشاكل العديدة التي تعترض سبيل تزويد الدلخل بالأسلحة والذخيرة.

ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء الأخوة لاقوا صعوبات كثيرة وهم يؤدون هذه المهمة الصعبة. ومن جملة الصعوبات التي اعترضت سبيلهم فإن السيد فتحي الديب قد أشار إلى تمرد ما يسمى بقيادة مناطق جيش التحرير الوطني الذين

إلى القاهرة وذلك قبل انعقاد المؤتمر، كان الدكتور دباغين على رأس المنوبية وكان تنظيمه محكماً.

اجتمعوا في مكان ما⁽¹⁾ وقرروا عدم الاعتراف بقرارات مؤتمر وادي الصومام لأنهم لم يشاركوا في وضعها، وأجمعوا على ضرورة إبعاد مؤيدي المؤتمر باعتبار أن وجودهم في تونس يشكل مصدراً للقلق ويتسبب في تعطيل عملية التسليم⁽²⁾.

وعلى الرغم من أن السيد فتحي اللبيب قد نشر ضمن ملحقات كتابه وثيقة تحمل توقيعات عدد من مسؤولي جيش التحرير الوطني في أقصى شرق الجزائر لتدعيم زعمه وإعطائه نوعاً من المصداقية، إلا أن فحص الوثيقة المذكورة يبين بوضوح ثام أن هناك خطأ كبيراً في المصطلحات ترتب عليه ذلك الغموض الذي استند عليه الكاتب لإصدار حكمه. فمحضر الاجتماع المنعقد، فعلاً، بتاريخ الخامس عشر من شهر ديسمبر سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف يذكر أن الموقعين عليه قرروا، بادئ ذي بدء، عدم الاعتراف بقرارات وادي الصومام لكن المحضر لم يذكر أن الجهات التي يمثلونها لا يمكن أن تكون مناطق لأنها في مجملها تابعة لمنطقتين اثنتين هما: الشمال القسنطيني والأوراس.

وعندما يرجع الدارس إلى شخصية الموقعين على الوثيقة، فإنه يتأكد من أنهم لم يكونوا مؤيدين لتقييم نتائج المؤتمر خارج هياكلهم النظامية، ولقد كان عليهم إهداء كل آرائهم في إطار اجتماعات الولاية⁽³⁾ التي ينتمون إليها. أما خارج ذلك، فإنهم إنما يكونون قد شقوا عصى الطاعة ويطبق عليهم النظام الداخلي لجيش التحرير الوطني.

وحينما يطرح الدارس كل هذه التعليقات النظرية جانباً، ويعود إلى ميدان، يجد، بكل موضوعية، أن مؤتمر وادي الصومام أثرى بالفعل أيديولوجية جبهة التحرير الوطني، وزود الثورة بالأنكوات التي كانت تنقصها لمواصلة المسيرة ولتوفير أسباب استمرارية الكفاح المسلح والنضال السياسي من أجل استرجاع الاستقلال الوطني.

ويمثل الإثراء خاصة في إعطاء جبهة التحرير الوطني نفسها مفهوماً آخر إذا لم نبق ذلك التنظيم الذي يعمل على لم شمل نزعات سياسية مختلفة نتجت

(1) عبد الناصر ثورة الجزائر، ص 673.

(2) نفس المصدر، ص: 674.

(3) فالولاية هي التسمية الجديدة التي خصصها المؤتمر للمنطقة السابقة. وبذلك أصبحت الجزائر مقسمة إلى ست ولايات مقسمة إلى عدد من المناطق وكل منطقة إلى مجموعة من اللواحي وكل ناحية إلى أقسام.

عن الأزمات الداخلية التي مر بها نجم شمال إفريقيا ومن بعده حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وعن الصراعات التي وقعت بين المشرفين على الجناح السياسي والمسؤولين عن المنظمة الخاصة من جهة وبين دعاة الشرعية السياسية وأنصار الكفاح المسلح من جهة ثانية. بل تحولت إلى حركة مفتوحة أبوابها ليس فقط لمناضلين صهرتهم أيديولوجية واحدة ولكن لمواطنين وإطارات ومناضلين ظلوا حتى ذلك التاريخ متمسكين بأيديولوجية مختلفة وقرروا تجميد تمسكهم بذلك للاتحاق بالمسار الثوري دون أن يقدموا الدليل على أن التحاقهم نهائي وبدون رجعة⁽¹⁾.

وإذا كان ذلك الالتحاق الذي سمح به مؤتمر وادي الصومام قد جاء نتيجة نوع من التنازل عن واحد من الشروط الأساسية الواردة في نداء الفاتح من نوفمبر، ويتمثل في إعلان الملتحق عن تخليه النهائي عن أيديولوجيته، فإنه، في واقع الأمر، قد حقق انتصاراً لجبهة التحرير الوطني التي استطاعت، بفضل ذلك، أن تضم إلى صفوفها عدداً كبيراً من الإطارات السياسية والثقافية التي ستؤدي دوراً لا يستهان به خلال ما تبقى من سنوات الكفاح المسلح، وقد كان من الممكن أن يكون انتصاراً أكبر، لو لم تتعرض البلاد إلى أزمة صائفة لتكتين وستين تسعمائة وألف التي فتحت شهية المحترفين السياسيين على حساب المصلحة الوطنية.

ومجرد انتهاء أشغال المؤتمر، رجعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى العاصمة وتوجه العقيد يوسف زبغود إلى الأوراس مكلفاً بالإشراف على عملية إنهاء الخلافات القائمة بين مختلف القيادات المحلية، وتعيين القائد الموحد الذي يكون أملاً لخلعة الشهيد مصطفى بن بولعيد، غير أن هذه المهمة للصعبة والنبيلة في ذات الوقت لم يكتب لها النجاح على يد قائد الولاية الثانية الذي استشهد قبل حتى أن يخرج من ولايته⁽²⁾.

إن هذه المهمة قد أسالت كثيراً من الحبر وحاول العديد من المؤرخين إعطائها تأويلاً غير الذي وجدت من أجله. فزبغود يوسف كان مشهوراً بقدرته على التنظيم وكانت له خبرة واسعة بالعمل العسكري بالإضافة إلى معرفته بإطارات الولاية الأولى الذين كانوا يكونون له كل الاحترام نظراً للعلاقات

(1) كون طويال (الخنصر) "من أهداف مؤتمر وادي الصومام" محاضرة ألقاها في إطار النشاط الثقافي الذي نظمه اتحاد الكتاب الجزائريين بقاعة الكابري في العاصمة يوم 1982/8/20.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، من شبهاء ثورة التحرير، مطبعة جريدة الوحدة بدون تاريخ ص. 50.

النضالية والوُدية التي كان يقيمها مع فائدهم بلا منازع الشهيد مصطفى بن بوالعيد.

ومن الممكن أن زيغود كان ينجح في توحيد مختلف الفرق المتنازعة على السلطة في الأوراس، ولو تم ذلك لربحت الثورة وقتاً ثميناً واستفادت من طاقات وطنية ضاعت بلا سبب يذكر.

وشكل استشهاد زيغود أول امتحان اجتازته القيادة العليا بنجاح حيث تم تعويضه بسرعة وبشؤون أي مشكل⁽¹⁾ واستمرت لجنة التنفيذ والتنسيق تواصل تطبيق الأيديولوجية التي صادق عليها المؤتمر.

ففي المجال العسكري، تكيف جيش التحرير الوطني بسرعة فائقة مع التنظيم الجديد، وبدأ يعمل طبقاً للقوانين المختلفة المشار إليها في محلها، وينطبق هذا القول حتى على المناطق التي أبدت تحفظها وصبرت عنه بممارسات وصلت إلى حد استعمال العنف.

وكان لتمرکز لجنة التنسيق والتنفيذ في عاصمة البلاد أثر بالغ الأهمية على معنويات القوات الجزائرية المقاتلة داخل المدن وفي الجبال والأرياف عامة. فوحدة القيادة وتوحيدها في ميلادين المعركة زاد المجاهدين حماساً، وقرب المواطنين أكثر من صفوف جبهة التحرير الوطني.

(1) لقد كان يوسف زيغود من كفاء المنظمة الخاصة والمناضلين البارزين في حركة الانتماء للحرية الديمقراطية. تولى قيادة المنظمة الثورية على إثر استشهاد مراد دينويش يوم 18 إلى 20 سنة 1955. يعتبر واحداً من المنظرين العسكريين الأساسيين في ثورة نوفمبر التي أسفها دفعة كبيرة بفضل الهجوم الشامل الذي نظمته ابتداء من يوم 20 أغسطس سنة 1955 على مراكز العدو بكامل ترابها شمال للشمالي. بدأ الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني للثورة الجزائرية منذ أول عهد بقيادة المنظمة الثورية والفرح أن تجري لشغاله في لحظتها للفرية، ويذكر المترين إليه أنه كان متشدداً في صلبة اختيار القيادة العليا للثورة لا يرض أن تفتح أبوابها للمتشددين بغير أيديولوجية الحركة الوطنية المنظمة في النجم ومن بعده حزب الشعب ثم حركة الانتماء والمنظمة الخاصة. نسي لثناء مؤتمر ولدي الصومام حين للشهيد يوسف زيغود عضواً بلجنة التنسيق والتنفيذ ثم كلف بالمهمة التي كان من المفروض أن تقومها إلى الولاية الأولى. وعلى إثر استشهاد ثم تعويضه الشهيد سعد لحبيب.

ولما كان بعض المورخين يهملون عن قصد أو غير قصد تعيين العقيد يوسف زيغود كعضو أساسي في لجنة التنسيق والتنفيذ، فإن الدارسين الجديين الذين أعطيت إمكانية الإطلاع على وثائق الثورة الجزائرية لا يترددون في إدراج اسمه ضمن التشكيلة الأولى. وعلى سبيل المثال يمكن الرجوع إلى كتاب السيد فيليب تريبي Philippe Tripiet «شرح لحرب الجزائر» ص: 121.

طما بأن الكتاب صدر في باريس سنة 1972 ويشمل على 680 ص من القطع الكبير.

وبمجرد العودة إلى العاصمة، شرعت القيادة العليا في الإعداد لتطبيق قرار المؤتمر المتعلق بدعم العمل الفدائي وتعميمه حتى يتمكن سكان المدن من القيام بواجبهم الوطني في إطار الكفاح المسلح الذي أصبح حقيقة ملموسة في كافة أرياف البلاد.

وتضاعف العمل للفدائي ابتداء من شهر سبتمبر سنة ست وخمسين من العمليات الجريئة التي استهدفت تفجير أشهر النوادي والمقاهي التي يرتادها الفرنسيون العسكريون والمدنيون على حد سواء⁽¹⁾. وخارج العاصمة يمكن الإشارة إلى ما اصطلح على تسميته بعملية "العصفور الأزرق"⁽²⁾ التي مكنت الثورة من الإستحواذ دفعة واحدة على خمسين وثلاثمائة قطعة من أحسن أنواع السلع واستفادة من عدد مائل من الجنود المناضلين الذين عملت القوات الاستعمارية على تكريهم عسكرياً في ظرف قصير وملائم للغاية.

وفي نفس الفترة، عرفت كبريات المدن، خاصة في الولايات الأولى والثانية والثالثة، نشاطاً فدانياً كبيراً بقصد تطهير صفوف للشعب من الخونة، ونشر جو الثقة في أوساط للمواطنين الذين أرهقهم العنف الاستعماري الذي بلغ قمته في تطويق ما يسمى بالمسؤولية الجماعية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية كان العمل الفدائي يهدف إلى تفكيك شبكات العدو الاستعمارية، وضرب مصالحه الحيوية المتمثلة سواء في المحلات العمومية أو في المؤسسات الاقتصادية التي يستغلها غلاة الكولون. ومن حين لآخر، كان الفدائيون يوجهون رصاصهم

⁽¹⁾ نشرت جريدة "لومند" الفرنسية في حدها الصادر بتاريخ 29/28 نوفمبر سنة 1971 مقالاً كتبه الأسمه جازمان تون التي كانت ضحواً بنويان جاك سوستيل سنتي 1955-1956 تعلق فيه على كتاب الجندل ماسي: "ممركة الجزائر الحقيقية" ومن جملة ما ورد في المقال أن السلطات الاستعمارية هي التي بدأت بتفجير الأبنية المدنية كحدث يوم 10/8/1956 على تلقيم المبنى للسكان بمرم 3 نهج طوية انتقاماً من لشهد عاشر الذي كان واحداً من كادة العمل الفدائي في العاصمة.

⁽²⁾ بدأت هذه العملية في شكل مؤامرة خطط لها السيد جاك سوستيل، قصد اختراق صفوف جيش التحرير الوطني وتفجير الثورة من الداخل. تتمثل العملية في قيام المصالح الاستعمارية في العاصمة بالاتصال بالشخص جازمان تون يسكنون مدينة المرازقة لأكالة بولاية تيزيولرو حالياً، فعرضت عليهم تكوين أفواج من المسلحين الذين تمتد إليهم مهمة تخريبية واسعة النطاق. لكن الأشخاص المحليين تصمسوا بقيادة جبهة التحرير الوطني التي أمرتهم بقبول العرض. وشرع على الفور في تكوين الأفواج من المناضلين المضطحين. وبسرعة فالتة بلغ حدهم 350 درهم الجيش الفرنسي وزودهم بأحدث أنواع الأسلحة. بعد ذلك جاءت الأوامر، فالتحقوا جميعاً بصوف جيش التحرير الوطني.

وقنابلهم لضباط الأمن الفرنسيين وقادة الأقسام الإدارية المختصة⁽¹⁾ والقواد والأوغات والباشاوات⁽²⁾ الذين لم يستجيبوا لنداءات الثورة وتعليماتها الداعية إياهم إلى الاستقالة والانضمام إلى التنظيم للمدني لجبهة التحرير الوطني.

ولئن كان من الصعب، اليوم، تقديم إحصاء دقيق لكل العمليات للفدائية التي تم تنفيذها في الفترة الفاصلة ما بين مؤتمر وادي الصومام والدورة التي عقدها المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة ابتداء من يوم عشرين آب سنة سبع وخمسين وتسعمائة وألف⁽³⁾، فإن الرجوع إلى الجرائد الاستعمارية التي كانت تصدر في ذلك الوقت يمكننا من تقديم نظرة إجمالية عن الموضوع⁽⁴⁾. ولقد حاولنا حصر عدد العمليات بالنسبة لمدينة سطيف وحدها، فوجدنا محلها يزيد عن خمس في كل يوم بالنسبة للفترة المذكورة أعلاه.

وإلى جانب تكثيف العمل الفدائي، قامت مختلف الولايات بإعادة هيكلة نفسها طبقاً لمقررات وادي الصومام وكما سبقنا الإشارة إلى ذلك في الفصل الثاني. وبمجرد أن فرغت من تكوين اللجان النظامية وتبسيبها قصد تكليفها بالإشراف على شؤون المواطنين الإدارية والتعليمية ولأجل نوعية الجماهير وإفقادها من برائن العدو الذي بدأ يزرع "الأقسام الإدارية المختصة"⁽⁵⁾ في

(1) هذه المصالح من اختراع السيد جاك سوسكيل الذي اعتبرها مفصراً أساسياً في مشروع الإصلاحات التي جاء بها معتقداً أنها كافية لتحقيق للثورة في العهد. ومن مهام المصالح الإدارية المختصة تسيير شؤون المواطنين والسلم على تقديم المعونة للمحزبين وتنظيم الحركة التطوعية في الأرياف خاصة، لكن المهمة الرئيسية لتلك المصالح تبقى هي الاستعلامات وتوظيفها لدعم العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الاستعماري. ولقد أسند تسيير المصالح الإدارية المختصة إلى ضباط من الجيش متعلمين يشاركون إيجابياً في مهمات خاصة.

(2) لأن عدداً كبيراً منهم قد أدرجه لوجي بسرعة وبدأ اعتماداً للنشاط في صفوف جبهة التحرير الوطني.

(3) انظر الملحق رقم 10.

(4) انظر جريدي لا بياش سطيفية (la dépêche de constantine le trimestre 1957) وصدى الجزائر لس الفترة.

(5) كان جاك سوسكيل الذي عين والياً عاماً للجزائر من طرف الرئيس ماديوس فرانس بتاريخ 1/2/55، يعتقد أن الإصلاح في المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية وحده كان لاجل الجرائدين يتنصرون من حول جبهة التحرير الوطني، ولذلك وضع مخططاً شاملاً يسمى باسمه ضمنه لفتح أبواب التوظيف للأهالي وإفادة الفلاحين الجزائريين من القروض على شرط الفلاحين الأوربيين ومحاولة للتفاوض مع جهات مختلفة تمثل تشكيلات سياسية متعددة كان يظن أنها تستطيع وقف إطلاق النار، ولكن الأهم من كل ذلك هو إنشاء ما يسمى بالمصالح الإدارية المختصة التي أراد أن يجعل منها هزمة وصل للسلطين المدنية والعسكرية، أسند لها مهمة الإشراف على شؤون

المناطق الريفية و"المصالح الإدارية العمرانية"⁽¹⁾ في المدن.

ولقد كان المؤتمرون الذين قرروا تأسيس المجالس الشعبية يعلمون علم اليقين أن التنظيم الشعبي هو القاعدة الأساسية التي يركز عليها العمل النقدي، ويتوقف عليها نجاح العمليات العسكرية ذلك أن المجالس هي التي تتولى تحسين الجماهير بأهمية الكفاح المسلح وبضرورة الإسهام فيه مباشرة أو بطريقة غير مباشرة⁽²⁾. فلقد أثبتوا والمجاهدون يمكن تجنيدهم بكل سهولة، لكن وجودهم حتى بأعداد كثيرة لا يكون له معنى إلا إذا وجدت القاعدة التي ترأب العدو وتجمع أخباره والتي تحضر للمؤن وتعد مراكز الراحة والانطلاق والتي تشرف على جمع الاشتراكات والتبرعات وشراء ما يحتاج إليه الجيش من معدات ومستلزمات مختلفة.

وإن عودة سريعة إلى ذلك الوقت، وبالأذات طريقة تأسيس المجالس الشعبية، تكفي للتدليل على أن الثورة كانت تتبع الأسلوب الديمقراطي لتعيين المسؤولين عن تلك المجالس. فالمسؤولون على المستوى الأعلى كانوا يستشيرون أكبر عدد ممكن من أبناء القرية قبل اختيار رئيس المجلس والأعضاء الأربعة الذين يساعدونه. وعندما تكون الظروف الأمنية مواتية، فإن السكان الراشدين هم الذين يدعون للانتخاب بكل حرية. وعلى الرغم من أن وثيقة وادي الصومام لم تعرض بالتفصيل للمجالس الشعبية، فإن المشروع على مستوى الولاية، قد وضع نوعاً من القانون الداخلي الذي حددت بمقتضاه مهام كل واحد من الأعضاء المكونين للمجلس.

فالرئيس مسؤول عن التنسيق ومكلف بتنفيذ التعليمات والتوجيهات وبتنسيق الهياكل النظامية ومراقبتها، وكذلك السهر على تطبيق القرارات التي يتخذها

للجلايليين خاصة لسي القرى والأرياف، ومسؤولية استكمال كل الوسائل من أجل ربح ثقة المواطنين والأماوي وجعلهم يقبلون التعاون مع الجيش الاستعماري ضد جبهة التحرير الوطني. كما كل واحد من هذه المصالح ضابط برتبة ملازم أم تقيب يختار من بين المقاتلين الضالعين في طم السلس. وعندما يكون غير حارص باللقعة المربية والتهليلات المحلية يبين له مخرجهم. ولقد قامت هذه المصالح بتأدية دور خطير، وفي كثير من الأحيان شكلت تهديداً جدياً على حسن سير الثورة. ومن الجدير بالذكر أن آثار النشاط التخريبي الذي أنجزته تلك المصالح ما تزال قائمة إلى أيامنا هذه وتكاد خاصة في مظاهر الانقلاب ومناخضة الثورة.

(1) تقوم هذه المصالح في المدن بالنس للوزر المناطق بالمصالح الإدارية المختصة، ولكن أعمالها ظلت محدودة نظراً لنوعية السكان الذين تتعامل معهم.

(2) نسلي بالطريقة غير مباشرة، فإما ما يجر عنه بأضف الإيمان وهو التعاطف مع الثورة مع تقديراً للشجاعة الضرورية لدخول الميدان.

المجلس نفسه، وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يرأس الاجتماعات ويراقب أعمال الشرطة. أما مسؤول المال فيستقبل كل المخولات التي يضع بشأنها تقريراً شهرياً. ويتولى تحديد نفقات الهياكل النظامية وصرف المنح لعائلات الشهداء والمجاهدين. وبينما يقوم مسؤول الدعاية والأخبار بتنظيم مراكز البريد وجمع المعلومات وتبليغها في شكل تقارير منتظمة إلى القيادة، فإن مسؤول الأمن يشرف مباشرة على رجال الشرطة ويحدد الأماكن الملائمة لمركز الجيش، كما أنه يضبط الممتلكات والطرق التي يتبعها الأفراد والجماعات والقبائل. وأما مسؤول الترميم فتتخصص مهمته في الجمع والتخزين والتوزيع، ولديه يجد المسؤولون الجرد الشامل لممتلكات الثورة من الحبوب والمواد الغذائية والثروة الحيوانية.

وتعتمد المجالس الشعبية في تأدية مهامها على مسؤولي المشاتي⁽¹⁾ والمدائش⁽²⁾ الذين تسند إليهم صلاحيات واسعة في ميادين التنظيم والمراقبة وإعداد المأوى وتماكل وتسجيل الحالة المادية وغيرها من الأعمال الضرورية لضمان التسيير الحسن وإبقاء الجماهير الشعبية في حالة اليقظة الدائمة والاستعداد المستمر.

ومع مر الأيام فإن الإشراف على شؤون المواطنين والعمل على تنظيم حياتهم في جميع مجالاتها قد أدى بقيادات الثورة إلى اصطدام بالواقع المعيشي الذي تراكمت مساوئه بفعل الوجود الاستعماري الذي كان يهدف بالدرجة الأولى إلى زرع الشقاق في أوساط الجماهير وإغراقها في بحور المشاكل الزائفة التي تنفص حياة المواطن وتمنعه من الاهتمام بالقضايا الحقيقية والتي هي قضايا التحرير والتحرر والرفق والتقدم. ومع اندلاع الثورة، وحدثت الجماهير الشعبية نفسها في مواجهة وضع جديد يعنيها مباشرة ويمس جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. وإذا كان هذا الوضع الجديد قد أحدث تغييراً

⁽¹⁾ المشاتي هي مجموعة من الديار المبنية بناماً خفيفاً حتى تكون قابلة للتسدين بسهولة. ويبدو أن الاسم مأخوذ من الشتاء لأن هذا الفصل ياتزم الناس بالبقاء في مكان واحد على خلاف الفصل الأخرى التي يتميز كل منها بنشاط خاص يتطلب كثيراً من الحركة والقتال. ومن الجدير بالذكر أن التسمية أصبحت متداولة وهي مستعملة في اللغة القرلمية. وما زادها شهرة ارتباطها بإسم كرومانيون الذي اكتشفت آثاره سنة 1912 بمشاتي العربي للكلالة على مقربة من مدينة مسقطية. ومن الجدير بالذكر أن نظام المشاتي هذا خاص بشمال إفريقيا.

⁽²⁾ جمع شفرة وهي مجموعة من المنازل المبنية بالطوب أو بالحجر على خلاف منازل المشاتي التي مبنية في أغلبها من اللدنيص وأصهار الشجر التي تغطي بالطين وأحياناً ببراز البقر. وتبنى المدائش عادة حول المزارع الكبرى وملاعب المياه.

جنزياً يعمل جاهداً، على إيقاظها لأنها تضمن ديمومة تبعية أغلبية الشعب الجزائري وقبولها السيطرة الاستعمارية باعتبارها الحتمية التي لا مرد لها سوى القدرة الإلهية ، فإن العلاقات الإنسانية الجديدة التي لوجدها والمسؤوليات المختلفة التي صاحبته منذ ظهوره ثم رلحت تكبر وتتسع وترسخ وتطور، كل ذلك قد دفع قيادة الثورة إلى أن تخرج مسألة تنظيم القضاء ضمن الأولويات التي تحظى بالعناية الكبرى.

ولأجل ذلك، فإن الثورة التي كانت تهدف، قبل كل شيء، إلى تحرير الإنسان⁽¹⁾ قد عملت، منذ الساعات الأولى، على إنشاء لجان للصلح أو كانت لها مهمة الثبث في القضايا العالقة بين الناس، وحل المشاكل التي من شأنها أن تعرقل عملية بناء المجتمع الجديد المزعم بناؤه بعد تقويض أركان الاستعمار .

وعلى إثر انشغال مؤتمر وادي الصومام، استبدلت لجان الصلح بلجان العدل التي أصبحت من صلاحياتها النظر في كل المنازعات الشخصية والمدنية والجزئية المنشورة بين الأطراف الجزائرية أمام العدالة الاستعمارية التي لم تخف اندهاشها الكبير أمام الإحجام المفاجئ للمتخاصمين⁽²⁾.

وعلى الرغم من أن وثيقة وادي الصومام قد أهملت التركيز على البعد الإسلامي لثورة نوفمبر، فإن قيادات الولايات قد حرصت كل الحرص على أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي لكل الأحكام التي تصدر باسم الشعب الجزائري⁽³⁾.

وعندما كانت لجنة العدل تسد إلى مناضل لمي، فإنه يلجأ إلى المتفهمين في الدين يستشيرهم قبل الفصل في القضايا المنشورة أمامه.

أما عن الاختصاص المحلي، فإن لكل واحدة من هيئات الثورة لجنيتها للعدل التي تنظر في قضايا المواطنين التابعين لها. وتتشكل كل لجنة من رئيس

(1) لقد أقرنا في مناسبات عديدة وفي كتابنا "الجزر للثاني في الجزائر من 1962 إلى 1982" إلى أن تحرير الإنسان مرتبط بأند الارتباط بتحرير الأرض، وإن تحرير الإنسان يشكل حجر الزاوية بالنسبة لأيدولوجية الثورة الجزائرية.

(2) انظر مجلات كتابات لضبط لدى مختلف محاكم الصلح للتأكد من أن الجزائريين استجابوا استجابة مطلقة لأوامر جبهة التحرير الوطني المتعلقة بمقاطعة القضاء الفرنسي ونشر قضاياهم أمام لجان العدل.

(3) من الجدير بالذكر أن أحكام لجان العدل لا تقبل الاستئناف. ومع ذلك فإن تقصيات معنا بها صر حد من نواحي البلاد قد أثبتت لنا أن المتخاصمين على كثيرتهم لم يطعنوا في تلك الأحكام، بأن أن الذين اتصلوا بهم لم يخلوا رضاهم سواء كان الحكم لهم أو ضدهم.

وأربعة أعضاء يشترك جميعهم في دراسة الموضوع المعروض عليهم وفي المداولة حوله، وعندما يتخذ الإجماع بلجاً إلى بعض الشخصيات التي لها إمام بالقضية فيطلب رأيها على سبيل الاستشارة والتوضيحات الإضافية.

وإذا كان الأمر يتعلق بجريمة أو بقضية أحد أطرافها من مناهضي جبهة التحرير الوطني أو أعضاء جيش التحرير الوطني، فإن لجنة العدل تتخلى عن الموضوع⁽¹⁾ وتحوله إلى هيئات قضائية أخرى تسمى المحكمة الثورية. وفي جميع الحالات، فإن تنفيذ الأحكام يخضع لإجراءات مضبوطة ضمن القانون الداخلي لجيش التحرير الوطني.

وبالموازاة مع العمل على تنظيم القواعد الشعبية ووضع أسس النظام القضائي، كانت قيادات الثورة في مستوى الولايات تولي أهمية خاصة بإقامة المنشآت الصحية عبر مختلف أنحاء الوطن وتبذل جهوداً جبارة لتقديم أدنى ما يمكن من التعليم لأبناء الريف الجبلي وتتنظيم حملات محو الأمية بالنسبة للكبار.

أما في مجال الصحة، فإنها لم تكن بإعداد مراكز الاستشفاء (المستشفيات) والتخطيط لمواقعها حتى تكون قادرة على تلبية حاجات جيش التحرير الوطني والمواطنين المقيمين بالمناطق المحررة على وجه الخصوص⁽²⁾ بل إنها زودت المراكز المذكورة بقانون داخلي موحد يحدد شروط القبول فيها ويضبط المقاييس التي يجب أن تتوفر في حياة المشرفين عليها من أطباء وممرضين وكيفية جلب الأدوية اللازمة وما ينبغي القيام به لضمان أمنها في جميع الحالات.

ولقد أدت مراكز الاستشفاء دوراً كبيراً، وليس في معالجة المرضى والجرحى فحسب ولكن كذلك في تكوين الممرضات والممرضين الذين كانوا

⁽¹⁾ ويستخلص من ذلك النظام الداخلي أن الأحكام تنفذ من طرف الهيئة العليا مباشرة باستثناء الحكم بالإعدام الذي لا بد من الرجوع فيه إلى محكمة للولاية.

⁽²⁾ في الحقيقة أن مراكز الاستشفاء كانت مقترحة لجميع المواطنين الذين كانوا يجهزون فيها حسن الاستقبال والمعاملة، وكانت تقدم لهم علاجاً أفضل من ذلك الذي يخصص لأنماطهم في مستشفيات العدو، ويبدو أن هذا الأخير كان يقدّر ذلك، وطبقه فأخذ أسر المصالح الإنبرية المختصة التي سبقت الإشارة إليها بالتركيز على جانب المداواة ليربح ثقة الجماهير الشعبية في الأرياف.

يختارون من بين الشباب المتعلم قليلاً⁽¹⁾، وعلى الرغم من قلة الأوعية والعتاد الطبي، نظراً للمراقبة الشديدة التي تفرضها سلطات الاستعمار على الصيدليات والمستشفيات التي تشغل جزائريين، فإن المراكز الصحية التابعة لجيش التحرير الوطني كانت تستقبل، للمدواة العاجلة والضرورية، أعداداً كبيرة من المواطنين العاديين.

وأما في ميدان التعليم، فإن جيش التحرير الوطني قد نظم بنجاح حملات واسعة النطاق لمحو الأمية في صفوفه⁽²⁾ قبل أن يشرع في تأسيس المدارس اللازمة لتعليم أبناء الريف، وتمكينهم من الدخول إلى عالم القراءة والكتابة. وكلما كانت الفرصة مواتية كان الأطفال، في سن المراهقة خاصة، يهجرون إلى الحدود الشرقية والغربية حيث الدراسة منتظمة تحت إشراف جبهة التحرير الوطني⁽³⁾.

وإلى جانب كل هذه الأعمال الموجهة إلى تغيير صورة المجتمع الجزائري تغييراً جذرياً، وإلى إرساء قواعد الكفاح المسلح وتزويده بالأرضية الصلبة التي تضمن له النجاح، فإن النشاط العسكري والسياسي قد تضاعف بكيفية لم يعد الاستعمار قادراً على إخماد نتائجها سواء في داخل الوطن أو في خارجه.

فبالنسبة إلى الخارج، استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تفرض القضية الجزائرية على الساحة الدولية، خاصة بعد أن احتضنها مؤتمر باندونغ⁽⁴⁾ وتعهد السيد شوان لاي بوقوف الصين إلى جانبها حتى يتحقق لها النصر.

وفيما يتعلق بالداخل، فإن جيش التحرير الوطني قد ارتفعت أعداداه من حوالي 400 ماضل مسلح ليلة الفاتح من نوفمبر إلى حوالي 23000 مجاهد ما بين مسبل وجندي غداة مؤتمر وادي الصومام.

(1) إن عدداً كبيراً من المرضى خاصة قد اجتازوا الحدود الشرقية والغربية، وبعد أن علموا في المستشفيات التونسية والمغربية أرسلوا إلى بلدان المعسكر الاشتراكي حيث تعلموا لغاتهم والتحقوا بهيئات الطب هناك وتمكنوا بفضل إرادتهم القوية من التخصص في مختلف فروع الطب.

(2) يجب الأخذ في الاعتبار كون أعضاء جيش التحرير كانوا من أبناء الريف حيث كانت الأمية تزيد عن 95 وقد استطاعت حملات محو الأمية المتتالية أن تحقق الأهداف المحددة لها، إلا تقيست هذه النسبة إلى كل من 10% عند وقف إطلاق النار. 1962.

(3) تجدر الإشارة إلى أن أغلبية تلاميذ تلك المدارس قد أرسلوا إلى مختلف أقطار الوطن العربي، وبلدان المعسكر الاشتراكي فكموا دراستهم، وبعد وقف إطلاق النار علموا.....

(4) المجاهد، للمعد الخاص، ص 69.

كما أن الأسلحة التي كان أغلبها من بنادق الصيد وبقايا الحرب الإمبريالية الثانية، قد أصبحت تتضمن أكثر من ثلاثة آلاف قطعة حربية وأكثر من عشرة آلاف بندقية صيد. وصارت ميزانية الثورة قريبة من مليار فرنك قديم بينما كانت عشية نوفمبر لا تكاد تتنكر.

وعلى الرغم من أن الثورة قد تلقت ضربتين قاسيتين في شهر أكتوبر سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف، تتمثل الأولى في تمكن الجيش الاستعماري من الاستيلاء على الباخرة "أتوس" (1) المعلقة لحوالي مائة طن من الأسلحة والخيرة للحربية كانت في طريقها إلى منطقة الناظور الغربية، وتتعلق الثانية بإجبار طائفة الخطوط الملكية المغربية على النزول بمطار الجزائر وعلى متنها أربعة من أعضاء القيادة التساعية التي تحملت مسؤولية تفجير الثورة، فإن العدو قد تزعزع من أعماله نتيجة للتغيير الكمي والنوعي الذي أدخل على طرائق القتال في مدينة للجزائر وضواحيها وفي سائر كبريات مدن البلاد وقرائها.

وقد عبرت القيادة المدنية الفرنسية عن عجزها في مواجهة نشاط جبهة التحرير الوطني في المجالين السياسي والعسكري عندما أقدم السيد روبير لأكروست في اليوم السابع من شهر ك2 سنة سبع وخمسين وتسعمائة وألف على استدعاء الجنرال صالان وماسي وأسند لهما مهمة "إعادة الأمن والاستقرار إلى العاصمة" (2).

وواجهت قيادة جبهة التحرير الوطني في العاصمة دخول المظليين بقوة إلى المعركة بتنظيم عدد كبير من العمليات الفدائية وبإضراب شامل التطلق في نهاية الأسبوع الرابع من نفس الشهر (3).

(1) كانت الباخرة لصاحبها البريطاني سان بريلز وقد اشترها السيد أحمد بن بلة باسم إبراهيم النبال المسوداني لجنسية يوم 1956/7/21، وأبحرت من الإسكندرية ليلة الرابع من شهر أكتوبر محملة بأنواع كثيرة من الأسلحة والخيرة إلا أنها احتجزت من طرف البحرية الاستعمارية يوم 16 من نفس الشهر. لكن السيد حباس في كتابه "تسريح الثورة" ص: 184، يرى أن مسؤول فرع شمال إفريقيا بالمخابرات المصرية: السيد تقحي الديوب هو الذي سلم الباخرة إلى الفرنسيين من طريق سفارة فرنسا بالقاهرة.

(2) هؤلاء الثلاثة هم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، محمد بوضياف وحسين آيت أحمد، أما عملية القرصنة فقد تمت بموافقة السيد ماكس لوجين Max Lejeune نائب كاتب الدولة للدفاع الوطني الفرنسي.

(3) عندما أضر بالإضراب العام، قال الشهيد ابن المهدي: "إن نجاحه سيبين بما لا يدع أي مجال للشك أن للشعب الجزائري يساند جبهة التحرير الوطني معاه للشرعي والوحيد، وسيمطي حجة للتدوين الجزائريين في الأمم المتحدة لإقناع الدبلوماسية المتترددة من لقاء أجيته مع رئيس ابن يوسف بن خدة في بيته يوم 1986/6/16، وكان ذلك بحضور السيد محمد الصالح بوسلامة.

إن مختلف المصادر التي بين أيدينا اليوم تركز على العمل الفدائي الذي عرفته العاصمة ولا تعير إلا اهتماماً متواضعاً للعمليات التي أنجزها الفدائي في باقي مدن الجزائر وقراها وذلك على الرغم من أن تلك العمليات كانت في كثير من الأحيان تكاد تكون خيالية. فالإعلام العالمي، عندما لا يكون منحازاً، فإنه يستقي معلوماته من وسائل الإعلام الفرنسي وهذه الأخيرة موجهة للتقليل من أهمية للتزايد الذي عرفه الكفاح المسلح مباشرة بعد مؤتمر الصومام ولتعميم الواقع الذي من شأنه أن يظهر للرأي العام العالمي أن قيادات الثورة تبذل جهوداً مكثفة لتطبيق مقررات المؤتمر المذكور. أما الأجهزة الإعلامية التي كانت في حوزة الثورة، فإنها، رغم كل المحاولات، لم ترق إلى المستوى الذي يجعلها قادرة على الاستجابة للحاجة، وحتى الإعلام العربي الذي كان متعاطفاً مع الثورة بالضرورة، فإنه لم يكن من حيث الإمكانيات المادية والتقنية، قادراً على تأدية الدور الذي يسمح بتقديم العمل الثوري في صورته الحقيقية التي يعمل العدو على إخفائها بكل ما أوتي من قوة⁽¹⁾.

وسبيل إضراب الأسبوع، كما اصطلح على تسميته، مادة غزيرة للمؤرخين السياسيين والمسؤولين الجزائريين الذين عاشوا الحدث أو شاركوا في الإحداث له من قريب أو من بعيد.

أما الشهيد العربي بن المهيدي وأصلاره فموقفهم لا غبار عليه. فالإضراب، بالنسبة إليهم، امتحان صير مطلوب منه تحقيق نتيجتين إيجابيتين مقابل تضحيات جسام لا يمكن تقييمها مسبقاً. فالنتيجة الأولى تتكثل في توسيع الهوة بين جماهير الشعب الجزائري، وقوى الاحتلال الفرنسي وفي هز النفوس المترددة والمتشككة وجعلها تقتنع بأن التضامن الوطني هو الضمان الوحيد لتوفير الشروط اللازمة للقضاء على النظام الاستعماري واسترجاع المباداة الوطنية، وتكمن للنتيجة الثانية في تنبيه الرأي العام العالمي إلى أن شعار الجزائر الفرنسية خرافة لم يعد لها وجود بفعل إجماع الجزائريين على طاعة أوامر جبهة التحرير الوطني.

⁽¹⁾ وأسند هذا في تاريخ ثورة فإن منظمة المجاهدين تقيم دورياً مستويات لدوات جبهية وكبرى وطنية، تحلوا، من خلالها، كلمة جرد واث بقدر الإمكان لمختلف العمليات العسكرية والدبلوماسية دون إهمال جانب التنظيم السياسي والاجتماعي والثقافي والفكري للثورة. غير أن هذا الجهد، رغم ضخامته ورغم قيمته العلمية، سبيل ضلماً ما لم تتعد الأعلام المختصة إلى تحويله إلى تاريخ ما أصبح الأجيال الصاعدة إليه.

ويرى كبار العسكريين الفرنسيين أن تنظيم الإضراب وتمديده لمدة أسبوع كان خطأ ارتكبه لجنة التنسيق التنفيذية، إذ أن إغلاق المحلات التجارية وبقاء السكان في منازلهم سول على المصالح الاستعمارية المختصة مهمتها فيما يتعلق بمراقبة تحركات المشبوهين، أعطاهما فرصة التدخل السريع للمطاردة ولتطويق الأماكن التي تركزت فيها القيادات السياسية واللجان الشعبية ومجموعات اللفدائيين.

ويلح بعض المسؤولين ممن لم يكونوا محبذين للإضراب على أن نظرتهم كانت الصائبة، لأن الكلفة، في حسابهم، كانت أكثر بكثير من الأهداف التي تحققت ومهما اختلفت وجهات النظر وتعددت الأحكام، فإننا نرى *فيما يخصنا، وانطلاقاً من تحليلنا لكل المعطيات والنتائج، أن إضراب الأسبوع كان شبيهاً في أكثر من قطعة بانقضاة الشمال القسنطيني التي وقعت في اليوم العشرين من شهر آب سنة خمس وخمسين وتسعمائة وألف، ومن ثم وعلى غرار العشرين أوت فهو عملية ناجحة رغم كل ما ترتب عنها من نتائج سلبية ورغم كل ما كلفته من ثمان باهظة في جميع الميادين.

لكن الاعتراف بالنجاح لا يمنع أبداً من القول: "إن الإضراب هو الذي أدى إلى استشهاد العربي بن المهيدي وإلى خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني وبذلك وضعت نفسها أمام امتحان صير يتعلق بممارسة مبدأ أولوية الداخل على الخارج خاصة.

لقد كانت قيادة مؤتمر وادي الصومام، عندما أبرزت المبدأ المذكور، تهدف إلى استعماله قصد إبعاد مندوبية الخارج عن السلطة وجعلها مجرد مصلحة من جملة مصالح أخرى كثيرة وذلك على الرغم من أن المبدأ في حد ذاته مصيب لأن القيادة الحقيقية للثورة إنما هي تلك التي تكون على اتصال دائم بالقوات المقاتلة، ومن الصعب جداً أن تخضع إلى خارج للولايات، تقود كفلاً يحتاج إلى أوامر يومية تتوقف نجاحاتها على مدى معرفة الميدان ومعطياته. لكن عبان رمضان الذي لم يكن يخفي عليه ذلك أراد توظيف المنطق والفعالية لتحقيق شيء في نفسه يمكن أن نسميه اليوم حب المسؤولية أو حسابات الماضي.

فالشهيد العربي بن المهيدي، من بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، هو الوحيد الذي ظل وفياً للمبادئ التي صادق عليها المؤتمر عندما رفض الخروج وصرح في آخر اجتماع عقدته اللجنة بتاريخ 1957/2/15 أنه "يفضل الموت

في ساحة المعركة⁽¹⁾ حتى يكون وقد بدأ جيداً وكافياً لثورة لن تتوقف حتى تسترجع للجزائر سيادتها.

أما في الخارج، ومن غياهب المعجن، فإن السيدين، بن بلة وبوضياف قد عبرا عن تضامنها مع ابن المهدي الذي ألقي عليه القبض يوم 23 فيفري وأعدم في ظروف أحاط بها كثير من الغموض⁽²⁾.

ويعتبر خروج لجنة التنسيق والتنفيذ تجسيدا للهزيمة التي منيت بها جبهة التحرير الوطني في مدينة العاصمة وذلك على الرغم من كل العمليات العسكرية التي نفذت خلال الأشهر الستة جابت بعد انعقاد مؤتمر وادي الصومام.

وبمجرد الالتحاق بالعاصمة التونسية اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ لتقييم المرحلة المقطوعة، لكن السيد بلقاسم كريم الذي كان من المقررين الأساسيين في وادي الصومام أبدى رغبة ملحة في التخلي عن المبادئ الرئيسية، وراح يلوح بضرورة إسناد القيادة للمسؤولين التاريخيين علماً بأنه الوحيد، من بينهم الذي ظل طليقاً وعلى قيد الحياة⁽³⁾، كما أنه رفع شعار التصالح مع رفاق الدرب المعتقلين لسد الطريق أمام المركزيين المعتكلين ولتمكين العسكريين من شغل مناصب الحل والربط في أجهزة الثورة.

وإذا كان السيدان دحلب وابن خدة لم يظهرهما معارضتهما للأفكار الجديدة التي جاء بها السيد كريم بلقاسم، فإن حبان رمضان قد بذل كل ما في وسعه للتصدي لها، لكن الظروف تغيرت، فلم يعد هو الأمر الناهي، ولم يعد كريم هو ذلك المنبهر أمام شخصيته الفذة، وتبين أن حساباته التي جعلته يختار ابن خدة ودحلب لعضوية اللجنة كانت خاطئة. كل ذلك سوف يكون له بالغ الأثر على مسيرة الثورة وسوف يكون حبان أول من يدفع ثمن سوء التقدير.

الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية:

رغم كل الخلافات التي بدأت تلوح في الأفق، فإن أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ قد أنهوا اجتماعهم المشار إليه أعلاه بالتصديق على ورقة عمل تضمنت

⁽¹⁾ من شهادته للتحرير، ص 71 وكذلك لمجاهد، المند 9 لصادر بتاريخ 1957/8/20.
⁽²⁾ لكن الأكيد هو أنه طُبق تعذيباً لم يعرفه أحد ثم أعدم شقاً. وقد أورد لكتيب والمرغون روايات متضادة حول الموضوع.

⁽³⁾ حربي محمد جبهة التحرير الوطني، ص 215.

تقيماً مفصلاً وموضوعياً للمراحل التي قطعتها الثورة، ومجموعة من الاقتراحات العلمية التي من شأنها أن تكون أساساً لبرنامج العمل للمستقبلي الذي سوف يصدر عن اللجنة العليا للثورة في دورتها الرسمية الأولى التي تقرر، بعد استشارات واسعة، عقدها بمدينة القاهرة في الفترة من 20 إلى 27 أوت سنة سبع وخمسين وتسعمئة وألف⁽¹⁾.

ولقد كانت الدورة، بالفعل منعرجاً خطيراً في تاريخ ثورة نوفمبر، وكان من الممكن أن يتحول اللقاء إلى مأساة دموية، لكن للروح الوطنية تغلبت في النهاية، وتوصل المشاركون إلى مجموعة من الحلول الوسطى التي ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية وأوجدت المييل لتواصل الكفاح المسلح مع الحفاظ على مظهر القيادة ووحدة التوجه رغم كل ما وقع من مشادات ونزاعات واختلافات تجاوزت حد اللياقة في كثير من الأحيان.

⁽¹⁾ نطرس إلى أن المؤرخين والصحفيين، في تلك الوقت لم يولوا اهتماماً كبيراً بتلك الدورة التي عقدتها المجلس الوطني للثورة الجزائرية ونظراً إلى أن أعضاء المجلس المذكور لم يهتموا، في الستينات أو حتى في السبعينات بكتابة مذكراتهم، فإن الاختلافات قد جاءت فيما يتعلق بتاريخ بدء الأشغال وكذلك المدة التي استغرقتها. وعلى سبيل المثال:

- يذكر السيد فليبيب تريبس في كتابه: "تاريخ حرب الجزائر" الصفحة 198 أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية اجتمع بالقاهرة في دورة سرية يوم 23 أوت سنة 1957.

- أما السيد إدوارد باهر الصحفي الإنكليزي الذي صدر كتابه: "مأساة الجزائر" سنة 1961، فإنه تعاضى لتقديم تاريخ محدد ولكن في الصفحة 127 بالقول أن الدورة انعقدت في سنة 1957.

- وأما السيد جاك ديمشان "تاريخ جبهة التحرير الوطني" الذي صدر في باريس سنة 1962، فإنه ذكر في الصفحة 265 من كتابه "أن الدورة انعقدت في شهر أوت" وبعد ذلك بقرنين أشار إلى أنها يوم اختتمت يوم 27 من نفس الشهر.

- ويذكر السيد لحي الدين في كتابه: "حب الفانوس وثورة الجزائر" الصفحة 355، "المؤتمر انعقد في أول سبتمبر سنة 1957. أما نحن فإذنا استقينا مطوماتنا مباشرة من السيدين عبد الحفيظ بو الصوف والأخضر بن طويال وقد وجدنا تأكيداً لهذه المطومات في بعض الكتب التي طالت تاريخ الكفاح المسلح في الجزائر وفي مقدمتها: "حرب الجزائر لصاحبه العقيد يبارلو كروي Pierre, le Goyet رئيس مصلحة الأرشيف المعاصر لدى رئاسة الحكومة للترسمية إلى غاية عام 1957 وهو عضو لجنة تاريخ الحرب العالمية للنادية ولجنة للتاريخ العسكري للفرن.

أما السيد فرحات حبيب لا يذكر تاريخ ابتداء الأشغال لكنه يؤكد في كتابه "تاريخ الحرب ص 210 أنه كان في بوليس أريس عندما استدعي إلى القاهرة 17 أوت، وفي الصفحة 212 يضيف قائلا: "وفي يوم 24 أوت، وبعد اجتماعات عديدة مع العقلاء، ولقدنا طي أن نكون أعضاء بالجنة للتنسيق والتفويض التي أصبحت يوم 28 من نفس الشهر، أي خذنا لاختتام المؤتمر مكولة كالآتي: العقيد كريم، العقيد واصمران، العقيد محمد شريف، العقيد بو الصوف، العقيد ابن طويال، حبان، دباغين، ميري وعباس ونمسي المؤلف أن يضيف أسماء للمستقلين وهم: أحمد بن بله، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، محمد يوحنايل ورجح بيطاط.

وإذا كان للمجلس الوطني قد اختار بعد نقاش عدم تأييد السيد كريم بالنسبة لطرحة المتعلق بضرورة إسناد مسؤولية الثورة لأهم العناصر القيادية، وفضل مواصلة السير طبقاً لأسلوب العمل الذي دشنته السيد عبان أثناء مؤتمر وادي الصومام عندما فتح أبواب المسؤولية لإطارات متشعبة بليديولوجية غير التي وضعها نجم شمال إفريقيا، فإنه قد أبدى كثيراً من المرونة عندما تعلق الأمر بمراجعة مبدأي أولوية الدخول على الخارج والسياسي على العسكري.

هكذا، قرر المجلس الوطني وتوسيع نفسه بحيث انتقل عدد أعضائه من أربعة وثلاثين إلى أربعة وخمسين، وقرر كذلك رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتفويض إلى أربعة عشر. وفي الحاليتين لم يبق للتعين مقصوراً على العناصر المتقزمة في صفوف حزب الشعب الجزائري وما تفرع عنه بعد الحرب الإمبريالية الثانية. وعلى سبيل المثال، تجدر الإشارة إلى لجنة التنسيق تضمنت السيدين فرحات عباس ومحمود شريف⁽¹⁾ وهما من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

إن الانفتاح على العناصر القيادية الوافدة من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ومن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كان إجراءً طبيعياً ومنطقياً في ذات الوقت رغم أنه كان مرفوضاً بدرجات متفاوتة من معظم إطارات حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

أما الصفة الطبيعية للإجراء فعناتية من كون جبهة التحرير الوطني حركة سياسية مسلحة تهدف أساساً إلى تفويض أركان الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ولذلك فهي في حاجة إلى جميع الطاقات الحية بدون استثناء، وليس من المعقول أبداً أن توضع أبواب للنضال بجميع أنواعه في وجه المتطوعين له. ولو لم تفعل لتزكت *مفتوحة لأبواب المناورات الدنيئة للسلطات الاستعمارية التي كانت تستطيع توظيف الأبواب المغلقة لإنشاء حركات تتناحر فيما بينها وتسهل مهمة العدو الرامية إلى خلق نفاس للثورة.

⁽¹⁾ من مواليد سنة 1914 بـسولجي مدينة تيممة. تخرج من مدرسة تكوين الضباط في فرنسا وشارك في الحرب العالمية الثانية كأحد من الضباط للشباب الفرنسي الذي استقال منه على إثر مجازر ماي سنة 1945 وهو برتبة نقيب. وفي سنة 1946 إلى صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأصبح ملاحقاً من طرف الإدارة الاستعمارية. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في نهاية عام 1955 وتسلق سلم المسؤوليات إلى أن أصبح قائد للولاية الأولى ثم عضواً بلجنة التنسيق والتنفيذ قبل أن يعين وزيراً للصليب والتموين. لم يؤدي أي دور سياسي أو غيره بعد استرجاع الاستقلال.

وأما منطقية الإجراء فمأثية من كون الإيديولوجية كلها كانت ترمي إلى تغيير وضع المجتمع الجزائري في اتجاه الأفضل. فالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كان يهدف إلى تحقيق المساواة في المواطنة بين الفرنسيين والجزائريين معتقداً أن النضال السياسي وحده يكفي للوصول إلى تلك الغاية، ومع مر السنين ثبتت لقيادات الحزب والمناضلين الواعين أن الكولون لن يسمحوا للإيمان الجزائري بالاعتناق من عبودية الاستعمار وما يترتب عليها من أنواع الاستغلال والعسف والاضطهاد، لأجل ذلك فإنهم غيروا قناعاتهم وصاروا يؤمنون بتمايز الشعب الجزائري ويضروة إقامة دولته ((المتعاونة مع فرنسا لا للتابعة لها أو المنفصلة عنها. وبالموازرة مع تغيير للقناعات ظهرت محاولات متعددة لتطوير مشروع المجتمع وتغيير أسلوب النضال، وتواصلت إلى أن وجد الاتحاد نفسه مندمجا في جبهة التحرير الوطني سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف.

إن، وانطلاقاً مما سبق، يجب التأكيد على أن تغييراً نوعياً قد تجسد على الميدان خلال تلك الدورة الأولى التي عقدها المجلس الوطني للثورة الجزائرية مستهدفاً المنطلقات الأيديولوجية بحيث لم يعد يشترط الانتماء العضوي لحزب الشعب الجزائري والتشيع المطلق بالأيديولوجيته للتمكن من ممارسة المهام القيادية العليا.

وفيما يتعلق بأولوية السياسي على العسكري والدخل على الخارج، فإن المجلس الوطني قد ألغى قرار مؤتمر وادي الصومام وأكد في لائحته النهائية أن الأولوية لا تكون إلا حيث للفعالية وحيث مصلحة الثورة. وفي الحقيقة، فإن هذا التأكيد لم يكن إلا شكلياً، ولأن الواقع لم يكن كذلك بالنسبة للقطعتين على حد سواء.

ففيما يخص النقطة الأولى، تجدر الإشارة إلى أن السلطة كلها قد انتقلت إلى القادة العسكريين الذين بدّلوا يجنحون إلى الاستبداد رغم معارضة عيان الذي أصبح شبه وحيد نظراً لسكوت من كانوا يسمون بالسياسيين الذين رضوا بدور المنفذ. وقد كان الفرنسيون يدعون هؤلاء العسكريين: "الباءات الثلاث وهم يعنون: بلقاسم كريم، وين طوبال لخضر وبالصوف عبد الحفيظ⁽¹⁾.

⁽¹⁾ تسمية العسكريين والسياسيين هي فقط اختراعات السلطات الاستعمارية، لأن قادة الثورة وخاصة منهم الأوائل كانوا جميعاً متساوين تقريباً من حيث التكوين العسكري والسياسي، وعلى سبيل المثال فإن صلبان رمضان الذي ينهض بكوله سياسياً لا يختلف في شيء عن آيت أحمد وين بلة أو من

وفيما يخص النقطة الثانية، وباستثناء العلاقات مع الخارج، فإن الدخل كان مستقلاً وسيظل كذلك إلى غاية وقف إطلاق النار.

من حرب العصابات إلى حرب الواقع:

لقد كان اندلاع الثورة ليلة الفتح نوفمبر سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف تطبيقاً ميدانياً للمبدأ القاتل بضرورة استعمال الكفاح المسلح من أجل استرجاع الاستقلال الوطني، لأجل ذلك، فإن جل مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية هلّوا للشرارة الأولى قبل أن تبدأ المشادات الكلامية ثم الصراعات الدموية من انتصار الزعيم مصالي ومناضلي الوليد الجديد: جبهة التحرير الوطني⁽¹⁾.

وإذا كانت للفترة الممتدة إلى نهاية شهر أوت سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف قد امتازت بممارسة حرب العصابات ضد العدو بالمؤازرات مع التركيز على نوعية الجماهير الشعبية وتنظيمها في إطار مواجهة عمليات التمشيط الواسعة التي كانت القوات الاستعمارية تقوم بها من أجل للسيطرة على جبال وغابات المناطق الأولى والثانية والثالثة وافتكاكها من جيش التحرير الوطني الذي تمكن خلال وقت قصير جداً من تجنيد جموع غفيرة من الشباب المؤمن بقضية التحرير المعتمد للاستشهاد من أجلها، وإذا كان مؤتمر وادي الصومام قد قرر تشييط العمل الفدائي في المدن والقرى من أجل تعميم حالة الحرب وتخفيف الضغط على المجاهدين في الجبال، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الأولى المنعقدة بالقاهرة، قد ثبت قرار المؤتمرين في وادي الصومام وأيده بقرار آخر يدعو إلى تجاوز حرب العصابات من أجل تحويل كبير من جيش التحرير الوطني لمهوم الولايات من جهة، ولتوفير الظروف الملائمة لإنجاز "بيان بيان هو" جزائرية من جهة ثانية.

يسمونه بالسيادات الثلاثة فقد كان مناضلاً في صفوف حزب الشعب الجزائري قبل الانتهاء من دراسته الثانوية. وفي ذلك الحين، وعلى مر السنين تقلد مسؤوليات متعددة وكان صديقاً بارزاً في هيئات المنظمة الخاصة عندما ألقى عليه القبض 1950. فتكوّنه إثر، كان سياسياً وعسكرياً مثل الآخرين لكنه كان يمتاز عن آرائه في تلك المرحلة الأولى بمصنوع التخطيط والقتال.

(1) لقد كان حزب الشعب الجزائري ينادي بالتهاج الكفاح للمسلح كوسيلة وحيدة لاسترجاع السيادة الوطنية، وكان مصالي الحاج يسل في مقدمة القيادة السياسية على توفير الشروط اللازمة لانطلاق الأولى، لأجل ذلك فإن أعداداً كبيرة من المناضلين لم يصدقوا أن يكون مصالي اجدياً صا وقع ليلة الفتح من نوفمبر.

إن اتخاذ هذا القرار يرجع في أساسه إلى تأثير بعض أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ⁽¹⁾ بأبيات كل من ماوتسي تونغ وتروتسكي، لكنه لم يأخذ في الاعتبار الواقع الجزائري الذي كان، يوماً، يختلف كليةً عن الواقع الصيني أو الهند الصيني، إذ، رغم الانتصارات العديدة التي أحرزها جيش التحرير الوطني، ورغم سيطرته، ليلاً خاصة على مناطق عديدة، ورغم المساعدة الشعبية التي كان يحظى بها، فإن جبهة التحرير الوطني لم تتمكن، إلى غاية ذلك التاريخ، من تحرير مناطق يمكن الاحتفاظ بها لتكوين منطقتات لوحداث أكبر من اللياليق⁽²⁾، لأجل ذلك، فإن القرار ظل حبراً على ورق سوف لن تنزود الثورة الجزائرية بفراقها العسكرية المتخصصة ولن تقرر على فرنسا دين بيان فو ثانية.

وفي إطار نفس التوجه الخاص بالعمل من أجل تجاوز مفهوم الولايات، قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية ضرورة الإسراع بإنشاء قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني، لكن تنفيذ هذا القرار تعثر في بداية الأمر نتيجة الصراع الذي صاحب خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر والذي قام في أساسه بين المسلمين بلقاسم كريم وعيان رمضان⁽³⁾. وبعد التخليص من هذا الأخير⁽⁴⁾ ظهرت إلى الوجود، في شهر أفريل سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف، لجنة التنظيم العسكري مقسمة إلى فرعين لكن بدون رأس موحد في

(1) تجدر الإشارة خاصة إلى المسلمين لخضر بن طويال المدعو: سي عبد الله، وعبد الحفيظ بو الصوف المدعو: سي مبروك، وقد كان كل منهما حقيداً مسؤولاً عن ولاية قبل أن يصبح عضواً بلجنة التنسيق والتنفيذ.

(2) لقد كانت هنالك مناطق محرومة بالفعل، لكن جيش التحرير الوطني لم يكن قادراً على الاحتفاظ بها خاصة عندما يجد العدو إمكانية البرية والجوية.

(3) هناك أعاول كثيرة حول علاقات الرجلين اللذين يعتبران إقدامي في صفوف حزب الشعب الجزائري. لكن ثقافة حبان رمضان كان سيقتصر كريم ويرى أنه أقل بكثير من المسؤولية الممندة إليه أما كريم فإنه كان محبباً بثقافة حبان وتكوينه السياسي. لكن إصابته لم يخلصه من الاستكاء من الاستغناء للمستفيدين، وقد وظف حبان لدهار كريم أمام شخصيته القوية لمحاولة السيطرة على كافة أجهزة الثورة، وظل كريم، المدرك لذلك، يتحين الفرص للتخلص من نفوذ حبان وقد تحقق له ذلك في شهر ديسمبر سنة 1957.

(4) إن السجلات اليوم أن بلقاسم كريم لخضر بن طويال وعبد الحفيظ بو الصوف كانوا مجمعين على ضرورة إعدام حبان رمضان قصد التخلص من هيكلته الفكرية. لكن الحقيقة حول تنفيذ الإعدام سوف تظل غامضة لأن الجهات الثلاث قرروا ذلك ولأن اثنين منهما قد انتقلا إلى رحمة الله ولم يوحا بشيء من التفاصيل. يبقى فقط من المعلوم أنه اختل بالمغرب في شهر ديسمبر سنة 1957.

الظاهر على الأكل⁽¹⁾.

أما الفرع الأول فيترأسه العقيد هوري بومدين⁽²⁾ ومقره الحدود الجزائرية للتونسية التي تتخذ منطقاً للإشراف على الكفاح المسلح في شرقي البلاد الذي يشمل في هذه الحالة، للولايات الأولى والثانية والثالثة⁽³⁾.

وبمجرد للتصويب ولإطلاق العمل، تمكن العقيد هوري بومدين من تنظيم الفرع الذي أسندت إليه مسؤوليته، تنظيماً عصبياً تميز، في ذلك الوقت، بالدقة في التخطيط والانضباط في ممارسة النشاط العسكري، واستطاع، في ظرف قصير، أن يثبت ويطور أجهزة الاستعلامات والإمدادات التي أنشأها سلفه ومعلمه العقيد عبد الحفيظ بو الصوف، وتجاوز بدون كثير عناء مسألة الأشخاص. إذ عرف كيف يختار محيطه الضيق ويفرض جو الأخوة والتعاون بين الجميع بما في ذلك النائب الذي كان يراهن عليه السيد بلقاسم كريم للسيطرة على شرقي البلاد.

لكن العقيد محمدي المعبد لم يحالفه النجاح في تأدية مهمته إذ وجد صعوبة جمة في إقناع نوابه بمسؤوليته عليهم، ولذلك راح كل واحد منهم يعمل مستقلاً ومباشرة مع الولاية التي جاء منها أو كان يشرف عليها⁽⁴⁾ ومع واحد وأكثر من الباءات الثلاث الذين سبقت الإشارة إليهم. وبالتالي تآزم الوضع في الحدود الشرقية وبدأ المرض يسري إلى هيئته الثورة بدخل الوطن وخاصة منه الولاية الأولى والقاعدة الشرقية. وأمام هذا التطور الخطير اجتمعت لجنة

(1) لذلك أن لجنة التنسيق والتنفيذ قيادة جصاصية للمسؤوليات فيه موزعة بحيث لا يمكن لواحد فقط أن يتصرف بغير إذن لجنة التنظيم العسكري. تكريم مكلف بمراقب الحرب، وبو الصوف بالاستعلامات والمواصلات العامة وواحد من الاتصال والتكوين وبن طويال بالداخلية والتنظيم الإداري. وكل هذه المرافق تتحكم مباشرة في ولع الجيش وتسييره.

(2) اسمه الحقيقي: محمد بو خروية، جده أحمد بن بله في القاهرة ثم أرسله بعد تدريب عسكري إلى منطقة الخامسة حيث التقهه بو الصوف نائباً له قبل أن تسند له كريم من جهة أمين العقيد الصادق دطيس نائباً لبومدين على رأس الفرع المذكور. وقد كان دطيس قائد للولاية الرابعة سنة 1957.

(3) هو قائد الولاية الثالثة بعد بلقاسم كريم الذي ظل كل ما في وسعه أيجمله على رأس الفرع الشرقي، وحرصاً على فرضية جميع الأطراف عين كلوب له: العقيد العموري عن الولاية الأولى والعقيد بن عودة عن الولاية والعقيد صارة بوقلاز على القاعدة الشرقية.

(4) العقيد العموري كان يشرف على الولاية الأولى ولم يكن يعطى لأي واحد من الباءات الثلاث الذين كان يرى أنهم لكل بكثير من المسؤولية الممندة إليهم. وكذلك الأمر بالنسبة للعقيد بوقلاز الذي كان يشرف على القاعدة الشرقية. أما العقيد محمدي المعبد فإنه كان يشرف على الولاية الثالثة لكنه كان يعتمد بأوامر السيد كريم بلقاسم. وأما العقيد ابن عودة فإنه كان عضواً بقيادة الولاية الثالثة ونائباً للسيد عبد الله بن طويال.

التمسيق والتنفيذ في اليوم التاسع من شهر سبتمبر سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف، فأقرت عجز اللقائد ونوابه وقررت ضد كل واحد منهم عقوبات مختلفة⁽¹⁾.

وفي نفس الاجتماع، أطلعت لجنة التسيق والتنفيذ على التقارير المقدمة من طرف أعضاء اللجنة⁽²⁾ التي كانت عينتها لدراسة إمكانية إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية. وبدلاً من استعاء المجلس الوطني للاجتماع بصفته الهيئة العليا للثورة الجزائرية التي يحق لها اتخاذ القرار، في مثل هذه الحالات، لجأ السادة: بلقاسم كريم ولخضر بن طبال وعبد الحفيظ بوصوف إلى القيام بأول انقلاب عسكري وأعلنوا عن تكون حكومة برئاسة السيد فرحات عباس على أن يظلوا هم السلطة المرجعية الوحيدة التي بيدها الحل والربط⁽³⁾.

ولقد كان الانقلاب هروباً إلى الأمام لأن للباءات الثلاث -على حد التعبير الفرنسي- كانوا متأكدين أن أغلبية أعضاء المجلس الوطني أصبحوا مقتنعين بعدم قدرتهم على تسيير شؤون الثورة الجزائرية. وتسربت معلومات مفادها أن قادة الدخول عازمون على إبعادهم واستبدالهم بمن هم أكثر منهم كفاءة. وكانت الأنظار قد بدأت تتجه إلى العقيد محمد لمعوري ومصطفى لكل للذين كانا، منذ مدة، يحتران من الانحراف وبطالان بعدم الابتعاد عن الخط الإيديولوجي كما ورد تحديده في بيان الفاتح من نوفمبر. ويبدو أن هذه الدعوة التي رفع لواءها العقيدان محمد ومصطفى قد وجدت أنصاراً كثيرين من بين إطارات جميع الولايات، ويبدو كذلك أن اتصالات أولية مباشرة قد وقعت مع الدخلاء وعلى أثرها عاد لمعوري من منفاه خفية ليترأس في منطقة الكاف⁽⁴⁾ اجتماعاً

(1) لقد أصدرت اللجنة طويقتها كالآتي: أ- العقيد محمد لمعوري ينزل إلى رتبة رائد ويمنع من كل نشاط رسمي مع تحديد إقامته بالقاهرة. ب- العقيد صارة بوكائر ينزل إلى رتبة جندي ويمنع من كل نشاط رسمي مع تحديد إقامته بالسراق ج- العقيد عمار بن عودة يعلق نشاطه لمدة ثلاثة أشهر يقضيها في سوريا. د- العقيد محمدي المسعود يعلق نشاطه لمدة شهر واحد يقضيها في القاهرة. ويديرسي أن العقوبات موجهة خاصة ضد الولاية الأولى والقاعدة الشرقية وسوف يكون ذلك واحداً من الأسباب التي كانت إلى محاولة قلب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في إطارها ما أصبح يعرف بمؤامرة للقضاء.

(2) أعضاء هذه اللجنة أربعة وهم: بلقاسم كريم، لخضر بن طوبال، فرحات عباس وعمار وامرزان، وقد استغل كل واحد منهم مع جماعته وقدم تقريراً مفصلاً حول المراحل المقطوعة والعمل المستقبلي المخطط من القطاع الذي كان يشرف عليه.

(3) هؤلاء الثلاثة هم الذين اصطلاح على تسميتهم بالباءات الثلاث باعتبار أن اسم كل واحد منهم أو لقبه يبدأ بحرف الباء.

(4) حيث مقر قيادة لركان جيش التحرير الوطني.

سرياً انعقد بتاريخ 16/11/1958 ويشارك فيه عدد كبير من إطارات الثورة العسكرية والسياسية من أجل إطاحة الحكومة المؤقتة وإعادة تأهيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية وتطهيره من العناصر التي دبرت الانقلاب أو شاركت فيه من قريب أو بعيد، وكان من الممكن أن تنجح المبادرة لو لم يقطن. الباءات للثلاث إلى اللجوء إلى السلطات التونسية وإلى الضباط الجزائريين القادمين من الجيش الاستعماري عبر ألمانيا وإيطاليا.

أما الحكومة التونسية فقد أومعها بأن قادة الداخل إذ يدعون إلى الالتزام ببناء أول نوفمبر، فإنهم يهفون إلى جر تونس والمغرب الأقصى إلى إعلان الحرب على فرنسا وعدم القبول بإيقافها إلا عندما يسترجع شمال إفريقيا سيادته التي تكون منطلقاً لوحده في إطار المبادئ العربية الإسلامية. وأحيط الرئيس بورقيبة علماً بأن أنصار صالح بن يوسف وراء الاجتماع المنعقد بالكاف، وأن إطارات سامية من بينهم متواجدة بالقاعة. وأما الضباط الجزائريون القادمون من الجيش الفرنسي⁽¹⁾ فقد أكنعهم بأن الحركة تستهدفهم لأن ضباط جيش التحرير الوطني يرفضون تولدهم على الحدود الجزائرية التونسية ويعتبرونهم عربوا تعمل لفائدة الجيش الاستعماري.

بعض هؤلاء الضباط إشتغل في صفوف الجيش الفرنسي ضد جيش التحرير الوطني داخل الجزائر في السنوات الأولى للثورة، وبعضهم ظل في فرنسا أو في ألمانيا داخل للكنات، وقد التحقوا بالحدود الجزائرية الشرقية والغربية عن طريق اتحالية جبهة التحرير للوطني بأوربا في فترات متتالية ابتداءً من سنة 1957. وكان يمكن أن يشكلوا دعماً كبيراً لقدرة الولايات العسكرية لكنهم لم يدخلوا إلى التراب الوطني سوى بعد وقف إطلاق النار، الأمر الذي جعل أبناء جيش التحرير الوطني يستأوون ويطلبون بتسريحهم غير أن العقيد هوارى بومدين كان متمسكاً بهم، وبدأ الصراع بين الطرفين محتداً خاصة ابتداءً من المؤتمر التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد في الفترة ما بين 16 و 21 أبريل سنة 1964. وتجدر الإشارة إلى أن دعم بومدين لهم قد مكّنهم بالتدريج من السيطرة على الجيش. ويعتبر العقيد الشاب محمد

⁽¹⁾ هؤلاء الضباط من الجزائريين الذين يلتصقون إلى علاقات كانت تغطي بمكانة مرموقة لدى سلطات الاستعمار نتيجة خدماتها في شتى المجالات. وقد تم اختيارهم صغاراً ثم أرسلوا إلى ما يسمى بمدرسة "أبناء الجيش" قصد مواصلة الدراسة العامة وتلقي المبادئ الأولى للفنون العسكرية. وطعنا بلغوا سن الرشد حولوا إلى المدارس العسكرية فتخرجوا عليها برتبة مرشح أو ملازم.

شعباني أول ضحايا ذلك الصراع⁽¹⁾.

في هذه الكيفية تمكن الباءات الثلاث من تعبئة الضباط من غير أبناء جيش التحرير الوطني، ومن جعل الجيش التونسي يتحرك بقوة في اتجاه مكان الاجتماع، ولأن المجتمعين لم يكن لهم أي حساب مع الحكومة التونسية، فإنهم اتخذوا وبسهولة استسلموا للأمر. ولما علم أن تسلمت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مجموع المتمردين أقامت لهم محكمة أصدرت على عجل أحكاماً مختلفة ضدهم⁽²⁾.

ومن الجدير بالذكر أن المحاكمة كانت صورية فقط. وفي الواقع فإن الأمر يتعلق باغتيالات جماعية استهدفت مجموعة من خيرة إطارات الثورة قصد الاستجابة لطموحات شخصية⁽³⁾، تماماً مثل ما وقع قبل ذلك بحوالي سنة عندما أعدم عبان رمضان بدون محاكمة. ومما لا شك فيه أن العلنيين كانوا انحرافاً أيديولوجياً خطيراً سوف يكون له تأثيره البالغ على مسار الثورة في الخارج لأنه سيدخلها عالم الإرهاب والعدم الثقة.

التخطيط للعمل السياسي:

إن أشغال الدورة الأولى للمجلس الوطني لم تتوقف عند قضايا التسيير والمسؤولية، لكنها امتدت لتشمل كافة الموضوعات الأساسية التي تؤثر مباشرة على مصير الثورة وقد معى المشاركون في الدورة لتعطي الأولوية في التنفيذ لكل ما من شأنه أن يدعم صفوف الثورة وطنياً، ويخدم العلاقات المغاربية

⁽¹⁾ مساعدة (محمد الشريف) لقيام أجرته معه في مكتبه بقصر الحكومة يوم 1988/9/18 وذكر لي فيه أن الرئيس بورقيبة اتصل بقيادة الحركة الانقلابية في السجن وحرص طيهم إخراجهم بواسطة الجيش التونسي وتفسيرهم إلى ميسرا حيث يطلون على السفارة التونسية إلى أن تسترجع الجرائد استقلالها، لكن التعبد لموري، ومن معه رضوا، طمأ بأن السيد مساعدة كان رائداً في ذلك الوقت وولداً من أعضاء القيادة المذكورة.

⁽²⁾ تراس المحكمة السيد مراري بومدين وقام لارالد طي منجلي بدور النائب العام بينما تولى العقيد الصديق دهبس مهمة الدفاع. أما الأحكام فكانت كالآتي: الإعدام بالنسبة للقيدين: محمد لموري، وأحمد نوابرة لارتدين حوثرية ومصطفى الأكليل وقد تم التنفيذ في شهر مارس سنة 1959. أما باقي الضباط وفي مقدمتهم الزوا: عبد الله بهوشلت، أحمد دراية، محمد الشريف مساحديه ولخضر بلحاج فقد حكم بالسجن المؤبد ثم استقلوا من المفز وأطلق سراحهم سنة 1960 وأعيدوا إلى صفوف جيش التحرير الوطني فظموا للجبهة الجنوبية.

⁽³⁾ اتقد كان السيد كريم بريد الاستخوان على قيادة الثورة، ولذلك فإنه كان يستعمل جميع الحيل للتخلص من لوي للكفالات الذين قد يمتنعون من تحقيق طموحاته وأطماعه.

ويثبت جبهة التحرير الوطني على الساحة الدولية و خاصة في حظيرة الأمم المتحدة.

فبالنسبة للعلاقات المغربية، لاحظت الدورة أنها أصبحت تشكل نوعاً من الفئور، خاصة بعد أن استرجعت كل من تونس والمغرب الأقصى استقلالها، ولتنتهت، بعد مناقشات واسعة وثرية، إلى أن قرار وادي الصومام في هذا الشأن، وهو تجسيد لما جاء في بيان أول نوفمبر، قد ظل حبراً على ورق نتيجة عدم وجود التجارب لدى الشقيقتين المستقلتين حديثاً.

لقد كان وادي الصومام قد دعا إلى تنسيق العمل السياسي وإنشاء لجنة للتنسيق تشارك فيها جميع الأحزاب الوطنية التونسية والمغربية إلى جانب جبهة التحرير الوطني وذلك من أجل إنشاء لجان شعبية تساند الثورة الجزائرية، وإيجاد سبل التضامن والتوحيد بين المنظمات الجماهيرية والنخبوية في الأقطار الثلاثة⁽¹⁾ لكن مشاغل المغرب الأقصى وتونس قد تغيرت وأصبح البلدان يعملان على توطيد سيادتهما في إطار الحدود التي وضعها الاستعمار. ومما لا شك فيه أن، لحرافاً عن البرنامج الأساسي الذي كان يدعو إلى استمرار الكفاح المسلح حتى يتمكن شمال إفريقيا بأكمله من استرجاع سيادته وطرده المغتصب من أراضيهِ⁽²⁾.

أما عن دعم الصف الوطني فلا بد من الذكر بأن الفلاحين الجزائريين هم أول من تحمل عبئ الثورة وشكل عمودها الفقري، وذلك طبيعي عندما نعرف أن سكان الريف في الجزائر كانوا، قبل عام أربعة وخمسين وتسعمائة وألف، يمثلون أكثر من ثلثي الشعب، وعندما قرر مؤتمر وادي الصومام تكثيف العمل الفدائي في الحواضر⁽³⁾ أصدر في ذات الوقت، توجيهات واضحة للاهتمام بتنظيم القوى الوطنية للحية، قصد تمكينها من الارتباط بجمهورية جبهة التحرير الوطني وجعل المدن تقوم بدورها الحقيقي في معركة التحرير، وكانت فئات

⁽¹⁾ انظر وثيقة وادي الصومام المنشورة على أصدنة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، المجلد الأول، ص: 72.

⁽²⁾ في هذا الموضوع ينبغي الرجوع إلى المؤتمر الرابع لطلاب شمال إفريقيا الذي انعقد بتونس سنة 1934 والذي تبنته عقيدة التوحيد إلى وضعها مبدئي وتكريا والتي جاء في بداها الأول: آمنت بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبالقرآن إماماً وبالكعبة قبله وبمحمد نبياً ورسولاً وشمال إفريقيا وطناً واحداً لا يتجزأ- أما البلد المأثر فيقول: وطننا شمال إفريقيا جزء لا يتجزأ من جسم الشرق العربي نرحم الفرحه ونستأكم الألامه ونتحرك لتحركه ولنبكون كتحركه لا يربطنا به إلى الأبد روابط اللغة والعروبة والإسلام (انظر في هذا الموضوع كتابنا المتفقون الجزائريون والثورة، ص: 36 وما بعدها).

⁽³⁾ انظر الفصل الخامس.

العمل والتجار والطلبة في طليعة من حظي بعناية القيادة السياسية التي تمكنت، في وقت قصير جداً، من إبراز تنظيماتها الوطنية وتزويدها بالعناصر المناضلة القادرة على تنشيطها في جميع المجالات، وتوظيفها، عقلياً، لخدمة الكفاح المسلح.

ففيما يخص العمال الجزائريين الذين كانوا ينشطون نقابياً في مختلف المنظمات الفرنسية⁽¹⁾.

فإن جبهة التحرير الوطني قد توصلت⁽²⁾ بعد دراسات ومشاورات، إلى تقديم ملف قانوني كامل تم، بموجبه، إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين في اليوم الرابع والعشرين من شهر فيفري شباط سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف وحينئذ أمناً عاماً له السيد عيسات يدير⁽³⁾ ثم رصدت له الميزانية اللازمة للإطلاق بالكنية التي تمكن من مغالبة وإلغاء منافسيه: الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين⁽⁴⁾ والاتحاد العام للنقابات الجزائرية⁽⁵⁾.

وبالفعل، استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن تقطع خطوات جبارة في مجال التجنيد والعلاقات مع المنظمات المماثلة العاملة خاصة في البلدان الغربية، وبذلك أصبح قادراً على تعبئة الجماهير الشعبية لتلبية نداء جبهة التحرير الوطني كما كان الأمر بالنسبة لإضراب الأسبوع الذي سبقت الإشارة

⁽¹⁾ أهم هذه المنظمات كانت: CGT أو الكونفدرالية العامة للعمال التي كانت مركبة عضواً بالحزب الشيوعي الفرنسي، ثم CFTC أو الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين وكانت تابعة للحركة الجمهورية الشعبية، ثم OF أو القوة العمالية وكانت تابعة للفرع الفرنسي للعملة العمالية وهي للتسمية القديمة للاشتراكي الفرنسي، ثم CFDT أو الكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للعمال.
⁽²⁾ حدثني الرئيس ابن خدة في الموضوع وقال لي أنه اشغل في بيت النقابي بوعلام ببروية ليلة كاملة مع صبان رمضان، عيسات يدير لوضع القانون الأساسي للاتحاد وإعداد كل عناصر الملف القانونية.

⁽³⁾ كان عاملاً بالورشات الصناعية للطيران ثم موظفاً بصلونق المنح المالية لقطاع البناء وفي نفس الوقت كان عضواً باللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ومسؤولاً عن اللجنة المالية التابعة للحزب. أُلقي عليه القبض بأمر من ميتران نفسه يوم 5 نوفمبر وأُطلق سراحه في ديسمبر 1954 ليأتي عليه القبض من جديد أثناء انعقاد مؤتمر وادي الصومام الذي عليه عضواً بلجنة التنسيق والتنفيذ. ولما وصل لبأ اعتقاله استبدل بالمسيد ابن يوسف بن خدة. قامت السلطات الاستعمارية بإخراجه من المعتقل واختلته سنة 1958.

⁽⁴⁾ هو التنظيم النقابي الذي أسسته الحركة الوطنية الجزائرية يوم 6 فيفري 1956 والذي سوف لن يصمد أمام الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

⁽⁵⁾ لقد كان هذا الاتحاد تاباً للحزب الشيوعي الجزائري وحل نفسه في نوفمبر 1957 ثم دما أعضاء الاتحاد بالاتحاد النقابي للعمال الجزائريين دون الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

إليه، وسهلت أمامه مهمة النفاذ إلى الأوساط النقابية الدولية التي لم تعد تخفي تعاطفها مع الثورة الجزائرية.

وبالتنزيح، صار الاتحاد يضع الكفاح التحريري في مقدمة نشاطه وبعين في جميع المناسبات أن أهدافه هي نفس أهداف جبهة التحرير الوطني وهي تتمثل في العمل بجميع الوسائل من أجل تفويض أركان الاستعمار حتى يتسنى للعمال الجزائريين أن يمارسوا الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية⁽¹⁾. غير أن وضع الكفاح التحريري في مقدمة الإشتغالات لم يصرف المركزية النقابية الجزائرية عن تلبية مهامها الأساسية في الدفاع عن حقوق العمال وحماية مصالحهم وفي التخطيط للمستقبل بواسطة تكوين الإطارات⁽²⁾ إعداد الدراسات التقنية الكفيلة بترقية الاقتصاد الجزائري وتميمته بعد استرجاع السيادة الوطنية⁽³⁾.

وأمام هذا النشاط المتزايد لجأت السلطات الاستعمارية إلى اعتقال آلاف المناضلين والإطارات النقابية قبل أن تعمد إلى إصدار قرار بحل الاتحاد رسمياً بحجة ارتباطه بحزب سياسي، وردت الأمانة العامة للاتحاد على هذا الإجراء التعسفي مؤكدة أن جبهة التحرير الوطني ليست حزياً، ولكنها تجمع وطني يضم كل القوى الحية في البلاد. وفي جبهة التحرير الوطني تنصهر كل النزاعات السياسية والاجتماعية في سبيل تحقيق التحرير السياسي والاقتصادي والاجتماعي⁽⁴⁾.

وبالإضافة إلى ذلك استشهدت باللائحة الخامسة والثلاثين الصادرة عن الندوة العالمية للثمنل التي تنص على أن "الهدف الأساسي ولدائم لكل حركة نقابية هو تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لفائدة العمال، ولبلوغ ذلك، تستطيع النقابات، وفقاً للقوانين الجاري بها العمل، إقامة علاقات مع الأحزاب السياسية"⁽⁵⁾.

وبالدخول إلى السرية، تضاعف نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين في سبيل تجميد برامج جبهة التحرير الوطني ولم تثبت صفوفه أن تعززت بانضمام

(1) المجاهد للسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، العدد 15، ص: 257.

(2) لتذكر خاصة لتريص الذي دام ثلاثة أشهر في بلجيكا والذي تضمنته الكونفرالية العمالية للنقابات الحرة من 20 سبتمبر إلى 30 ديسمبر 1957 لفائدة نقابات شمال إفريقيا.

(3) المجاهد، العدد 19 ص: 358.

(4) نفس المصدر، العدد 16: 277.

(5) نفس المصدر، العدد 28: 268.

أغلبية أعضاء بفرنسا في اليوم الثالث عشر من شهر مارس سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف، وصرح أمينه للعام للمساعد قائلًا: "أن هذا القرار قد جاء نتيجة اقتناعنا بأنه "لا يمكن أن يوجد سوى تمثيل واحد للعمال الجزائريين"⁽¹⁾.

أما الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي تأسس في الفصل الأخير من السنة الأولى للثورة⁽²⁾، فإن نشاطه الفعلي لم يظهر إلا في مستهل السنة الثانية بعدما وقع اعتقال الطالبين الشهيدين: بلقاسم زور وعمار رشيد.

فعلى إثر ذنبك الاعتقالين اللذين وقعا في وقت واحد تقريباً⁽³⁾ لكن في مدينتي وهران بالنسبة للأول والجزائر بالنسبة للثاني، أصدر الاتحاد منشورا يندد فيه بأعمال القمع التي تمارسها السلطات الاستعمارية ويطالب بالمصالح الفرنسية المعيلة باحترام للإجراءات القانونية خاصة فيما يتعلق بمدة الحبس الاحتياطي الذي لا ينبغي أن تتفوق ثمان وأربعين ساعة بمحلات الشرطة، ويندد بعمليات التعذيب الجسماني التي يتعرض لها السجناء الجزائريون⁽⁴⁾.

وكان المنشور كافياً ليثير رد فعل الغلاة من قادة الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين وفي مقدمتهم السيد جاك لابورت الذي صرح بأن موقف الهيئات القيادية للطلبة المسلمين الجزائريين يعتبر فعلاً سياسياً ومن ثم فهو عبارة عن ممارسة غير شرعية ومبادرة من شأنها تشجيع الخارجين عن القانون والمعتدين على العدالة الفرنسية.

لكن الاتحاد، منذ تأسيسه، لم يخف توجهاته الوطنية والتزامه بالعمل من أجل تحقيق أهداف الثورة بقيادة جبهة التحرير الوطني حتى أن رئيسه⁽⁵⁾ صرح رسمياً قائلًا: "إذا كان المقصود بالمتطرفين والخارجين عن القانون هم أولئك الرجال الذين يطالبون بحريتهم وهم لا يطالبون بها مملحين إلا لأن كل الأبواب الأخرى قد سدّت أمامهم، ويكافحون في سبيل كرامتهم وحقوقهم في الوجود

⁽¹⁾ نفس المصدر، العدد 21، 403 وحالياً تصريح مطول للأمين العام للمساعد السيد: ابن غازي للشيخ.

⁽²⁾ لعقد المؤتمر التأسيسي بباريس في الفترة ما بين 8 و 14 جويلية سنة 1955.

⁽³⁾ تم اعتقال زور في وهران يوم 1955/12/6، بينما اعتقل عمار رشيد في الجزائر العاصمة يوم 1955/12/7.

⁽⁴⁾ صدر المنشور ووزع على وسائل الإعلام بتاريخ 1955/12/15.

⁽⁵⁾ كان في ذلك الوقت هو السيد أحمد طالع الإبراهيمي نجل الشيخ البشير الإبراهيمي الذي أصبح في لثمانينات وزير خارجية الجزائر.

وخرجون عن القلن⁽¹⁾.

وفي شهر أفريل سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف عقد الاتحاد مؤتمره الثاني في باريس واعتمد نداء الفاتح من نوفمبر لصياغة وثاقه النهائية، وقد جاء في لائحته السياسية: "أن كفاح الشعب الجزائري لا يمكن أن ينتهي بغير استرجاع السيادة الوطنية، وعليه فإن الطلبة المسلمين الجزائريين يلحون على المطالبة بالتفاوض مع جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري"⁽²⁾.

وفي أثناء دورته الأولى المنعقدة بالقاهرة، درس المجلس الوطني للثورة الجزائرية مسألة الإضراب للامحدود، ولما أجمع الأعضاء على أنه أدى المهمة المنتظرة منه، فإنهم قرروا أمر اللجنة للمديرة للاتحاد بأن تضع له حداً لمهمة افتتاح السنة الدراسية 58/57⁽³⁾، وقد تم ذلك بالفعل على إثر الاجتماع الذي عقد بباريس في اليوم الرابع عشر من شهر أكتوبر سنة سبع وخمسين وتسعمائة وألف.

ثم جاءت الخطوة الحاسمة في نهاية نفس السنة إذ عقد الاتحاد مؤتمره الثالث بضواحي باريس في الفترة ما بين الثالث والعشرين والثامن والعشرين من شهر ديسمبر، وصادق بالإجماع على اللوائح السياسية العامة التي لفت فيها انتباه الرأي العام الفرنسي والعالمي إلى ضرورة الضغط على الحكومة الفرنسية كي تحترم مبدأ الحق الطبيعي للشعوب في الاستقلال، وبالإضافة إلى ذلك أكد ما جاء في مقررات المؤتمر الثاني المشار إليها أعلاه⁽⁴⁾.

وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن المؤتمر نجح نجاحاً باهراً إذ حضر جلسته الختامية مندوبو اتحادات طلابية غفيرة إلى جانب ممثلي الاتحاد العالمي للطلبة والاتحاد العام لطلبة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تنخل هذان الأخيران بكلمتين قويتين كلفتهما الاستقطاق والطرده من التراب الفرنسي⁽⁵⁾. وبعد شهر

⁽¹⁾ رجع للتصريح يوم 20 جاتني 1956 بمناسبة إعلان قيادة الاتحاد عن تنظيم أسبوعين للتضامن مع المعتقلين على أن يكون اليوم الأول وهو يوم الإعلان عن القرار يوم تترك من الدروس ومن السلام.

⁽²⁾ المجاهد، العدد 18 من: 333.

⁽³⁾ المجاهد، العدد 11 من: 160.

⁽⁴⁾ المجاهد، العدد 18 من: 333.

⁽⁵⁾ أما السيد تسكه (Tanaka) مندوب الاتحاد العالمي للطلبة فإنه احتجز لمدة ساعات في مكاتب الاستعلامات الفرنسية، وأما السيد كلیم مور (Clim Moore) المندوب للدائم في أوروبا للاتحاد

واحد من انتهاء أشغال المؤتمر ونشر نتائجها، أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً يحمل تاريخ الثامن والعشرين من شهر جانفي سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف ويقضي بحل الاتحاد بحجة انتمائه لجبهة التحرير الوطني، وبذلك دخل التنظيم الطلابي الجزائري مرحلة المبرية إلى جانب باقي المنظمات الجماهيرية العاملة في صفوف الثورة، ويمتثل جميع الوسائل لتجسيد أيديولوجيتها على أرض الواقع.

وإذا كان التنظيمان العمالي والطلابي قد وقعت هيكلتها قبل مؤتمر وادي الصومام، فإن الاتحاد العام للتجار الجزائريين لم يتأسس إلا بعد أن رجعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى العاصمة. وقد انعقد مؤتمر الأول يومي الثالث عشر والرابع عشر من شهر سبتمبر سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف، وقام بدور أساسي في إنجاح إضراب الأسبوع المسطور أعلاه.

قبل ذلك، وبأمر من قيادة الثورة، أعلن الاتحاد عن إضراب تجريبي بمناسبة الذكرى الثانية لانطلاق الكفاح المسلح، ولقد استجاب التجار الجزائريون بالإجماع للإعلان المذكور مما جعل السلطات الاستعمارية ترد بعنف كبير فتأمر بإغلاق المتاجر⁽¹⁾ ولمدد تتراوح ما بين شهر وشهرين وتلقي القبض على عشرة من القيادة المنتخبة حديثاً⁽²⁾ وتزج بهم في محتشد البروقية⁽³⁾ وفي نهاية شهر نوفمبر من نفس السنة شارك الاتحاد، بمدينة طرابلس، في أشغال المؤتمر السادس لغرف التجارة والصناعة والفلاحة عن البلدان العربية⁽⁴⁾ وقدم بالمناسبة، عرضاً واقياً عن الإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها الجزائر، وملئ ذلك للتاريخ دخل المبرية هو أيضاً وراح يعمل بكل ما في وسعه على تعبئة عالم التجارة إلى جانب الكفاح الذي يخوضه للشعب الجزائري بقيادة جبهة التحرير الوطني.

العالم لطلبة الأميركية قبله ملود من القرب الفرنسي بسبب كلمته التي جاء فيها: "إن الحرية لا تتجزأ، وإن الطلبة الأمريكيين قد فهموا حقيقة الاستعمار الفرنسي. وكما هزم الطغويون في مدينة لوسيل روك، فإن المستعمرين الفرنسيين مضطرون للاعتراف باستقلال الجزائر". طمأ بأن لوسيل روك هي حاصلة الأركلانس التي حررت في تلك السنة أحداثاً خطيرة نتيجة المعارضة السياسية الانلامجية.

(1) المجاهد العدد 11، ص 158.

(2) في مقدمة المعتقلين كان رئيس الاتحاد السيد عباس للتركي.

(3) مدينة تقع بولاية المنيية على بعد حوالي 100 كلم جنوب العاصمة في طريق الجلفة والأغواط.

(4) وقّع تأسيس هذه الهيئات العربية في بروفات سنة 1952، وكان من أهدافها المستعجلة إنشاء سوق عربية مشتركة لمواجهة ما قد يتركب من إنشاء السوق الأوروبية المشتركة.

ولم يكتف المغرب الأقصى وتونس بالتوقف عن الكفاح وقبول الحل الفرنسي تاركين جبهة التحرير الوطني وحدها في الميدان، بل إن السلطات الرسمية، في كل من البلدان قد أصبحت، خوفاً من فرنسا، تشدد الخناق على الثورة اليزيدية فتعترض سبيل الإمدادات الواردة إليها من مختلف أنحاء العالم وتحاول، بشتى الوسائل، للتدخل في شؤون جيش التحرير الوطني المقيم على حدودها، وفي كثير من الأحيان تتحول تلك المحاولات إلى معارك دامية بين الأنظمة.

من هذا المنطلق قررت الدورة تكثيف الاتصال بسلطات البلدان وحددت لذلك مجموعة من الأهداف تندرج كلها في إطار التوجه الوجدوي كما جاء التخصيص عليه في بيان الفاتح من نوفمبر⁽¹⁾، وفي مقدمة هذه الأهداف يأتي ما يلي:

1- فتح مفاوضات عسكرية لتسوية أوضاع الأسرى من جميع الأطراف ثم للتعرض لنقاط الخلاف والعمل على إزالتها. وفي هذا السياق وقعت في تونس لقاءات متعددة بين ممثلين عن جبهة التحرير الوطني وممثلين عن الجيش التونسي ولقاءات أخرى مماثلة في المغرب الأقصى.

وعلى الرغم من أن تلك اللقاءات قد ساعدت على تلطيف الأجواء وحل بعض المشاكل الثانوية إلا أن للتحفظات ظلت قائمة ولم تتمكن الأطراف المتفاوضة من تجاوز عقد الإقليمية التي غرستها فيهم سلطات الاستعمار، ولم تتوقف القوات التونسية والقوات المغربية، كل واحدة على حدودها، عن مهاجمة مراكز جيش التحرير الوطني الجزائري وحجز كميات كبيرة من الأسلحة الموجهة إليه عن طريق البحر، ولم تنج حتى المؤن والأغطية والملابس والأدوية المخصصة للجائعين.

2- العمل على إعادة إحياء الاتفاق المبرم بتاريخ الواحد والعشرين من شهر جانفي سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف بين جيش تحرير المغرب وجيش التحرير الوطني الجزائري والذي مفاده أن للطرفين أن يتوقفا عن الكفاح المسلح حتى يسترجع المغرب العربي كله

(1) انظر الملحق رقم 8.

استقلاله التام. ويؤكد الاتفاق أن قضية شمال إفريقيا قضية شعب واحد "غلب على أمره على يد مستعمر واحد في ظروف واحدة ولو اختلف التاريخ"⁽¹⁾.

3- العمل بجميع الوسائل على تحقيق الشعب العربي في كل من تونس والمغرب الأقصى حتى يستمر في ضيقه على السلطات الرسمية من أجل إبقائها ملتزمة بمساندة الكفاح المسلح في الجزائر وعدم الرضوخ للتهديدات الصادرة عن الحكومة الفرنسية.

4- العمل على إقناع للطرفين المغربي والتونسي بسلامة موقف جبهة التحرير الوطني الذي يطرح الاعتراف بالاستقلال شرطاً مسبقاً للدخول في أي تفاوض مع السلطات الاستعمارية.

5- تشجيع المغرب وتونس على مواصلة العمل، الدولي من أجل بلورة الحل المغربي للقضية الجزائرية وذلك في إطار التوصية التي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1957/12/11⁽²⁾.

أما بالنسبة للعلاقات الخارجية، وفي إطار تدويل القضية الجزائرية كما جاء ذلك في بيان الفاتح من نوفمبر، لاحظت الدورة الأولى للمجلس الوطني أن فرنسا لم تغير سياستها التي تجعل الجزائر مجموعة من العملات الفرنسية لا بحق لأي تنظيم خارجي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن تتدخل في شؤونها.

وعلى الرغم من المناورات الدبلوماسية الهادفة إلى تخدير الرأي العام العالمي بواسطة إيداع الاستعدادات الوهمية للتفاوض مع ممثلي جبهة التحرير الوطني⁽³⁾، فإن الحكومة الفرنسية لم تقطع أية خطوة من شأنها التكتيل على نهجها في التوصل إلى حل يأخذ في الاعتبار طموحات الشعب الجزائري في استرجاع

(1) حري، جبهة التحرير الوطني، ص 212

(2) كانت بالإجماع المساندة وتغيب فرنسا وجنوب إفريقيا عن التصويت وجاء في هذه اللائحة: أن الأمم المتحدة تسجل بارتياح الوساطة للتونسية المغربية وتقدم إلى مفاوضات مباشرة.

(3) بدأت الاتصالات بين جبهة التحرير الوطني وحكومة في مولي بيلارد عاصمة يوغسلافيا في نهاية شهر جويلية سنة 1956 ثم استمرت بروما في شهر سبتمبر من نفس السنة. وقد كان يمثل جبهة التحرير الوطني في كل هذه اللقاءات وإلى غاية يوم 5 سبتمبر: السيد محمد خيضر مرقوقا بالمسبيين محمد يزيد وكويوان. أما الجانب الفرنسي فكان يمثل السيدان: بيار كويهن وبيار هاريزو وكلاهما أمين عام مساعد للفرع الفرنسي للدولة العمالية التي كان مولي نفسه هو أمينها العام. وأما آخر لقاء بين طرفين فقد كان في بلنارد بتاريخ 1956/9/22 وكان رئيس وفد جبهة التحرير الوطني هو الدكتور محمد الأمين دباغين وفي جويلية سنة 1957 استؤنفت هذه الاتصالات من طريق الأتمة جرمين برون رئيسة دوان السيد جاك مثيل.

استقلاله، لأجل ذلك، أصدرت الدورة لائحة تدعو، من خلالها، إلى تكثيف للنشاط الخارجي الذي أوصت بأن يكون في اتجاهات ثلاثة:

1- في اتجاه الأمم المتحدة:

لقد أثبت مجلس الأمن أنه قادر على التدخل لتسوية القضايا المعقدة عندما وضع حداً للاحتلال الهولندي في ألدونيسيا سنة تسع وأربعين وتسعمائة وألف. لكن فيما يخص الجزائر، فإن فرنسا تملك حق الفيتو، وعليه فإن جبهة التحرير الوطني مضطرة للتركيز على الجمعية العامة معتمد على نص المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد المصطور في الميثاق المذكور. وإقناع الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدالة القضية الجزائرية ليس بالأمر الهين خاصة إذا علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف وراء الدبلوماسية الفرنسية، يكفي للتدليل على ذلك نص الفقرة التالية المقترضة من الندوة الصحفية التي عقدها السيد جون فوستر دلام⁽¹⁾ يوم 11957/2/4 بمناسبة أشغال الدورة الحادية عشر للأمم المتحدة:

"إن الولايات المتحدة الأمريكية مقتنعة بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يمكن أن تقدم أية لائحة عملية حول القضية الجزائرية. أتمنى أن لا تحاول ذلك الوضع في الجزائر معقد جداً، ولا أدري إذا كان يمكن للتوصل إلى صياغة نص ذي قيمة في الموضوع، بل إنني أشك حتى في جدوى العمل على إيجاد مثل ذلك". وأمام للجنة السياسية التي كانت مجتمعة عشية انعقاد الدورة الموالية. صرح هنري كابت لودج قائلاً: "ينبغي، في الوقت الراهن، إعطاء فرنسا إمكانية إرساء قواعد التطور السياسي الذي يضمن لسكان الجزائر تحقيق طموحاتهم في السلام والاستقرار"⁽²⁾.

ولم تستسلم جبهة التحرير الوطني لذلك التحيز المعلن، بل إن لجنة التنسيق والتنفيذ قد جلست أكثر الإطارات كفاءة من أجل للتنفذ إلى أوساط الطبقات الحاكمة في جميع الدول الغربية وفي مقدمتها بريطانيا، أمريكا، إيطاليا، وألمانيا واستطاعت في بداية الأمر، أن تستميل رجال الأعمال وتجار الأسلحة ثم تمكنت، بالتدريج من ربح ثقة في التشكيلات السياسية التي لم تلبث أن تبنت

⁽¹⁾ من مواليد ولشطن سنة 1888 وقد توفي بها سنة 1959 كان محامياً وسياسي، عينه الرئيس ليزنهاور كاتباً للدولة سنة 1952.

⁽²⁾ انظر للمجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، العدد 18 الصادر بتاريخ 1958/2/15. ص:3 وما بعدها.

القضية الجزائرية وصارت تناضل في سبيل تسويتها على أساس الاستقلال الوطني.

2- في اتجاه المنظمة الأورو آسيوية:

لقد وجدت الثورة الجزائرية، منذ الأسابيع الأولى لاندلاعها، سنداً قوياً في دول إفريقيا وآسيا. ويرجع الفضل في ذلك، بادئ الأمر، إلى روابط العروبة والإسلام التي وظفت إلى أبعد الحدود من أجل تدويل القضية الجزائرية وفتح المجال الدبلوماسي للعالمي أمام جبهة التحرير الوطني.

ففي شهر جانفي سنة خمس وخمسين وتسعمائة وألف⁽¹⁾ تحركت المملكة العربية السعودية بواسطة الرسالة إلى مجلس الأمن تطالبه فيها بالتدخل السريع لإيقاف الحملات القمعية التي تمارسها فرنسا الاستعمارية في الجزائر. وبعد ذلك بحوالي ثلاثة أسابيع طلبت مجموعة من الدول الأورو آسيوية إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة⁽²⁾.

وفي سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف، وفي اليوم الثالث عشر من شهر جوان، طلبت ثلاث عشرة دولة إفريقية آسيوية من مجلس الأمن أن يعقد جلسة عاجلة لإنهاء الحرب الدائرة رحاها في الجزائر. رفض ذلك، فإن مجموعة أخرى من البلدان الأورو آسيوية قد طلبت، في الأول من أكتوبر عام ستة وخمسين وتسعمائة وألف إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها الحادية عشر⁽³⁾.

وفي السادس عشر من شهر جويلية سنة سبع وخمسين وتسعمائة وألف طلبت إدراجها في جدول أعمال الدورة الثانية عشرة.

وفي كل واحدة من هذه المرات كانت الجمعية تتخذ قرارات إجماعية تعرب فيها عن أملها في أن تتوقف الحرب في الجزائر بواسطة التفاوض بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني. لكن، في كل مرة، كانت فرنسا تضرب عرض

⁽¹⁾ تلقى مجلس الأمن الرسالة لكنه أمهلها ولم يتخذ أي إجراء من شأنه المساعدة على تسوية القضية الجزائرية.

⁽²⁾ لقد درست اللجنة العامة هذا الطلب لكنها رفضت إدراج القضية في جدول أعمال الدورة العاشرة، وعلى الرغم من ذلك فإن الجمعية العامة تجاوزت قرار لجنتها وشرع الأعضاء في مناقشة المشكل الجزائري، ثم كتبت أطراف متعددة في مكتبتها أمريكا وبريطانيا وسحب الموضوع كترضية لفرنسا.

⁽³⁾ بعد البحث والدراسة الوافية للموضوع صادقت الجمعية العامة على لائحة تعرب فيها عن أملها في أن تحل القضية الجزائرية حلاً ديمقراطياً وحللاً يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة.

الحائظ بتوصيات الجمعية العامة مستغلة عضويتها في مجلس الأمن وما يتبع ذلك من حق استعمال الفيتو.

ولقد درست الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية هذا الوضع، وإذا شئت الجهد المبذول من طرف عدد كبير من الدول الأفرو آسيوية، فإنها قررت تشكيل وفود متعددة تتحرك في جميع المناسبات ولا يبقى للعمل مقصوراً على دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وكان لنشاط تلك الوفود أثر فاعل لم يلبث أن تجسد في مؤتمر التضامن الأفرو آسيوية المنعقد في القاهرة بتاريخ السادس والعشرين من شهر ديسمبر سنة سبع وخمسين وتسعمائة وألف⁽¹⁾.

3- في اتجاه الحلف الأطلسي:

تنص المادة الرابعة من ميثاق الحلف الأطلسي على أن المنظمة تجتمع كلما بدا لواحد من أطرافها أن سلامة ثوابه الوطني واستقلاله السياسي أو أمنه مهدد". ولقد تمكنت فرنسا أثناء وضع الميثاق المذكور سنة تسع وأربعين وتسعمائة وألف من أن تجعل المادة السادسة تنص بصريح العبارة على أن الاعتداء على الجزائر يعتبر اعتداء على فرنسا. ولقد ابتهل بعض السياسيين والبرلمانيين الفرنسيين وجود هذين النصين فراحوا يدفعون حكومتهم إلى المطالبة بتدخل الحلف مباشرة لخلق أنفاس الثورة في الجزائر.

وكان أعضاء المنظمة يعرفون حقيقة ما يجري في الجزائر، ويدركون أنه يتنافى مع روح المادة السابقة من ميثاقهم التي تمنع المساس بالحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق الشعوب في تقرير مصيرها، لكنهم، رغم ذلك، كانوا متعاطفين مع فرنسا بسبب ما يجمع بينهم من منطلقات استعمارية وإمبريالية، ولقد جاء التعاطف المذكور مجسداً في مواقف كل من أمريكا وبريطانيا على مستوى مجلس الأمن وكذلك في غض الطرف عن تحويل فرنسا لقواتها العسكرية من قواعد الحلف الأطلسي إلى داخل التراب الجزائري وهي محملة بأرقى ما أنتجته المصانع الحربية في الولايات المتحدة

⁽¹⁾ -قرر المؤتمر أن يكون يوم 30 مارس من كل سنة هو يوم للتضامن مع لشعب الجزائري وأوصى بأن يصاد كل بلد على:

- تأسيس للجان الوطنية من أجل تحرير الجزائر بواسطة جمع الأموال والأدوية والأغذية

- توجيه نداء إلى شعوب العالم كله من أجل مساعدة الجزائر بجميع الوسائل

- توجيه نداء إلى جميع الحكومات الأفرو آسيوية قصد تكديرها بضرورة الانفاخ عن القضية الجزائرية أمام منابر الهيئات الدولية.

الأمريكية وفي إنكلترا.

فأمام هذا الوضع المتحيز الصارخ، قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية تعبئة أقصى ما في حوزة جبهة التحرير الوطني من إمكانيات من أجل النفاذ إلى مختلف مستويات للقرار في البلاد الغربية عامة وفي أمريكا وبريطانيا على وجه الخصوص، وبفضل تحركات الكتلة الأفرو آسيوية وبعض مواقف المعسكر الاشتراكي، استطاعت القضية الجزائرية أن تفرض نفسها على الساحة الدولية وبالتكريع أصبحت الشعوب الغربية نفسها تتحدى حكومة فرنسا وتعلن عن موافقتها المساندة لكفاح الشعب الجزائري بقيادة جبهة التحرير الوطني⁽¹⁾.

خلاصة الفصل:

هكذا، إذن، يتضح من خلال هذا الفصل أن جبهة التحرير الوطني حاولت بالتوجهات الرئيسية الواردة في مشروع المجتمع الذي تضمنته وثيقة وادي الصومام، وعلى الرغم من الصعوبات التي ظهرت في الميدان بالنسبة لجناحيها السياسي والعسكري، وعلى الرغم من أن فرنسا ألقت بكل ثقلها المادي والبشري في ميدان المعركة، فإن الثورة قد تجذرت في أوساط الجماهير الشعبية التي اطمأنت للتنظيم للحكم وللانتصارات الكثيرة والمتنوعة التي اطمأنت لم يعد قادراً على إخفائها.

وأمام ذلك الوضع الجديد، ونظراً لقرار وادي الصومام المتعلق بإمكانية إسناد المناصب القيادية العليا إلى الإطارات القادمة من التشكيلات السياسية التي لم تكن تؤمن بضرورة انتهاز الكفاح المسلح كطريقة وحيدة لاسترجاع السيادة المفتصبة ونظراً، كذلك، للتكوين العالي والخبرة الواسعة التي كان يتمتع بها هؤلاء الإطارات بالمقارنة مع نظرائهم المكونين في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، فإن نوعاً من الانحراف قد بدأ يتسرب إلى الملتفات الأيديولوجية نفسها⁽²⁾، ومساعد على ذلك ظهور التنافس على المسؤولية في أعلى

(1) تجلت هذه المواقف خاصة في نشاط الصليب الأحمر العالمي والحركات القومية، وأهم ما تجدر الإشارة إليه نداء التحديّة نقليّة العمال.

(2) مثال النقلي بالتكريع، من الإطارات الإسلامي والعروبي الذي كان حزب الشعب الجزائري قد ضبطه ونزل ملتزماً به لبناء الدولة الجزائرية المستقلة، ومثل اللجوء إلى بعض المصطلحات والمفاهيم المركزية التي سوف تعرض لها بالتفصيل في الباب التالي، ومثل عدم السير على تكوين إطارات جبهة وجيش وطني طبقاً لما تقتضيه الأيديولوجية الحركة المصالحية التي سبقت الإشارة إليها في الفصل الثالث.

هرم السلطة بالإضافة إلى تمكن الثقافة الغربية من ذهنيات عدد كبير من المسؤولين القواديين في جبهة التحرير الوطني في الخارج لأن الداخل سيظل سليم التوجه بفعل تأثير القواعد التي لا يمكن أن ترضى بأي بديل عن عروبتها وإسلامها.

وبالفعل، فإن أدبيات جبهة التحرير الوطني التي كانت تنتشر على أعمدة لسانها المركزي أو في شكل منشورات وكتيبات قد تتلون بألوان مختلفة وتجنبت جهتان على الأكل للتأثير في أيديولوجية الثورة الجزائرية، فمن ناحية، هناك ما يسمى بالتيار التحرري في فرنسا، فأصحاب هذا التيار هم الذين أطلقوا على أنفسهم هذه التسمية لإيهام الوطنيين الجزائريين والرأي العام العالمي بأن ثمة، في صفوف الشعب الفرنسي، من يرفض الاستعمار ويناهض ممارساته اللاإنسانية ولذلك فهم يساندون الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري في سبيل استرجاع استقلاله الوطني، وفي الواقع فإنهم إنما يخططون لمستقبل بلادهم بواسطة العمل بجميع الوسائل على احتواء العناصر الأكثر تأثيراً في قيادات الثورة وجعلهم ينهرون أمام شعارات جوفاء مثل الديمقراطية واللاكية والمبادئ الجمهورية وحقوق الإنسان وغيرها مما هو مستتب من التاريخ الأوربي ولا علاقة له بالمجتمع العربي الإسلامي في الجزائر.

أما الجهة الثانية فتتمثل في المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي الذي أدرك أن الحزب الشيوعي للجزائري قد أخفق في أن يجد لنفسه مكانة محترمة في قيادة للثورة فراح يجند الديمقراطيات الشعبية التي تدور في فلكه لمواجهة للتوسع الرأسمالي في المنطقة.

لقد كان من المفروض، في نظر الاتحاد السوفياتي، أن يكون الحزب الشيوعي الجزائري هو قائد للثورة أو، على الأقل، هو طبيعتها التي بيدها التخطيط والتوجيه. لكن الحزب الشيوعي للجزائري عجز عن الالتحام بالجماهير الشعبية وريح ثقتها وذلك بسبب الفكر الماركسي للذي ينطلق منه والذي يتنافى، في كثير من المواطن، مع الدين الإسلامي الذي هو دين الشعب الجزائري من جهة، وبسبب تبعية الشيوعيين الجزائريين للحزب الشيوعي الفرنسي الذي ينكر وجود الأمة الجزائرية بمفهومها الوطني ويرفض، عن قناعة، استقلال الجزائر عن الإمبراطورية الفرنسية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ thorez (Maurice) textes choisis sur l'algerie, paris

لأن تحرك هذين التيارين من أجل النفاذ بقوة في أوساط الثورة الجزائرية بالخارج قد ولد بالتدريج مجموعة من المصطلحات والمفاهيم الغريبة التي سوف تكون منطقاً لكثير من الغموض الذي سيجعل الانحراف يبلغ أوجه في مؤتمر طرابلس سنة اثنين وستين وتسملة وألف. ومن جملة تلك المصطلحات والمفاهيم التي انتشرت بسرعة كبيرة كان لها مفعول سيئ على مسار الثورة نذكر على سبيل المثال: الباءات الثلاثة، العسكريون، المحافظون، المعتدلون، التقدميون، المتشددون الرجعيون العرب والقبائل⁽¹⁾.

ومما لا شك فيه أن تداول هذه المصطلحات وهذه المفاهيم المزيفة في وسائل الإعلام الفرنسية والغربية بصفة عامة قد رسخها في الأذهان وجعلها شيئاً فشيئاً، تتحول إلى نوع من المعتقدات التي نخرت جسم الثورة وساعدت على تشييت قواتها الحقيقية بالإضافة إلى فتح أبواب واسعة أمام جحافل المخترقين من الأعداء والانتهازيين. لكن أول خطوة في طريق الانحراف الأيديولوجي القاتل تبقى هي إلغاء مبدأ العمل الجماعي من طرف أقوى عناصر لجنة التنسيق والتنفيذ عندما قرروا ثم نفذوا إعدام رفيقهم الشهيد صبان رمضان دون محاكمة وسبب معلوم وخاصة دون الرجوع إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي هو وحده مؤهل للنظر في مثل هذه القضية. ولم تبق هذه الخطوة يثيمة بل تكررت بالنسبة لقرارين حاسمين في تاريخ الكفاح المسلح وهما: نقل الحرب إلى فرنسا وتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽²⁾.

إن الأمر هنا، لا يتعلق بتقييم القرارين في حددهما إيجابيان ومفيدان للثورة ما في ذلك شك، وقد أثبت التاريخ ذلك، ولكن الطريقة المستعملة في اتخاذهما تشكل انتهاكاً صارخاً لأصلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وسوف

ملك نصان على الأكل يوضحان الموقف الشيوعي من جبهة التحرير الوطني ومن استرجاع للجزائر استقلالها. في الأول موريس توريي: إن الوسائل التي تستعملها جبهة التحرير الوطني في فرنسا لا تخدم قضية الشعب الجزائري، وإذا كانت جبهة التحرير الوطني تهدف إلى تحرير الرأي العام، فإنها قد أخطأت في الحساب لأنها إنما تثير الدولة ضدنا، توزير إلى الشيوعيين وأنصارهم ليقتلوا "للسؤال المطروح بواسطة استفتاء يوم 1961/1/8 والذي يقول: "هل توافقون على مشروع القانون المتعلق بتقرير الشعب الجزائري لمصيره: انظر كذلك اليونسف هورن تاريخ حرب الجزائر ص. 333 وص. 450.

(1) لقد منيت الإشارة إلى هذه المصطلحات والمفاهيم الثلاثة في هذا الفصل.

(2) اتخذ هذاان لقراران أثناء اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 1958/9/9.

تتحول بالتدريج إلى قاعدة يلجأ إليها الأقرى كلما أراد الأفراد بالسلطة. وعندما نرجع الأمور إلى حقيقتها نقول بكل بساطة، إن الذين استعملوا هذه الطريقة أول مرة⁽¹⁾ هم الذين فتحوا باب الانقلابات العسكرية في تاريخ الثورة الجزائرية وقد كانوا هم أنفسهم ضحية لها سنة اثنين وستين وتسعمائة ألف..



⁽¹⁾ هم الباطنة الثلاثة أو: ابن طهال لخضر المدعو سي عبد الله بقلاسم كريم وحيد الحفيظ بو الصوف

الباب الثالث

التحولات الفكرية الكبرى

الفصل الأول

الإثراء الثالث لنصوص جبهة التحرير الوطني

- الضباط الجزائريون القادمون من الجيش الاستعماري
- مناورات الجنرال ديغول وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه.
- المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثانية.



- الضباط الجزائريون القادمون من الجيش الاستعماري

خط موريس من أخطاء تجسنت، بالتكريع، في منع الإمدادات المادية والبشرية من الوصول إلى داخل للوطن حيث أصبحت كل الولايات في حاجة ماسة إليها نظراً للعمليات المكثفة⁽¹⁾ التي جند لها الجنرال شارل أكثر من نصف مليون جندي لتمشيط الجزائر من الغرب إلى الشرق.

فهذان المبرران هما اللذان جعلاً كريم يفصل لصالح أولئك الضباط في صراعهم مع خصومهم للمشار إليهم أعلاه، وقد عبر في تحيزه لهم بواسطة تعيين الرائد مولود إيدير⁽²⁾ رئيساً لديوانه العسكري وتكليفه بإعداد مشروع بناء نظامي على الحدود يتولى الإشراف عليه الضباط الجزائريون المكونون في صفوف الجيش الاستعماري.

وعلى الرغم من أن الرائد مولود إيدير قدم مشروعه⁽³⁾ إلى لجنة التكميق والتفويض بتاريخ التاسع عشر من تاريخ جويلية سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف، فإن كريم بلاقسم لم يتمكن من تمريره وجعله يحظى بالموافقة الجماعية، بل أن ضباط جيش التحرير الوطني قد وجدوا في ذلك عاملاً أساسياً للتضامن والتوحد اللذين مكنّا في إجهاض المشروع وبمدّ طريق المسؤولية الحقيقية في وجه الضباط للقادمين من الجيش الفرنسي⁽⁴⁾ وسوف يظل هذا الخلاف قائماً إلى

(1) تعرف هذه العمليات إجمالاً بمخطط شارل، وكانت في ثلغها تأخذ أسماء مختلفة مثل: إكلار (البرق) وجيمال (الترومان) وقد استمرت من ديسمبر 1985 إلى فيفري 1960.

(2) كان رائد في الجيش الفرنسي عندما التحق بجبهة التحرير الوطني وعين مسؤولاً عسكرياً عن الحدود الجزائرية للتيبة ثم استدعاه كريم ليكون رئيساً لمكتبه العسكري سنة 1958. وعندما قوي جانب خصوم كريم عين مغيراً لدى الباكستان سنة 1960.

(3) يحدد هذا المشروع رجال جيش التحرير بعدد 160000 جندي منهم 5000 ضابط و 16000 ضابط صف و 25000 حريف، وفي جميع منطويات الجيش يطبق الإضباط العسكري المعروف في صفوف الجيش الفرنسي. أما الكتلة الملائشون ليس حون باعتبارهم ياطورون على بنور للفوضى.

(4) حربي (محمد) جبهة التحرير الوطني، ص 232 ما بعدها.

أن يقع الانقلاب التاسع عشر من شهر جوان سنة خمس وستين وتسعمائة وألف ويقوم العقيد هواري بومدين بترجيح كفة هؤلاء الآخرين وتمكينهم من السلطة للفعالية التي ستساعدهم بالتدريج على تصفية الإطارات الذين قامت الثورة على اكتافهم⁽¹⁾.

ولقد كان الفصل في الموضوع بالكيفية التي لجأ إليها بلقاسم كريم. قد أفتد هذا الأخير سمعته الطيبة التي يتمتع بها في أوساط مختلف ولايات الوطن بالإضافة إلى أنه حول معظم ضباط جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية إلى خصوم صاروا يعملون بكل الوسائل على طرده ومن معه من القيادة العليا ودخلت الثورة في الأراضي التونسية خاصة مرحلة حرجة تميزت بالفوضى وعدم الانضباط والاستعداد الفعلي للانقلاب لكن الباءات الثلاث، وفي جو من التضامن بينهم، سبقوا الأحداث فتمردوا على المجلس الوطني للثورة وأعلنوا، باسم لجنة التنسيق والتنفيذ، عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كما أشرنا إلى ذلك في الفصل السابق.

وعلى الرغم من تمكن الباءات الثلاث من إجهاد المحاولة التصحيحية التي قام بها كل من العقلاء محمد⁽²⁾ لعموري ومصطفى لكلل، فإن قيادات الدخول قد عقدت ندوة بأراضي الولاية استمرت من اليوم السادس إلى اليوم الثاني عشر من شهر ديسمبر سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف⁽³⁾ وصادقت على محضر جلساتها ثم أرسلته إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بواسطة الرائد عمر أو صديق⁽⁴⁾.

ومن الجدير بالذكر أن هذا المحضر قد تضمن نقداً لاذعاً للطريقة التي تم

(1) استطاع عبد القادر شاير الذي عليه بومدين كميناً عاماً لوزيرة الدفاع أن يصفي صفوف الجيش الوطني الشعبي من ضباط جيش التحرير الوطني في ظرف خمس سنوات فقط وأسس كل مناصب الحل والربط لرفاقه القادمين من الجيش الفرنسي. لقاء مطول مع الرائد عبد المجيد كلل الراس في بيته يوم 1972/04/12.

(2) انظر التفصيل في الفصل السابق.

(3) حضر هذه الندوة العقيد عميروش كائد الولاية الثالثة وهو صاحب الدعوة، والعقيد العبيدي الحاج لخضر كائد الولاية الأولى والعقيد أحمد بن عبد الرزاق، كائد الولاية السادسة، والعقيد بوكرة سي أحمد كائد الولاية الرابعة، حين لم يستجب للدعوة العقيد لطفي كائد الولاية الخامسة واعتذر عن المشاركة العقيد طي كلفي كائد الولاية الثانية للمتخفية للندوة.

(4) كان عضواً بمجلس الولاية الرابعة عندما تأسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وعين بها كاتب الدولة.

بها تأسيس الحكومة، واشتمل على توبيخ للقيادة على تقاعسها وتهاونها بالنسبة لعملية التسليح التي توقفت نهائياً بسبب خطي موريس وشال. وورد في المحضر، دعوة إلى العودة للمبادئ التي وضعها مؤتمر وادي الصومام وخاصة منها أولوية الدخول على الخارج والقيادة الجماعية. وفي النهاية أعلن الحاضرون عن تأسيس لجنة التنسيق فيما بين الولايات لأن (الثورة لا يمكن تسيرها بقيادة أركان مقرها خارج الحدود)⁽¹⁾.

ففي الثاني عشر من شهر مارس سنة تسع وخمسين وتسعمائة وألف تسلمت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المحضر المذكور واستمعت إلى شروح وإفافية في الموضوع قدمها كاتب الدولة الرائد عمر أو صديق⁽²⁾. بعد ذلك بدأت المهمات في اتجاه عولصم الوطن العربي وآسيا وبعض البلدان الأوروبية⁽³⁾. وفي التاسع والعشرين من شهر جوان عادت كل الوفود إلى القاهرة حيث اجتمعت الحكومة برئاسة السيد فرحات عباس، وفي أثناء الاجتماع وقع إصطدام حاد بين العقيدين كريم ومحمود شريف⁽⁴⁾ كاد أن يقود إلى استعمال الأسلحة ثم رفعت الجلسة وتقرر استدعاء المجالس التي أصبحت تعرفل حسن سير الثورة.

مناورات الجنرال ديفول وحق الشعب الجزائري في تقرير المصير:

لقد مرت الثورة الجزائرية بمرحلة حرجة خلال سنة ثمان وخمسين

(1) فرحات عباس، تشرريح حرب، الجزء باريس 1980 ص: 256. يذكر الكاتب أن عمر أو صديق أسر له بأن صبيروش عازم على أن لا يتهي في الخارج سوى مندوبية يسيرها شخص واحد هو فرحات عباس، أما في قيادة جبهة التحرير الوطني فإلهم سيجبرون على العودة إلى أرض الوطن وتمتد القيادة العليا إلى ضابط برتبة جوارل قد يكون صبيروش نفسه.

(2) نفس المصدر، ص: 258، يذكر عباس أن عرض أو صديق أدخل للهرب على القنص وحبر قنصاء قادة الولايات بأخبار مزعجة تتعلق بمخططات شارل وبمهمات التذيب والتفكيك التي استهدفت إطارات الثورة خاصة في الولايات الثلاثة والرابعة نتيجة للنشاط الذي قامت به مصالح الاستعمارات الفرنسية.

(3) بدأت هذه المهام بولاد رسمي توجه إلى تونس يوم 59/03/22 ثم عاد إلى القاهرة ليقتابل عبد الناصر كابل أن يتوجه إلى الهند والباكستان والعراق وغيرها من البلدان الشقيقة والصديقة ولانتهت بزيارة بوضلاتيا حيث كان للقاء مع المارشال تيتو يوم 1959/02/12.

(4) فرحات عباس، تشرريح حرب، ص 268 وما بعدها.

وتسعمائة-وألّف، وبدأ ذلك بالإعتداء على مبادئ التسيير التي وضعها مؤتمر وادي الصومام وخاصة مبدأ القيادة الجماعية عندما قرر ثلاثة من أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إعدام رفيق لهم دون، للرجوع إلى باقي أعضاء اللجنة ودون تقديم أي مبرر غير الجري وراء السلطة.

إن اغتيال عبان رمضان في شهر ديسمبر عام 1957 قد تسبب في تجميد نشاط لجنة التنسيق و التنفيذ لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر، وفي زرع بذور الشك في أذهان مختلف العناصر القيادية إلى درجة أن الثقة المتبادلة اختفت نهائياً. وقد انعكس ذلك سلباً على سائر نشاطات جبهة التحرير الوطني وجعل معظم الطاقات تنصرف إلى الإحتراس من الآخر والتفنن في إيجاد وسائل الأمن الفردية، وفي نفس الوقت كانت السلطات الاستعمارية تقيم حاجز موريس⁽¹⁾ وتعمل على دعمه بخط شال.

وليتداء من الفصل الأول لسنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف أصبح الحاجز مستحيل الإجتياز إلا إذا ولّقت وحدات جيش التحرير الوطني على ترك ثلاثة أرباعها في الميدان مقابل ربع قد يصل إلى الأراضي الجزلرية، ورغم كل ذلك فإن السيد كريم بلقاسم ظل يوم القيامة بأن الأسلاك المكهربة لا تشكل صعوبة تذكر في وجه قولتنا المقاتلة⁽²⁾.

لكن ذلك لم يكن هو رأي مسؤول التسليح العقيد وأعرمان الذي وجه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ تقريراً يحمل تاريخ الثامن من شهر جويلية سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف جاء فيه: "إن جيش التحرير الوطني الذي بلغ أوجه قوته من حيث العدد والسلاح يصاب حالياً بخصائر فاحشة، إذ فقد في ظرف شهرين فقط أكثر من سنة آلاف مجاهد في منطقة عنابة وحدها، وإذا كنا في العام الماضي قد أوصلنا إلى الداخل أسلحة كثيرة، فإن تجديدها وتزويدها بالذخيرة قد أصبح الآن صعباً جداً بسبب الأسلاك المكهربة وما تتضمنه

⁽¹⁾ شرع في بناء خط موريس في شهر جوان 1957 وهو مزيج من الأسلاك للشائكة للمكهربة يمتد من البحر للشرقي في مدينة عطاية إلى قرية تفرين برادي سوف على بعد حوالي عشرين كلم فقط من الأراضي للتومسية ويهدف إلى سد المنافذ الجبلية للمقاتلة لتواجد جيش التحرير الوطني. وأما على الحدود للترية فهو مقسم إلى شمالي بسد الأطلس اللبي في مواجهة مدينة وجدة وجنوبي بسد الأطلس للمصحراوي في مواجهة نفق.

⁽²⁾ المجاهد، العدد 23 ص 439 وما بعدها.

فجواتها من حقول الأكلام⁽¹⁾.

وإلى جانب خط موريس كانت هناك الظاهرة الديغولية التي عم مفعولها البيسكولوجي مختلف أنحاء الجزائر ابتداءً من الثالث عشر من ماي سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف. فالدعاية الإستعمارية إستطاعت في ظرف قصير جداً أن تثبت في أذهان المواطنين الجزائريين عظمة الجنرال ديغول وقدرته على تسوية المشاكل الجزائري واستعداده لتحقيق السلم في ربوع البلاد، ولم ينجوا من تأثير هذه الغاية حتى بعض كبار المسؤولين في جبهة التحرير الوطني وفي التنسيق والتكفيذ بالذات⁽²⁾.

إن الجنرال ديغول يعدّ من أعظم الرؤوساء الذين عرفتهم فرنسا، ما في ذلك شك، و عظمته هي بالضبط ما يكذب الدعاية الاستعمارية المذكورة، وقد أورد هو نفسه في مذكراته ما يدعم قولنا هذا عندما توقف طويلاً عند المسألة الجزائيّة مؤكداً ((رجالاً تاريخيين أمثال دويرمون⁽³⁾ وبيجو⁽⁴⁾ وكلوزيل⁽⁵⁾ وهم الذين بذلوا جهوداً جبارة من أجل إلحاق الجزائر بفرنسا. وليس من المعقول أن تضيق هذه المستعمرة في عهد حكومتنا))⁽⁶⁾. لأجل ذلك فإنه فكر وقدر ثم وضع بنفسه خطة للقضاء على الثورة ترتكز على دعائم أساسية هي:

أ- التلمية الاقتصادية قصد تشييل المواطنين وعزلهم عن جبهة التحرير الوطني وقد وظف لذلك أرصدة مالية كبيرة في إطار مايسمى بمشروع قسنطينة الذي أعلن عن ميلاده والقيروع في تجسيده يوم الثالث من شهر أكتوبر سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف.

(1) نجد تأكيداً لهذا للتقرير في كتاب فليب تريبس: تشريع حرب الجزائر، ص 205 وما بعدها.

(2) تشريع حرب، ص 241، يقول جيلس فرحات: "من وجهة نظري فإن الجنرال كان قادراً على تسوية مشاكلنا إلا أنه لم يكن يميلياً ولا يسارياً، بل كان هو ضمير فرنسا.

(3) من مواليد 1773. حين وزير للحرية للفرنسية سنة 1846 ثم قاد الحملة إلى الجزائر ووقع مع الداي وثيقة الإستسلام وركب إلى رتبة مرشال فرنسا سنة 1832 وتوفي عام 1846 أنه لم يكن يميلياً ولا يسارياً بل هو ضمير فرنسا.

(4) جنيرال فرانسى أرسل إلى الجزائر لمحاربة الأمير عبد القادر سنة 1836، وقع معاهدة التناغة سنة 1837 وفي سنة 1840 حين حاكماً عاماً للجزائر لمارس فيها سياسة الأرض المحروكة وإستقال من الجيش سنة 1847. ومات بعد ذلك بقتيل مصلاً بمرض الطاعون.

(5) حين حاكماً للجزائر بعدما أن خرج منها ديومون سنة 1830: هزيمة أحمد باي أمام قسنطينة 1836. كولمى بعد أن عين مرشال فرنسا سنة 1842.

(6) مذكرات الجنرال ديغول، الأمل، ص 71.

ب- إيهام الرأي الفرنسي والعالمي بالجناح إلى السلم قصد الحد من الانتصارات التي حققتها وتحققها جبهة التحرير الوطني في حظيرة الأمم المتحدة ولدى منظمات الجمهورية المختلفة.

ففي هذا الإطار أعلن، في اليوم الرابع من أكتوبر من نفس السنة أنه يأمر العسكريين بمغادرة لجان السلامة العامة⁽¹⁾ وفي اليوم الثالث والعشرين من ذات الشهر عرض على جيش التحرير الوطني ما يسمى بسلام للشجعان.

ج- إعادة تنظيم الجيش وتزويده بأحدث أنواع الأسلحة مع أمره بتكثيف العمليات العسكرية للهجومية، وبهذا الصدد استدعى الجنرال صالان إلى باريس واستقبله في اليوم الثاني من شهر ديسمبر بالجنرال شال كقائد عام للقوات المسلحة ويول دولوفريسي كمندوب عام لفرنسا في الجزائر.

وإذا كان الجنرال ديغول في العلانية يبدي نفس الاهتمام بالدعائم الثلاث المذكورة، فإنه في الواقع، كان يراهن فقط على الدعامة الثالثة معتقداً أن الإستراتيجية الجديدة⁽²⁾ التي بشر بها الجنرال شال قادرة على إنهاء الثورة في أجل قريب.

وبالفعل، لقد وضع تحت تصرف قائد القوات المسلحة الجديد إمكانيات ضخمة في المجالين المادي والبشري، ولمساعدته تم تعيين وترقية مجموعة من الجنرالات والعقلاء الذين تخرجوا من المدارس العسكرية العليا أو الذين اكتسبوا

⁽¹⁾ تأسست هذه اللجان على إثر الحركة الثلاث حشر من ماي سنة ثمان وخمسين وتسملة وألف، بمبادرة من حالة المصيرين والمتطرفين من الضباط في الجيش؛ وكان الهدف منها تجييد الرأي العام في الجزائر وفي فرنسا من أجل الحفاظ على الجزائر فرنسية، تشكلت لجنة لم في الجزائر العاصمة ثم تلحقها لجان محلية في جميع المستويات متضمنة أعضاء من الأوربيين. ومن الجيوش وآخرين من الجزائريين المتمردين على سلطة جبهة التحرير الوطني. وفي نظر فرحات عباس، فإن هذه اللجان كانت في بداية الأمر ضد الجزائريين وضد فرنسا اللبرالية، تشریح حرب ص: 240.

⁽²⁾ لقد حشر شال عن هذه الإستراتيجية الجديدة بقوله: ((إن تطبيق الأمان وتمشيها لم يعد كافياً لأن للفاقة)) يعرفون الأرض جيداً وهم يتقنون بسرعة كبيرة، ولذلك يجب علينا، عندما نمتل منطقة أن نبقى فيها أطول مدة ممكنة حتى نلحق العدو إلى المجهول، فتراجعنا بالليل والنهار في الجبال وفي الأودية سيجعل المتمردين يتخفون، ونظراً إلى أنهم لا يستطيعون ذلك، لأنهم في حاجة ماسة إلى الاتصال بالسكان، فإن حيلاتهم ستكون إلى جحيم وهذا ما ينبغي أن نحققه)).

في الميدان، خبرة واسعة في حرب الفيتنام وفي الجزائر نفسها⁽¹⁾.

ولم تكن استراتيجية شمال مجرد حبر على ورق، بل أن كل المصادر تؤكد على أن كل العمليات العسكرية التي انطلقت مع بداية العام الجديد قد شكلت خطراً كبيراً على جبهة التحرير الوطني خاصة في اللواتين الثالثة والرابعة. أن هذه العمليات قد تواصلت إلى غاية عام ستين وتسعمائة وألف ملحقة اضطراباً بالمدينين وخسائر بجيش التحرير الوطني لم يعرف لها مثيل لا من قبل ولا من بعد⁽²⁾، وهو الأمر الذي جعل فرحات عباس يقول في كتابه ((تاريخ حرب)) ((إن الجزائر لم تعرف ثقل الحرب مثل ما عرفت ذلك في عهد الجنرال ديغول))⁽³⁾، لكن، على الرغم من كل هذه الجهود، فإن الجنرال شال لم يحقق الانتصارات العسكرية التي طلبها منه رئيس الدولة للفرنسية الذي اضطره الواقع إلى الحل المبني على التفاوض وهو الحل الذي شرع في تطبيقه منذ 16/05/1959 عندما صرح، باسم فرنسا، أنه يعترف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره.

مباشرة ديغول للقضاء على الثورة (عسكرياً) وقبل ذلك، كان الجنرال ديغول، في اليوم السابع عشر من شهر أفريل، أي بعد المعركة التي استشهد فيها قائد الولاية الثالثة والولاية السادسة بحوالي أسبوعين فقط، قد وجه رسالة تهنئة إلى الجنرال شال جدد له فيها ثقته المطلقة في نجاح برنامجه الذي قال عنه إنه يستحق التهنئة الكاملة في الجزائر،⁽⁴⁾ وزادت هذه التهنئة من غرور الجنرال شال الذي أدلى بعدها بأيام فقط إلى جريدة لوموند للفرنسية بحديث أكد فيه أنه "أخذ بزمام الأمور وأن الانتصار العسكري لا شك فيه وهو قريب"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ من جملة الضباط المصنفين تحت الإشارة خاصة إلى الجنرالات: الأرز، كراسيو، كامبيز، فور، ماسي، مومت، وخيرهم وإلى العقلاء: بريس، بيجار، ترانكي، بروزا، ديكتس، جيرا، كوستو، كوداز، كادر، ميكالدي وخيرهم.

⁽²⁾ صرحت هذه العمليات نجاحاً كبيراً بفضل المحافظة على مناطق الطريق كما جاء ذلك في تعليمات الجنرال شارل وبفضل تكثيف الطلعات الجوية الموجهة للمراقبة والتقصص، وليس أدل على ذلك خسارة جيش التحرير الوطني في هذه العمليات من كونها أدت في معركة واحدة إلى استبعاد قلندي للولاية الثالثة والسادسة المتبقين صبروش وسي الحواس وللأول لقلاد للولاية السادسة الولاد صبر اندريس ومجموعة كبيرة من مراقبيهم وقد حدث ذلك يوم 29/03/1959.

⁽³⁾ تاريخ حرب، ص 252.

⁽⁴⁾ انظر جريدة: ليكون الحبي للحد الصادر بتاريخ 17/04/1959، فإن لايرية قد نشرت على أصدده الصفحة الأولى تحت عنوان: الجنرال ديغول يهنئ للقادة العسكريين وتقوهم.

⁽⁵⁾ انظر جريدة لوموند، الصفحة الثانية من الحد للصادر بتاريخ 26/04/1959.

ولم يلجأ الجنرال ديغول إلى تقرير المصير إلا عندما تأكد بنفسه من أن مخطط شال استهلك ولم يعد قادراً على التوصل بسبب المقاومة غير المنتظرة التي أبدتها وحدات جيش التحرير الوطني التي عرفت كيف تتكيف مع الوضع الجديد من جهة⁽¹⁾ ونتيجة ظهور معارضة شديدة للمخطط المذكور في صفوف الضباط السامين في الجيش الفرنسي نفسه من جهة ثانية⁽²⁾ فمن المعلوم أن شال أسس مخططه على النتائج المستخلصة من تجربة الجيش الاستعماري في الهند الصينية، محاولاً توظيف أساليب الحرب الثورية والدعاية النفسية التي طبقها للقائد "هوشي منه" بعد أن اقتبسها من الزعيم الصيني "ماوتسي تونغ". لكنه لم يأخذ في الاعتبار شيئاً أساسياً هو أن تلك الأساليب الثورية والدعاية النفسية ما كانت لتتجح في تقويض أركان الاستعمار الفرنسي بالهند الصينية لولا نيل الهدف المقصود وطبيعة التيار التحريري وتفاعل الشعب مع قيادته كلها عوامل لا يمكن للجنرال شال أن يتوفر عليها لإنجاز مخططه الذي لم يكن مصيره أحسن من مصير مخطط الجنرال نافار⁽³⁾ في الهند الصينية.

دوافع وضوء ديجول للتفاوض مع G.P.R.A

وفي مذكراته التي نشرت مطبوعة سنة سبعين وتسعمائة وألف، تعرض

⁽¹⁾ بمجرد للشروع في تطبيق مخطط شال أعطيت الأوامر إلى لواءات جيش التحرير الوطني وكتائبه للانقسام على وحدات خفيفة تخزن أسلحتها الثقيلة لتتمكن من التنقل بسرعة ومن خرق صفوف العدو بسهولة. وقد كان لهذا التكتيك مفعول جيد في الحفاظ على الأرواح والعتاد معاً.

⁽²⁾ من جملة هؤلاء الضباط المعتمد بوجار الذي وجه تقريراً إلى الجنرال جاء فيه على الخصوص: "مخططكم لا يمكن أن يكتب له النجاح لأسباب كثيرة منها: أننا نسير أربع كلم في الساعة بينما يتطعم الجنرالون سبعة كلم وفي هذه الحالة سيظل للحاق بهم من باب المستحيلات، ثم أن كثرة المعارك والديابات تتركز الجيش وتوقفه في سرعة التنقل، بالإضافة إلى أننا نخصص لمراسمتها حوالي مائة ألف جندي من بين النصف مليون عسكري المعين لإنجاح هذا المخطط". أما العقيد كاسر فيرى أن المخطط مصيره الفشل ويختم تقريره قائلاً: "مفارقة الطائرات والديابات في محاربة مقاومين مدربين على حرب المصالحات ويختفون في الأحرار ووراء الصخور في الجبال؟ إنني أشرح هذا السؤال وأنا أعرف أن الطيران الفرنسي يقوم كل يوم بثلاثمائة ضربة".

نظر هذه الوثائق للمجاهد، العدد 41، ص: وما بعدها.

⁽³⁾ جنرال فرنسي من مواليد 1898. حين قلاداً أعلى للقوات المسلحة في الهند الصينية في شهر ماي 1953 وضع هو آخر مخططاً عسكرياً وأولى بتصديقات كثيرة يؤكد فيها قرب الانتصار الذي تحقق له بطريقة أخرى في ديان بيان فو نشر كتاباً بعنوان "انتصار في الهند الصينية 1953/19415"، صدر في باريس سنة 1956.

الجنرال ديقول إلى الأسباب الحقيقية التي جعلته يختار تقرير المصير كحل نهائي للمسألة الجزائرية فقال: كما هي العادة، فإن الاتصال المباشر مع الناس في مواطن نشاطهم قد وضع في ذهني معطيات ما كانت جميع التقارير لتستطيع نبأتها، لقد تأكدت الآن أن الثورة قادرة ومتبقية قادرة إلى ما نهاية على إنشاء المقاومة في المناطق خاصة وذلك بمساعدة السكان. ففي هذا الصدد لفتت انتباهي مجموعة من المؤشرات منها أنني، حينما حلت بالأرياف، فإن الفلاحين الذين يسوقهم العسكر للتحية، يقفون باحترام على حافتي الطريق لكلهم يفعلون ذلك في صمت رهيب. أما في تيزي وزو، مثلاً، حيث كثافة السكان لا تسمح للجيش بإجبار الناس على التجمع، فإنهم لم يأثروا للقائي رغم مكبرات الصوت التي كانت تعلن عن مقامي، وفي قرية من قرى منطقة القبائل حاولت السلطات أن يكون الإستقبال نمونجياً، فحييت بحرارة عند مدخل البلدية واستمعت للأطفال ينشدون النشيد الوطني الفرنسي. لكن، عندما هممت بالخروج، تقدم مني كاتب البلدية المسلم ملحنياً، مرتعشاً وقال لي: أيها الجنرال، لا تتدعروا أن الجميع هنا يريدون الإستقلال، وفي مدينة سعيدة⁽¹⁾ حيث قدم لي البطل بيجار فرقة جورة "المكونة من الفلاحة المعتقلين والمعتقلين، وكان من بينهم طبيب عربي فسألته: "مارأيكم يا طبيب أجابني قائلاً وعيناه مغروقتان بالدموع: أن ما نريده، وما نحن بحاجة إليه هو أن نكون مسؤولين عن أنفسنا وأن لا يسأل عنا أحداً". إذن، أصبحت متأكداً أكثر من أي وقت مضى ورغم أننا نضيق الرجال والمال سدى في محاولتنا فرض الجزائر الفرنسية، وإن السلم لن يأتي إلا بمبادرات سياسية في اتجاه آخر وعلى فرنسا أن تفعل ذلك".

* ومن جهة أخرى، استطعت أن تحقق من مواصلة حرب مستحيلة إلى ما لانهائية ستعرض جيشنا ومن خلال وحدتنا الوطنية إلى خطر، لأن طبيعة العمليات تؤدي حتماً إلى انقسام قوتنا".

"لأجل ذلك، فأبني تمعدت مخاطبة الضباط المسؤولين عن العمليات قائلاً: إذا كان نجاح العمليات الجارية أساسية، فإن المشكل الجزائري لن يجد حله إلا إذا حصلنا على موافقة الجزائريين... وأن عهد الإدارة بواسطة الأوربيين قد لنقضى... وإننا نواجه هذه الدراما في الوقت الذي يتم فيه تحرير جميع

(1) هي اليوم عاصمة واحدة من ولايات الجزائر الثماني والأربعين. تقع جنوب غربي العاصمة على بعد حوالي 600 كلم، مشهورة بذات الحناء ويكوها منطقة رعوية غنية وبها منبع يحمل نفس الاسم وله شهرة عالمية، تقع سعيدة على سفح سلسلة من الجبال التي توخت فرنسا أثناء ثورة التحرير.

الشعوب المستعمرة... أما أنتم، فاسمعوني جيداً إنكم لستم الجيش من أجل الجيش. إنكم جيش فرنسا. لا وجود لكم إلا بها ولها وأنتم في خدمتها. وإن المسؤولية التي تقلدها لتوجب على الجيش طاعتي لتحيا فرنسا. وأني لمتأكد من أنكم تفعلون ذلك وباسم فرنسا فأني أشكركم عليه⁽¹⁾.

أن اعترف فرنسا بحق للشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه يعد إنتصاراً كبيراً بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، لأنه يسحب ورقة أساسية من أيدي الدبلوماسية الفرنسية التي ما فتئت تظهر في وجه الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة وإقع الجزائر كجزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية، أما الآن وقد اعترف رئيس الدولة للفرنسية بتمايز الشعب الجزائري عن الشعب الفرنسي، فإن الأمر قد تغير، وسهلت مهمة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قصد تحقيق المزيد من الإنتصارات في المجال الدبلوماسي، بل أن طريق التفاوض قد أصبح مفتوحاً وخالياً من كل العراقيل.

ولقد كان هذا هو رأي جبهة التحرير الوطني نفسها إذ في افتتاحية لسانها المركزي، للعدد السادس والخمسين: "إن القضية التي حاربنا من أجلها خمس سنوات والتي سجلها أول بيان للثورة وهي قضية تقرير المصير قد حلت بموفقين متكاملين اتخذ أحدهما يوم 16 سبتمبر عندما أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية، لأول مرة، عن اعتراف فرنسا بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، واتخذ ثانيهما يوم 28 من نفس الشهر عندما أعلنت الحكومة الجزائرية قبولها لهذا المبدأ كأساس لتسوية المشكلة"⁽²⁾.

لكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت، في هذه الأثناء، تعاني أزمة السلطة والنفوذ نتيجة الأحداث التي سبق أن تعرضنا لها في بداية هذا الفصل وبمسبب موقف، كريم بلقاسم الذي أصبح، أكثر من أي وقت مضى، يعمل على الإنفراد بالقيادة العليا شاهراً في وجه الجميع كونه الوحيد المتبقي طليقاً وعلى قيد الحياة من بين أعضاء القيادة التي أشعلت فتيل الثورة⁽³⁾ ويذكر السيد

(1) شارل ديغول، مذكرات الأمل، للتجنيد 1958-1962، باريس 1970 ص: 78 وما بعدها.

(2) المجاهد، لسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، وزارة الإعلام، الجزائر 1980، الجزء الثاني ص: 3 من العدد 56.

(3) خمسة أعضاء من تلك القيادة كانوا بالسجن وهم: رابح بوطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر، أحمد بن بلة، وحسين أيت أحمد، وثلاثة استشهدوا وهم: مراد بنوش في معركة بوكركر يوم 18/10/1958.

فرحات عباس أن هذا الشعور بالتمتع بالثورة الذي كان يحرك بلقاسم كريم قد قوبل بآخراً لا يختلف عنه من طرف العقيدين بو الصوف وابن طوبال الذين لم يترددا في التذكر بأنهما شاركا في اجتماع الإثنين والعشرين عندما كان كريم ما يزال متعلقاً بأهداب مصالي⁽¹⁾ وخوفاً من أن يشتد الصراع ويتحول إلى مالا يحمد عقابه يتحمل رئيس الحكومة⁽²⁾ مسؤولياته ووجه استدعاء إلى مجلس الولايات للاجتماع من أجل الحلول اللازمة للمشاكل التي تراكمت ولكي تضع حداً للنزاعات الشخصية القائمة ليس بين الباءات الثلاثة فقط ولكن بينهم فرادى ومجتمعين وبين عدد آخر من الأعضاء الأساسيين في القيادة⁽³⁾.

وعندما ألقى الرئيس خطابه التاريخي في اليوم السادس عشر من شهر ميمبر، كان بعض قادة الولايات قد وصلوا إلى تونس التي حددت كمرحلة أولى قبل الذهاب إلى طرابلس⁽⁴⁾ ولم يكن بالإمكان تنقل مجالس الولايات لأسباب أمنية وعملية، ولذلك تم الاتفاق على أن تسند المهمة المحددة من طرف رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى خمس عقداً الولايات بالإضافة إلى العقيدين المسؤولين عن قيادة الأركان والباءات الثلاثة⁽⁵⁾.

المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثانية:

كان الاجتماع مارتونيا ومطبوعاً بكثير من الحدة والصراحة⁽⁶⁾، أثرت لثأه جميع القضايا الأساسية مثل تمرير الأسلحة والخيرة عبر خطي موريس

1957. مصطفى بن بولعيد نتيجة انفجار راديو ملقم يوم 27 مارس 1975، فلم يبق سوى كريم

بلقاسم ملقياً وطي قيد الحياة.

(1) تدريع حرب، ص: 269.

(2) تجدر الإشارة هنا إلى خاصة الصراع الحاد بين كريم بلقاسم ومحمود شريف الذي فهم وزير الحرب بالمجز والتقصير وبلغه السبب في كل المشاكل التي تمرلها للثورة في الخارج وفي الداخل.

(3) من بين هؤلاء القادة: العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة والعقيد لبيدي لخضر المدعو الحاج لخضر، قائد الولاية الأولى والعقيد طي كافي قائد الولاية الثانية.

(4) أما مسؤولا قيادة الأركان فهما: العقيد مولري بومدين والعقيد محمدي السعيد، وأما قادة الولايات فهم العقيد طي كافي عن الثانية والعقيد الحاج لخضر عن الأولى والعقيد لطفي عن الخامسة، وصين لتمثيل الرابعة العقيد دهميس سليمان ولتمثيل الثالثة الرائد يارون لأن كلاي للولايتين لم يتمكنوا من الخروج.

(5) المجاهد، العدد 59 الصادر بتاريخ 1960/02/05 ص: 635 وما بعدها، حيث يقرأ أن الاجتماع إنقذ في طرابلس ونام من يوم 1959/12/16 ص إلى يوم 1960/01/18 من الخروج.

وشال وضرورة دخول جيش الحدود وقيادته لتعزيز الولايات وكذلك رجوع القيادة العليا للثورة إلى أرض الوطن كما تقتضي ذلك المبادئ التنظيمية المنصوص عليها في وثيقة وادي الصومام. وعلى الرغم من أن أعضاء الحكومة كلهم في المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلا أنه لم يسمح لهم بحضور الاجتماع الذي أعتبر عسكرياً بحثاً. ويذكر السيد فرحات عباس أن العقيد لطفي لم يرض، في بداية الأمر، حتى بمشاركة من يسمون بالنباءات الثلاث⁽¹⁾ نظراً لكونهم طرف في النزاعات القائمة ولكونهم أعضاء في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وبعد كثير من الأخذ والرد وتدخل العديد من الأوساط⁽²⁾ لإصلاح ذات البين ولتقريب وجهات النظر، وبعد توقف الاجتماع مرات متعددة، توصل المجتمعون إلى الاتفاق على تركيبة جديدة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وحددوا له اليوم السادس عشر من شهر ديسمبر كبداية لأعماله في طرابلس.

أستمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى البيانات المتعلقة بنشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ثم انصرف إلى بحث عميق ومستفيض للوضعية العسكرية، واتخذ مجموعة من القرارات الرامية إلى جعل الأجهزة النظامية للثورة تتلاءم مع الأوضاع الجديدة كما أجري تعديلاً خفيفاً على تركيبة الحكومة وأوصى بتكوين لجنة وزارية، دخلها، تكون مسؤولة عن شؤون الحرب وتشرف مباشرة على هيئات الأركان⁽³⁾.

ولئن كانت أشغال المجلس قد مكنت من التغلب على كل المشاكل الداخلية واتسمت بالحكمة التي ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية وتحقيق المصالح بين سائر النزاعات وإقناع السيد كريم على التخلي، بمحض إرادته،

(1) لقد قال لهم العقيد لطفي في أول اجتماع: إننا سننظر في مشاكل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وسلائق أعمالها وكثمت أعضاء في الهيئات: كيف سيكون موقفكم إذا وقفنا على مشاركتكم ألا يكون من العدل أن نسمح بذلك لبقلي أعضاء الحكومة، وقد تسببت هذه الملاحظة المسؤولة والمنطقية في إضغاب السيد كريم الذي كان يعتقد أنه لا يحسم بلا منازع، وكاد للقاء أن يتحول إلى أزمة أخرى لولا تدخل العديد من الضباط السامين لجيش التحرير الوطني وبولا ما كان للعقيد هو الصوف من سلطة أدبية على العقيد لطفي.

(2) أهمهم كان هو السيد ابن يوفى بن خدة الذي كان بعيداً عن كل القضايا، في ذلك الحين نظراً لثقلته على الميدان واستمراره في المطالب بدخول الحكومة إلى أرض الوطن.

(3) يذكر السيد عباس فرحات أن تاريخ انعقاد المجلس هو 13 ديسمبر (انظر تشريح من: 279) أكن ذلك خطأ لأن محاضر جلسات الدورة تحمل تاريخ 16 ديسمبر 1959.

عن مشروعه الخاص بقيادة الثورة⁽¹⁾، فإن كل ذلك يبقى بسيطاً بالمقارنة مع الأهمية البالغة التي يكتسبها للنصان الأساسيان اللذان تمت المصادقة عليهما بالإجماع واللذان يعتبران مكسباً إيديولوجياً جديداً⁽²⁾ لقد وضع مشروع الوثيقتين من قبل لجنة ترأسها السيد ابن يوسف بن خدة استغرقت مدة أسبوعين بعضوية المادة عمر أو صديق⁽³⁾ وفرانتز فالون (أو عمر فالون كما كان يسمى نفسه) ومحمد الصديق بن يحيى وعبد الرزاق شلتوف، منطلقة من بيان أول نوفمبر ووثيقة وادي الصومام وموظفة التجربة الواسعة المكتسبة خلال خمس سنوات من ممارسة الكفاح المسلح وللضال السياسي والنشاط الدبلوماسي.⁽⁴⁾

أما الوثيقة الأولى فتتعلق بمؤسسات الدولة الجزائرية أثناء فترة الكفاح المسلح وبعد استرجاع السيادة الوطنية، ولمن يقرأ بنتمعن، فإنه لا يجد مفراً من التوقف عند مجموعة من الملاحظات يمكن حصر أهمها بالآتي:

1- إن تراجعاً جوهرياً قد وقع بالنسبة لمفهوم الدولة الجزائرية التي تتعهد جبهة التحرير الوطني بإقامتها بعد وقف إطلاق النار واسترجاع الاستقلال الوطني للثورة الجزائرية قد صادق، من خلال الوثيقة المذكورة، على أن تكون الدولة الجزائرية ديمقراطية واجتماعية وأن لا تكون مؤسساتها متناقضة مع المبادئ الإسلامية، أما بيان الفاتح من نوفمبر فيذكر بصريح العبارة إن إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ستكون "ضمن إطار المبادئ الإسلامية".

من الواضح أن التعبيرين متناقضان ولا يمكن إيعاز ذلك إلى مجرد خطأ في الصياغة، عندما نعرف أن المجموعة التي أشرفت على التحرير مكونة، رغم قلة عددها، من أفضل ما في صفوف جبهة

⁽¹⁾ مقابلة أجريتها مع عبد الحفيظ بو الصوف، في بته 1978، 02، 23. وما زال موضوعها مرونقاً ينتظر النشر، وحسب السيد بو الصوف وهو ثقة في الموضوع، فإن المشروع للمكون يتخلص في استبدال الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقيادة ثلة يرأسها هو باعتباره أقدم البعثات مسؤولية.

⁽²⁾ انظر نص الوثيقتين في الملحق رقم 10.

⁽³⁾ كان أو صديق منذ 1949 قد طرد من حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بسبب بربريته وتشجيعه الأمر الذي جعله ينضم إلى قيادة الحرب الفيصلي الجزائري، وبعد اندلاع الثورة إلتحق بالولاية الرابعة وقد كان مجلس لولاية بعد محاكمته علماً حين كاتب دولة في حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية (انظر أمزيد من التفاصيل حول المسألة البربرية).

⁽⁴⁾ Les origines du 1er novembre 1954 Editions Dahlefab, Alger 1989, P169 et suivante. (Ben Youcef) Ben Khedda.

للتحرير الوطني من فرسان القلم للمسلم لها، في ذلك الوقت، بالقدرة الفائقة على ممارسة الكتابة باللغة الفرنسية، والمعروفين بكونهم الدماغ المفكر والمسؤول عملياً عن إعلام الثورة. وإذا كان جمهور المناضلين لا يعرفون عنهم سوى صفة الجهاد التي اكتسبوها بفضل مواقفهم في دوليب الثورة وبواسطة بعض السلوكات الفردية، فإن معظم المسؤولين السامين لم يكونوا بجهلون للنزعة اليسارية والميولات الماركسية بالنسبة لأغليتهم، وكان من المفروض أن تكون هناك نقطة في إشغال المؤتمرين بتسوية المشاكل الميدانية التي كانت تهدد الثورة بالإنفجار.

ومما لا شك فيه أن تلك الغفلة أو تلك الثقة التي لم تكن في محلها قد أدت إلى تجسيد واحد من الإنحرافات الخطيرة التي ستكون أساساً للإنزلاقات التي سوف تقود بالتدريج إلى الخروج نهائياً عن الخط الأيديولوجي الذي سطرته جبهة التحرير الوطني ليلة الافتتاح من نوفمبر.

2- إن الوثيقة، قد أهملت، في عرضها للمبادئ الأساسية، التوقيف عند إبعاد الثورة المغربية والعربية والإسلامية طبقاً لما جاء في بيان أول نوفمبر، ومن أجل تجاوز للنقص الذي تضمنته في المجال، وثيقة وادي الصومام والذي نددت به مجموعة كبيرة من أعضاء القيادة في مقدمتهم الرئيس أحمد بن بلة.

هنا، أيضاً، نلاحظ لاهتمام عمر أو صديق وفرايتز ومحمد الصديق بن يحيى اللذين يرون أن مستقبل الجزائر لن يكون زاهراً في دائرة العروبة والإسلام التي تمثل، في نظرهم، بؤرة الرجعية والعصور المظلمة، وحتى المغرب العربي الذي ظل مركزاً إهتمامات الرواد من المناضلين، فإنه لا يؤمنون به إلا عندما تجرده من صفة العروبة وتحصره في إطار شمال إفريقيا الذي يربط بين أقطاره قاسم اللغة الفرنسية والثقافة المغربية اللتين أعتمد عليهما الاستعمار لتأييد حالة الإنسلاخ عن الذات للضرورة لديمومته.

3- إن التطهير السياسي، في منظور جبهة التحرير الوطني، يعني إعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي بواسطة القضاء على مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي تتناقض مع الروح الثورية وبواسطة إلغاء الروح

الحزبية التي تعود فقط إلى التعصب وإلى تكريس التقسيم الذي يعمل الإستمطار على تحقيقه بجميع الوسائل. وبهذا المفهوم، فإن الجماعة المنكورة لا يمكن أن تكون راضية عن التطهير السياسي لأن الحزب الشيوعي الجزائري لا يعد من الحركة الوطنية نتيجة تبعية العضوية للحزب الشيوعي الفرنسي والضمولة، إيديولوجياً، تحت لواء الشيوعية الأممية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فلأن الحزب الشيوعي الجزائري ظل دائماً يرفض حل نفسه لصالح جبهة التحرير الوطني، ويعتبر بقاءه كت تنظيم سياسي مستقل مسألة أساسية مازال يدافع عنها إلى يومنا هذا⁽¹⁾.

إن هذه الملاحظات الثلاث تدل بما لا يدع أي مجال للشك على أن المباشرين لصياغة هذه الوثيقة لم يطبقوا توجهات المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي ألزمهم بعدم الخروج عن الخطوط العريضة التي حددها نداء الفاتح من نوفمبر مع الأخذ في الاعتبار للتطورات التي عرفت وتعرفها القضية الجزائرية في الداخل وفي الخارج. ويقول السيد ابن يوسف بن خدة الذي سألناه في الموضوع⁽²⁾ أنه لم ينتبه في حين إلى "هذه الأخطاء الفادحة" لأنه كان يعرف كفاءة أعضاء اللجنة ويعتقد أنهم تخلوا عن معتقداتهم الأيديولوجية بعد إلتحاقهم طوعاً بجبهة التحرير الوطني ولأنه هو الأهم في نظره كان مركزاً كل طاقاته الفكرية وموظفاً جميع إمكانياته المادية والأدبية من أجل إقناع أعضاء المجلس بضرورة تبني إقتراحه للقاضي بحتمية رجوع القيادة العليا للثورة إلى أرض الوطن وهو الإقتراح الذي لم يتوقف عن الدفاع عنه منذ أكثر من ستة أشهر أي منذ الصراعات الشخصية على السلطة والتي بدأت تطفئ على العمل في سبيل تطوير المعركة الوطنية وتوفير أسباب نجاحها.

وأما الوثيقة الثانية فتتعلق بالقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني وهي مكونة من مدخل وثمانية فصول اشتملت على أربعين مادة ومن خلال القراءة الأولى يستطيع الباحث أن يستخرج مجموعة من الملاحظات أهمها.

(1) إن الحزب الشيوعي نفسه لا ينفي ذلك وأمن يريد التأكيد هناك مختلف الرسائل التي وجهها مكتبه BuY السياسي في لترات مختلفة إلى الحكومات المؤقتة للجمهورية الجزائرية أنظر خاصة: (Francois) La republique Algerienne Democ- ratique et populaire- paris 1965, p. 217 et suivantes.

(2) لقاء لجريده معه يوم 1983/03/31 عندما كنا نستعد لإصدار الطبعة الثانية من: الثورة الجزائرية في عامها الأول، وكان ذلك في بيته بحي حيدرة في الجزائر العاصمة.

1- إن المشرفين على الصياغة قد اجتهدوا لبلورة الإتسجام بين الوثيقتين فيما يتعلق بمفهوم الدولة الجزائرية المنتظر إقامتها بعد إسترجاع الإستقلال الوطني. فهي طبقاً للمادة الثانية من القانون الأساسي "جمهورية ديمقراطية وإجتماعية لا تكون في تناقض مع المبادئ الإسلامية"⁽¹⁾ تماماً مثلما جاء للتصديق على ذلك في الوثيقة الأولى كما رأينا.

2- إن المشرفين على الصياغة قد اضطروا لتكريس هذا الإنجراف في الوثيقتين إلى السكوت عن تثبيت مبدأ أساسي تألق بغيابه في الوثيقة الأولى وجاء في مدخل للقانون الأساسي: "إن الجزائر جزء من المغرب العربي وهي تنتمي إلى الوطن العربي الذي تربطها به أربعة عشر قرناً من التاريخ والثقافة العربية الإسلامية وكذلك الكفاح ضد الظلم الإستعماري والامبريالية"⁽²⁾.

ومن الجدير بالذكر أن هذا التعبير سيبقى كما هو ملازماً لجميع مواليق الثورة الجزائرية إلى غاية أكتوبر سنة ثمان وثمانين وتسعمائة و ألف.

5- إن الوثيقة قد تضمنت، لأول مرة منذ إندلاع الثورة، تأكيداً بصريح العبارة على أن جبهة التحرير الوطني لا تكافح من أجل إسترجاع الإستقلال الوطني فحسب بل أنها ستواصل مهمتها التاريخية بعد ذلك، كفائد ومنظم للأمة الجزائرية من أجل بناء الديمقراطية الحقة وتحقيق الإزدهار الإقتصادي والعدالة الإجتماعية"⁽³⁾ إن هذا للتصديق الذي جاء ضمن المبادئ العامة يعتبر بداية للقواعد الثابتة لما سيمسى فيما بعد بالمجتمع الاشتراكي، وسوف نرى أن المؤنجلين سوف لن يستقروا على صفة واحدة للديمقراطية⁽⁴⁾ وذلك نظراً لعجزهم عن تبليغ مفهومها الصحيح للجماهير الشعبية الواسعة إن للوثيقة، ولأول مرة، أيضاً، لم

(1) انظر المادة الثالثة من القانون الأساسي (الملحق رقم7)

(2) مدخل القانون الأساسي (الملحق رقم7).

(3) المادة الرابعة من القانون الأساسي (الملحق رقم7)

(4) لقد عرفت الجزائر المستقلة أنواعاً من الديمقراطيات منها: الديمقراطية المسوولة، الديمقراطية الثورية، الديمقراطية المباشرة، الديمقراطية للشعبية إلخ....

تخف استعمال جبهة التحرير الوطني للأدبيات الماركسية. فالجماعية ومحاربة عبادة الشخصية ورفض الحكم الفردي كلها تجسدت في مبدأ المركزية الديمقراطية (1) الذي صارت جبهة التحرير الوطني تعتمد عليه في التسيير والتنظيم.

وبالإضافة إلى هذين النصين، الذين حظيا بإجماع المشاركين في أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية، فإن هذا الأخير قد أعاد النظر في تشكيل الحكومة للجمهورية الجزائرية وضبط الخطوط العريضة، لبرنامج عملها بالنسبة للفترة المقبلة.

ففيما يتعلق بالحكومة رفض المجلس مشروع السيد بلقاسم كريمة الرامي إلى استبدالها بقيادة ثلاثية على غرار ما هو موجود في الإتحاد السوفييتي، ولم يكن الرفض وحده كافياً، بل أن أعضاء المجلس قد جندوا نقتهم للرئيس فرحات عباس (2) وزحزحوا صاحب المشروع من وزارة الحربية بعد أن عبروا له عن لجنة مكونة من ثلاثة وزراء (3) على أن تتولى تسيير جيش التحرير الوطني بواسطة قيادة للأركان (4) أعينها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على هذا الأساس، فإن المجلس قد أثب وثيقة وادي الصومل التي نظمت جيش التحرير الوطني إلى غاية الولاية لكنها لم تزوده بقيادة عليا. ولم يبق إلا وضع هذه الوثيقة ولذلك، فإن العلاقة سرعان ما تدهورت بين قيادة الأركان واللجنة الوزارية.

إن اللجنة الوزارية هي التي اقترحت، للتعيين، رئيس قيادة الأركان، وقد كان الباءات يعتقدون أن العقيد هواري بومدين المعروف بإنغلاقه على نفسه لن يخرج عن طاعتهم وسيكون مجرد منفذ لقراراتهم (5) أما أعضاء القيادة فقد روعيت في تعيينهم مسألة التمثيل الجمهوري بحيث جاء الرائد أحمد قائد عن الغرب والرائد علي منجلي عن الشرق والرائد ربيع زراري "عن الدين" عن الوسط ولم يعين أحد عن الجنوب لأن لولاية السلاسة لم تكن ممثلة على أعلى

(1) هذا المبدأ مأخوذ من المادة 19 من القانون الأساسي للحزب الشيوعي السوفييتي في تلكه الحين.

(2) تكونت هذه الحكومة من الرئيس والباءات ومن وزير الإعلام السيد محمد المسيد الذي كان يطمح أن يكون قائداً للأركان.

(3) أهم الباءات الثلاث.

(4) يذكر السيد فرحات عباس في تشريح حرب، ص: 281 أن الحكومة عينت العقيد هواري بومدين قائداً للأركان في أول مجلس لها 60/02/22. وفي نفس المجلس عينت نوابه.

(5) مباحثية (محمد الشريف) من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1968، ص 21.

مستوى في جيش الحدود.

وبمجرد التحيين والتتصيب تحركت قيادة الأركان لإعادة تنظيم الجيش على الحدود الشرقية والغربية، وكان أول إجراء لها استدعاء الضباط القدامى وتسريح المعتقلين على إثر حركة العقيد محمد لمعوري واستبعاد الضباط القادمين من الجيش الفرنسي عن الوحدات القتالية وقيادة الفيلق⁽¹⁾. وحزت هذه التدابير في نفس الباءات الذين اعتبروا ذلك تحدياً لهم فلجأوا إلى المناورة واستصعدوا من الحكومة أمراً لقيادة الأركان بالدخول إلى أرض الوطن للأشراف، هناك، على سبيل المعركة⁽²⁾.

أما عن برنامج عمل الحكومة الذي ضبطه المجلس الوطني للثورة الجزائرية فيشتمل على مجموعة من النقاط أهمها مايلي:⁽³⁾

- تكثيف العمليات العسكرية على الحدود الشرقية والغربية من أجل تخفيف الضغط على الولايات وتحويل الحرب، وبالموازاة مع ذلك، أوصى المجلس بتصعيد العمل العسكري في فرنسا وباستهداف المؤسسات الاقتصادية الحساسة.

- تخفيف الجهاز الإداري ووضع الإطارات المُسرَّحة تحت تصرف جيش التحرير الوطني.

- إنشاء لجنة للمحاسبة من أجل لسمهر على حسن سير مالية جبهة التحرير الوطني وعلى تطبيق توجيهات المجلس المتعلقة بالتكشف في مستوى المصالح الإدارية والديبلوماسية ورفع ميزانية للتسيير بالنسبة للولايات.

- العمل على تجسيد مبدأ تقرير المصير تحت رقابة الأمم المتحدة مع مواصلة المساعي من أجل لإنجاح التفاوض مع فرنسا طبقاً لما جاء في نداء الفاتح من نوفمبر.

- مواصلة العمل من أجل تحقيق الوحدة المغاربية وتجسيد التضامن الإفريقي وإلحاق الصين والاتحاد السوفياتي بضرورة تقديم المعونة التقنية

⁽¹⁾ تلقى مع عبد الحفيظ بو الصوف في بيته يوم 1978/02/23.

⁽²⁾ على إثر هذا الأمر دخلت مجموعة من الضباط السامين من بينهم العقيد لطفي والرواد: الطاهر الزيريري وأحمد بن الشريف وسليحي مبارك. ويذكر فرحات عباس في تشريح حرب ص: 283 أن العقيد لطفي مبارك استشهد يوم 1960/03/30 في نواحي بشار. ⁽³⁾ المجاهد، المند 59 للصادر بتاريخ 1960/02/05 ص635 وما بعدها.

ولإرسال المتطوعين لمساعدة جبهة التحرير الوطني على تسف خط
موريس الذي صار يشكل مدالة منيعة يخشى أن تتحول إلى مخنقة
لجيش التحرير الوطني في الداخل.



الفعل ورد الفعل قبل التفاوض:

بعد إنتهاء أشغال المجلس الوطني في اليوم الثامن عشر من شهر جانفي سنة ستين وتسعمائة ولف. دخلت الثورة الجزائرية مرحلتها المتمثلة في توفير الجماهير الشعبية ودفعها في اتجاه الانتفاضة الشاملة قصد إرغام العدو على قبول التفاوض كما حدده بيان الفاتح من نوفمبر أي على أساس الاعتراف بالسيادة الوطنية ووحدة التراب الوطني مع إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وإلتجاز هذه المرحلة بنجاح وضع البرنامج الذي أوردنا أهم خطوطه العريضة في نهاية الفصل السابق.

وقبل الإسترسال في الحديث عن المرحلة الثالثة لا بد من الإشارة إلى أن للمجلس الوطني، أثناء مداولاته التي دامت لأكثر من شهر كامل⁽¹⁾ كان قد أبدى عدداً من الملاحظات حول المرحلة الثانية التي كانت تعني إقامة مناطق محررة على الحدود الجزائرية كمناطق لإنهاء قوات العدو ولتوفير الإسناد الضروري لجبهة التحرير الوطني في عملية جر الجماهير الشعبية إلى خوض المعركة الحاسمة في شوارع كافة المدن الجزائرية.

إن هذه المناطق قد تأسست بالفعل على الحدود الشرقية والغربية، لكن المجلس لاحظ أن ثمة تقصيراً يتمثل في عدم التركيز على الجزء الداخلي من المنطقة، وقد كان من المفروض أن تركز القيادة في أرض الوطن بدلاً من الأراضي التونسية والمغربية. ففي هذا الصدد أعطيت التعليمات لقيادة الأركان الجديدة كي تتدارك الوضع بجميع الوسائل. وقد فعلت ذلك بواسطة قراراتين أساسيين، يتعلق الأول منهما بإعطاء الأوامر الصارمة للضباط بتكوين وحدات طلائعية وتدريبها بطريقة مكثفة من أجل اجتياز خطي موريس وشال الجهنميين. أما القرار الثاني فخاض بتأسيس منطقتين محررتين في الجنوب تمتد إحدهما على الحدود المالية الجزائرية ولثانية على الحدود الليبية الجزائرية.

وإذا كانت قيادة الأركان قد لقت صعوبات جمة في تطبيق القرار الأول لأن عدداً قليلاً جداً فقط من الضباط استطاع اجتياز خط موريس بنجاح في حين

(1) انظر الفصل السابق.

فشلت معظم المحاولات رغم أن بعض من قاموا بها كانوا ممن سبقت لهم تجربة الدخول مرات متعددة⁽¹⁾، فإن القرار الثاني قد تم تطبيقه بسهولة كبيرة، قد يكون ذلك راجعاً لكون الضباط الذين أسندت لهم مهمة الإنجاز ممن أطلق سراحهم حديثاً⁽²⁾ فأرادوا للدليل على خطأ سجنائهم، ومن الممكن أيضاً، أن سبب ذلك يعود لكون الحدود الجنوبية غير محصنة بالأسلاك الشائكة المكهربة وبحقول الأنعام المحرومة ليلاً ونهاراً بالرادار والطيران.

فبالنظر إلى هذه الظروف وتقديراً للحملة الواسعة التي تقرر الشروع في القيام بها على الحدودين الشرقية والغربية من أجل إعادة لم وحدات وفيلق جيش التحرير الوطني التي كانت قد بدأت تنشبت بفعل الأزمات المتتالية التي تعرضنا إليها في الفصلين السابقين ولكي يعود الإنضباط من جديد إلى صفوف المجاهدين قررت قيادة الأركان المتمركزة بغار الدماء على الحدود التونسية وتأجيل الدخول لأرض الوطن إلى وقت لاحق وبالموازاة مع هذا القرار شرعت قيادة الأركان في ربط العلاقات الطبيعية مع الولايات كخطوة أساسية في طريق توحيد جيش التحرير الوطني بفرنسا من أجل التخطيط والتنسيق للعمل الفدائي هناك.

كل هذه القرارات والتحركات التي تكل على وجود خطة مدروسة، لم ترضي اللجنة الوزارية لشؤون الحرب، التي خشيت أن يقود ذلك إلى تهميشها، فمسرعت إلى الإتصال بمسؤولي الولايات والإتحادية تحذروهم من التعامل مباشرة مع قيادة الأركان ثم أصدرت إلى هذه الأخيرة، باسم الحكومة، أمرها بالدخول إلى الأراضي الجزائرية قبل نهاية شهر مارس سنة واحدة وسنتين وتسمعائته وألف.

وعندما أثرت هذا الموضوع مع الرئيس الراحل هواري بومدين⁽³⁾ أكد لي أن تصرفات اللجنة لم تكن إلا لتحقيق رغبة أعضائها في الإحتفاظ بالسلطة مهما

⁽¹⁾ مقابلة أجريتها 1984/03/07 مع لارند مصطفى بن نوي وهي ما تزال مخطوطة ومحفظة لديّ جاء في تلك المقابلة أن: من جملة الذين حاولوا ولم يحالفهم النجاح لتفدي على كائي قائد الولاية الثانية سابقاً ولارند مصطفى بن نوي. صنفو مجلس الولاية الأولى، طمأ بأن الإثنى سبق لهما أن خرجا ودخلا مرات عديدة.

⁽²⁾ أسندت هذه المهمة لمرافقة التفيد للشهيد محمد لعموري الرواد: عبد الله بن الهوشات وأحمد دراية ومحمد الشريف مساعدية الذين أطلق سراحهم وأرسلوا مع التفيد عبد العزيز بوتليقة إلى الحدود الجزائرية- الليبية.

⁽³⁾ وخاصة منهم بقتاس كرم وعبد الله بن طويال أجريت الحديث معه يوم 17 أكتوبر سنة 1976 عندما كنت مسؤولاً عن الأمانة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني.

كان الثمن، وقد كان هؤلاء الأعضاء يعتقدون أن دخول قيادة الأركان إلى الجزائر سيؤدي إلى إلغائها عملياً إما وهي تجتاز الأسلاك المكهربة وحقول الألغام أو بواسطة تكتل الولايات التي لن توفق على الإنضواء تحت لوائها، لأجل ذلك، فإن قيادة الأركان لم تطبق أوامر اللجنة في الموضوع، وراحت تواصل النشاط المكثف في سبيل إنجاز برنامج العمل الذي صادق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

في هذه الأثناء، وبينما كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تواصل نشاطها من أجل إيجاد أفضل السبل للدخول في مفاوضات مع حكومة الجنرال ديغول على أساس حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه خاصة بعد أن تبنى ذلك المجلس الوطني للثورة الجزائرية كانت فرنسا تعيش أزمة في جميع المجالات بسبب الإلتصارات التي ما فتئت الثورة الجزائرية تحرز عليها في الميدانين العسكري والسياسي.

فتزايدت العمليات في المدن، وإستمرار الجنرال ديغول في طريق التسوية على أساس تقرير المصير أغاظا دعاة الجزائر الفرنسية، إئصارها المدنيين والعسكريين على حد سواء، وقادا إلى ظهور بوادر التمرد على أعلى المستويات وخاصة في الجيش إذ تجرأ الجنرال ماسي على التصريح لإحدى الجرائد الألمانية بأنه يعارض هذه السياسة وهو على استعداد لمقاومتها بجميع الوسائل عندما يقتضي الحل ذلك⁽¹⁾.

ومما لا شك فيه أن تصريح ماسي لم يكن بريئاً ولا عفواً ولكنه جاء نتيجة مشاور وتفاهم مع غلاة المعمرين الذين كان النائب لاقيارد يتزعم نشاطهم.

وفي الحقيقة، فإن ديغول لم يكن راضياً عن سياسته المفروضة عليه بواسطة ضغوطات الثورة السياسية العسكرية، نستخلص ذلك من منكراته عندما يتألم لمسياستي، ولكن هل لنا سعيده بممارستها؟⁽²⁾

رغم ذلك وحفاظاً على سمعته أمر ديغول بنقل ماسي إلى فرنسا يوم 22/01/1960 وكان الإجراء مسبباً مباشراً ليعنن لاغيارد (LA GAILLARDE) يوم 22/01/1960 عن احتلاله لجامعة الجزائر على رأس مجموعات غيرة من الأرجل السوداء ووحدات الدفاعة المحلي. ووجه نداء إلى السكان الأوربيين ليتظاهروا عشية اليوم الذي بعده وهو يوم أحد للتكليل على تضامنهم مع

⁽¹⁾ ملكرات الجنرال، الجزء الأول، ص: 85 وكذلك المجاهد، العدد 60 ص: 5 وما بعدها.

⁽²⁾ مفكرات الجنرال، الجزء الأول، ص: 83.

المتمردين ولإرغام الحكومة الفرنسية على تغيير سياستها.

وبالفعل، فإن المظاهرات التي جرت صاخبة لكنها لم تمنع ديقول من توجيه أوامره إلى كل من دولوفري وشال لإستعمال العنف في سبيل إسترجاع الهدوء ثم أخذ الكلمة، عن طريق الإذاعة، في اليوم الثالث للتمرد فوصف الأحداث بالعصيان الذي لا يمكن أن يثنى عن الطريق التي اختارها لفرنسا في تعاملها مع القضية الجزائرية ولما أحس بأن ثمة تردداً في موقف القائد الأعلى للقوات المسلحة نفسه وخشى أن تمرى العدوى إلى فرنسا ذاتها، ارتدى زيه العسكري في اليوم للتاسع والعشرين من شهر جانفي ووجه خطاباً متلفزاً إلى الشعب الفرنسي للتأكيد على أن تقرير المصير قرار حكومي صادق عليه البرلمان ووافقت الأمة الفرنسية على أنه المخرج الوحيد الذي بقي ممكناً⁽¹⁾. وبعد هذا الخطاب الذي كان شديد اللهجة تدخل الجيش بقوة في اليوم الموالي وقضى على التمرد برفع الحواجز وتنظيف الطرقات وإعتقال رؤوس الفتنة وفي مقدمتهم لاقيارد ودوسيزيلي ودو ماركي في حين تمكن أورتيغز من الفرار إلى إسبانيا في إنتظار تكوين منظمة الجيش السري (المنظمة السرية المسلحة).

صحيح أن رئيس الدولة الفرنسية قد واجه، بحزم، هذا التمرد منذ بدايته⁽²⁾ لكنه لم يفعل ذلك حباً في الجزائر أو رغبة في تمكين شعبها من ممارسة حقه في تقرير مصيره. لقد كان بإمكانه أن يفعل ذلك عندما كان قائد فرنسا بلا منازع خلال الحرب الإمبريالية الثانية، لكن قناعاته الإستعمارية ووطنيته الضيقة منعت، في ذلك الوقت من القيام بأعمال للعظماء الأحرار، وجعلته، في سنة ستين، يشتت صفوف المتمردين على سلطته ويعمل في ذات الوقت على تلبية مطالبهم لأنها هي نفس مطالبه وهي تتمثل، رغم التظاهر بالجروح إلى السلم والتصريحات المتتالية الداعية جبهة التحرير الوطني إلى التفاوض، في التعجيل بإعدام أسرى الحرب والمعتقلين السياسيين وفي تكثيف العمل العسكري من أجل القضاء على جيش التحريز الوطني وإبراز قوة ثالثة تقبل بالحلول التي تملبها فرنسا والتي لا تكون متناقضة مع مصالحها في جميع الميادين.

إن الجنرال ديقول الذي يريد الحفاظ، بشئى الرومائل، على السمعة التي اكتسبها عالمياً، يقدم تفسيراً خاصاً لأوامره القاضية بتكثيف العمل العسكري في الوقت الذي كان يدعو فيه إلى السلم عن طريق التفاوض، ففي هذا الصدد يؤكد

⁽¹⁾ نفس المصدر، ص: 86.

⁽²⁾ HORNE (ALISTAIR) HISTOIRE DE GUERRE D'ALGERIE, P. 370 ET

في مذكراته أنه مقتنع فعلاً بضرورة إخراج فرنسا من هذه الحرب لكنه يريد قبل ذلك "أن تتمكن القوات الفرنسية من السيطرة على الميدان وتبقى كذلك إلى أن أرى الوقت مناسباً لأمرها بالإسحاب"⁽¹⁾.

ففي هذا السياق قام بزيارة إلى الجزائر دامت من الثالث إلى السابع من مارس سنة ستين وتسعمائة وألف، تفقد خلالها، معظم المناطق التي تتركز بها قواته المسلحة ثم جمع الضباط السامين المكونين لقيادات الأركان وخطابهم قائلاً: "إن المعركة لم تنته، إنها قد تستمر أشهر وأشهر، ومادامت مستمرة فإن الواجب يدعوكم إلى مغالبة العدو والتغلب عليه"⁽²⁾.

ومن جهة أخرى، وجه رئيس الدولة للفرنسية اهتمامات بالغة بعملية زرع الشقاق في صفوف الثورة الجزائرية ومحولة عزل بعض الولايات من أجل التفاهم معها في القوة للثالثة التي كان يعمل على إيجادها من أجل الضغط على جبهة التحرير الوطني. وسوف لن ينسى التاريخ زيارة مجلس الولاية الرابعة إلى فرنسا وإستقباله في قصر الإليزية من قبل الجنرال ديغول نفسه. لقد تم ذلك في سياق ما يسمى بسلام الشجعان وبواسطة الميسادين المقربين للجنرال وفي مقدمتهم الوزير الأول ميشال ديوري وبنار تريكو والعقيد ماتيهون.

ويذكر السيد فرحات عباس أن للمقابلة مع الجنرال ديغول لم تكن من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية بل إن فرنسا كانت تهدف إلى ضرب وحدة الصف الجزائري⁽³⁾.

وبعد أنتبه الرائد سي محمد بوعمامة إلى الخديعة، ولذلك، وبمجرد الرجوع، إلى الجزائر وتوجه للعقيد سي صالح إلى الولاية الثالثة قصد إطلاع قائدها العقيد محمد أو الحاج على ما دار بينه وبين رئيس الدولة الفرنسية، فإنه أقدم على إعتقال جميع أعضاء الوفد ونفذ فيهم حكم الإعدام بتهمة المشاركة في الخيانة العظمى. وبما أن الحكومة المؤقتة هي التي تعين مسؤولي الولايات، فإنه أوفد العقيد سي صالح إلى تونس من أجل المحكمة⁽⁴⁾، ثم راح يعيد تنظيم ولايته وينشط سائر مناطقها ولواحيها وأقسامها مركزاً على الكمانن والهجومات الخفيفة وعلى العمل الفدائي في المدن والقرى. ومن بين المدن كانت مدينة

⁽¹⁾ الجنرال مذكرات، ص 92.

⁽²⁾ نفس المصدر، ص: 90.

⁽³⁾ إشريح حرب، ص: 286.

⁽⁴⁾ عندما وصل إلى مقرية من مدينة الأغصيرية إشتبك سي صالح مع دورية الجيش الإسباني فقتل واستشهد يوم 1960/07/08.

الجزائر التي استعادت لنفسها وراحت تستعد للإنتفاضة الشعبية التي سوف تعم البلاد ابتداء من العاشر من ديسمبر سنة ستين وتسعمائة وألف.

إن هذه الهزيمة التي منيت بها سياسة الجنرال ديغول، مضافة إلى النتائج السلبية، التي توجت الإنتخابات الجهوية التي جرت في شهر ماي والتي كانت السلطات ترأهن عليها لإبراز عناصر القوة الثالثة، كل ذلك قد فرض على رئيس الدولة الاستعمارية العودة إلى مبدأ حق للشعب الجزائري في تقرير مصيره، وقد جاء ذلك في خطاب توجه به إلى الأمة الفرنسية بتاريخ الرابع عشر من شهر جويل قال فيه على الخصوص.

"في السادس عشر من شهر ديسمبر فتحت طريق مستقيمة وواضحة، الطريق الموصلة إلى السلم... فحق للجزائريين في تقرير مصيرهم هو الوحيد ومن الدولة المعقدة والمؤلمة... أنني، مرة أخرى، التفت باسم فرنسا إلى قادة الثورة إننا ننتظرهم هنا لنجد معهم نهاية مشرفة للمعارك التي تتواصل حتى الآن. بعد ذلك، سيتم كل شيء لكي تعطى الكلمة إلى الشعب الجزائري وهو مطمئن البال وسوف لن يكون للقرار إلا ما يقرره هو بنفسه.⁽¹⁾

بعد هذا الخطاب بأقل من أسبوع وصل إلى مولان⁽²⁾ وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مكوناً من السيدين أحمد بومنجل⁽³⁾ ومحمد الصديق بن يحيى⁽⁴⁾، غير أن اللقاءات بين الطرفين لم تؤد سوى إلى كسر الحواجز النفسية

(1) مذكرات الجنرال، ص: 94.

(2) مدينة صناعية في فرنسا تقع على نهر السين جنوب شرقي باريس التي تبعد عنها بحوالي 45 كلم حدد مكانها حالياً لا يزيد عن أربعين ألف نسمة.

(3) من المحامين الجزائريين الأوائل، دافع عن مصالح الحاج في الثلاثينات ثم أصبح سنة 1944 واحداً من المسؤولين البارزين في الحركة أحباب البيان والحرية. وفي سنة 1946 أصبح نائباً للفرحات عباس على رأس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وقد ظل كذلك إلى غاية اندلاع الثورة فلازم الحيد ثم التحق بصوفو فدراليه جبهة التحرير الوطني بفرنسا والتي أصبح عضواً فيها وفيها سنة 1957 وهي نفس السنة التي عين فيها عضواً بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية. قام بدور أساسي في الميدان الدبلوماسي وفي سنة إثنين وستين وتسعمائة وألف عين وزيراً للأشغال العمومية بأولى حكومة للجزائر المستقلة.

(4) من مواليد مدينة جيجل بالشرق الجزائري، ناشط في صفوف حركة الإلتصاف للحرريات الديمقراطية التي أسست إليه مهمة تنظيم الطلبة لإتحاق بجبهة التحرير الوطني سنة 1955 وحين عضواً بأول مجلس وطني للثورة الجزائرية. لمع كولد من التقنيين الممارسين في لن المفاوضات لشغل رئيساً لديوان السيد فرحات عباس في الحكومة الأولى. كان من المفاوضين في إيفيان، وفي سنة ثلاث وستين وتسعمائة وألف عين سائراً للجزائر في الإتحاد السوفياتي ثم سفيراً في لندن سنتي 66/65 قبل أن يستدعيه هوارفي بومدين كوزير للإعلام ثم للتعليم العالي فالمالية.

وفتح الباب واسعة أمام للمفاوضات الحقيقية التي سوف تنطلق بعد إستفتاء الشعب الفرنسي بتاريخ الثامن من شهر جانفي سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف.

الثورة الجزائرية في مرحلتها الثالثة:

لقد كان الإستفتاء في الواقع تمييزياً فقط، أراد ديفول بواسطته إضفاء طابع الشرعية على سياسة مافتي يمارسها بمفرده ويعيداً عن كل ديمقراطية، وقبل ذلك الإستفتاء بأقل من شهر واحد كانت جبهة التحرير الوطني قد أنزلت الجماهير الشعبية الواسعة إلى شوارع ومدن الجزائر وقرأها معلنة عن بلوغ المرحلة الثالثة من الثورة أوجها ومؤكدة صحة التخطيط الذي وضعته القيادة التي قررت إشعال الفتيل ليلة أول نوفمبر⁽¹⁾.

فالمجلس الوطني للثورة الجزائرية عندما أمر بالانتقال إلى المرحلة الثالثة من الكفاح المسلح كان قد أسند إلى اللجنة الوزارية للمكلفة بشؤون الحرب مهمة التنسيق بين الولايات من أجل تكوين لجان للتحريض وإعداد الأعمال التحضيرية وإعداد فرق التآطير والتدخل السريع التي ستوكل لها مسؤولية تعبئة الجماهير الشعبية وتنظيمها في مظاهرات جبارة ألياًنا بانطلاق الإنتفاضة الشعبية العارمة. ودامت الأعمال التحضيرية أشهراً كاملة ثم جاءت الفرصة في ذلك اليوم التاسع من شهر ديسمبر سنة ستين وتسعمائة وألف. ففي ذلك التاريخ الذي أختاره رئيس الدولة الفرنسية لبدء زيارة أخرى للجزائر، قررت جبهة الجزائر للفرنسية⁽²⁾ شن إضراب عام في مدينة الجزائر ودعت الأوروبيين إلى

وفي سنة 1979 حين عضواً بالمكتب السياسي ووزيراً للخارجية، تولي على إثر حادث طاقرة كانت تنقله إلى مهران سنة 1980.

⁽¹⁾ قبل إطلاق للرصاص الأولى حدثت قيادة جبهة التحرير الوطني مراحل الثورة بثلاث هي على التوالي: مرحلة تفنن الأوضاع ونشر الوعي، مرحلة إنشاء المناطق المحررة على حدود الجزائر لضمان ترويض جيش التحرير الوطني، ومرحلة الإنتفاضة الشعبية (مقتطف من الحديث الذي أجزأته مع العقيد عبد الحفيظ بو الصوف يوم 02/02/1978).

⁽²⁾ على إثر هزيمة المتطرفين للفرنسيين في الأسبوع الأخير من شهر جانفي سنة 1960 وإحتلال عدد من مسؤوليهم ظهرت إلى الوجود حركة سرية تحت اسم: "جبهة للجزائر الفرنسية" وبدأت تنشط رسمياً في شهر جوان من نفس السنة تحت لزعامة السياسية لكل من: JEAN MARIE LEPEN, SOUSTELLE & BIDAULT LEPEN بمساعدة الباشاغة بوعلام الذي كان يكون حوالي 6000 من الجزائريين للمسلحين ضد الثورة في منطقة الورغنايس. إضم إلى هذه الجبهة كل من الجنرال SALAN و الجنرال JOUHAUD.

التظاهر في الثوارح للتعبير عن رفضهم للجزائر الجزائرية، ويذكر السيد فرحات عباس أن المظاهرات قد وقعت بالفعل وتميزت بمشادات عنيفة بين المتظاهرين والقوات الفرنسية التي لم تستعمل سوى القنابل المسيلة للدموع⁽¹⁾.

وفي مساء ذلك اليوم، أصدرت جبهة الجزائر الفرنسية بياناً وصفت فيه المظاهرات بالإنتصار ودعت إلى الاستمرار في الإضراب العام وإلى مواصلة التظاهر بالنسبة لليوم العاشر من شهر ديسمبر⁽²⁾، ولم تكن تلك الجبهة تعرف أن إشارات جبهة التحرير الوطني قد حدثت نفس ذلك اليوم لإحتلال الشارع الجزائري في كافة المدن والقرى ووزعت، للمناسبة، آلاف الأعلام الوطنية واللافتات المعبرة عن إلتحام الشعب بثورته وإستعداده للسير وراء القيادة الثورية حتى النصر أو الإستشهاد.

إن الشيوعيين اليوم، يحاولون التقليل من قدرات جبهة التحرير الوطني على التخطيط والتنظيم فيزعمون أن الإنتفاضة الشعبية التي بدأت في اليوم العاشر من شهر ديسمبر إنما كانت تلقائية وهي عبارة عن إنفجار الإحساس لدى الجماهير التي ملت المعاناة وكرهت إستمرار الحرب المدمرة. وهذا الزعم هو نفس إدعاء المؤرخين الفرنسيين وتلامذتهم من الجزائريين أنفسهم.

إنه نتاج العقدة بالنسبة للكلين ونتاج الحقد فيما يخص الآخرين. فالشيوعيون بقلم دانيال مين، يقولون على سبيل المثال: "وفي ديسمبر سنة ستين وتسعمائة وألف، قامت نساء جزائريات غير منخرطات في جبهة التحرير الوطني بالمماهمة جماعياً في مظاهرات شعبية جاءت للتعبير عن نداء يائس من أجل إنهاء الحرب وتحقيق الإستقلال... وفي يوم الإثنين، تواصلت المظاهرات بأهمية لكل.

ويبدو أن كل هذه المظاهرات كانت إنفجاراً تلقائياً للإحساس الشعبي حتى ولو حاول مسؤولون محليون من جبهة التحرير الوطني تنظيمها والإشراف عليها"⁽³⁾.

أما الفرنسيون فأخذ عينة منهم السيد تريبني وهم أكثرهم اعتدالاً إذ يقول: "ومن جهة أخرى، فإن التجمعات والمظاهرات التي ضمت حشوداً صغيرة من

(1) تشریح حرب، ص: 296.

(2) نفس المصدر.

(3) دانيال جميلة صبران، حرب الجزائر (1954-1962) للنساء في معركة الجزائر 1993 ص: 203 وما بعدها.

للمسلمين خاصة في العاصمة وفي وهران، قد شكلت مفاجأة بالنسبة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي لم تكن تتوقع ذلك ولم تكن على علم بما في داخل الجزائر... ونستطيع القول، على أية حال، إن ظاهرة الحرب التي ظلت مستمرة منذ سنوات قد تجلت عن وجود قوة جديدة هي قوة الجماهير المسلمة التي أصبحت قابلة للتنظيم والتي صار يحسب لها ألف حساب⁽¹⁾.

ومن بين تلامذة المؤرخين الفرنسيين نشير مع الأسف الشديد إلى الرئيس فرحات عباس الذي كتب: "أن بعض ضباط الأقسام الإدارية الحضرية الذين ساءتهم تجاوزات الأوربيين وهجوماتهم على رجال الشرطة والدرك قد أخذوا للمسلمين بالتظاهر لمساندة الجنرال ديغول"⁽²⁾.

إن قراءة متعمقة في هذه النماذج الثلاثة من الكتابة حول الإنتفاضة الشعبية التي بدأت، فعلاً، في شهر ديسمبر تقودنا حتماً إلى إيداء الملاحظات التالية:

1- إن دانيال مين لم تنبئه إلى أنها تكتب إلى جمهور قادر على التفكير وغير مستعد للتلقي دون فحص أو تمحيص، ولذلك فهي تزعم أن الجزائريات لم تكن ملخظات في جبهة التحرير الوطني لكنها لم تتسامح عن كيف وصلت أولئك للنساء إلى الشارع ومن دفعهن للخروج وكيف تحصلن على الإعلام الوطنية التي كانت ترفرف بالآلاف للنساء إلى الشارع ومن جاء باللافئات ووضع الشعارات المعبرة؟ وفوق كل هذا فإن الحزب الشيوعي الجزائري والحركة الوطنية الجزائرية تشكيلتان سياسيتان تنشطان بالتوازن مع جبهة التحرير الوطني وغير معترفين بتمثلها للشعب الجزائري، فلماذا لم ترفع المشاركات في المظاهرات سوى شعارات جبهة التحرير الوطني ولم يشرن في حماسهن إلى التشكيلتين المذكورتين؟

2- تذكر دانيال مين أن للمظاهرات الشعبية جاءت للتعبير عن ندام يائس من أجل إنهاء الحرب ولتحقيق الاستقلال، وهي في ذلك تتناقض مع الجنرال ديغول الذي تعرض لموضوع الحرب في ندوة صحفية عقدها شهراً واحداً قبل الإنتفاضة فقال: "لقد أنخفضت العمليات وكذلك عدد الضحايا للمدنيين شهرياً إلى نصف ما كانت عليه قبل سنتين". وفي ميدان الإستثمارات التي تمولها الخزينة الفرنسية، فإن الأرقام قد بلغت

(1) تريبي، ص: 506 وما بعدها.

(2) تشریح حرب، ص: 297.

هذه السنة مائة مليار فرنك قديم وستكون ثلاثة مليارات في العام القادم.

وفيما يتعلق بتطوير البلاد بالمقارنة مع ماكانت عليه قبل التمرّد، فإن الإنتاج الزراعي قد ازداد بنسبة 50% وتضاعف إستهلاك الكهرباء، وكذلك المبادلات الخارجية والتّمدّرس، وضرب في أربع عدد السكنات المبنية وفي خمس عدد الطرقات المشقوقة وفي عشر بناء المصانع ثم وصل أنبوب البترول الصحراوي الذي سيضمن مستقبلًا للجزائر مدخولات مالية معتبرة⁽¹⁾. إن عرض الجدرال هذا يدل على أن الحرب لم تعد ذلك الواقع الذي يدفع إلى اليأس، أما من وجهة النظر الجزائرية، فإن الحرب قد تطورت إيجابياً بفضل تمكن قيادة الأركان من إعادة تنظيم وحدات فيالق جيش التحرير الوطني في الخارج، وفتح جبهة الجنوب التي استطاعت سنة ستين سكن وحدها، قلب الأوضاع في الصحراء وربطت قواعدهما بمناطق الولايات المجاورة.

ومن جهة أخرى كيف يمكن أن تكون المظاهرات الشعبية تعبيراً عن نداء يائس لتحقيق هدفين متكاملين، ما في ذلك شك، ولكنهما لا يتحققان إلا بفعل قوي منتصر، لأن نداء اليائس إذا كان يستطيع إيقاف الحرب فإنه لا يستطيع أبداً إسترجاع الحق المقتصب.

3- إن 'دانيال مين' تتناقض مع نفسها عندما تدعى أن المظاهرات كانت تلقائية وفي نفس الفترة تذكر أنها امتدت إلى العديد من المدن والقرى، وتؤكد جميع المصادر⁽²⁾ أن الإنتفاضة الشعبية قد تواصلت إلى غاية نهاية شهر جانفي سنة واحد وستين وتسمماتة وألف حيث هدأت لتستأنف من جديد في منتصف السنة وتبلغ أوجها في شهر أكتوبر بالنسبة لفرنسا ونوفمبر بالنسبة للجزائر.

4- يزعم السيد فيليب تريبي أن المظاهرات باغتت الحكومة المؤقتة التي كانت تعيش معزولة عن الداخل، وفي نفس الوقت يقرر أن تلك المظاهرات كشفت عن ظاهرة جديدة هي قوة الجماهير المسلمة "التي أصبحت قابلة للتّظيم وصار يحسب لها ألف حساب". ولو كان هذا الإدعاء صحيحاً أو فيه على الأقل جزء من الصحة لما ترك الجدرال ديفول الفرصة تمرّ دون توظيفها خاصة ونحن نعرف أنه كان، في تلك الفترة، يبحث عن القوة الثالثة التي تمكنه من الضغط على جبهة

(1) مذكرات الجدرال، الجزء الأول، 81 وما بعدها.

(2) انظر دراستنا حول هذا الموضوع في مجلة الجيش، العدد 19 الصادر بتاريخ 18/03/1972.

للتحرير الوطني كي تتنازل عن بعض للشروط التي وضعتها كأساس لهذه المفاوضات.

5- إن السيد فرحات عباس، رغم تولده على رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم يكن مدركاً لحقيقة الثورة التي كانت تتواصل طبقاً للإبيولوجية كانت عربية عنه ولم يتمكن من الإرتقاء إليها. ومن جهة أخرى، يبدو أن رئيس الحكومة لم يستند من التحالف بجهة التحرير الوطني للتخلص من التبعية الذهنية التي سوف تظل ملازمة له إلى آخر رمق من حياته وكبير دليل على ذلك كتابه الأخير الذي ألفه عندما بلغ من الثمانين⁽¹⁾. فالإنبهار أمام المستعمر هو الذي جعله يكتب دون تحليل، وإلا كيف يصف أمر ضباطاً صغاراً يأخذون على عاتقهم مسؤولية الترخيص للمسلمين بالتظاهر لصالح ديغول ولصالح جبهة التحرير الوطني. ألم يكن يعرف أن ثمة إنضباطاً عسكرياً وأن فعلاً من هذا النوع يدخل في إطار الخيانة العظمى؟

إلى جانب كل هذه الملاحظات هناك حقيقة بسيطة يجب التوقف عندها لفهم واقع الإنتفاضة وتفسير كل ما لحاط بها من غموض. وتتمثل هذه الحقيقة في كون المجلس الوطني للثورة الجزائرية، عندما وافق على الانتقال إلى المرحلة الثالثة من مراحل الكفاح المسلح عين لجنة عليا⁽²⁾ وأسند لها مهمة التحضير للإنتفاضة الشعبية التي كان من المفروض أن تبدأ بمناسبة إحياء ذكرى أول نوفمبر.

ولقد اشغلت اللجنة مع جميع هيئات الثورة بعيداً عن الأضواء كما يتطلب ذلك العمل السري إذا أريد له النجاح. ووضع المخطط أولاً، وكان يشمل على النقاط التالية:

- 1- تشكيل لجان للتأطير وللشروع، حيناً، في تكوين أعضائها سياسياً وعسكرياً.
 - 2- تشكيل لجان الإسناد التي تتولى صناعة الأعلام الوطنية وإعداد اللافقات ثم خزلها في الأماكن القريبة من ساحات التجمع ومراكز الإطلاق.
- وبعد الاتفاق على هذا المخطط جرى الإتصال مع قيادات الولايات في

⁽¹⁾ABBAS (FE RHAT) LINDEPENDANCE CONFISQUEE, FLAMMARION LE 20/09/1984

⁽²⁾تكونت هذه اللجنة من السادة عبد الحفيظ بو الصوف ولخضر بن طويال، المدعو سي عبد الله وحيد الحميد مهري وكريم بالقاسم.

الداخل وكذلك مع فيدرالية جبهة التحرير الوطني في أوروبا وأنطلق العمل بثبات وجدية، وما كاد ينتهي شهر أوت حتى وضعت اللجنة تقريرها الإجمالي الذي ضمته إستعداد مدن الجزائر وقراها لبدء المظاهرات الشعبية، لكن الإنتفاضة سوف تتأجل بسبب نصريحين صدرا عن الجنرال ديغول، الأول بتاريخ الخامس من شهر سبتمبر عندما قال: "أعتقد أن الجزائريين حينما يستشارون سوف يبدون رغبتهم في أن تكون الجزائر جزائرية. وبقي فقط أن نعرف هل ستكون تلك الجزائر ضد فرنسا أو متعاونة معها⁽¹⁾". أما التصريح الثاني فكان بتاريخ الرابع من شهر نوفمبر عندما قال في خطاب إلى الأمة الفرنسية: "لقد قررت، باسم فرنسا، أن أواصل الطريق للموصلنة ليس إلى الجزائر التي تقودها فرنسا ولكن إلى جزائر جزائرية بحكومتها ومؤسساتها وقوانينها⁽²⁾".

المفاوضات ووقف إطلاق النار:

وفي نهاية شهر جوان سنة ستين وتسمعة وألف فشل اللقاء الذي جرى في مدينة مولان بين وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ووفد الحكومة الفرنسية برئاسة السيد روجي موريس الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية. وعن ذلك الفشل كتب الجنرال ديغول مايلي: "إن شروط التفاوض التي نقلها للوفد الجزائري تتضمن ضرورة تنظيم محادثة مباشرة بين فرحات عباس والجنرال ديغول، والسماح للمفاوضين الجزائريين بالإقامة في التراب الفرنسي وإستقبال ومقابلة من يريدون، والإدلاء بجميع التصريحات، وكذلك إطلاق سراح ابن بلة ورفاقه المعتقلين بجزيرة إيكس ليلضموا إلى المتفاوضين، بالطبع، قبول للوفد الجزائري إن كل ذلك لن يكون مقبولا إلا إذا توقفت المعارك والحوادث. وبصفة خاصة، فإن الجنرال ديغول لن يتحدث مع قائد المتمردين مادام الرصاص يطلق على جلوده في الجزائر ومادام المندوبون من مواطنيه يقاتلون حتى في شوارع بباريس⁽³⁾".

إن الإنتفاضة الشعبية قد غيرت هذه المفترسة وجعلت الجنرال ديغول في شهر جانفي سنة واحد وستين وتسمعة وألف يكتب: "أن الجزائر تكلفنا أكثر مما ندره علينا... ولذلك فإنني أكرر أن فرنسا تعمل على إيجاد حل يخلصها

(1) مذكرات الجنرال، ص: 95.

(2) نفس المصدر، ص: 96.

(3) مذكرات الجنرال، الجزء الأول، ص: 94.

منها نهائياً. وسوف لن ترى مانعاً في أن يقرر السكان الجزائريون إقامة دولة تتولى تدبير شؤون بلادهم⁽¹⁾.

لقد كان الجنرال ديغول، قبل هذا التاريخ، يراهن على إمكانية إخماد صوت الثورة بواسطة العمل العسكري حتى يعيد للجيش الفرنسي إعتباره بعد الهزيمة المنكرة التي لحقت به في ديان بيان فو، ولذلك رأيناه يختار الجنرال شال فلانداً أعلى للقوات المسلحة ويأتي إلى الجزائر بأكبر عدد ممكن من الجنود تحت قيادة أفضل ما لفرنسا من ضباط ساميين. ولتسهيل مهمة الجيش عمل جبهتين سياسيتين لإضعاف جبهة التحرير الوطني ولجعلها تتشغل بموضوعات أخرى غير التي تستلزمها المعركة. فمن جهة، جند كل أنواع المخابرات الفرنسية والمصالح السيكولوجية من أجل التوصل إلى زرع الشقاق في الأوساط القيادية للثورة وزعزت الثقة السائدة على جميع المستويات. ومن جهة ثانية لم يترك محاولة واحدة دون استعملها لإيجاد قوة ثالثة بواسطة تشجيع الحركة الوطنية الجزائرية التي يتزعمها مصالي الحاج أو عن طريق دفع المنتخبين الجزائريين وبعض الشخصيات البارزة إلى تشكيل هيئات يمكن اللجوء إليها لأحكام الضغط على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

كل هذه المساعي التي قام بها الجنرال ديغول مدة ثلاثين شهراً لم تحقق له ماكان ينتظر من نتائج، بل جعلته. يلمس بنفسه أن الانتصار مستحيل وأن مواصلة الحرب مستحيلة إلى ما لا نهاية ستعرض الجيش الفرنسي إلى الإنقسام والوحدة الوطنية إلى الزوال كما أكد بنفسه في مذكراته⁽²⁾. وعليه، وخدمة لفرنسا، قرر الإنكفاء إلى جبهة التحرير الوطني من أجل التفاوض الجدي وراح يبحث عن مبررات موقفه الجديد، وليلبسه الثوب الذي لا يشين سمعة الجنرال وسمعة فرنسا معاً.

وكانت أول خطوة في الطريق الجديد هي إستفتاء الشعب الفرنسي حول مولفته أو عدم موافقته على تمكين الجزائريين من تقرير مصيرهم، ولم يكن ذلك في الحقيقة سوى تمثيل لأن الإعلان عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه قد تم باسم فرنسا في اليوم السادس عشر من شهر سبتمبر سنة تسع وخمسين وتسعمائة وألف. ويومها أعطى الجنرال ديغول شرحاً وافياً لمعنى تقرير المصير إذ قال: إن الجزائريين بممارستهم لهذا الحق سيقتضون فيما إذا

(1) نفس المصدر، ص: 110.

(2) مذكرات الجنرال، ص: 97.

كانوا يريدون الانفصال الكلي عن فرنسا التي هي في هذه الحالة مستوقفة عن تزويد الجزائر بالخير المعيم وبمليارات الفرنكات وعن فعل أي شيء لتجنيبها الفاقة والفوضى. أو هم يريدون الفرنسية التي يصبحون بموجبها جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفرنسي يتمتعون بكامل المساواة في ممارسة الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية⁽¹⁾.

وتتمثل الخطوة الثانية في فتح التفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد أن فشلت جميع محاولات الجنرال ديغول الرامية إلى إيجاد مسلك آخر يجنبه ذلك. فمن ناحية للتوصل إلى القضاء عسكرياً على جبهة التحرير الوطني وجد الجنرال نفسه، كما رأينا، مضطراً للإعتراف بالواقع الذي أثبت تجنز جيش التحرير الوطني وإنتشاره في مختلف أنحاء الوطن بحيث لم يعد في مقدور أية قوة التغلب عليه⁽²⁾. وفيما يتعلق بتكوين القوة الثالثة.

أيقن الجنرال ديغول أن كل بناء يلجزه في هذا المجال يتحول تلقائياً لفائدة جبهة التحرير الوطني⁽³⁾، ومن ذلك أن البرلمانيين الجزائريين المسلمين الذي شجعوا على تأسيس حزب وطني يكون بديلاً لجبهة التحرير الوطني قد شككوا، بالفعل، التجمع الديمقراطي للجزائري، ولكن ليطلبوا الحكومة الفرنسية بفتح مفاوضات عاجلة ومباشرة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

لما الخطوة الثالثة فقد قطعها الجنرال ديغول في شهر أفريل⁽⁴⁾ عندما وجه خطاباً للأمة الفرنسية نكرها فيه بمواقفه الهانفة لإزالة الإستعمار وهي مواقف ظلت تلازمه من أكثر من عشرين سنة ولم يكن متمسكاً بها بسبب حركة التحرير التي تولدت عن الحرب العالمية الثانية بل لأنها تخدم مصلحة فرنسا وتساعد على التخلص من الكوابح التي تمنعها من التقدم والتطور، وعندما تطرق للقضية الجزائرية قال: "بهذا الصدد، فإن أي تصور أو أي انتخاب لن يكون واقعياً إلا إذا ساهم فيه، بالمقام الأول، الذين يحاربون من أجل الإستقلال

(1) نفس المصدر، ص: 80.

(2) الميستر هورن، تاريخ حرب الجزائر، ص 430 وما بعدها.

(3) CAHLES (MAURICE) NOTRE REVOLTE, PARIS 1968, P. 46 يقول المؤلف ان

الحكومة الفرنسية والتشكيلة السياسية للمساندة لها قد حاولتا طلبية سنة ستين باكملها، تأسيس حزب حيادي يتبنى السياسة اللينغوية المبنية على المشاركة. ورغم كل المجهودات المستبعدة المبذولة من طرف الإدارة، فإن القوة الثالثة لم تلغ على رجليها بل ولم ترى للور بالأكينية التي كان يدعو إليها الجنرال ديغول.

(4) كلفي هذا الخطاب يوم 11 أفريل سنة واحدة وستين وتمسكاً وألف.

وذلك لأن الأغلبية الساحقة من الجزائريين، في الوقت الحاضر، يجدون فيه تعبيراً عن أنفسهم. وعليه أصبح الأمر اليوم، يتعلق بحمل جبهة التحرير الوطني على الإنفاق معنا. وحينما نتوقف معارك يترشح على مواطني البلدين أن يقرروا، بواسطة الاقتراع، بناء الجزائر المستقلة وتنظيم علاقاتها مع فرنسا⁽¹⁾.

هكذا، إذن، جعل الجنرال ديغول اللجوء إلى التفاوض مطلباً حيوياً لم تفرضه عليه الثورة الجزائرية، ولكنه يندرج ضمن مبادئ التحرر والإنعتاق التي زعم أنها ظلت دائماً ملازمة له، وفي إطار تلبية رغبة السكان الجزائريين وتمثيلاً مع إرادة الشعب الفرنسي التي عبر عنها بواسطة استفتاء الثامن من شهر جانفي سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف.

ولقد وجد من بين المؤرخين ورجال السياسة من صدق هذا الإدعاء نسي الجميع مختلف التصريحات التي كان الجنرال يولي بها والتي كان ينكر فيها على جبهة التحرير الوطني حق التفاوض باسم الشعب الجزائري ويلوح بضرورة إشراك أطراف أخرى لتسوية المشكل الجزائري على أساس "التهدئة والتحول الاقتصادي والعمل من أجل تكوين الشخصية الجزائرية الجديدة"⁽²⁾. أما مسألة إسترجاع الإستقلال الوطني فلم تكن مطروحة على الإطلاق. ففي اليوم التاسع والعشرين من شهر جانفي سنة ستين وتسعمائة وألف قال ديغول: "إن منظمة المتمردين تزعم أنها لا توقف القتال إلا إذا تحدثت معها حول مصير الجزائر، وذلك يعني أننا نعترف بها للمنظمة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري، ونعترف بها مسبقاً كحكومة للجزائر. وهذا ما لن أفعله أبداً". وقبل الإنكفاضة الشعبية بحوالي شهر فقط⁽³⁾ كرر ذلك بصيغة أخرى إذ صرح: "إنهم يزعمون أن وقف القتال لن يتم إلا إذا ضبطوا معنا شروط الإستفتاء كأنهم يمثلون الجزائر جميعها".

ومهما يكن من أمر، فإن الإتصالات السرية قد استؤنفت جدية بين الطرفين مباشرة بعد إستفتاء الثامن من جانفي سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف ثم تعثرت بسبب محاولة الحكومة الفرنسية من جديد إقحام أطراف أخرى في المحادثات⁽⁴⁾ وبسبب الإنقلاب⁽¹⁾ العسكري الفاشل الذي وقع ليلة الثاني

⁽¹⁾ مذكرات الجنرال الجزء الأول، ص: 103.

⁽²⁾ مذكرات الجنرال، ص: 75.

⁽³⁾ المقصود هنا هو الخطب الذي ألقاه الجنرال ديغول يوم 1960/11/04.

⁽⁴⁾ كان الطرفان الفرنسي بواسطة جورج بومبيدو والجزائري بواسطة أحمد بوملح قد أعلنا يوم 30/10/1961 أن المفاوضات مستطال بلقيان يوم 1961/04/07، لكن الحكومة الجزائرية أجلت

والعشرين من شهر ماي سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف ثم تضرعت بسبب محاولة الحكومة الفرنسية من جديد إقحام أطراف أخرى في المحادثات وبسبب الانقلاب العسكري الفاشل الذي وقع ليلة الثاني والعشرين من شهر ماي سنة واحد وستين وتسعمائة وألف، إنما كان ذلك بالنسبة لجبهة التحرير الوطني على أساس الشروط الواردة في نداء الفاتح من نوفمبر عام أربعة وخمسين وتسعمائة وألف وهي حرفياً كما يلي⁽²⁾:

1- الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأكاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضاً فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2- فتح مفاوضات مع الممثلين المفاوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية للشعب واحدة لا تتجزأ.

3- خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

من هذا المطلق، وفي نفس اليوم الذي بدأت فيه المفاوضات أعلنت الحكومة الفرنسية عن إطلاق سراح ستة آلاف معتقل سياسي ونقل القياديين الخمسة إلى قصر ثوركان وعن هدنة عسكرية من طرف واحد لأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اعتبرت ذلك في غير أوانه، ولأنها لو فعلت لوقعت في الفخ المصوب لها وتم وقف إطلاق النار قبل كل تسوية سياسية وهو ما ظلت تدعو إليه الحكومات الفرنسية منذ سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف.

وكان التفاوض صعباً. فالجانب الفرنسي رغم الضمانات الشكلية المذكورة أعلاه لم يغير موقفه الأماسي المتناقض تماماً مع جبهة التحرير الوطني. لم يكن الجانب الجزائري، فيما يخصه، قادراً على تجاوز الشروط الواردة ذكرها ضمن

ذلك للتاريخ بسبب تصريح السيد لويس جوكس الذي جاء فيه أن فرنسا ستفاوض كذلك مع الحركة الوطنية الجزائرية التي يكرسها السيد الحاج مصالي.

⁽¹⁾ هو الانقلاب الذي ترصمه الجنرال ثاب ببيعة الجبرالات جوه، زاروسلان وبمشاورة مجموعة من العقلاء أمثال قارو، أركو وكان الهدف من الانقلاب فصل الجزائر عن فرنسا لمدة ثلاثة أشهر يتولى خلالها القضاء على جيش التحرير الوطني وعلى شيوخ الجزائر المستقلة كي لا يبقى في التاريخ سوى الجزائر الفرنسية. لكن الجنرال ديغول قاوم المتطرفين واستطاع أن يفضّل حركتهم في ثلاثة أيام (اليسر مورن، ص 464 وما بعدها).

⁽²⁾ انظر الملحق رقم: 8.

النصوص الأساسية للثورة. وبقيت المحادثات تدور في حلقة مفرغة مدة خمسة وعشرين يوماً وقد توقفت بطلب من الحكومة الفرنسية في اليوم الثالث عشر من شهر جوان سنة واحد وستين وتسعمائة وألف.

وعلى الرغم من تمسك كل طرف بموقفه، فإن الولدين قررا مواصلة الإتصال فيما بينهما ولم يكن من المهل، في ذلك الوقت، التكهّن بإمكانات للتوصل بسرعة إلى تقريب وجهات النظر.

فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تريد من فرنسا أن تعترف للجزائر بالسيادة المطلقة وبسلامة التراب الوطني وبوحدة الشعب ذي الثقافة العربية والإسلامية إلى جانب أقلية أوروبية وبجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري. أما فرنسا فتريد حسب الترتيب الإستقلال الداخلي، وفصل الصحراء عن الجزائر وتجزئة الشعب على أساس عرقي وتنظيم طائفة مستكبرة تشارك فيها أطراف أخرى وهذنة فقط، وأدى تواصل الإتصالات السرية بين الطرفين إلى تنظيم لقاء جديد في مدينة لوفران الفرنسية دام أسبوعاً كاملاً ولم تدرس فيه سوى مسألة الصحراء التي اقترح الوفد الفرنسي تمويثها بواسطة ندوة مشتركة بين جميع البلدان المجاورة لها. وأمام الوفد الجزائري علقت المفاوضات من جديد وكان ذلك في اليوم الثامن والعشرين من شهر جويلية سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف.

في كل هذه الأثناء كانت الساحة الجزائرية قد عرفت تطورات خطيرة تتمثل خاصة في ظهور للمنظمة السرية المصلحة⁽¹⁾ إبتداء من مستهل شهر مارس وشروعها في العمل التخريبي بواسطة التفتتول ونسف المؤسسات الاقتصادية، وقد توج ذلك بإنتقال الجنرالات الأربعة صبيحة اليوم الثاني والعشرين من شهر أفريل. وفي داخل قيادة الثورة ثورت العلاقات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبين قيادة الأركان التي قدمت إستقالتها بواسطة رسالة تحمل تاريخ الخامس عشر من شهر جويلية، ضمنيتها مأخذ كثيرة في مقدماتها للتهاون والفضى والرشوة.

⁽¹⁾ أول بيان نشر يوم 1961/03/05، قد ذكر فيه أنها تعمل من أجل الحفاظ على الجزائر الفرنسية وهي مستعدة للتجديد مائة ألف رجل ولها من الإمكانيات المادية ما يكفي لتحقيق أهدافها. (رويكور السيد محمد حربي في جبهة التحرير الوطني، ص 321 أن هذه المنظمة تأسست في شهر جانفي سنة 1961 لكن السيد أليستر هورن ص 456 يؤكد أن المحامي PIERRE POPIE قد أختيل يوم 1961/01/25 من طرف المتطرفين الكولون وأن ذلك الإختيل هو الذي أوحى لكل من لايفارد وموريليني بتكوين منظمة سرية مسلحة هي التي عرفت خطأ بمنظمة الجيش السري.

وأمام هذه الأوضاع كلها، ونظراً لكون المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يجتمع في دورته العادية فإنه استدعى لذلك، وأطلقت إشغاله بطرابلس في اليوم الخامس من شهر أوت سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف.

تواصلت لشغال المجلس مدة بين أعضاء قيادة الأركان وأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وخاصة منهم السيدين فرحات عباس وكريم بلقاسم، فبالنسبة للأول، يرى قادة الجيش أنه غير متشبع بإيديولوجية الثورة وأنه معتدل أكثر مما ينبغي وغير قادر على مواجهة الحكومة الفرنسية، ويرون بالنسبة للثاني أنه لم يحسن الدفاع عن الملف الجزائري في مختلف اللقاءات مع الجانب الفرنسي، وأنه قدم كثيراً من التنازلات بدون فائدة تذكر. ورداً على هذه الاتهامات التي لا تستند على دليل مادي، وزعت على المشاركين في الدورة محاضر جلسات التفاوض، وعمل رئيس الحكومة ونائبه على التشهير بقيادة الأركان التي «تصلت بكل الأموال التي طلبتها وجلبنا لها كميات هائلة من الأسلحة المتطورة والذخيرة. وبدلاً من إمداد الداخل بما يحتاج إليه راحت تشغل نفسها بأمر سياسي لاناقة لها فيها ولا جمل»⁽¹⁾.

ويبدو للوهلة الأولى أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية إنصرف لقيادة الأركان إذ صادق بالإجماع على إستبدال السيد ابن يوسف بن خدة الذي كان واحداً من القادة الأساسيين للحركة الثورية وواحداً من المساعدين الرئيسيين للشهيد العربي بن المهيدي أثناء توليه إعادة تنظيم المنطقة الرابعة⁽²⁾ والإعداد لمؤتمر وادي الصومام. وتجنر الإشارة إلى أن الرئيس ابن خدة الذي عين عضواً بأول لجنة التنسيق والتنفيذ قد ظل وفياً للخط الإيديولوجي ولم يفتأ ينادي بضرورة عودة القيادة العليا للثورة إلى أرض الوطن، صلاً بأولوية الداخل على الخارج. لكن السيد فرحات عباس لم ينظر إلى عملية إستبداله بهذا المنظار، بل رأى في الأمر إنحرافاً خطيراً لجبهة التحرير الوطني التي بعد هذا التعديل الجديد، قد أصبحت حكرأ على عناصر حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية يقول: «يظهر جلياً، بعد التحليل أن الحكومة المؤقتة الجديدة لم تعد تمثل جبهة التحرير الوطني في مجموعها، بل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية وحدها، فالمؤتمرات التي حيكمت في تونس قد أدت إلى إبعاد ممثلي الاتحاد للديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ومع اقتراب

⁽¹⁾ فرحات عباس، تشريح للحرب، ص: 317.

⁽²⁾ كان ذلك بعد اعتقال كلالمة السيد ربيع بيطاط.

موعد الإستقلال تجمع المركزون⁽¹⁾ واعتلوا الصدارة متهمين إيانا بالإنتهازيين والمتطفلين في حين أن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قد انضم قبلهم إلى جبهة التحرير الوطني⁽²⁾. إن فرحات عباس، في تحليله هذا، لم يكن واقعياً ولا منطقياً، فمن جهة يؤكد إنضمام الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف وطبقاً للشروط المعمول بها في ذلك الوقت أي حل التنظيم والإلتحاق الفردي والتخلي عن الإيديولوجية السابقة، ومن جهة أخرى يعلل إبعاده عن رئاسة الحكومة بكونه فقط من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فإن ممثلهم، أنصح هذا التعبير، قد أزيح عن التشكيلة الثانية التي كان يرأسها عباس نفسه، ولم ير داعياً يومها، للتعليق على الإجراء الذي اعتبر عملاً طبيعياً.

وبالسبب السيد كريم بلقاسم، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد أبقاه نائباً للرئيس وعوضه عن الخارجية بوزارة الداخلية التي تركها، لخضر بن طوبال ليتولى، من منصب وزير الدولة، مهمة إعادة تنظيم جبهة التحرير الوطني وتحضيرها لقيادة الشعب بعد إسترجاع الإستقلال الوطني. وقد أسندت وزارة الشؤون الخارجية إلى السيد دحلب وهو الوزير الوحيد الذي يعين لأول مرة رغم عضويته للجنة التنسيق والتنفيذ منذ أشهرها الأولى⁽³⁾.

وإلى جانب تعديل للحكومة، قام المجلس الوطني للثورة الجزائرية بدراسة أوضاع جيش التحرير الوطني في الخارج وفي الداخل وأمر قيادة الأركان بالتراجع عن إستراتيجيتها وأوصاها بمضاعفة الجهود من أجل تزويد الولايات بكل ما تحتاج إليه قصد تمكينها من الإستجابة لمتطلبات المرحلة الثالثة من مراحل الثورة، كما أنه ناقش الرسالة التي وجهها له القياديون المعتقلون الخمسة وتوقف، ملئاً، عند مختلف المراحل التي قطعتها المفاوضات وأصدر تعليمات لمواجهة المراحل المقبلة. *

وبينما كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية يراجع إمكانياته، ويعيد ترتيب صفوفه، كان الجنرال دبنول يستمع إلى مستشاريه وفي مقدمتهم السيد

(1) هم أعضاء اللجنة المركزية لحركة الإلتصاف للحريات الديمقراطية المنشقة عن المكتب السياسي والمتمردة زعيمها مصالي.

(2) فرحات عباس، ص 318.

(3) انظر الفصل الثالث من الباب الثاني حول إستغلال الشهيد زيغود بالسيد سعد دحلب.

بارنادر تريكو⁽¹⁾ الذي تجرأ على مصارحته بما يجري في الجزائر وما ترتب عنه من عواقب وخيمة بالنسبة للشعب الفرنسي، أما عن الجزائر، فقد توقف تريكو طويلاً عند المظاهرات الشعبية التي نظمها جبهة التحرير الوطني بمناسبةي الفاتح والخامس من شهر جويلية سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف، وقدم شروحاً وافية عن اللافتات والشعارات التي كانت كلها تتادي بوحدة الشعب ووحدة التراب الوطني، وتعبير عن مساندة الجماهير لسياسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتطالب بالتفاوض معها على أساس الإستقلال لكامل للوطن بما في ذلك الصحراء. ولم ينس للمستشار تذكير الجنرال بأن تلك المظاهرات قد كلفت الشعب الجزائري حوالي مئة قتيل وأزيد من أربعمئة جريح⁽²⁾، كما أنهى إلى مسامحة تصاعد العمل العسكري والفدائي الذي تقوم به جبهة التحرير الوطني التي أصبحت بالفعل تسيطر على كافة التراب الجزائري.

ومن جهة أخرى، فإنه لم يخف عليه تزايد النشاط التخريبي الذي تقوم به منظمة الجيش السري (المنظمة السرية المسلحة) ولما عن فرنسا، فإن التقارير كلها أجمعت على أن أغلبية الشعب فيها أصبحت لا تخفي تهمرها من سياسة الجنرال ديغول التي طغت عليها حرب الجزائر بما فيها من تقتيل وتعذيب وتمرد الجيرالات ومن إدانات صادرة عن الأمم المتحدة وعن غيرها من المنظمات الدولية، كل ذلك في الوقت الذي تزد فيه الأوضاع تدهوراً في المجالين الإقتصادي والإجتماعي خاصة.

لم يكن للجنرال متعوداً على سماع مثل هذه الحقائق المزعجة التي تجب إضافتها إلى الانفجارات التي تستهدف، يوماً حياة للفرنسيين وممتلكاتهم في العاصمة الفرنسية نفسها ثم تلك الحادثة التي كانت تذهب بحياة ليلة التاسع من شهر سبتمبر سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف⁽³⁾ وما كان قبلها موجهاً ضد شخصيات فكرية وسياسية بارزة مثل أندري مالرو⁽⁴⁾ وكنيل بلان رئيس بلدية

(1) ليمتار هورن تاريخ حرب الجزائر، ترجمة عن الإنكليزية ليف دي كلاري، باريس 1980، ص: 495.

(2) نفس المصدر، ص: 490 وكذلك للمجاهد، الحد 83 للصادر بتاريخ 07/19/1961، ص: 535 وما بعدها.

(3) مذكرات للجنرال، الجزء 1، ص: 129.

(4) ضابط عسكري ورجل فكر وسياسة فرنسي من مواليد سنة 1901، له مؤلفات عديدة وحاز على جائزة كالغور، شارك كطيار في صفوف الجيش الجمهوري أثناء الحرب الأهلية في إسبانيا، قام بالإحتلال الألماني تحت قيادة الجنرال ديغول الذي قرب منه وتصادق معه. وفي سنة 1947

إيفيان⁽¹⁾. وتتويجاً لذلك، تناقلت وكالات الأنباء في اليوم السابع والعشرين من شهر أوت تعيين السيد ابن يوسف بن خدة "الإرهابي" على رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلفاً للسيد فرحات عباس المعتدل.

لقد قضى الجنرال ديغول أربعين شهراً في الحكم الذي ما كان يحلم بالعودة إليه لو لم تكن هناك ثورة الجزائر.

وخلال كل هذه الفترة لجأ إلى سائر الحيل، واستعمل جميع الوسائل للقضاء، بقوة السلاح، على جبهة التحرير الوطني. عزز خط موريس بخت شال وأقام بينهما حقول الألغام، وعين للجنرال شال قائد أعلى للقوات المسلحة ووضع تحت تصرفه جميع إمكانيات الجيش الفرنسي لتطبيق مخططة المشتمل على العديد من العمليات التي قيل إنها ستتمسح جبال الجزائر ممسحاً لا يبقى ولا ينز، واستعمل سلام الشجعان وحاول تكوين قوة ثالثة بواسطة مجموعة من المنتخبين الجزائريين وبعض التشكيلات السياسية، لكنه في النهاية اكتشف أن كل هذه المساعي لم تمكنه من إيجاد السبيل إلى الاحتفاظ بالجزائر الفرنسية، وأيقن أن الحال الوحيد للأزمة القائمة التي تتخطب فيها فرنسا يكمن في التفاوض مع قيادة الثورة الجزائرية على أساس الشروط المسطورة في بيان الفاتح من نوفمبر.

فعلى هذا الأساس، ورغبة منه في طمأنة الحكومة الجزائرية الجديدة ودعوتها إلى استئناف المفاوضات، شرع الجنرال ديغول في سلسلة من الزيارات إلى مختلف قطاعات فرنسا وفي كل مناسبة كان يتطرق إلى الحوار. وفي مسهل شهر سبتمبر عقد ندوة صحفية تعرض فيها لمسألة الصحراء بكيفية لم تكن متوقعة إذا أعترف، علناً، بسيادة الجزائر عليها، واعتبر ذلك من البيديهيات التي لا تقبل المناقشة. ومما جاء في تلك الندوة الصحفية "أن سياستنا لن تكون إلا إستغلال البترول والغاز اللذين اكتشفناهما، وفي أن تكون لنا مطارات وحقوق للتنقل، وأما الواقع فإنه لا يوجد جزائري واحد لا يفكر في كون الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر... معنى ذلك أن مسألة السيادة على الصحراء أمر مفروغ منه"⁽²⁾.

للتعب أميناً عاماً للتشكيلة السياسية الجديدة المسماة بجمع الشعب الفرنسي، عينه الجنرال ديغول وزيراً مؤقتاً لدى الرئاسة سنة 1985 وبعد ذلك بسنة عينه وزيراً للدولة مكلفاً بشؤون القنافة.
(1) اغتالته منظمة الجيش السري يوم 1961/05/19 ضحية لإطلاق مفاوضات إيفيان الأولى.
(2) مذكرات الجنرال، ص: 130.

هكذا، إذن، لم يعد هناك ما يحول دون تقديم المفاوضات وإما يمنع إستئنافها خاصة وأن ديغول أكد في نفس الندوة الصحفية "أن الإستفتاء سيقتود إلى تأسيس الدولة للجزائرية، بعد ذلك الإنتخابات التي ستبقي عنها الحكومة النهائية... ومن الممكن أن تتولى سلطة جزائرية مؤقتة تسيير البلاد إلى أن يتحقق تقرير المصير ويتم الإنتخابات المذكورة"⁽¹⁾.

ولقد درست الحكومة المؤقتة جميع تصريحات الجنرال ديغول، وحينما لمست فيها جدية ورضية في وضع حد للحرب، قدمت له إقتراحاً عملياً يهدف إلى تحقيق ذلك مع إختصار الطريق.

وبالفعل فإن الرئيس ابن يوسف بن خدة أعلن في اليوم الرابع والعشرين من شهر أكتوبر "أن جبهة التحرير الوطني مستعدة لوقف إطلاق النار فوراً مقابل تخلي فرنسا عن فكرة تقرير المصير وإعلانها عن إستقلال الجزائر. وتحال القضايا المختلفة مثل وضع الأقلية الأوروبية وإجلاء القوات الفرنسية والتعاون الإقتصادي والتقني والثقافي على الحكومة الجزائرية المستقلة"⁽²⁾.

وبعد هذا الإقتراح بأربعة أيام فقط وقع اللقاء بين الولايتين⁽³⁾ في مدينة بال السوميرية ودلم يومي الثامن والتاسع والعشرين من شهر أكتوبر درست خلالها ورقة صل صادرة عن الحكومة الفرنسية تتضمن مجموعة من النقاط الأساسية تتمثل في الآتي:

- إحتفاظ فرنسا بمشآت صكرية تمكنها من الإبقاء على إتصالها بإفريقيا ومن مواصلة تجاربها الفضائية والنووية

- إنشاء هيئة مشتركة لإستغلال الثروات الطبيعية للجزائرية مع تأكيد الحقوق المكتسبة في مجال التنقيب عن البترول والغاز.

- بالنسبة للأقلية الأوروبية: مبدأ إزدواجية الجنسية، إحترام دينهم ولغتهم وحالتهم الشخصية، حق تأسيس الجمعيات، مساومتهم في المجالس السياسية بنسبة 10% وكذلك في المجالس البلدية والمهنية، حق تأسيس البعثات الثقافية وتحويل رؤوس الأموال لمدة معينة.

- للضمانات التقنية المتعلقة بتقرير المصير تتولاها الهيئات التنفيذية

⁽¹⁾ نفس المصدر.

⁽²⁾ ابن يوسف بن خدة، إقتباكات ليفيان، الجزائر 1986، ص: 26.

⁽³⁾ كان الولاة الجزائري مكوناً من محمد السديق بن يحيى ورضا مالك، أما الولاة الفرنسي فشارك فيه: بريزو دولاس وكلود ماني.

المؤقتة التي كانت تكلف بوضع قوائم للملتحقين وتشرف على سير الانتخابات بواسطة لجان للرقابة.

- ضمان استثمار الفرنسيين وملكياتهم.

- وضع للمرسى الكبير لمدة غير محددة تحت تصرف الجيش الفرنسي وكذلك قاعدة رقان.

- عدم متابعة الجزائريين الذين تعاونوا مع السلطات الفرنسية.

بعد هذا اللقاء استمرت الاتصالات بين الطرفين إلى أن تم الاتفاق على أهم النقاط ثم التقى الوفدان في ليوروس⁽¹⁾ من اليوم الحادي عشر إلى اليوم التاسع عشر من شهر فيفري سنة إثننتين وستين وتسعمائة وألف، حيث توفقت جميع المواضيع وحررت الوثيقة المشتركة التي تقدم لمصادقة الحكومة الفرنسية والمجلس الوطني للثورة الجزائرية قبل التوقيع عليها⁽²⁾.

وفي إيفيان الثانية التقى الوفدان في اليوم السابع من شهر مارس، ويقول السيد ابن خدة: أن المناقشات كانت حادة ومتواصلة إلى اليوم الثامن عشر من نفس الشهر حيث تم التوقيع على الوثيقة النهائية، وفي ذات اليوم وباسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أعلنت عن وقف إطلاق النار بالنسبة لكامل التراب الجزائري ابتداء من يوم الإثنين التاسع عشر من مارس سنة إثننتين وستين وتسعمائة وألف⁽³⁾. وقبل ذلك كان الجنرال ديغول قد وجه نفس الأوامر إلى جميع القوات الفرنسية.

وفي الخامس والعشرين من شهر ماي، اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس لتقييم المرحلة المقطوعة ولتوظيف التجربة من أجل التخطيط للمستقبل اعتمادا على الإمكانيات الوطنية ودون إهمال طموحات الجماهير الشعبية. واستهل المؤتمر أشغالهم بقراءة متأنية لإتفاقيات إيفيان التي كانت قيادة الأركان قد شنت عليها حملة واسعة النطاق واصفة إياها بالعمل الخياني الذي قدم للاستعمار تكازلات بدون مقابل. وبعد تمحيص وتكفيق، وبعد الرجوع إلى بيان أول نوفمبر ووثيقة وادي الصومام، وقع الإجماع على

(1) قرية صغيرة تقع بجبال الجورة الفرنسية لا تبعد إلا قليلا عن الحدود المصرية... مشهورة كمحطة للرياضة الشتوية.

(2) اجتمع المجلس الوطني للجزائري بطرابلس من يوم 27 إلى يوم فيفري، لدرس كافة عناصر الاتفاقية وأعطى مولفاته طويها ولغوش الوالد المفاوض للتوقيع باسمه.

(3) ابن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، ص: 34.

الملاحظات التالية:

- 1- إن إتفاقيات إيفيان قد وضعت حداً لحرب ليانية لما عرف التاريخ مثلاًها.
- 2- إن هذه الإتفاقيات قد مكنت الشعب الجزائري من استرداد سيادته كاملة مع الحفاظ على وحدته وسلامة التراب الوطني رغم كل المناورات التي لجأت إليها الحكومة الفرنسية لتقسيم البلاد أو فصل الصحراء عنها.
- 3- إن هذه الإتفاقيات قد شكلت بالنسبة للشعب الجزائري، إنتصاراً سياسياً أهم نتائجه تفويض لركان النظام الإستعماري والتخلص من الهيمنة الأجنبية التي دامت مدة اثنتين وثلاثين ومائة سنة.

وعلى الرغم من الإشادة بهذه النقاط وإعتبارها مكسباً عظيماً تطلب تحقيقه ثمناً غالياً، فإن المؤتمرين قد أكتوا، بما فيه الكفاية، على أن التعاون المنصوص عليه في إتفاقيات إيفيان يستلزم إبقاء قيود التبعية في الميدانين الإقتصادي والثقافي وهو بذلك يكرس سياسة الإستعمار الجديد التي تتوخاها فرنسا⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى أعرب المؤتمرين عن قلقهم إزاء الضمانات التي أعطيت للمستوطنين الفرنسيين وجعلت منهم أقلية محظوظة يجب على الدولة الجزائرية الفتية "أن تحفظ أمهم وتحافظ على ممتلكاتهم وتمكنهم من المشاركة في الحياة السياسية على جميع المستويات"⁽²⁾. وذلك للإعتقاد بأن بقائهم في الجزائر ضروري لإستمرار الحياة الإقتصادية الإدارية وتطورها.

المؤتمرون كذلك عذبوا الأخطار التي يشكلها بقاء القوات الفرنسية في المرسى الكبير وفي بعض المطارات العسكرية والقواعد المخصصة للتجارب النووية في أقصى جنوب البلاد، ورأوا في ذلك إحتلالاً سيوحد من حرية الدولة الجزائرية ويعرض سيادتها الوطنية لكثير من الأخطار.

وبعد أن عبر أعضاء المجلس عن أملهم في أن تتولى سلطات الجزائر المستقلة بحث كل هذه القضايا من جديد نظراً لما لها من تأثير على عملية البناء والتشييد، خصصوا وقتاً كافياً لتقسيم الأوضاع التي آلت إليها الجزائر بعد إثنين وتسعين شهراً من الكفاح المسلح، وفي هذا الإطار تجدر الملاحظة إلى مايلي:

- 1- إن الجراحات التي نتخن جسم الشعب الجزائري عميقة ولا يمكن أن نلتئم

⁽¹⁾ حزب جبهة التحرير الوطني، للنصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962) نشر

وتوزيع لطاع الإعلام والثقافة والتكوين ص: 26.

⁽²⁾ نفس المصدر ص: 27.

إلا بعد عشرات السنين، ومن بين هذه الجراح ما هو خطير جداً وقد يسبب في عرقلة المجتمع من السير إلى أمام، وعلى سبيل المثال، توقف المؤتمرون عند الآتي:

أ- أن الجزائر لم تعد تنفع مقابل إسترجاع السيادة الوطنية مليوناً ونصف مليون شهيد فحسب، بل لقد ترتب عن ذلك وجود مئات آلاف الأرمال والأيتام والمعطوبين والمصابين بأمراض نفسية وعقلية مختلفة، ومما لا شك فيه أن وضع هؤلاء جميعاً يتطلب طاقة خاصة من الحكومة الجزائرية الجديدة.

ب- أن جيش الإستعمار لم يكتف بمحاربة جيش التحرير الوطني وأعضاء المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني، بل أنه أقام في سائر أنحاء البلاد معسكرات ومحتشدات حبس فيها، بدون محاكمة، أكثر من مليونين من الجزائريين والجزائريين. وبالإضافة إلى ذلك هناك عشرات آلاف المعتقلات والمعتقلين المحكوم عليهم بأحكام تتراوح ما بين الإعدام والسجن المؤبد والعلة الواحدة، فتسريح كل هؤلاء دفعة واحدة سيؤدي إلى خلق العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يجب على الحكومة الجديدة أن تبحث لها عن الحلول الناجحة.

ج- إن الجيش الإستعماري، بعد تهجير المواطنين والمواطنين من الأرياف ونقلهم إلى المحتشدات، قد أقدم على تهديم مئات القرى وحرق آلاف الهكتارات بالنابالم. أما وقد توقف إطلاق النار وفتحت أبواب المعتقلات والمحتشدات، فإن الحكومة الجزائرية الجديدة مطالبة بتوفير إمكانيات إعادة التعمير والبناء.

د- إن سنوات الكفاح المسلح قد قادت إلى هجرة مئات آلاف الجزائريين والجزائريين الذين تركزوا خاصة على الشريط الحدودي في تونس والمغرب الأقصى، بعد أن تركوا أموالهم وجميع ممتلكاتهم، ومما لا ريب فيه أن عودة هؤلاء اللاجئين تتطلب إمكانيات مادية كبيرة وقادرة على التوزيع والتنظيم لأن جل اللواحي التي هجروها قد أحرقت وزرعت بالألغام.

هـ- أن المناطق الشرقية والغربية، وعلى شريط عرضه يزيد عن كيلو مترين، لم تعد قابلة للشغل بجميع أنواعه نظراً لما فيها من أسلاك شائكة وحقول ألغام فردية ونظراً لما يتطلب مسحها من إمكانيات

تقلية وبشرية.

و- إن الإستعمار، إضافة إلى المحتشدات والمعتلات، قد جمع أكثر من ثلاثة ملايين من الجزائريين في أحياء قصديرية قربية من المدن والقرى الكبيرة حتى يتمكن من عزلها عن جبهة التحرير الوطني ومنعها من الإسهام في سائر نشاطات الثورة. فهؤلاء السكان طردوا من أراضيهم وجردوا من ممتلكاتهم وثرواتهم الحيوانية، مع وقف إطلاق النار أصبح من الضروري على الحكومة الجزائرية الجديدة مساعدتهم على إعادة مرفق الحياة إلى المناطق التي هجروا منها قبل سنوات.

ز- أن كل هذه الأوضاع قد ولدت مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية كثيرة مثل البطالة والامية والمرض وضرورة مواجهة موسمين حيويين بالنسبة لمستقبل البلاد وهما: الموسم الزراعي والموسم الدراسي.

2- إن الإدارة الإستعمارية قائمة في الجزائر ومسؤولوها هم نفس مسؤولي منظمة الجيش السري، أما الجزائريون المتواجدون بها، على جميع المحتويات، فمعظم ممن كان الفرنسيون يسمونهم "أبناء العائلات" أي القبايل للسيطرة الأجنبية، الراضين للعنف وغير المستعدين للإلتحاق بصوف الثورة. وإذا كانت أكتلياتهم من المناضلين، فإن أغلبية هذه الأكتلية لا تشغل سوى مناصب ثانوية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن إتفاقيات إيفيان قد تضمنت بدأً يلص على إلتزام سلطات الجزائر المستقلة بعدم محاسبة أو ملاحقة جميع الذين تعاونوا مع العدو وكذلك عدم التعرض لهم في الطريق أو أماكن شغلهم.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن جبهة التحرير الوطني مطالبة بتطهير الإدارة وإعادة تنظيمها بالكيفية التي تضمن للثورة حيويتها وإستمرارها وقد لاحظ المؤتمرون أن هذه المهمة دقيقة جداً نظراً لإتساع رقعة البلاد وحدة المشاكل اليومية وقلة الإطارات الجزائرية من المناضلين الأكفاء(1).

3- إن منظمة الجيش السري تمارس منذ تأسيسها، عملاً تخريبياً أدى، شيئاً فشيئاً، إلى شل الحياة الاقتصادية بواسطة تهديم مئات المحلات التجارية

(1) للنصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ص 56.

وحرق الوحدات الإنتاجية وكثير من المعامل والورشات خاصة في العاصمة وفي كبريات المدن.

4- إن الحكومة الفرنسية، بعد أن استغفنت كل إمكانياتها المادية والبشرية لخنق الثورة الجزائرية لم تنجح ولم تتمكن من الحفاظ على الجزائر الفرنسية، وقد قررت العمل بجميع الوسائل على إفراغ الثورة من محتواها الحقيقي(1) وذلك انطلاقاً من إتفاقيت إيفيان التي ضمنتها مجموعة من الفقرات أكل ما يقال عنها أنها ألغام قوية المفعول في الطريق المؤدية إلى إسترجاع الإستقلال الكامل كما جاء للتخصيص عليه في موثيق جبهة التحرير الوطني.

وبالفعل، لقد جاء في الفصل الثاني من البيان العام: "أنه لا يمكن لأي كان أن يتعرض لإجراءات بوليسية أو متابعات عن طريق العدالة، أو أن تسلط عليه عقوبات إضيقالية أو غيرها بسبب ما أبداه من آراء حول الحوادث التي جرت في الجزائر قبل يوم الإستفتاء حول تقرير المصير، أو بسبب ما قام به من أعمال الحوادث المذكورة قبل وقف إطلاق النار(2).

ومن الواضح أن هذه الفقرة تهدف بالدرجة الأولى إلى حماية نوعين من الناس: المعمرين الذين شاركوا في أعمال التخريب التي قامت بها منظمة الجيش السري أو عملوا كمسليحين في صفوف جيش الإستعمار بشكل أو بآخر من أجل إلقاء السيطرة الأجنبية ومنع جبهة التحرير الوطني من إسترجاع السيادة الوطنية، علماً بأن هذين الصنفين كانا حوالي خمس السكان.

وكان الوفد الفرنسي، عندما أدرج هذه الفقرة، يعتقد أن كثيراً من المعمرين سيقبضون في الجزائر لحمل لواء الإستعمار الجديد بمساعدة الأهمالي الذين خانوا وطنهم أثناء حرب التحرير ولذين تجعلهم الفقرة المذكورة في مأمن من القصاص ومن غضب الجماهير.

وعلى الرغم من إحترام جبهة التحرير الوطني لهذا الشرط التسعفي، فإن جميع المعمرين الذي أظهروا العداء للثورة قد فروا، وفرّ معهم معظم من حمل السلاح ضدها من الجزائريين.

ولكن الجماهير الشعبية التي لم يندمل جرحها، لم ترض بهذا القرار،

(1) لارويا، مجلة فصلية تطبي بشؤون الفكر، يصدرها اتحاد الكتاب الجزائريين، العدد 2، ص 27، وما بعدها.

(2) نفس المصدر، ص 13 وما بعدها.

وانتهمت قيادتها بالتواطؤ، وبدأت تنقد الثقة التي لا بد منها لإستمرارية الثورة. وهكذا وجهت الضربة الأولى للثورة بعد وقف إطلاق النار مباشرة.

ودائماً في الفصل لثاني من البيان العام، ورد أن كلا من فرنسا والجزائر تستطيعان إنشاء مراكز جامعية وثقافية في تراب الثانية تكون مفتوحة لجميع الراغبين في ذلك، ومن جهة أخرى تقدم مساعدة لتكوين للتقنيين الجزائريين⁽¹⁾.

هكذا، جعل الوفد الفرنسي وفد جبهة التحرير الوطني يبارك سياسة الإستعمار الثقافي التي ستكون عائقاً يمنع بناء الدولة المستقلة في الجزائر، ولمزيد من التوضيح تشير إلى أن فرنسا كانت تدرك بأن الجزائر المستقلة حديثاً لا يمكن أن تسمح لنفسها ببناء مراكز جامعية خارج ثرابها، وحتى لو فرضنا أنها أقدمت على ذلك، فإن المراكز لن يقبل عليها غير المغتربين من أبنائها، في حين أن جميع الإمكانيات متوفرة لدى فرنسا لفتح عدد من المراكز الجامعية والثقافية يكون روداها كثيرون من الأهالي الذي نهلوا من ينبوع الثقافة الفرنسية أثناء وجود الإستعمار، وهم عادة من أنصاره ومحبيه رغم الإنسان الذي يتسبب بتقافته يصبح لا ينظر إلا من خلال النوايا التي تفتحها لها الثقافة.

ولا يمكن للسلطات الجزائرية الفتية أن تنقّي رواد هذه المراكز لأن ذلك يتنافى مع النص الصريح الذي يؤكد أنها مفتوحة لجميع الراغبين في أمها.

أما تكوين التقنيين في المدارس الفرنسية بواسطة أساتذة فرنسيين تختارهم الدولة الفرنسية، فمعناه تكوين إطارات مشبعة بمبادئ الإستعمار الجديد لتطبيق سياسة جبهة التحرير الوطني الرامية إلى تجسيد إيديولوجيتها على أرض الواقع.

واستلقت فرنسا من محتوى هذه الفقرة إذ ما يزال مركزها الثقافي مفتوحاً للشباب الجزائري إلى يومنا هذا. بالإضافة إلى أن مدرستها وثانوياتها في العاصمة وفي كبريات المدن ظلت تستقبل أبناء الموظفين السامين في الدولة إلى غاية عام 1975، يدرسون فيها البرامج الفرنسية على يد أساتذة معظمهم من غلاة الإستعماريين. وينتهي أن معظم للمخرجين من هذه المدارس والثانويات سيكونون بحكم وضعهم الاجتماعي- إطارات المستقبل للذين يأخذون بيد

⁽¹⁾ يقول السيد لخضر بن طويال في المقالة التي أجريتها معه يوم 21 أبريل سنة 1984: "لقد كان المفاوضون الجزائريون مدركون خطورة مثل هذه الفقرات، لكنهم وافقوا عليه تكتيكياً فقط... إنهم لم يكونوا يصبون مع الأزمة السياسية لصائفة إثنين وستين وتسعين ألف التي ألبستهم جميعاً عن ملأ صلب الحلق والربط وبذلك يمكن القول: إن الجانب الفرنسي قد نجح".

العامل والفلاح لتحقيق أهداف الثورة في جميع الميادين. وليس هذا من الأمور السهلة في نظري، ولا يمكن على تدعيم موقف⁽¹⁾ الرفض الذي يستحيل تحقيق الاستقلال الكامل بدون.

وبالإضافة إلى هذه السيطرة الثقافية التي شرعها البيان العام الموقع عليه من الطرفين، فإن الجانب الفرنسي قد أدرج في البيان الخاص بالضمانات في بعض الفقرات التي تسمح لفرنسا بالتدخل مباشرة أو بوسيط في شؤون البلاد الداخلية والخارجية. مع ذلك فإن الجزائريين الذين يغادرون للتراب الوطني قصد الإستيطان في بلد آخر، يسمح لهم بإخراج جميع مقولاتهم، وأن الفرنسيين والأهالي، في مرحلة للتفكير قبل إختيار الجنسية، يمثلون جميع المجالس السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مصالحها المادية والأدبية⁽²⁾.

أما البند الثامن والتاسع، فإنهما يشكلان تدخلًا صريحاً في الشؤون القضائية، وذلك بالتكصيص على أنه يحق للمتمردين الألفي الذكر أن يرفضوا القانون الإسلامي، وأن يمتلكوا فقط للقانون الفرنسي إلى أن يصدر القانون المعدلي الجزائري الذي "يجب أن يساهموا في وضعه"⁽³⁾.

وفي نفس البيان، البند الثالث من الجزء الثالث، فإن للمتمردين الحق في استعمال اللغة الفرنسية، في علاقاتهم مع العدالة ومع سائر الإدارات، كما أن لهم الحق في فتح مدارس خاصة لتعليم الفرنسية وللقيام بالبحوث وفقاً للبيان الخاص بالتعاون الثقافي.

وفي المجال الاقتصادي، فإن البيان يفتح الباب على مصراعيه للسيطرة الأجنبية إذ ينص في البلود التامع والعاشر والحادي عشر من الجزء الثالث على أن الشركات المدنية والتجارية الفرنسية التي يكون مقرها الاجتماعي في فرنسا، ولها أن يكون لها في المستقبل نشاط اقتصادي في الجزائر، تتمتع بجميع الحقوق الواردة في سائر البيانات الحكومية المتعلقة بوقف إطلاق النار.

أما في الميدان العسكري، فإن البيان للخاص بالقضايا العسكرية يترك لفرنسا، ولمدة تتراوح ما بين ثلاث وخمسة عشرة سنة، عدداً من القواعد الهامة

(1) محمد العربي الزيربي، محاضرات في تاريخ العالم الثالث، الجزائر 1977 وما بعدها، ج2، القارئ تفاصيل حول موقفه والقبول في البيان المستقلة حديثاً.

(2) ابن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، ص28.

(3) نفس المصدر.

مثل المرسى الكبير وعين إكرورقان ومجموعة "بشارها غير" وبعض الأماكن في بلديات "العصر" و "بوتيليس وميسرغين إلخ... ويخضع البيان هذه المناطق لإجراءات تصفية تذكرنا بتلك التي كانت تطبق على سكان ما كان يسمى قبيل الاحتلال بالمؤسسات الفرنسية في الجزائر⁽¹⁾.

ولم يفتن المواطنون إلى أخطار التعاون الثقافي والثقافي على كثرتها نظراً لكونها لم تظهر إلا بعد مدة، ولأنها تحدث بدون ضجيج تحت جناح الحضارة وفي ظلمة الجهل والامية، وعلى العكس من ذلك، فإن وجود القواعد الاستعمارية، بعد الإعلان عن الاستقلال، قد أحدث سخطاً كبيراً في أوساط الجماهير، خاصة عندما بدت بعض التصرفات السيئة من الجنود الفرنسيين وعدد من قادتهم، ثم تحول السخط إلى ضغط صامت أدى إلى الإسراع بالجملاء الذي تم قبل الموعد المحدد بكثير.

ولو كان هؤلاء السكان يدركون أن التعاون المشروط يصبح على مر السنين، كإحدى منع الثورة من مواصلة سيرها الطبيعي، وخطراً يهدد شخصيتهم بالمسخ والذوبان، لو كانوا يدركون ذلك لما سكتوا، ولا يبدوا لهذا التيار الجارف مقامهم التي سبق أن برهنت على نجاحها.

وكلنا نعلم أن التفتن هذا نشأ باهظاً، ففتت المدارس الفرنسية قرانا ومدارسنا في حين أغلقت المدارس الحرة التي كانت تعلم اللغة العربية بحجة العمل على التوحيد والرغبة في إعداد جيل العلم والتكنولوجيا، لأن الاستعمار الجديد يؤكد بأن اللغات الوطنية عاجزة عن نقل المعارف العصرية⁽²⁾، وأن لغة "الوطن الأم" وحدها هي التي يمكن أن تشكل النافذة التي يطل منها الإنسان المتخلف على دنيا الاختراع والإبداع.

واقترحت اللغة والعقليات الفرنسيان منازل الجزائريين والشخصيات منهم على وجه الخصوص، وصارت اللغة الأجنبية في الإدارة وفي سائر دواليب الدولة حتى أصبح ذو الثقافة الوطنية يشعر بالعزلة وينعت بالأصعب على أنه

⁽¹⁾ محمد العربي الويزي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري (1729-1830) ط2، الجزائر، 1984 تشمل هذه المؤسسات جميع الإمكانات التي حصلت عليها فرنسا سنة 1520 على يد خير الدين بربروس في عهد الملك ارناسوا الأول وقد ظلت قائمة إلى غاية سنة 1827 ومقرها الرئيسي بمدينة القالة الساحلية الواقعة على مقربة من مدينة عابدة، ونظراً لأهمية هذا الموضوع خصصنا له فصلاً كاملاً، ص 191 وما بعدها.

⁽²⁾ هو مجموع النصوص التي صادق المجلس الوطني عليها في دورة جوان من أجل تحقيق للثورة الديمقراطية الشعبية.

ممثلاً للتخلف والرجعية.

والغريب أن هذه النتيجة التي تحققت في فترة وجيزة بعد إسترجاع الإستقلال الوطني، لم تتمكن سلطات الإحتلال من تحقيق ولو جزء بسيط منها خلال مائة وإثنين وثلاثين سنة من الظلم والإضطهاد، وتجربة العديد من الميسلات الرامية إلى جعل الجزائر جزءاً لا يتجزأ من فرنسا.

كل هذه المشاكل زادت مع الإستقلال السياسي، ووجدت أطواراً قانونياً لها في البيانات الحكومية المتعلقة بوقف إطلاق النار، وكان على السلطات الوطنية الفتية أن تتحداها لتتمكن من سلوك الرض الذي يستطيع وحده سد للمنازل في وجه الإستعمار الجديد.

لقد توقف المؤتمرون، ملياً، عند كل هذه الملاحظات، وبعد أن درسوها دراسة وافية عبروا عن موقفهم منها بدقة بواسطة المقطوعات التالية من برنامج طرابلس: "إن الحكومة الفرنسية تحاول توجيه استقلال بلاندا حسب مقتضيات سياستها الإستعمارية... وتمثل إتفاقيات إيفيان قاعدة للإستعمار الجديد تريد فرنسا إستعمالها لتمكن هيمنتها وتطويعها في شكل جديد، إن المستعمرين الفرنسيين يحاولون أن يجعلوا من قريولنا التكتيكي لإتفاقيات إيفيان نسخة إيديولوجية تنتهي إلى التخلي عن أهداف الثورة".

والحكومة الفرنسية لا تعتمد فقط على قواتها العسكرية وعلى الأقلية الفرنسية لتخريب تطور الجزائر بل إنها تستغل التناقضات السياسية والإجتماعية داخل جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وتحاول أن تجد ضمنها حلفاء موضوعيين قد ينسلخون عن الثورة وينقلبون ضدها، وهذا التكتيك الإستعماري يمكن تلخيصه كمايلي: بحث قوة ثالثة في صفوف جبهة التحرير الوطني تتكون من الوطنيين المعتدلين الذين يقتنعون بالإستقلال ولكنهم يعارضون كل عمل ثوري حقيقي ثم ترك عناصر القوة الثالثة تتصارع مع المناضلين والإطارات التي تبقى ودية للمصالح "الشعبية ولمقاومة الإستعمار... إن رغبة الحكومة الفرنسية هي أن تتغلب للنزعة المعتدلة على القوى الثورية وهذا ما يجعل ممكناً قيام تجربة تشترك فيها فرنسا مع جبهة التحرير الوطني في نطاق الإستعمار الجديد".

"وإننا نكون بعيدين عن الواقع إذا ظننا أن الثورة سوف تتواصل بدون عائق لأن القاعدة الاستعمارية الجديدة التي تدعونا إليها، فرنسا هي في الواقع ملقاة جميع القوات المعادية للثورة... إن فرنسا تريد أن تجذب إليها، بواسطة

المليارات، فئة كاملة من الناس الذين يوحدتهم الجشع والطموح للشخصي أي الذين تربوا على للمنافع للثورة المنجزة لهم من الحرب الاستعمارية*.

إن فرنسا متحاول استغلال نقائصنا وأخطائنا لقلب تيار الثورة وتنظيم القوى المعارضة، وإن توضيح أهدافنا والتحليل السليم والدقيق لنواقصنا وما بقي غامضاً من مطامحننا وأفكارنا هو الذي سوف يجعل قوى الشعب الجزائري الثورية حقيقة واعية منظمة ومفتحة على المستقبل*⁽¹⁾.

ولمواجهة التخطيط الإستعماري الجديد، رأيت قيادة الثورة أن من الضروري تجاوز الهدف الرئيسي الذي كانت للحركة الوطنية ترمي إلى تحقيقه، فالاستقلال لم يعد كافياً لأن الكفاح المسلح قد ولد مستلزمات وتطورات في الوعي الشعبي وفي داخل التركيبة البشرية نفسها، وتباعاً، أصبح حتماً على جبهة التحرير الوطني أن تتكيف مع الوضع الجديد فتعيء للظروف الملائمة لمواصلة الثورة في جميع الميادين.

إن جبهة التحرير الوطني، حسب تحاليل المجلس الوطني، عندما أعلنت عن بدء الكفاح المسلح، لم تكن تتوقع حدوث كل ذلك الانقلاب الإيجابي الذي أصاب الريف والمدينة على حد سواء، كما أنها لم تضع في حساباتها إنزلاق الجالية الأوروبية في الطريق الذي اختطته لها منظمة الجيش السري والذي قادها مباشرة للهجرة الجماعية إلى فرنسا، لأجل ذلك فإنها لم تفكر في صياغة مشروع المجتمع الذي يأخذ في الاعتبار كل هذه المعطيات الجديدة.

لقد كان نداء الفاتح من نوفمبر الذي أكدته ميثاق وادي الصومام يدعو جبهة التحرير الوطني إلى أن تظل هي المرشد للوحدة للثورة الجزائرية، ولكي يتسلى لها ذلك، يجب أن تكون قوية بتجنزرها في أوساط جميع فئات الشعب وأن تسعى بجميع الوسائل إلى نشر الوعي السياسي في صفوف الجماهير الشعبية الواسعة وتكوين الإطار والمناضلين إيديولوجياً وسياسياً. لكن المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس في شهر جوان سنة إثنيتين وستين وتسعمائة وألف، يرى أن الوعي الجماعي قد نضج نتيجة الإحتكاك بالواقع بينما تدهورت ممارسات جبهة التحرير الوطني في جميع المستويات، وينسب ذلك إلى أن قيادة الثورة لم تتمكن من تجاوز هدف استرجاع الاستقلال إلى فكرة الثورة الشاملة التي لا تتوقف والتي أصبحت مطلباً لا يمكن فصله عن التحرير الوطني.

⁽¹⁾ انظر في المجلد الأساسي لجبهة التحرير الوطني، 57 وما بعدها.

ويرى المجلس الوطني للثورة الجزائرية كذلك، من خلال تحليله، أن المرحلة المالية لوقف إطلاق النار تتطلب ضبطاً دقيقاً للمفاهيم والمصطلحات التي سوف تكون في أساس التحرك من أجل إجاح الثورة.

وفي هذا السياق، يؤكد أن جبهة التحرير الوطني التي هي في جوهرها حركة مناهضة للإقطاع ومحاربة له لم تنج من تأثيره على بعض جوانب نظامها لأنها أهملت الثقافة السياسية التي من شأنها التصدي للروح الإقطاعية أو إبعثها من جديد. والروح الإقطاعية في نظر المجلس، لا تتعلق فقط بطبقة اجتماعية معينة "ذات سيطرة تقليدية تستمدّها من ملكية الأراضي واستغلال الغير، بل أنها أشكال مختلفة قد نجدّها حتى في الثورات الشعبية التي ينقصها الوعي العقائدي"⁽¹⁾

وإذا كان الناس يعرفون الإقطاعية الزراعية ويقدرون مساوئها ومضارها فيعملون على إزالتها بكل ما يمكن من وسائل، فإن الإقطاعية السياسية تكاد تكون مجهولة رغم ما تمثله من خطورة على حسن سير الثورة فيما يتعلق بالجزائر لأنها بما تخلقه من تكتلات وتحيزات وبكافين مرتبطة بمصالح شخصية وآنية، تقضي على الديمقراطية في صفوف المناضلين وفي أوساط الجماهير الشعبية بصفة عامة.

إن جبهة التحرير الوطني، حسب تقييم المجلس، قد بذلت جهداً كبيراً للتخلص من هذه الروح الهدامة، لكنها لم تتمكن من إجتثاث جذورها فبقيت سائدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية⁽²⁾، وتولدت عنها آفة أخرى هي ما يمكن تسميته بالروح المبادرة للخلافة عند المناضل والمواطن⁽³⁾.

وإلى جانب الروح الإقطاعية بالمفهوم المشار إليه أعلاه. ندد المجلس بآفة أخرى أعقب أنها أضرت المجتمع الجزائري في الماضي، وإذا لم يقض عليها فإنها سوف تتمكن بالتكديج من إجهاض الثورة. هذه الآفة هي الروح البورجوازية الصغيرة التي يؤكد المؤتمرون أنها تفتت وتشتت بسبب التجمع الإيديولوجي الناتج عن الانحراف الأول الذي كرسه وادي الصومام والمتمثل

(1) نفس المصدر، ص 60.

(2) لقد كان المجلس الوطني قديماً في هذا الحكم المستند إلى مصادر كجانبية ما أبعدنا عن فهم الواقع الجزائري. انظر معالجتنا لهذا الموضوع في مجلة الجزائر، العدد ص ٥.

(3) لتوضيح الأسس لجبهة التحرير الوطني، ص 61.

في إسناد بعض مناصب الحل والربط إلى إدارات تكونت في صفوف أحزاب لا علاقة لها بالتكوين الثوري⁽¹⁾.

ويرى المجلس الوطني للثورة الجزائرية أن الطابع للبرجوازية الصغيرة هو روح الفردية والتشبث بالمنفعة الخاصة والسلوك للمتكبر إزاء الفلاحين والمناضلين المتواضعين وهي كلها صفات تتنافى مع ما ينبغي أن تتخلى به القيادات الثورية وتعود، عندما لا تتأصل في أسسها، إلى تعميق الهوة الفاصلة بين القمة والقاعدة، وتهيئة الأرضية الهشة التي تنمو فيها وتتزعزع البروقراطية للناقبة المعادية للشعب والعاملة على تدعيم مناهضة الثورة.

وبالإضافة إلى كل هذه الآفات الفتاكة، توقف المجلس الوطني للثورة الجزائرية عدد الآثار السلبية التي تركها في الميدان الإيديولوجي بقاء القيادة العليا للثورة خارج التراب الوطني رغم مقررات وادي الصومام ورغم أنه كان نتيجة لمقتضيات الظروف في ذلك الوقت، فاستمرار القيادة في الخارج منذ السنة الثالثة للثورة قد تسبب في إيجاد قطيعة بينها وبين الواقع الوطني وكان يمكن أن تكون عواقبه وخيمة على الحركة التحريرية كلها، ومما لا شك فيه أن هذه القطيعة هي التي سمحت بميلاد تيارات سياسية متنافرة في داخل جبهة التحرير الوطني كما أنها قادت بالتدريج إلى إعطاء مفهوم خاطئ للدولة وللحزب، الأمر الذي أنجز عنه تدخل المؤسسات فيما بينها وتحول جبهة التحرير الوطني إلى مجرد أداة إدارية للتسيير بدل أن تهتم بالتطهير الإيديولوجي.

انطلاقاً من هذه التحاليل تحدثت المعالم الكبرى لمشروع، المجتمع الجديد فيما سيعرف ببرنامج طرابلس، وقبل الشروع في تقديمه والتعليق عليه لا بد من إبداء بعض الملاحظات التي من شأنها أن تساعد القارئ على فهم كثير من الخلفيات ومن تسيوط الأضواء على مجموعة من النقاط التي ظلت "غامضة في إيديولوجية جبهة التحرير الوطني.

1- إن الحكومة المؤقتة عندما صيغت مجموعة العمل التي أسندت لها مهمة تحضير المشروع التمهيدي لها سيعرف ببرنامج طرابلس، لم تراعى مقياس التجانس بين أعضائها ولم تأخذ في الاعتبار ضرورة تعييلهم من بين المناضلين المتقربين بإيديولوجية الحركة المصالية فقط، ولأنها لم تعمل جاءت المجموعة لثلاثة أقسام متباينة، إثنان منها على

نفس المصدر.

الأقل ، وهي الأغلبية متشبعة بالفكر الماركسي وليس لها أية تجربة ميدانية، بالإضافة إلى ذلك كان الأعضاء كلهم متشبعين بالتقافة الغربية ولادراية لهم بالحضارة العربية الإسلامية التي يجب الرجوع إليها عندما يتعلق الأمر بتحديد مصير الشعب الجزائري العربي المسلم.

2- إن الحديث عن الإقطاع في الجزائر في غير محله وهو فقط من باب التقليد الأعمى للغير، فالإقطاع كنظام للحكم ظهر في فرنسا ثم انتشر إلى باقي أنحاء أوروبا في الفترة ما بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر وقد قضى عليه نهائياً بفضل الثورة الفرنسية، وبما أن الجزائر كانت مستعمرة إستيطانية ألحقت إدارياً بفرنسا مع بداية الثلث الثاني من القرن التاسع عشر، ومن جهة ثانية فجزائر ما قبل الاستعمار كانت تمارس للنظام الإسلامي في الحكم وهو أبعد ما يكون عن الإقطاع. لأجل ذلك فإن مجموعة للعمل عندما اتخذت نظام الإقطاع كمنطلق لها في تحليل الواقع الاقتصادي في الجزائر قد أخطأت الطريق من البدئية، والطريق الخطأ لا يؤدي إلى نتائج إيجابية سليمة. وقد كان على المجموعة، لتكون مصيبة في تحليلها، أن تتلطق من أن للنظام الاستعماري الذي كان مفروضاً بالقوة على الشعب الجزائري والذي كان وحيداً من نوعه سوابق فيما يتعلق باستغلال الأرض أو باضطهاد الإنسان.

3- إن اعتماد النظريات الماركسية لتقييم المراحل التي قطعتها الثورة الجزائرية، وإعداد البرنامج المستقبلي لم يكن فعلاً منطقياً، لأن جبهة التحرير الوطني، عندما أعلنت عن بدء الكفاح المسلح، توجهت إلى جماهير الشعب الجزائري وإلى كل الأحزاب السياسية بهدف وتوحيد صفها لخوض المعركة من أجل تفويض أركان النظام الاستعماري. ولقد أثبت التاريخ منذ اللحظات الأولى التي وقع فيها العدوان الفرنسي على الجزائر أن الإسلام وحده هو القادر على تجنيد الطاقات الشعبية في وجه القوات الاستعمارية(1).

(1) إن جميع الثورات والانتفاضات الشعبية التي وقعت خلال ألب الاستعمار الطويل كلها قد انطلقت من الروايات واحتضت طريقة أو مجموعة من الطرق الصوفية.

وعلى الرغم من تكرر بعض قادة الثورة (1) للدور الأساسي الذي أداه الإسلام في جعل الجزائريين ومستجيبين لنداء نوفمبر ويتفاعلون مع مخططات جبهة التحرير الوطني طيلة كل الفترة التي استغرقتها الكفاح المسلح، فإن الحقيقة التاريخية تدل، بما لا يدع أي مجال للشك، على أن الإسلام ظل دائماً هو القلب النابض للثورة، وأن مفاهيمه ومصطلحاته (2) هي التي دفعت المواطنين والمواطنين إلى التضحية بالقوى. لأجل ذلك فإن من الخطأ الفادح أن يقدم منظرون يجهلون واقع الشعب الجزائري وتاريخه ولا يعرفون من الإسلام سوى الاسم للثورة التي عرّضت كيف تعيد للجهاد وظيفته.

4- على عكس ادعاءات مجموعة العمل، فإن جبهة التحرير الوطني قد نجحت نجاحاً باهراً في كلجنة معظم جماهير الشعب الجزائري وتمكنت، خلال فترة الكفاح المسلح، من إدخال تغييرات جذرية على ذهنية المواطنين ومن وضع نمط للحياة جديد يختلف كلية عن النمط الاستعماري.

فالشعب الجزائري الذي كان قبل سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف يرفض في معظمه حتى للتصديق بإمكانية الانفصال عن فرنسا ويجهل كل شيء عن هويته، أصبح بفضل نشاط جبهة التحرير الوطني، في الأرياف وفي المدن، يمارس السياسة ويشارك مشاركة فعالة سلبياً أو إيجابياً، فيما يجري في الجزائر، ولا يتحدث إلا عن الاستقلال، وجهة أخرى، فإن مجرد الرجوع إلى وثيقة وادي الصومام وما جاء بعدها من نصوص أساسية وضعتها قيادات الثورة المختلفة ليدل، دلالة قاطعة على أن ثمة تطوراً أيديولوجياً ملموساً، وأن جبهة التحرير الوطني كانت تتوقف من حين لآخر لتقيم المراحل المقطوعة وعلى ضوء ذلك تقوم بالإجراءات اللازمة.

وفي سنة اثنتين وستين وتسعمائة وألف، عندما وقعت الأزمة الداخلية التي كانت تحمل في طياتها بذور الحرب الأهلية وقف للشعب الجزائري موقفاً حكيماً ما كان ليكون لولا نجاح جبهة التحرير في نشر الوعي السياسي داخل صفوفه

(1) بوضياف (محمد) لقاء أجرته معه في بيته بالقنيطرة يوم 16/03/1984. لقد ظل رغم كل الحجج التي تقدمتها له متمسكاً برأيه مؤكداً أن الإسلام لم يلزم أي دور في ثورة التحرير وبالنسبة إليه، فإن الحركة المسلحة كانت ديمقراطية ولائكية. ولقد بقي ذلك هو موقفه حتى عندما جاء به قادة الجيش الوطني الشعبي وأسندوا له رئاسة الدولة في شهر جانفي 1992.

(2) منذ البداية استعملت الثورة للجهاد للتكامل على الكفاح المسلح والمجاهد لتسمية المكافح والشهيد للتكامل الخ....

ويعتبرون تمكّنها من إعداد الإطارات والمناضلين إعداداً إيديولوجياً كافياً، لكن هناك ملاحظة لابد منها وهي وقوع الجماهير الشعبية في داخل الوطن كان يختلف اختلافاً مطلقاً عن وقوع الإطارات والمفكرين الذي قد يكون أعضاء مجموعة العمل اعتمدوا عليه في تقييمهم الذي أخذوا منه لإعداد برنامج طرابلس.

5- إن اعتماد النصوص الأساسية للثورة واستنطاق تاريخ غير التاريخ للجزائري (1) وتوظيف ثقافة غير الثقافة العربية الإسلامية حتى لانقول الثقافة الاستعمارية وعدم الرجوع إلى الواقع الحقيقي للشعب الجزائري في داخل البلاد، كل ذلك جعل مجموعة العمل تقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية نصوصاً نظرية غير قادرة للتنفيذ ويعيد كل البعد عن مشروع المجتمع الذي ما فتئت الحركة الوطنية تدعو إلى إقامته.

بعد هذه الصورة المجملّة يعود برنامج طرابلس إلى التأكيد على "أن حرب التحرير التي قام بها الشعب الجزائري قد أعلنت للجزائر سيادتها الوطنية واستقلالها، لكن المعركة لم تنته، بل العكس، يجب أن تستمر لتوسيع ودعم الانتصارات (2) وذلك بواسطة الثورة الديمقراطية الشعبية التي هي تشييد راع للبلاد في إطار المبادئ الاشتراكية والسلطة للشعب (3).

فالثورة الديمقراطية الشعبية مصطلح جديد وكذلك الأهداف المحددة لها. لأن الفاتح من نوفمبر وغيره من النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني تحدثت، (عن) الثورة الجزائرية كحركة جهادية ترمي إلى بناء دولة ديمقراطية اجتماعية في إطار (غايتها) الإسلامية.

وعلى هذا الأساس، فإن تحولاً خطيراً قد وقع في إيديولوجية جبهة التحرير الوطني وهو ما جعل المي فرحات عباس يقول عن برنامج طرابلس بأكمله "إنه تعبير غير مهذوم" (4).

وعلى الرغم من كون الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ترفض الشيوعية ولا تحبذ المبادئ الاشتراكية، فإن مشروع برنامج

(1) لقد كان أعضاء مجموعة العمل جميعهم ينطلقون من تاريخ الثورة القرومية.

(2) للنصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني، ص

(3) محمد حري، جبهة التحرير الوطني.

(4) تقرير حرب، ص 173.

طرابلس. لم ينقش بل تمت المصادقة عليه بالإجماع لأن اهتمام المؤتمرين كان منصرفاً إلى مسألة تشكيل المكتب السياسي، ولقد كان ذلك خطأ فاحشاً جعل الثورة الجزائرية، تتخذ مرحلة ما بعد الكفاح المسلح بمشروع مجتمع بعيد كل البعد عن واقع الشعب الجزائري، ومستحيل للتنفيذ بسبب عدم تهيئة الظروف الموضوعية والمتمثلة خاصة في تنقيف الجماهير الشعبية الواسعة ثقافة اشتراكية.

لقد كان واضعو المشروع يعرفون جيداً أن الشعب الجزائري مسلم، وأن نسبة الأمية فيه تزيد عن ثمانين بالمائة، وأن تمسك أفرادها بمبدأ الملكية الخاصة لا جدال حوله، ومع ذلك فإنهم تبنوا تحليل الدكتور فرانتز فانون الذي قال: "إن الثورة الجزائرية لا يمكن إلا أن تكون ثورة اشتراكية يشكل الفلاحون قواها المسيّرة، وترتكز استراتيجيتها على دور الإسلام الذي هو حصن الفقراء ضد الأغنياء والذي يعطي للأصالة الجزائرية طابعها المتميز"⁽¹⁾ ولكي لا يستعملوا نفس المصطلحات الماركسية⁽²⁾ اخترعوا تسمية جديدة هي الثورة الديمقراطية الشعبية وحددوا مهامها الأساسية كالآتي:

1- إقامة الدولة الجزائرية على أساس مناهضة الامبريالية ومعاداة الإقطاع، وذلك يتطلب بالضرورة تحلي الطاقات الحية في البلاد بروح المبادرة واليقظة وممارسة الرقابة المباشرة في جميع الميادين، بإلغاء أشكال الذاتية المتمثلة في الارتجال وسوء التقدير وعدم اللجوء للفكري وللنظرة المثالية للواقع وفي التقييم الأخلاقية الفردية التي لا يمكن أن تكون حاسمة في بناء المجتمع.

2- إلغاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدها الإقطاع واستبدالها بهياكل جديدة ومؤسسات يكون هدفها الأول هو تحرير الإنسان وتمكينه من ممارسة حرياته، وتوفير الشروط اللازمة لضمائها. وحتى تكون التنمية الشاملة سريعة ومنسجمة وقادرة على الاستجابة لحاجيات الجميع يجب أن تصاغ في منظور اشتراكي بالضرورة.

3- استرجاع التقييم المكبوتة أو تلك التي قضى عليها الاستعمار، والعمل على صياغتها وتنظيمها وفقاً للحدثات والمعاصرة، وفي نفس الوقت إدراج الفكر الديمقراطي وترسيخه في نائير مؤسسات الدولة والعمل على نشر

(1) فرانتز فانون، المحبوس في الأرض.

(2) الأدبيات الماركسية تقول: الثورة الهوجولارية.

روح المسؤولية وجعلها تحمل محل مبدأ السلطة الذي هو في جوهره إقطاعي وتسلطي. ولا يجب أن تتوقف الديمقراطية عند تقاعس الحريات الفردية بل ينبغي أن تكون تعبيراً جماعياً عن المسؤولية الشعبية.

4- حمل الطبقة البرجوازية على أن تخضع مصالحها الخاصة بوحدة الشعب، تسد عن إدارة التحكم في مصير البلاد، وتتخلص من ميزاتها الأساسية التي تنفعها إلى الارتباط بالاستعمار الجديد والتي هي: الانهزامية والديمقراطية وروح التهويل والاستخفاف بالمبادئ، وضعف الإيمان الثوري.

5- نشر الوعي في أوساط الجماهير الشعبية الواسعة التي يجب أن تدرك بأن عملية البناء والتشييد لا يمكن إنجازها بواسطة طبقة اجتماعية واحدة مهما كانت درجة قوتها واستلانتها، بل لابد من إسناد هذه المهمة إلى الشعب نفسه، والشعب هو: الفلاحون والعمال والشباب والمثقفون الثوريون.

6- وضع فكر سياسي واجتماعي يعكس بولاء مطامح الجماهير، وذلك بواسطة طليعة واعية تتكون من عناصر تتحدر من الفلاحين والعمال والشباب والمثقفين الثوريين. فهذا الفكر الجديد هو الذي سوف يكون في أساس بناء الدولة العصرية وتنظيم المجتمع الثوري في الجزائر، وهو يتطلب روح بحث منهجي متطورة، ومجاهدات معتبرة في مجال التنقيب، لأن الإيديولوجية الجاهزة غير موجودة، بل هناك فقط المجهود الإيديولوجية المتواصل والخالق.

7- أحداث تصور جديد للثقافة التي يجب أن تكون وطنية وثورية وعلمية. فدورها كثقافة وطنية يتمثل في إعطاء اللغة العربية كرامتها كلفة حضارة وكمعبر حقيقي عن قيم الشعب الجزائري، ويرمي كذلك إلى إعادة بناء التراث الوطني وتقييمه والتعريف بإنسانيته، وإلى محاربة الهيمنة الثقافية والتأثير الغربي اللذين ساهما في تفتيت الكثير من للجزائريين احتقارهم لغتهم وقيمهم الوطنية.

وبصفتها ثقافة ثورية، فإنها ستساهم في تحرير الشعب الجزائري وتمكينه من تصفية مخلفات الإقطاع والخرافات المعادية للمجتمع، كما أنها ستثير كفاية الجماهير السياسي والاجتماعي وتساعد على تطوير الوعي الثوري وتعكس باستمرار طموحات الشعب وواقعه بجميع أنواعه.

وكتقافة علمية في وسائلها وأبعادها، فإنها تتميز بطابع عقلاني وتجهيزات تقنية عالية وهي ضرورية للتحكم في العلوم وتطوير البحث العلمي والاهتمام بالتكوين التقني من أجل إدخال الجزائر عهد الإبداع العصري الذي يتوقف عليه نجاح التنمية الشاملة.

ولقد كانت باستطاعة مجموعة للعمل أن تذكرك أخطاءها الفادحة لو جعلت في مقدمة المهام الأساسية المذكورة تحريك الصحوة الإسلامية في الجزائر باعتبار أن الإسلام دعوة لتحرير الإنسان وتطبيق العدالة الاجتماعية وهو أيضاً دين المعاملات الكفيلة بإقامة الدولة القوية. ولأن ذلك لم يحدث، فإن بعض التيارات السياسية قد ركبت الموجة ورحلت تشر في أوساط الجماهير الشعبية كون النظام الجزائري الجديد شيوعي لاعتلاقة له بواقع الشعب العربي المسلم.

وبعد تحديد للمهام الأساسية، انتقل برنامج طرابلس إلى تعداد الوسائل الواجب استعمالها لتجسيد الثورة الديمقراطية على أرض الواقع، وحصر هذه الوسائل في ثلاثة رئيسية هي: "بناء اقتصاد وطني وفتحهاج السياسة الاجتماعية التي ترمي إلى إفادة للجماهير ورفع مستوى معيشة العمال والقضاء على الأمية وتحسين الأوضاع السكنية والصحية وتحرير المرأة ثم انتهاز سياسة دولية أساسها الاستقلال الوطني ومناهضة الامبريالية.

فيما يخص بناء الاقتصاد الوطني. وانطلاقاً من كون فرنسا كانت تسببر كلية على الاقتصاد الجزائري، وبأن هذا الأخير مختل التوازن وغير متناسق⁽¹⁾، فإن برنامج طرابلس قد أوصى بالحدول عن أماليب الليبرالية التقليدية حتى يتسنى للثورة إجراء تحول حقيقي في المجتمع وانقلاب جذري في الهياكل الاقتصادية الموجودة وتطويرها بالكيفية التي تتماشى مع متطلبات التنمية وإحجاز مهام الثورة الديمقراطية للشعبية وتدعيماً لهذه التوصية تضمن البرنامج التوضيحات التالية:⁽²⁾

"إن الأماليب الليبرالية تزيد في خطورة فوضى السوق وتدعيم التبعية

⁽¹⁾ يشير برنامج طرابلس إلى أن الاقتصاد الجزائري في ذلك الوقت كان يتضمن لطاحين تربط بينهم شبكة تجارية ممتدة، أما القطاع الأول لفرانسالي عصري وبسيط وهو يشكل موطناً للاقتصاد الفرنسي ويشمل الفلاحة ومختلف وصي لنواع الصناعة والنقل والتجارة الكبيرة والصغرى، أما القطاع الثاني فتقليدي يعش منه السواد الأعظم من الجزائريين وهو لم يدرج ويحفظ بالهيكل الموروثة عن الماضي ويسيطر عليه الاقتصاد الاستهلاكي وعلاقات الإنتاج التي كانت تميز عصر ما قبل الرأسمالية.

⁽²⁾ للنصوص الأساسية لجهة لتحرير الوطني، ص 78، وما بعدها.

الاقتصادية للامبريالية وتجعل من الدولة مؤسسة تنقل الثروات وتضعها في أيدي الأغنياء والمحظوظين، وتغذي نشاط الفئات الاجتماعية الطفيلية المرتبطة بالامبريالية. فالبرجوازية المحلية مستعمل على خلافة الأجانب تدريجياً في القطاعات الاقتصادية غير المنتجة، وبينما تحقق ثراءها سيطر الشعب أسيراً لليؤس والجهل".

"إن ضعف الدخل القومي والانحيار الخاص، وهروب الجزء الأكبر من الأرباح المحققة من البلاد، وتوجيه لرأسمال المحلي نحو المضاربات كالأربح الجشع والريع والربا وعدم استعمال المصدر الهائل لليد العاملة، كلها عوامل توجب محاربة الطريقة للرأسمالية للتنمية".

"إن متطلبات التنمية الاقتصادية في البلاد تستوجب القضاء على تسلط الاحتكارات وذلك بمراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج ومع فرنسا أولاً، وبإزالة العوائق للدخول عن طريق إدخال تغيير جذري على هيكل الحياة الريفية وتصنيع البلاد من أجل توفير حاجيات الشعب".

ولن نتحقق هذه الغايات إلا بانتهاج سياسة التخطيط وتولي الدولة شؤون الاقتصاد بمشاركة العمال. فالتخطيط ضرورة حيوية تمكن وحدها تراكم الرأسمال اللازم لتحقيق التصنيع خلال فترة قصيرة. نسبياً وتركيز أهم قرارات الاستثمار والقضاء على أنواع التنذر.. وسوف تمكن مساهمة العمال في تسيير الاقتصاد من مراقبة التخطيط وتنفيذه وتكليفه التدريجي مع الإمكانيات المتوفرة".

وبعد هذه الشروحات، حدد برنامج طرابلس المحاور الكبرى للثورة الديمقراطية الشعبية وحصرها.

1- الثورة الزراعية التي تشتمل على الإصلاح الزراعي المرتكز على شعار: الأرض لمن يخدمها، وعلى تحديث الفلاحة بواسطة توزيع التقنيات العصرية على أوسع نطاق وتنويع الزراعات الغنية وإحلالها محل الزراعات الفقيرة وإعادة جمع الثروة الحيوانية والعمل على تميمتها وتطويرها ثم المحافظة على للثروة العقارية وتوسيعها بواسطة استصلاح الأراضي المنجرفة وتشجير الغابات المحروقة وتوسيع المساحات المروية بالإضافة إلى التركيز على استصلاح مساحات جديدة.

2- تطوير المنشآت بواسطة تأمين وسائل النقل وتحسين وتجديد شبكات

الطرق والسكك الحديدية وإقامة شبكات جديدة للمواصلات البرية قصد الربط بين المدن الكبرى والأسواق للقروية.

3- تأميم البنوك والتجارة الخارجية، لأن السيطرة على هذين القطاعين ضروري لممارسة الرقابة الوطنية وللتمكن من توجيهها في الاتجاه الذي يضمن القضاء على النظام الامتيازي بين فرنسا والجزائر ويسمح للدولة بالإشراف المباشر على التصدير والاستيراد ومراقبة الأسعار على جميع المستويات.

إن هذه المهمة التي تبدو تقنية تكتسي في الواقع طابعاً سياسياً لأنها تهدف إلى جعل البلاد تسلك موقف الرفض المتمثل في العمل على قطع علاقات الامتيازات مع المستعمر السابق واستبدالها بعلاقات حرة مع البلدان التي تعرض للفضل الأسعار ويضمن التعامل معها مبادلات متوازنة أساسها المنفعة المتبادلة.

4- تأميم الثروات المعدنية والطاقة، وإذا كان للتأميم ينتظر تحقيقه على الأمد الطويل، فإن إدراجه في البرنامج يعني أن مصالح الدولة مطالبة بتوفير ما يحتاج إليه من شروط مثل تكوين المهنيين والتقنيين وتوسيع شبكات الكهرباء والغاز إلى كافة أنحاء البلاد.

5- تطوير الصناعة وتكميئها، وقد حدد برنامج طرابلس مهمة الدولة في العمل على توسيع القطاع العمومي الموجود ليشمل المناجم ومصانع الإسمنت وفي الإعداد لإنشاء صناعات قاعدية لا بد منها للفلاحة العصرية وصناعات نفطية وحديدية في انتظار الصناعات التحويلية والثقيلة التي توفر للجزائر إمكانيات إنشائها بالتدريج. أما ميادين الاقتصاد الأخرى، فإن للدولة تتركها للمبادرة الخاصة التي ينبغي تشجيعها وتوجيهها في إطار المخططات العامة، كما أن على الدولة تحسين الصناعة التقليدية وإنشاء صناعات صغيرة محلية وجهوية لاستثمار المواد الأولية ذات الطابع الفلاحي خاصة.

وفيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية، فإن برنامج طرابلس قد ضبط فيما يلي:

1- رفع مستوى المعيشة بواسطة العمل على جبهتين أساسيتين هما محاربة البطالة قصد إيفائها نهائياً ومحاربة مظاهر الترف والإسراف والتبذير من جهة، وتعبئة الجماهير الشعبية لمضاغة العمل وإتقانه وحمل الدولة والأغنياء على اللجوء إلى للتقشف سواء في الحياة اليومية أو

بالنسبة لتحديد الأجور والمرتبات من جهة ثانية.

2- محور الأمية وتطوير الثقافة الوطنية، انطلاقاً من تعلق الشعب بقيمه الوطنية التي صيغت في إطار الحضارة العربية الإسلامية ومن تعاطفه إلى العلم والمعرفة اللذين هما ضروريان لإخراجه من دائرة التخلف.

3- السكن وهو ميدان خاص بحياة ملايين الجزائريين الذين خدمت منازلهم في الأرياف واضطروا للعيش في كواخ للمجمعات والمعسكرات أو في الأحياء القصديرية التي تكاثرت عند مدخل المدن والقرى التي سملت من الهدم والتخريب. لأجل ذلك، فإن توفير السكن اللائق للمواطنين يعتبر من الإجراءات المستعجلة التي يجب اتخاذها طبقاً لما تقتضيه دورة النشاط الاقتصادي وعملية إعادة تأهيل الريف.

4- الصحة العمومية، والاهتمام بهذا القطاع يبدأ بتأميم الطب والمنشآت الصحية من أجل ضمان مجانية العلاج. ولكي يكون الإجراء ناجحاً، لا بد من مصاحبته بتكوين سريع للإطارات ومن تعبئة الجيش والمنظمات الجماهيرية لتحقيق إنجازات جديدة في الميدان ومحاربة الأوبئة والأمراض المعدية.

5- تحرير المرأة باعتبارها نصف المجتمع. ونظراً لمشاركتها الفعلية في تقييض أركان الاستعمار، لإنجاز هذه المهمة يدعو برنامج طرابلس إلى محاربة الأحكام الاجتماعية السليقة والمعتقدات الرجعية وإلى توفير الشروط الموضوعية التي تسمح بإثراء النساء في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد.

وبالنسبة للسياسة الخارجية وهي الوسيلة الثالثة لإنجاز مهام الثورة الديمقراطية الشعبية، فإن بوزلمج طرابلس قد أشار إلى أنها عامل أساسي في تكعيم الاستقلال الوطني وبثورة الشخصية للدولة للجزائر. ومن ثم، فهي تنطلق من موقف الرفض الذي يدعو البلدان الممتلئة حديثاً إلى قطع كل مايربطهم بالمستعمر السابق وتتمحور حول مجموعة من المبادئ الثابتة وأبرزها:

1- مناهضة الاستعمار والإمبريالية باعتبارهما آفة العصر وقوة الشر التي تمنع الشعوب من تقرير مصيرها بنفسها، وتبني مصالحها على الاستبداد بجميع أنواعه وعلى استغلال الإنسان للإنسان.

واتحقيق هذا المبدأ، يرى برنامج طرابلس أن للجزائر مطالبة بالتضامن

منح حركات التحرير في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبالتعاون مع البلدان الاشتراكية ومع قوى التحرر في البلدان الاستعمارية والامبريالية نفسها من أجل تفكيك النظام الذي يقوم عليه الاستعمار والامبريالية. وينبه البرنامج إلى أن النظام المذكور يعمل باستمرار على تغيير أساليبه وتبليغها قصد التكيف مع الأوضاع الجديدة من أجل إبقاء سيطرته على الشعوب والمحافظة على مصالحه الاستراتيجية في جميع الميادين، ومن جهة ثانية يوظف حكومات في إفريقيا وأمريكا اللاتينية كفواع ومنطلقات لضرب قوى العدالة والتحرر في العالم. لأجل ذلك كله، فإن واجب الثورة الجزائرية يحتم عليها دعم حركة عدم الانحياز الإيجابي وتدعيم التحالف مع البلدان التي نجحت في بناء استقلالها الوطني وتحررت من السيطرة الأجنبية.

2-مساعدة حركات النضال من أجل الوحدة في المغرب والوطن العربي وفي أفريقيا. وبهذا الصدد يدعو برنامج طرابلس إلى الاستفادة من التجارب الفاشلة وخاصة منها مؤتمر طنجة والوحدة السورية المصرية ومجموعة الدار البيضاء.

ونظراً إلى أن العمل الوحدوي هام وأساسي لتوسيع نطاق محاربة الامبريالية، فإنه ينبغي إدراجه في إطار الاختيارات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، وحمله ينبثق عن القوى الطلائعية والمنظمات الجماهيرية ويهدف قبل كل شيء إلى عزل الطبقات الحاكمة التي تشكل أكبر العراقيل والتي أصبحت متخصصة في تحويل مساعي الوحدة إلى شعارات ديمagogية توظفها للإبقاء على مصالحها الخاصة التي هي في نفس الوقت مصالح الاستعمار والامبريالية.

فمن هذا المنطلق، يؤكد برنامج طرابلس التقدم بخطوات ثابتة على طريق مرهون بمدى القدرة على تطوير المبادلات وتنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة والسياسية الخارجية المبنية على التشاور والتضامن المطلق.

3-دعم حركات التحرير باعتبارها الامتداد الطبيعي لثورة التحرير في الجزائر إذ أن هدفها هو تصفية الاستعمار في جميع أنحاء العالم، لأجل ذلك فإن الثورة الجزائرية مطالبة بتقديم المساعدة الكاملة لجميع الشعوب التي تناضل فعلاً في سبيل تحرير بلدانها وعلى وجه الخصوص شعوب

أنغولا وجنوب أفريقيا وشرق أفريقيا.

4- للتحالف من أجل التعاون الدولي باعتباره أمراً ضرورياً لتوظيف كافة المصادر المادية والبشرية من أجل التقدم وتحقيق السلام في العالم، وبهذا الصدد يرى برنامج طرابلس أن دعم الدوابط مع بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وتطوير المبادلات في كل الميادين مع البلدان الاشتراكية وإقامة علاقات مع كل الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية والعمل المشترك مع القوى الديمقراطية في فرنسا خاصة سيؤول الجزائر للقيام بمسؤوليتها على الصعيد الدولي ويجعلها قادرة على الإسهام بصفة إيجابية في مقاومة السباق نحو التسلح والتجارب النووية وفي العمل على تصفية الأحلاف العسكرية والقواعد الأجنبية⁽¹⁾.

الحزب والمنظمات الجماهيرية:

ويعد تحديد المهام الأساسية للثورة الديمقراطية الشعبية وضبط محاوره الكبرى وحصر أساليب إنجازها، انقل المؤتمر إلى أداة التخطيط والتوجيه والمراقبة. وإذا كان الجميع متفقاً على أن هذه الأداة لا يمكن إلا أن تكون هي جبهة التحرير الوطني⁽²⁾ التي قادت الكفاح المسلح وحقت جميع الانتصارات التي قادت إلى اتفاقيات إيفيان، فإن الخلافات قد بدت واضحة عندما تعلّق الأمر بتحويلها كتنظيم سياسي تسند إليه هذه المهمة الجديدة.

فحسب للنصوص الأساسية السابقة لوقف إطلاق النار، فإن جبهة التحرير الوطني "مرشد الشعب ومحرك الثورة، وهي المنظمة التي تقوم بالكفاح المسلح من أجل محو النظام الاستعماري وبعث الدولة الجزائرية ذات السيادة وإقامة جمهورية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، أو لا تكون مؤسساتها متناقضة مع المبادئ الإسلامية⁽³⁾."

(1) للنصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ص 90.

(2) لقد رجع المؤتمر حول هذا الموضوع إلى الوثيقة التي صادق عليها المجلس الوطني في دورته المتقدمة بطرابلس في الفترة ما بين 1959/12/16 و 1960/01/13 والتي جاء في مادتها الرابعة: "بعد استقلال البلاد، فإن جبهة التحرير الوطني ستواصل مهمتها التاريخية كقائدة ومنظم للثمة الجزائرية من أجل الديمقراطية للثمة وتحقيق الإزدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

(3) انظر نفس المصدر وكذلك إداء أول نوفمبر.

إن جبهة التحرير الوطني، في ميثاق وادي الصومام، هي الهيئة الوحيدة التي تمثل للشعب الجزائري والمؤهلة للتفاوض باسمه وإقرار وقف القتال⁽¹⁾، ولذلك فهي تنظيم ثوري وحركة جهادية مفتوحة لجميع الجلازيريين الذين يتبنون برنامجها ويبدون، عملاً، استعدادهم للتضحية للقوى من أجل تجسيده على أرض الواقع.

ولقد كان برنامج جبهة التحرير الوطني، في بداية الأمر، بسيطاً وواضحاً إذ يتمثل في ممارسة للكفاح المسلح والعمل السياسي، بهدف استرجاع السيادة الوطنية وإقامة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية. وهذه البساطة وهذا الوضوح جعلاً أغلبية الشعب الجزائري تتعاطف مع الثورة وتزودها بما تحتاج إليه من إمكانيات بشرية ومادية.

وبعد حوالي عام من انطلاق الرصاصة أعلنت أهم التشكيلات السياسية الوطنية عن حل نفسها وأمرت مرديها ومناضليها بالانضمام فرادى إلى صفوف جبهة التحرير الوطني التي تحولت، نتيجة لذلك، إلى حركة جماهيرية ترفع لواء الجهاد في سبيل الله وفي سبيل الوطن.

لكن السنوات الأخيرة من الكفاح المسلح عرفت تطوراً غير معهود ولا متفطر خارج حدود الجزائر، إذ تجمع عدد من المثقفين المعروفين بنزعتهم اليسارية في إطار أسرة تحرير اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني وراحوا يفلسفون الثورة انطلاقاً من مشاربهم الماركسية والغربية غير آبهين بواقع للشعب العربي المسلم الذي يخوض المعركة الحقيقية في داخل الوطن. وبينما كان جيش التحرير الوطني في مختلف الولايات يمارس الجهاد ويطبق الشريعة الإسلامية حسب المستطاع، كان أولئك المثقفون يكتبون على الورق أن الثورة الجزائرية لا يمكن إلا أن تكون اشتراكية، وأنها ديمقراطية شعبية، وأن جبهة التحرير الوطني منظمة لا تكتفي إلى غير ذلك من الانحرافات التي ستكون بعد سنة اثنتين وستين وتسعمائة وألف، سبباً رئيسياً في تشيبت الصف وحرمان الثورة من العديد من طاقاتها الحية.

وأثناء صياغة برنامج طرابلس اختلف أولئك المثقفون فيما بينهم حول مستقبل جبهة التحرير الوطني كتنظيم. فهناك من نادى بها منظمة جاهرية

(1) المصومر الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ص 22 وما بعدها.

تشكل صفوفها من الفلاحين والعمال والطلبة والشباب والمنتقنين الثوريين⁽¹⁾، وهناك من دعا إلى جعلها حزباً طلائعياً يضم في صفوفه فقط العناصر الواعية والمؤمنة بمهام الثورة الديمقراطية الشعبية ومحاورها الكبرى وأساليب إنجازها ونظراً إلى أن الوقت لم يكن كافياً للفصل في الموضوع، ولأن المسؤولين الذين بيدهم سلطة القرار كانوا مشغولين بمسألة تشكيل المكتب السياسي، وحيث أن مجموعة العمل رغم يسارية أعضائها لم تكن قادرة على تجاوز خلافاتها المذهبية⁽²⁾، فإن التعريف الذي تضمنه برنامج طرابلس قد جاء شامضاً وغير من مضمونه الإيديولوجي.

هكذا، وبدون سابق إنذار، أضيف إلى الوثيقة الأساسية المقدمة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ملحق بعنوان: الحزب. وكأنما للإجابة على تساؤلات القارئ الخالي للذهن استهل الملحق المذكور بما يلي: "لتحقيق أهداف ثورة ديمقراطية شعبية لابد من حزب جماهيري واع"⁽³⁾.

إن الحزبية في ذلك الوقت تتلخص جوهرياً مع حقيقة جبهة التحرير الوطني التي تأسست على ألقاض الأحزاب التي برهنت على فضلها في قيادة الشعب نحو توحيد واسترجاع الاستقلال الوطني، ولقد كان أعضاء المجموعة يعرفون ذلك ويعرفون، أيضاً أن الحزب الشيوعي هو من بين التشكيلات السياسية التي كانت تنشط في الجزائر قبل الفتح من نوفمبر عام أربعة وخمسين وتسعمائة وألف، وهو التشكيلة الوحيدة التي رفضت حل نفسها وظلت تتألف جبهة التحرير الوطني وتتحداهما إلى غاية وقف إطلاق النار، وعليه فإن اعتبار جبهة التحرير الوطني حزباً يقلل كثيراً من أخطاء القيادة الشيوعية ويفتح لها الأبواب واسعة للعودة إلى العمل كتتظيم مستقل بعد الاستفتاء والإعلان عن بعث الدولة الجزائرية من جديد.

وزيادة في الإبهام، جاء في الملحق أن "حزب جبهة التحرير الوطني ولد في خضم المعركة وهو ليس تجمعاً، لكنه تنظيم يضم كل الجزائريين الواعين

(1) ما زالت جبهة التحرير الوطني محافظة على التعريف إلى غاية اليوم ورغم كل موانع من أحداث وتغيير.

(2) بعض أعضاء المجموعة مثل السيد محمد جريس، كاسو ترومكين، بينما كان بعضهم الآخر مثل مصطفى الأشراف ورضا مالك ومحمد بن يحيى ماركسين ومكثرين بترانتر فلون، والوحيد الذي كان متديماً بالإيديولوجيا الحركة الوطنية فهو عبد الملك تمام الذي لم يطلق سرله إلا بعد وقف إطلاق النار.

(3) للنصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ص 99.

الذين يناضلون لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية⁽¹⁾. وإذا هو يشمل على طليعة القوى الثورية في البلاد، فإنه مطالب بأن يبعد من صفوفه كل تولد أيديولوجي مخالف معنى ذلك أن المناضلين المسلحين وغير المسلحين الذين يظنون أوفياء لأيديولوجية الحركة الوطنية التي هي في أساس أيديولوجية جبهة التحرير الوطني يقصون من الصفوف ويستبدلونك بآخرين يكونون متشبهين بالأيديولوجية الماركسية.

من هذا المطلق نؤكد أن إعداد الملحق بهذه الصيغة كان مقصوداً من أجل دفع الثورة في طريق الانحراف بواسطة عزل القواعد للنضالية والمنظمات الجماهيرية عن أيديولوجية الحزب وبالفعل، فإن الملحق ينكر أن للتركيبة الاجتماعية للحزب تتكون من الفلاحين والعمال والشباب والمتقنين الثوريين، وأن الأغلبية الساحقة لهذه للتركيبة من الأمنيين الذين ليس من السهل جعلهم يفهمون حقيقة للثورة الديمقراطية الشعبية كما هو محددة في الوثيقة المصادق عليها وعندما يتعذر عليهم الفهم كيف يمكن أن نطالبهم بالانترام وبالعمل الميداني على تجسيد مشروع المجتمع الجديد.

ولأن مجموعة العمل كانت تعرف كل ذلك، فإنها لجأت إلى خلط الأوراق وتأجيل التوضيح الأيديولوجي إلى ما بعد الدخول إلى أرض الوطن للتمكن من الاستحواذ على المرافق الأساسية في الحزب وخاصة منها مرافق التكوين والثقافة والإعلام.

وعلى الرغم من الغموض المقصود والتذبذب الناتج عن ذلك، فإن الملحق قد ضبط المبادئ الميسرة للحزب وفي مقدمتها المركزية الديمقراطية والانتخاب المسؤولين على جميع المستويات وتنظيم الاجتماعات دورياً وبانتظام والإكثار من اللقاءات بين القاعدة والقمة حتى يسهل فتح القنوات في اتجاه الجماهيرية الشعبية بعد ذلك حدد العلاقة بين الغرب والدولة وهي نقل يكاد يكون حرفياً عما كان موجوداً في الاتحاد السوفياتي.

أما عن المنظمات الجماهيرية، فإنها تعبر عن تنوع احتياجات الوطن وهي تتكفل بتنظيم الشباب والطلبة والنساء والعمال وتدافع عن مصالحهم الخاصة، وفي نفس الوقت تضمن مشاركتهم الفعلية في إنجاز مهام الثورة. ومهمة الحزب في هذا المجال تنحصر في المساعدة على إنشاء هذه المنظمات وتنشيطها في إطار برنامجه الشامل. ومما لا شك فيه أن نجاح هذه المهمة يتوقف نجاح تعبئة

⁽¹⁾ نفس المصدر.

الجماهير الشعبية التي هي شرط لا بد منه لجعل الجزائر قوية وعصرية.

وفيما يخص القانون الأساسي للحزب، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد تبني الوثيقة التي صادق عليها في دورته المنعقدة بطرابلس في الفترة ما بين السادس عشر من شهر ديسمبر سنة تسع وخمسين وتسعمائة وألف والثامن عشر من شهر جانفي سنة ستين وتسعمائة وألف. وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن هذه الوثيقة كانت خاصة بجهة التحرير الوطني وليس بحزب جبهة التحرير الوطني. ولكن يبدو أن ضيق الوقت هو الذي جعل المجموعة نكتفي بنقلها كما هي على التقيام بالتغيير اللازم في المستقبل وسوف يكون ذلك المستقبل هو المؤتمر الأول للحزب في شهر أبريل سنة أربع وستين وتسعمائة وألف.



الفصل الثالث

أوضاع الجزائر غداة استرجاع السيادة الوطنية

- 1• المبادئ الاستعمارية
- 2• للتصديق إلى السلطة
- 3• مواجهة الأوضاع الموروثة عن الاستعمار
- 4• قراءة متأنية لميثاق الجزائر



المنافع الاستعمارية:

لقد تعرضنا، في الفصل السابق، إلى تقييم الانتصارات التي حققتها اتفاقيات إيفيان بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، ونكرنا أن الأهداف التي سطرته هذه الأخيرة أنجزت في مجملها، وإذا كان المتفاوضون الفرنسيون لم يتمكنوا من الممس بسلامة التراب الوطني ووحدة الشعب الجزائري رغم محاولاتهم المتعددة وإمكاناتهم المتنوعة فإنهم توصلوا، في نهاية الأمر، إلى فتح بعض المنافذ لإرساء قواعد الاستعمار الجديد ومنع الثورة من التوصل في الطريق المؤدية إلى استكمال تحرير الإنسان وأهم هذه المنفذ، في نظرنا، هي:

1- تمكين الأوربيين من وضع خاص يجعلهم يستفيدون من الجنسيين الجزائرية والفرنسية لمدة ثلاث سنوات، تحترم خلالها خاصيتهم الغربية واللغوية والدينية. وتباعاً لذلك، فإن المدن ذات الأغلبية الأوربية تكون متميزة عن سائر المدن الجزائرية، وتتعد السلطات الجزائرية بعدم الاقتصاد من الفرنسيين والجزائريين الذين نامضوا للثورة بأشكال وطرق مختلفة.

لقد كانت السلطات الفرنسية تعتقد أن هذا البند، من اتفاقيات إيفيان، سوف يبقي الجزائر في أسر فرنسا لأن الأوربيين والعلماء من الجزائريين كانوا يشغلون على الأقل تسعين بالمائة من مناصب المسؤولية في مجالات الإدارة والاقتصاد والقضاء، وبالتالي فإن جبهة التحرير الوطني لن تتمكن من بناء المجتمع وإقامة الدولة المذكورين في نصوصها الأساسية، إذ من المستحيل مواصلة العمل الثوري بواسطة الإمكانيات البشرية التي أعدها السلطات الاستعمارية بهدف الإبقاء على مصالحها وإلا كانت الثورة والاستعمار شيئاً واحداً.

وإذاً في إطار هذه النقطة، تشير اتفاقيات إيفيان إلى أن الجزائر المستقلة ملزمة باحترام ملكيات هذا الصنف من السكان وعدم اتخاذ أي إجراء يجردهم من أملاكهم بتعويض عادل يحدد مسبقاً ويكون مقبولا. معنى ذلك أن الأوربيين والعلماء يظلون محتفظين بكل ما هو بحوزتهم من مكتسبات بجميع أنواعها، وإذا أرادت جبهة التحرير الوطني أن تكون وفية للأهداف المنصوص عليها في المواثيق القديمة والجديدة فإنها تكون مجبرة على تقديم أموال طائلة لا يمكن للخزينة العامة توفيرها.

ويحاول بعض المؤرخين والسياسيين الذين عالجوا هذا الموضوع للتقليل من أهمية هذا المنفذ معتمدين على كون الأغلبية من الأوربيين قد رحلوا بمحض إرادتهم وتخلوا عن ممتلكاتهم بما في ذلك أراضيهم الخصبة الثمينة. فرحيل الأوربيين هو في واقع الأمر، قرار لم يحل المشكل بل زاده تعقيداً لأنه أوجد وضعاً قانونياً جديداً لم تتعرض له اتفاقيات إيفيان وسوف نتخذ منه فرنسا وسيلة ضاغطة إلى أبعد الحدود من أجل تثبيت قواعد الاستعمار الجديد.

إن الأملاك الشاغرة في جميع الميادين تستظل موضوع نزاع الجزائر وفرنسا إلى غاية الثمانينات، بل إن بعض السياسيين الفرنسيين مازالوا حتى الآن ينادون بضرورة إعادة فتح ملف التعويضات، بينما لم تلجأ السلطات الجزائرية إلى المطالبة بالتعويض عن الإهمال المقصود الذي لا يذلل في الحقيقة، عن عمليات التخريب المنظمة.

وإضافة إلى هذا الوضع القانوني الجديد، فإن رحيل الأوربيين قد أفاد العملاء الجزائريين الذين انشغلت عنهم السلطات الجزائرية بالعمل على سدد الفراغ المهول الذي أحدثه ذلك الفرار المفاجئ، وسوف يستفيد الاستعمار الجديد كثيراً من السكوت عن هؤلاء العملاء وإحلالهم، فيما بعد، محل الفرنسيين الفارين.

هكذا، إذن، فإن جبهة التحرير الوطني التي اعترفت بها فرنسا مثلاً ووحيداً شرعياً للشعب الجزائري والتي أجمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية على إقالتها قائداً ومرشداً للثورة الجزائرية، سوف تكون مضطرة للاعتماد على إدارة استعمارية يديرها، عملياً، إطارات وموظفون جزائريون، ما في ذلك شك، ولكنهم معنون لمناهضة الثورة وليس لخدمتها. ولقد كان قبول هذا الوضع المحتوم تازلاً خطيراً لأنه سوف يمكن أعداء الثورة من توظيف الإجراءات الإدارية بجميع أنواعه لعرقله القرار الثوري ومنعه من التطبيق.

(2) - تشكيل القوة المحلية من الجنود الجزائريين الذين يسرحون من صفوف الجيش الفرنسي أو من وحدات الحركة⁽¹⁾ و "لقومية"⁽²⁾ ويبلغ عدد أفرادها أربعين ألف رجل يقودهم ضباط جزائريون ينتقون من داخل الجيش.

(1) الحركة هم الجزائريون مسلحون الجيش الفرنسي ونظمهم في وحدات صغيرة وضع على رأسهم ضباطاً وصفت ضباطهم الفرنسيين كأعداء لمتحالفهم لمحاربة جيش التحرير الوطني. ولقد أدت الحركة لدوراً خطيراً خاصة في الأرياف حيث كانوا أكثر شراسة من الاستعماريين أنفسهم.

(2) لقومية هم الجزائريون الذين جندهم القواد والباشوات لمحاربة جيش التحرير الوطني. وفي كثير من الأحيان قُلبهم لم يكونوا مدركين لخياراتهم.

الاستعماري، وتكلف هذه القوة بالحفاظ على الأمن وتوضع تحت تصرف الهيئات التنفيذية المؤقتة التي تتفق للطرفان الجزائري والفرنسي على إسناد رئاستها إلى الموقت الجزائري السيد عبد الرحمن فارس⁽¹⁾.

لقد كانت الحكومة الفرنسية تراهن أن تكون القوة المحلية نواة الجيش الجزائري بعد الإعلان عن الاسترجاع للسيادة الوطنية، ولعلها تتحول بالتدريج إلى واحدة من المصادر الأساسية للسلطة نظراً للصراع القائم بين الحكومة المؤقتة للجمهورية للجزائرية المدعوة ببعض الولايات⁽²⁾ وبين قيادة الأركان العامة التي أصبحت تستفيد من مساندة أحمد بن بلة وجماعته⁽³⁾ ومن دعم الولاياتين الأولى والسادسة.

إن فرنسا لم تعد ترتكب خطأ كبيراً في تقديراتها لأن الصراع القائم بين الحكومة المؤقتة وأفراد القوة المحلية يلتحقون بها جماعات ولاحداً، جنوداً وضباطاً وبذلك ضاعت إلى الأبد إمكانية المحاسبة، ولخطت الحائل بالنابل وأصبح من المستحيل اعتماد الجيش كقوة وطنية متجانسة، خاصة وأن ضباط القوة المحليين لم يجدوا أية صعوبة في الربط مع زملائهم الذين سبقهم إلى الحدود الشرقية والغربية ابتداء من مجيء الجبال ديفول إلى الحكم.

إن لاختراق جيش التحرير الوطني بهذه الطريقة وعلى مراحل مختلفة هو الذي مهد، شيئاً فشيئاً إلى إقصاء الضباط الوطنيين الذين إن يتكلموا في صفوف للجيش الاستعماري. فكلما أبعدت مجموعة كانت جبهة التحرير الوطني تخسر معركة وتفقّد مدداً، ولقد كانت الأساليب كثيرة حتى لا تبدو عملية التصفية مقسودة. فأحياناً تثار مسألة التشبيب⁽⁴⁾ وأحياناً أخرى تستعمل للترقية وسائر

(1) من المواليد كثيراً منطقة مايسمي بالقبائل الصفوى سنة 1911. أنهى دراسته الابتدائية في بجاية ثم في مسيلة ثم حضرين للتضاميين واشتغل ككاتب ضبط في سبوا بالقرب الجزائري ثم عمل موقتاً في الليل على الساحل الشمالي للشرقي. وعندما جاد إلى العاصمة لتتحقق بصفوف الحرب الاشتراكي الفرنسي وانتخب سنة 1945 نائباً بالمجلس التأسيسي. وفي سنة 1948 الإذاعة يدعو فيه الجنود ويطلب بالانتماء الكامل، وعلى إثر ذلك حكمت عليه جبهة التحرير الوطني بالإعدام. انضم إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1957 ويذكر أنه راضى للمشاركة في حكومة الجنرال ديفول سنة 1958. ألقى عليه القبض سنة 1961 ولم يطلق سراحه إلا ليرأس الهيئة التنفيذية المؤقتة.

(2) الولايات التي تدعم الحكومة المؤقتة هي: الثانية، الثالثة، الرابعة، والخامسة بالإضافة إلى إينزالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا.

(3) تتكون هذه المجموعة خاصة من: محمد خيضر، رابح بيطاط، فرحات عباس والحاج بن طلة.

(4) طمأ بأن الذين كانوا يحلقون على للقائد، كانوا في كثير من الأحيان كل سناً وكثير طمأ من الأمرين بإحسانهم على الممثل.

الإغراءات والاعتراف بالجهد المبذول إلى غير ذلك من الحجج التي في ظاهرها العفوية والنية الصالحة وفي باطنها يمكن للتخطيط للتخلص من جميع الضباط المتنبعين بالديولوجية الثورية حتى ينفرد بالسلطة المكونون في صفوف الجيش التي تتناقص تماماً مع الأهداف المصطنعة الأساسية للثورة.

وإلى جانب القوة المحلية عمل بعض الضباط الساميون في الجيش الفرنسي، بالتعاون مع قيادة منظمة الجيش السري، على تشجيع عدد من الضباط الجزائريين العاملين في الجيش الاستعماري على التمرد بجندهم وتكوين جيوش مستقلة من أجل محاربة جيش التحرير الوطني وإشعال نار الحرب الأهلية في الجزائر. وعلى سبيل المثال، تجدر الإشارة إلى حركة العقيد سي الشريف علي رأس حوالي ألف مقاتل بناحية عين بوسيف الكائنة في ولاية المدية⁽¹⁾ وحركة عبد الله المصالي على رأس ثمانمائة مقاتل بناحية بوسعادة الكائنة في ولاية المعبيلة⁽²⁾.

3-ازدواجية اللغة في التعليم والإدارة والقضاء فصل الجزائر عن عروبتها وإبقائها في دائرة الفرنكفونية التي هي مذهب سياسي يرسي إلى نشر الفكر الاستعماري في البلدان التي لها استعداد طبيعي لقبول التبعية بجميع أنواعها، ومما شك فيه أن نشر الفكر الاستعماري في حد ذاته، وسيلة لقولبة الذهنيات طبقاً لمتطلبات الاستعمار الجديد من جهة ولتعميم أنماط الحياة المؤدية إلى سلخ المجتمع عن أصالته وربطه بظروف الحياة للسائدة في فرنسا التي هي مصدر ذلك الفكر من جهة ثانية.

إن هذه المهمة التي تبدو ثقافية في ظاهرها، أخطر بكثير من العمل العسكري الذي يهدف إلى فرض الاستعمار الاستيطاني. ولقد كانت فرنسا تدرك هذه الحقيقة وأبعادها، وتعرف أيضاً أن اللغة لا يمكن أن تكون محايدة كما أنها لا يمكن أن تكون مجرد وسيلة تبليغ، بل إنها وعاء حضاري وثقافي وعنصر أساسي من مقومات الشخصية بالإضافة إلى كونها أداة فعالة لاكتساب المعرفة ولصياغة نمط الحياة المميز للفرد والمجتمع على حد سواء.

ففي هذا السياق عملت اتصالات إيفيان على تكريس اللغة الفرنسية ضرة للغة العربية تحجبها عن الظهور متى شأمت، وتمنعها من التطور الحقيقي الذي

⁽¹⁾ كانت هذه الولاية الإدارية للولاية الرابعة. وتقع المدية على بعد حوالي سبعين كلم جنوبي العاصمة.

⁽²⁾ تقع مديلة بوسعادة على بعد مائتين وخمسين كلم جنوبي شرقي العاصمة، وفي أثناء الثورة تبعتها للولاية السادسة.

يسمح لها بأن ترقى في وطنها على الأكل، إلى مصاف لغات العلم والتكنولوجيا، وبأن تؤدي دورها الطبيعي في بناء الدولة المستقلة استقلالا كاملاً.

وإذا كان المفوضون الفرنسيون لم يتمكنوا من تثبيت اللغة الفرنسية كلفة رسمية في الجزائر فإنهم عملياً قد أعطوها مكانة أفضل، إذ جاء في البند الحادي عشر من وثيقة الضمانات: إن للنصوص الرسمية تنشر أو تبلى باللغة الفرنسية كما هو الشأن باللغة الوطنية وتستعمل اللغة الفرنسية في التعامل مع المصالح للعمومية للجزائريين، من أصل أوروبي، للحق في استعمالها خاصة في الحياة السياسية والإدارية القضائية⁽¹⁾. وفي مجال التعليم تنص نفس المادة على أن الجزائريين من أصل أوروبي أحرار في فتح وتسيير مؤسسات التعليم. وفي المادة الثانية من الوثيقة بالتعاون الثقافي تنص اتفاقيات إيفيان على كل واحد من البلدين يستطيع أن يفتح في البلد الثاني المدارس والمعاهد الجامعية التي يجري فيها التعليم طبقاً لبرلمجه الخاصة ولتوقيته ومناهجه البيداغوجية. وتكون كل هذه المؤسسات مفتوحة لمواطني البلدين⁽²⁾. أما المادة التاسعة فهي تجعل كل واحد من البلدين يسهل دخول ونشر وتوزيع وسائل التعبير والتفكير القادمة من البلد الثاني، ويشجع، في كامل ترابيه تعليم لغة البلد الآخر وتاريخه وحضارته وكذلك تنظيم للتظاهرات الثقافية.

هكذا، إذن، تكون اتفاقيات إيفيان قد مهدت لتكريس الغزو الثقافي في الجزائر. ولقد كانت فرنسا تترك أن الجزائر المسترجعة حديثاً لاستقلالها لا يمكن أن تسمح لنفسها ببناء المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية والمعاهد الجامعية خارج ترابها الوطني. وحتى لو فرضنا أنها تستطيع ذلك فإن الذين يقبلون هذه المنشآت لن يكونوا سوى من أبناء المغاربة، في حين أن جميع الإمكانيات متوفرة لدى فرنسا لفتح ماتريد من المدارس والمعاهد والمراكز الثقافية التي ترتادها أعداد غفيرة من الجزائريين الذين نهلوا من بئير الثقافة الفرنسية أثناء نيل الاستعمار الطويل.

وتطبيقاً لاتفاقيات إيفيان فإن التعليم في الجزائر، لم يكن مزدوجاً رغم التمييز على ذلك ولكنه بدأ فرنسياً محضاً لأن جميع المواد كانت تدرس

(1) عبد الرحمن فارس، الجزائر من سنة 1945 إلى الاستقلال، باريس 1982، الملحق رقم 4 ص 185 وما بعدها.

(2) انظر الملحق رقم 12 للوثيقة المتعلقة بالتعاون الثقافي.

باللغة الفرنسية حسب البرامج الفرنسية وبمعلمين وأساتذة إن لم يكونوا فرنسيين فمن تكونوا بواسطة مختلف الترقّيات الاستعمارية وزودوا بذهنيات ترفض فكرة السيادة لأنها تفصلها عن (الوطن الأم). أما اللغة الوطنية، فكانت تدرس شكلياً وكلمة فقط، الأمر الذي جعل السلطات المختصة تستغني عن وضع برنامج علمي لتدريسها ومخطط مضبوط يهدف بالتدريج إلى إحلالها محل لغة المفتصب السابق⁽¹⁾.

ونظراً إلى المجهودات الجبارة التي بذلتها الدولة الجزائرية الفنية في قطاع التربية والتعليم، نستطيع القول إن اتفاقيات إيفيان قد رسخت اللغة الفرنسية ومكنت من نشرها عبر مختلف أنحاء الوطن ولم تترك حتى الأرياف والصحاري القاحلة وهي الأماكن التي عجز الاستعمار عن إيصال سمومه إليها أثناء ليلة المظلم لفطويل.

التسابق إلى السلطة:

كل هذه المنافذ وغيرها وظفت إلى أبعد الحدود من طرف فرنسا الاستعمارية التي وجدت لتأدية مهامها مساعدة غير منتظرة في تسابق القيادات الجزائرية نحو السلطة وفي تناقض تلك القيادات من حيث التكوين الأيديولوجي والممتلكات الحضارية والفكرية والثقافية.

فالتسابق نحو السلطة لم يكن جديداً كما أنه لم يكن وليد وقف إطلاق النار، بل إنه بدأ مباشرة مع تكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل الثالث من الباب الثاني، وبلغ أوجه عندما تشكلت الحكومة الجديدة برئاسة السيد بن يوسف بن خدة الذي أقدم في المابغ والعشرين من شهر سبتمبر سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف على أمر الولايات بقطع جميع العلاقات مع قيادة الأركان العامة التي رغم استقلالها، لم تفقد سيطرتها الفعلية على جيش التحرير الوطني المرابط على الحدودين الشرقية والغربية⁽²⁾.

ولقد ازداد الخلاف حدة مع مطلع السنة الجديدة عندما عادت قيادة الأركان العامة إلى نشاطها وهي أكثر قوة من أي وقت مضى وعندما فشل السيد بلقاسم

(1) المعهد التربوي، برنامج التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، وزارة التربية الوطنية، مديرية البرامج، سبتمبر 1972.

(2) حربي (محمد) جبهة التحرير الوطني، ص 286.

كريم في معناه المتعلق بتقسيم أعضائها⁽¹⁾ ثم عندما تقدمت المفاوضات مع فرنسا ولاح في الأفق تحالف محتمل بين أحمد بن بلة وقيادة الأركان العامة. صحيح أن المنطقة كانت هي الهدف الأسمى الذي كانت جميع الأطراف تسعى إلى تحقيقه، ولكن للمتصارعين عليها كلوا في جريهم وراءها يطلقون من مواقف أيديولوجية مختلفة يمكن حصر أهمها في الآتي:

1- الموقف للرأف الذي يرى أن حل القضية الجزائرية يكمن، أولاً، في إلحاق هزيمة عسكرية بالجيش الاستعماري، وعليه فإن التفاوض مع العدو يعد تنازلاً خطيراً ونوعاً من الخيانة التي يجب للتصدي لها بكل حزم وصرامة. وصاحبة هذا الموقف هي قيادات الأركان العامة التي تعتبر اتفاقيات إيفيان إجهاضاً للثورة وإرساء لقواعد للدولة الليبرالية في الجزائر⁽²⁾.

2- موقف للقبول الذي يرى أن الحل العسكري مستحيل، وأن التفاوض مع فرنسا هو للطريق الوحيد والأسلم لوقف إطلاق النار وتمكين البلاد من استرجاع استقلالها وبالطبع، فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي صاحبة هذا الموقف وهي تعترف أن اتفاقيات إيفيان، على ما فيها من نواقص، صالحة لأن تكون قاعدة متينة لبناء الدولة الجزائرية كما هي محتدة في النصوص الأساسية للثورة⁽³⁾.

وإذا كان الموقف الأول متأثراً بالثورية التي تريد أن تكون محصلة للتجربتين الكويتية والصينية وهو، من ثم، يشترط أن تنتقل السيادة الجزائرية مباشرة من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ويدعو إلى بناء مجتمع اشتراكي في الجزائر متمايز عن المجتمعات الاشتراكية الأخرى بارتكازه على أبناء الريف ورفضه لمبدأ الصراع الطبقي، فإن الموقف الثاني، في الظاهر، ببناء أول نوفمبر الذي اكتفى بالتفاوض مع فرنسا على أساس اعتراف هذه الأخيرة باستقلال الجزائر وبأن لا يتوقف إطلاق النار إلا بعد تسوية جميع القضايا السياسية. وفي الحقيقة فإن هذا الموقف متأثر برغبة ملحة لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في إنهاء حالة الحرب

(1) ذكر السيد عبد الحفيظ بو الصوف كريم عرض على يومين رتبة جنرال. وأن هذا الأخير سجل عرضه على خير علم منه ووزعه على إطلاقات جيش التحرير الوطني للتفصيل من شأنه.

(2) ابن بلة (أحمد) حديث في بيته يوم 1991/06/24 ويؤكد الرئيس بن بلة تأكيده لهذا الموقف وهو ما بعد يقبل التحالف مع قيادة الأركان ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

(3) بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، ص 26.

"خوفاً من أن تعطى لفرعنا فرصة توظيف⁽¹⁾ للخلاقات الداخلية لإجهاض الثورة". كما جاء في التفسيرات التي قدمها السيد ابن يوسف بن خدة.

وعلى الرغم من أن ثورية الموقف الأول إلا أن أصحابه لم يكونوا معروفين على المساحة السياسية، ولذلك توجهوا إلى قصر أولوي⁽²⁾ ووقع اختيارهم في بادئ الأمر، على السيد محمد بوضياف لما اشتهر عنه من قدرة التنظيم على محاربته لعبادة الشخصية وتثبيع بالمبادئ اليسارية لكن بوضياف رفض عرض مبعوث قيادة الأركان العامة السيد عبد العزيز بوتفليقة نظراً لارتباطه مع الحكومة المؤقتة وبالضبط مع السيد بلقاسم كريم الذي كان قد تحالف معه من قبل ضد السيد أحمد بن بلة. ولقد تبنى هذا الأخير موقف قيادة الأركان العامة بدون أدنى تردد وأعلن عن انضمامه إليها من أجل فرض حلها للأزمة والمتمثل في تشكيل مكتب سياسي يكون مسؤولاً عن الحكومة المؤقتة وفي وضع مشروع جديد للمجتمع الجزائري⁽³⁾.

ومما لا شك فيه أن قبول السيد أحمد بن بلة هذا التحالف مدفوع في جزء منه بمصالح الشخصية ولكنه، أيضاً جاء نتيجة تكوينه السياسي والأيدولوجي خاصة عندما نعرف أن فكرة الثورة بواسطة الأرياف تحتل مكانة رئيسية في برنامج نجم شمال إفريقيا ومن بعده حزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار للحرريات الديمقراطية، في هذا الجو المكهرب اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية وصادق، كما ذكرنا على برنامج طرابلس ثم لم يمهله، بل توقف عند مسألة تشكيل الهيئات العليا التي تسند إليها مسؤولية تسيير شؤون البلاد بعد اتفاق الجميع على أن "جبهة التحرير الوطني متواصل مهمتها التاريخية في قيادة للثورة"⁽⁴⁾.

وتعبيراً عن الموقفين المذكورين أعلاه تبلورت في دحل المجلس نزعتان رئيسيتان. إحداهما بزعامة السيد أحمد بن بلة وهي ترى أن المكتب السياسي المزمع انتخابه يجب أن يتكون من سبعة أعضاء وأن تعطى له كل الصلاحيات اللازمة لقيادة البلاد إلى أن يتم تزويدها بالمؤسسات للشرعية المنتخبة، واقترح

(1) المصدر نفسه.

(2) حيث كان القادة الأربعة معتقلين وهو كان ببلدية أولوي في شمال فرنسا.

(3) بوتفليقة (صديق العزير) حديث أجريته معه يوم 1991/04/16 في بيت السيد محمد الشريف مساحدي.

(4) حزب جبهة التحرير الوطني، الأمانة الدائمة للجنة المركزية، للنصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، نشر وتوزيع قطاع الإعلام والثقافة، الجزائر 1987 ص 53. ومابعدا.

السيد أحمد بن بلة إلى جانب اسمه كلاً من السادة: محمد خيضر، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد السعيد والحاج بن عله. أما النزعة الثانية فقد تزعمها السيد كريم بلقاسم، الذي اقترح مكتباً سياسياً من تسعة أشخاص وهم بالإضافة إلى اسمه: حسين أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط، عبد الله بن طوبال، عبد الحفيظ بولصوف، أحمد بن بلة، وسعد دحلب.

وعلى إثر مشاورات فردية قامت بها لجنة⁽¹⁾ عينها المجلس لهذا الغرض، تبين أن قائمة ابن بلة تحظى بتأييد ثلاثة وثلاثين عضواً بينما لم يؤيد قائمة السيد كريم سوى واحد وثلاثون عضواً فالفارق إذن، كان ضئيلاً جداً وهو معرضاً للزوال لأن من المؤتمرين لم يعبروا عن رأيهما. وزيادة على ذلك، فإن تشكيليتين لم يراع فيهما التجانس، بل أن آيات أحمد ومحمد بوضياف قد صرح أنهما يرفضان مشاركة في هيئة عليا يشرف عليها السيد أحمد بن بلة، وذلك بحجة أنهما لم يتفقا معه طيلة سنوات السجن وأن نظرتهما للجزائر تختلف كلية عن نظريته.

وعندما تراجع قائمة التشكيليتين نستثني الحاج بن عله، فإننا نجد كل العناصر المقترحة لعضوية المكتب السياسي كانوا وزراء في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ووقعوا قبل غيرهم على اتفاقيات إيفيان وبالتالي فهم يكونون يمثلون توجه واحد ولا تفارق بينهم سوى الحساسيات الشخصية والحزازات التي لأغلبها علاقة لها بالأيديولوجية جبهة التحرير الوطني. وإذا تعمقنا أكثر في التحليل، فإننا نجد أن الخلاف بين السيد أحمد بن بلة وبلقاسم كريم لا يعود إلى أشياء جدية ولكنه، فقط، ينطلق من اعتقاد كل واحد منهما أنه أحق من الآخر بقيادة الثورة.

فالسيد بلقاسم كريم يرى أنه التاريخي الوحيد من بين مفجري الثورة الذي ظل طليقاً وعلى قيد الحياة، ولم يتوقف لحظة واحدة عن نشاطه كمسؤول في أعلى قمة الهرم القيادي، وعليه فهو أولى من غيره وخاصة من ابن بلة الذي لم يعيش الثورة من الداخل ولم ينشط لفائدتها في الخارج سوى أشهر معدودة اعتقل بعدها ولم يستعمل السلاح الذي كان معه يوم اعتقاله ثم ظل يتابع الأحداث وفي مأمن من أخطارها⁽²⁾.

أما السيد ابن بلة فيرى أنه أولى بقيادة الثورة لأنه كان مسؤولاً عن

(1) تشكلت هذه اللجنة من السيد محمد زورران والسيد أحمد ومحمد بن يحيى والحاج بن عله.

(2) ير للصوف (عبد الحفيظ) اللقاء المشار إليه سابقاً.

المنظمة الخاصة التي كانت في أساس اندلاعها في حين أن السيد كريم من أنصار الكتلة المصالية إلى غاية الأيام الأخيرة التي سبقت بدء الكفاح المسلح، وإضافة إلى ذلك، فإن السيد كريم يتحمل مسؤولية كبرى في عقد مؤتمر وادي الصومام الذي يصفه السيد أحمد بن بلة بالمنعطف الخطير في طريق انحراف الثورة.⁽¹⁾

ومهما يكن الأمر، ولما علم عدم ظهور أغلبية حقيقية لصالح واحد من الاقتراحين فإن أطرافاً كثيرة قد حاولت تقريب وجهات النظر وكان من الممكن أن يتفق الجميع على مكتب سياسي مكون من أحد عشر عضواً ويكون متضمناً لكل الأسماء الواردة في اللقاءتين. لكن ذلك لم يحدث بسبب تعنت السيد أحمد بن بلة الذي رفض عضوية الباءات الثلاث. ويقول السيد ابن يوسف، بن خدة أنه خشي على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، للمسؤولية مباشرة على توقيع اتفاقيات إيفيان، وخشي أيضاً، أن يقود استمرار الخلاف إلى تعجير الأوضاع، فتتحمل مسؤولية كاملة وغادر طرابلس إلى تونس في اليوم السابع من شهر جوان مرفوقاً بالسيد محمد بوضياف وآخرين⁽²⁾.

هكذا، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يختتم أشغاله رسمياً ولم ينتخب أية هيئة سياسية عليا أو دنيا كما أنه لم يجدد ثقته للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، معنى ذلك أن الأزمة ازدادت حدة وأن الأمل في تسويتها بالطرق السلمية لم يعد وارداً، وراح كل طرف يبحث عن أنصار الأقوياء يستعين بهم للاستيلاء على السلطة، ومعلوم أن الأنصار الأقوياء موجودين فقط على رأس القوات المسلحة.

أما أحمد بن بلة، فإنه ضمن، تأكيد قيادة الأركان العامة والولايتين الأولى والسادسة ثم راح يجمع، حوله، الإطارات السياسية التي تريد تصفية حساباتها مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أو مع الباءات الثلاث. وأما ابن يوسف بن خدة، فإنه استمال الولايات الرابعة والخامسة والسادسة والثالثة بالإضافة إلى منطقة العاصمة وفيدرالية جبهة التحرير الوطني في أوروبا ثم أعلن، باسم الحكومة، عن حل قيادة الأركان العامة وراح يبحث في الحدود الشرقية والغربية عن بديل لها⁽³⁾.

وفي نفس هذا الإطار، ومخالفة للاتفاق المبرم مع فرنسا، دخل السيدان محمد بوضياف وبلقاسم كريم إلى الجزائر خفية في اليوم التاسع من شهر

(1) ابن خدة (ابن يوسف) لقاءات إيفيان، ص 21.

(2) حربي (محمد) جبهة التحرير الوطني، ص 288.

جوان⁽¹⁾. لقد كان دخولهما بالاتفاق مع رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل حمل الولايات على تسويق حركتها وتكوين هيئة موحدة لمواجهة قيادة الأركان العامة التي رفضت الامتثال لقرار حلها وشرعت في الإحدا لإدخال جيش التحرير الوطني إلى أرض الوطن. وكما كان منتظرا انعقد في زمرور بالولاية الثالثة، لاجتماع دلم يومي الرابع والعشرين والخامس والعشرين من نفس الشهر وشارك فيه ممثلون عن الولايات الثانية والثالثة والرابعة وعن منطقة العاصمة وفيدرالية فرنسا. وبعد التداول حول مجمل القضايا المطروحة على الساحة الوطنية، لاحظ المجتمعون أن الحكومة فقدت هيبتها ولجنة التنسيق تعتمد إليها مهمة وضع قوائم المرشحين للمجلس التأسيسي، وضبط الشروط الموضوعية للالزمة لعقد المؤتمر الوطني، وتنظيم عملية إدماج وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود في ولايتها الأصلية وتوفير الوسائل الضرورية لإدخال الأسلحة والخيرة المخزونة في الخارج⁽²⁾.

ولقد كان من الممكن أن تؤدي هذه اللجنة التنسيقية دوراً بالغ الأهمية في تغيير موازين القوة لو أُنشأت قبل إطلاق النار، وحظيت بمشاركة باقي الولايات، لكن ظهورها عشية الاستفتاء أضفى عليها طابع المحاولة النائية لمد الطريق في وجه قيادة الأركان العامة التي لم تكن بحاجة إلى أراضي كل الولايات لإدخال الجيوش المرابطة على الحدود.

فالولايات التي لم تستجب للثاني رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي التي كانت تتحكم في جميع البوابات الحدودية المعينة لتحقيق العودة إلى البلاد. فالحدود الغربية كلها تقع في أراضي الولاية الخامسة بينما تمتد معظم الحدود الشرقية على أراضي الولاية الأولى ولقاعدة الشرقية أما اللجنة التنسيقية التي أدلنت أعضاء قيادة الأركان العامة قد طلبت من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تبقى موحدة وأن تستمر في التحضير لما بعد الثاني من شهر جويلية سنة اثنين وستين وتسعمائة وألف، كما أنها شرعت في تنظيم الحملات الدعائية ضد مناورات السيد بن بلة وجماعته، لكن مجرد الكلام لم يعد يجدي نفعاً بل لابد للتخطيط للنظري أن يكون مدعوماً بالقوة العسكرية وهو ماكان ينقص الحكومة المؤقتة.

أما السيد أحمد بن بلة الذي تأكد من أن الوضع العسكري كان لصالحه وأن قيادة الأركان العامة تتحكم في الميدان كما ينبغي، فإنه تفرغ للتعبئة السياسية

⁽¹⁾Fares (Abderrahmane) la Cruelle veise, L'Agerie 1954 a l'inaependance p'lon, paris 1982 p.126

⁽²⁾Ben Khedda (Ben Youcef) Historique FLN, Alger, 1964. P.197.

واستطاع في ظرف قصير جداً أن يجمع حوله عدداً كبيراً من المسؤولين
الشموليين فعلاً، لتوجهات مختلفة لكنهم موحدون من أجل إسقاط الحكومة المؤقتة
للمهورية الجزائرية، وتجاوز المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

ومن بين المسؤولين البارزين الذين أضفوا على حركة ابن بلة طابع
الشمولية والشرعية والوحدة تجدر الإشارة إلى السيد فرحات عباس الذي كان
محاطاً بالإطارات القيادية في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري⁽¹⁾. ولو كان
الأمر يتعلق بصراع أيديولوجي لتموين عباس في الجانب الآخر الذي يعود إلى
احترام اتفاقيات إيفيان التي خططت للنظر اللبيرالي في الجزائر. وهناك أيضاً
مجموعة من الإطارات الذين شاركوا في اجتماع الاثني والعشرين والذين تم
اعتقالهم في فترات متتالية وأهملوا مدة حبسهم من طرف القيادة العليا ممثلة في
شخص الباءات الثلاث⁽²⁾.

وإذا كان السيد بن خدة قد طار إلى تونس حيث استألف مهامه كرئيس
للكومة المؤقتة المعمولة تجاه فرنسا عن تطبيق اتفاقيات إيفيان، فإن السيد
أحمد بن بلة قد توجه إلى القاهرة معلناً عن شق عصي الطاعة مدعياً فيما بعد،
أن الحكومة المؤقتة التي كان هو أحد نواب رئيسها قد حلت بمجرد انعقاد
المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لكن ذلك غير صحيح، لأن المجلس رفض
بالإجماع استقالة الحكومة ولم يعين أخرى بديلة لها. وحينما ألح السيد ابن خدة
على تقديم استقالته، فإن السيد ابن بلة قد قاد حملة واسعة النطاق من أجل
إرغامه على سحبها⁽³⁾. ويبدو أنه إنما فعل ذلك، فقط، ليمس طريق الرئاسة في
وجه السيد بلقاسم كريم الذي كان يسعى جاهداً للحصول عليها.

فذهب ابن بلة إلى القاهرة بدون استشارة أحد كان، إذن، دليلاً على بدء
الصراع العلني. وقد كان من المفروض أن يلتحق بتونس من أجل اجتماع
توضيحي ومن أجل لم شمل الحكومة وإجراء التحليلات اللازمة بحثاً عن عدم
قدرته على الارتقاء إلى مستوى عظمة الحركة الجهادية في الجزائر.

وبينما كانت الحكومة للمؤقتة للجمهورية الجزائرية تواصل نشاطها كسلطة
تنفيذية عليا لجبهة التحرير الوطني، كان ابن بلة في القاهرة يدعو إلى عدم
الاعتراف بقراراتها ويندد بسلوكات أعضائها الذين هم في الواقع زملاؤه في

(1) خاصة منهم أحمد فراميس وأحمد بومجل بالإضافة إلى السيد خالد أحمد.

(2) من بين هؤلاء الإطارات تجدر الإشارة إلى: عزيز بوعجاج، أحمد بوشعوب، محمد مزروقي،
وعثمان باوراداد.

(3) المصوم الإنسانية لجبهة التحرير الوطني، ص 49.

النضال ولهم فضل البقاء خارج المعتقلات لضمان مواصلة الكفاح المسلح. ولقد كانت الثورة الجزائرية تستفيد أكثر لو أن أعضاء الحكومة كلهم اجتمعوا في تونس برنامج طرابلس على ضوء وثيقة وادي الصومام ومن أجل الاستعداد ميدانياً لما بعد الإعلان عن استرجاع السيادة الوطنية ولمواجهة آثار التخريب الذي قامت به منظمة الجيوش السري⁽¹⁾.

وبفضل وساطات متعددة قامت بها جهات مختلفة وخاصة منها الحكومة المصرية وفي مقدمتها الرئيس جمال عبد الناصر رجع ابن بلة إلى تونس وعقدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اجتماعاً مطولاً في اليوم السادس والعشرين من شهر جوان. لكن الأمور ازدادت تعقيداً عندما حضر الاجتماع المذكور ممثلون عن اللجنة التنسيقية للولايات⁽²⁾، ومعهم اقتراح بفصل رئيس وأعضاء قيادة الأركان العامة.

يقول السيد محمد حربي: (إن الاقتراح كان من وحي السيدين كريم بلقاسم ومحمد بوضياف)⁽³⁾ لكنه لا يقدم أي دليل على ذلك. وقد اعتبره السيد أحمد بن بلة إجراءً استغنياً ورفض حتى مجرد مناقشته ثم غادر قاعة الاجتماع. أما السيدان آيت أحمد وبوضياف فإنهما وجدا فيه حلاً صائباً للأزمة القائمة بين الحكومة وقيادة الأركان العامة في حين أبدى السيد محمد خيضر معارضة شديدة له، وعلى سبيل الاحتجاج قدم استقالته التي كانت إيذاناً بانتهاء الحكومة وإعلاناً عن وقوفه رسمياً إلى جانب ابن بلة وقيادة الأركان العامة.

لم تكن لهذا الصراع أسس أيديولوجية، ولم يكن من أجل الدفاع عن مصالح الثورة، ولذلك فإن المعاصي باجت بالفشل، واليوم، وبعد أكثر من ثلاثين سنة من وقوع الحادث نستطيع الجزم بأنه، في لحظة من اللحوي وللأشعور، تمكن من القضاء على مكتسبات وطنية تطلب تحقيقها كثير من التضحية، وفي مقدمة تلك المكتسبات وجود وحدة الشعب الجزائري التي لم يجبر كسرها بعد ذلك الحين. ومن جهة ثانية أن الصراع على السلطة قد أهمل الجانب الأيديولوجي وحرّم للجماهير الشعبية الواسعة من المشاركة الفعلية في مناقشة مشروع المجتمع المزمع تجسيده على أرض الواقع.

إن المعتقلين التاريخيين الأربعة⁽⁴⁾ يتحملون أكبر قسط من المسؤولية فيما

(1) ابن طويال (الخضر) الحديث المذكور سابقاً.

(2) هؤلاء الممثلون هم الدكتور سعيد حرموش، الرائد ربيع زرارعي والرائد عبد المجيد كحل الداس.

(3) حربي، ج 3 والسراب والواقع، ص 352.

(4) لأن الخامس وهو السيد ربيع بيطاط كان معتقلاً في الجزائر ولم ينضم إليهم إلا في الأشهر الأخيرة.

وقع من مشاكل زلقة أفرغت الثورة من محتواها الحقيقي وفتحت أبواب القيادة واسعة للخونة والانتهازيين على اختلاف أنواعهم. وأول مايعاب على أولئك الثائرين عجزهم عن التفاهم فيما بينهم وهم في سجن واحد وأمام عدو واحد ومصير واحد ورغم تقبيهم بأيدولوجية واحدة.

أما صيهم الثاني فيتمثل في عدم قدرتهم على توظيف فترة اعتقالهم التي بلغت خمسة وستين شهراً لوضع مشروع مجتمع متكامل وبرنامج عمل شامل قصد مواجهة الفترة الموائية لوقف إطلاق النار واسترجاع الاستقلال الوطني، وإذا لم يفعلوا كل ذلك فإنه كان عليهم أن يتعفوا ويتركوا مسؤولية القيادة لمن برهنوا على أنهم أهل لها.

وعلى إثر انفضاض اجتماع الحكومة المؤقتة بالطريقة المشار إليها أعلاه، توجه السيد محمد خيضر في اليوم السابع والعشرين من شهر جوان إلى الرباط، وفي اليوم الموالي طار ابن بلة إلى القاهرة التي لن يغادها إلا ليتحقق بصاحبه في اليوم التاسع من شهر جويلية. أما الحكومة المؤقتة فإنها دخلت إلى العاصمة يوم الإعلان عن استرجاع الاستقلال الوطني وهي مبتورة الأعضاء بفعل تمرد بعضهم واستقالة بعضهم الآخر⁽¹⁾.

وبعد ذلك التاريخ بأسبوع، شرع السيد أحمد بن بلة في تنفيذ انقلابه الذي كلف الجزائر آلاف القتلى والجرحى بالإضافة إلى تهميش مئات الإطارات ممن دللوا، في الميدان وفي وقت الشدة، على تحليهم بالكفاءة والزمالة والالتزام. وكانت أول محطة هي تلمسان التي بدأت تستقبل أنصاره منذ اليوم الحادي عشر من شهر جويلية والتي وقع عليها الاختيار لكونها الولاية التي بها منقطع رأسه⁽²⁾ ولأن واليها السيد أحمد مدغري الذي يعتبر من العناصر الأكثر وفاء للعقيد هوازي بومدين. وفي اليوم السابع عشر من نفس الشهر اجتمع بقادة الولايات في مدينة الشلف الحالية وطلب منهم تركية المكتب السياسي الذي اقترحه على المجلس الوطني ولم يحصل إلا على واحد وثلاثين صوتاً من جملة ستة وستين.

ومن الجدير بالذكر أن الولاية الثالثة أعطت موافقتها شريطة استبدال السيد محمدي سعيد بالسيد بلقاسم كريم⁽³⁾. وبينما اقترحت الولاية الرابعة تكوين المكتب السياسي مؤقتاً من قادة الولايات وتكليفها فقط بتحضير المؤتمر الوطني

⁽¹⁾ فارس (عبد الرحمن)، ص 135.

⁽²⁾ السيد أحمد بن بلة من مواليد مدينة مغنية الواقعة في ولاية تلمسان على الحدود الجزائرية المغربية.

⁽³⁾ حربي (محمد) جبهة التحرير الوطني، ص 359.

الذي ينتخب المؤسسات والهيئات الوطنية للقارة، فإن الولايات الأولى والخامسة والسادسة قد طلبت مهلة للتشاور مع مجالسها. لكن ابن بلة الذي استجاب لرغبتهم لم ينتظر عودتهم إلى تلمسان وفاجأ الجميع في اليوم الثاني والعشرين من الشهر ذاته بالإعلان عن تأسيس المكتب السياسي مشكل من سبعة أعضاء هم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، رابح بيطاط، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمدي المسعود والحاج بن طه.

ورغم المفاجأة والإعلان الأحادي، فإن موقف الحكومة المؤقتة والولايات كان متزناً إلى أبعد الحدود إذ لم يشترط سوى استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وإنهاء حالة الحصار المفروضة على فلسطين. لكن ابن بلة كان يعرف عواقب ذلك الشرط، وعليه فإنه أمر باحتلال فلسطين بواسطة جيش الحدود وقرر أن المكتب السياسي هو البديل للمجلس الوطني للثورة الجزائرية⁽¹⁾.

وفي اليوم الموالي وهو اليوم السادس والعشرون من شهر جويلية أعلن السيدان محمد بوضياف وبنقاسم كريم عن معارضتهما، وشكلا، في تيزي أوزور، اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة محددين لها مهمة التحضير للمؤتمر والانتخابات التشريعية.

وترتب عن الإعلان المذكور دخول الطرفين في مفاوضات تخللتها أحداث كثيرة وقادت في النهاية إلى إبرام اتفاق بين المعنيين في اليوم الثاني من شهر أوت، وبمقتضى ذلك الاتفاق تراجع السيد بوضياف عن استقالته من المكتب السياسي الذي كلف، دون غيره، بإعداد قوائم الانتخابات ويتولى المهام التي كانت مسندة إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وفي اليوم العشرين من شهر سبتمبر توجه الشعب الجزائري إلى صناديق الاقتراع وزكى القوائم المقدمة له والمكون لأول مجلس تأسيسي ترأسه السيد فرحات عباس، وانبتقت عنه أول حكومة برئاسة السيد أحمد بن بلة.

مواجهة الأوضاع الموروثة عن الاستعمار:

إن مائة واثنين وثلاثين سنة من الاستعمار الاستيطاني لآثارها بكل سهولة ولا تمحي آثارها السلبية سوى ثورة مستمرة لا تتوقف حتى بعد وقف إطلاق النار لأن الأمر لم يكن يتعلق بتحرير الأرض ولكنه كان يعني الإنسان

⁽¹⁾ برونيدر (صالح صوت العرب) مقابلة أجريتها معه في بيته يوم 1985/05/21.

فوق كل شيء، فتحريير الإنسان أكثر أهمية ويتطلب مجهوداً ونفساً أطول.

فالاستعمار الفرنسي، كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول من الباب الأول، قد ركز، منذ العشرينات من هذا القرن خاصة، على تكوين إنسان متشبع بالثقافة الغربية ومجرد من كل عناصر الشخصية الوطنية. ويتضاعف ذلك التركيز بعد أن وضعت الحرب الامبريالية الثانية أوزارها، وكذلك أثناء فترة الكفاح المسلح ليصل إلى أوج مايمكن أن يصل إليه عند وقف إطلاق النار. وصاحب هذه العملية توسيع شبكة تعليم اللغة للفرنسية وتمكين متعلميها من التمتع بكثير من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية. ولا يخفى على أحد أن اللغة ليست مجرد ناقل محايد أو وسيلة تبليغ لاغير، لكنها وعاء حضاري وأيديولوجي من الطراز الأول.

وعندما أعلن المجلس الوطني التأسيسي عن ميلاد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في اليوم الخامس والعشرين من شهر سبتمبر سنة اثنين وستين وتسعمائة وألف كان الوضع في الجزائر يتميز بخاصيات من أهمها مايلي:

1-نسبة مرتفعة من الأمية قدرت بأكثر من 80%(1). أما الخمس الباقي فجله من انصاف المتعلمين الذين صنعهم الاستعمار على عجل ليكونوا امتداده الطبيعي الذي يعتمد عليه في مواصلة عملية المسخ والتشويه والتزيف.

2-إسلام مشوه غلبت عليه الخرافة والدروشة(2) ولم يبق منه سوى جانب العبادات الذي تعرض بدوره إلى كثير من التحريف بحيث لم تعد الصلاة تنهي عن الفحشاء والمنكر، ولا شهادة تسمع بتوحيد الإله ولا الصوم قادر على أداء وظيفته الاجتماعية. أما الحج فحدث ولا حرج، وأقل مايقال عنه أنه أصبح وسيلة تجارية وسياحية في أحسن الحالات.

3-تقاليد وعادات ونمط وسلوكات يومية لاعلاقة لها بشخصيتها الوطنية.

4-لغة وطنية مهملة، ممقوتة ومطاردة على الرغم من حيويتها وقدرتها على التكيف وتمكنها من استيعاب العلوم بأنواعها والتقنيات المختلفة.

5-علاقات اجتماعية مهلهلة أساسها الخوف والنفاق والمراوغة والمداينة.

(1) للزيري (محمد العربي) الغزو الثقافي في الجزائر من سنة 1962 إلى سنة 1982، الطبعة الأولى المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1983، ص21.

(2) الإبراهيمي (محمد البشير) صيون البصلار، ص128، وعامدها.

6- إدارة معظم إداراتها فطمخوا على لبنان الاستعمار الجديد الذي بدأ يستعد للمرحلة التالية من السيطرة، وتعلموا أن فنون التسيير التي قد تأتي من غير الوطن الأم لا يمكن أن تكون في المستوى الحضاري الذي استولى على عقليتهم. أما الموظفون للبطء والعمال، فإن مذاجتهم وانخفاض مستواهم التعليمي الذي لا يتجاوز الأمية المركبة في غالب الأحيان قد يعتقدون أن الاستقلال عن فرنسا العظمى لا يمكن أن يكون مصحوباً إلا بكافة أنواع التخلف والهمجية. ولما الإدارة التي كونتها جبهة التحرير الوطني خلال فترة الكفاح واستطاعت أن تقدم الدليل على نجاعتها في الميدان، فإنها استبعدت وفقاً لما نصت عليه اتفاقيات إيفيان.

7- اقتصاد تابع للاقتصاد في فرنسا. مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة التي كانت قبل الاحتلال، تنتج أجود أنواع الأرز وكميات هائلة من الحبوب التي كانت تصدر لبلدان كثيرة مثل أوروبا وأفريقيا والوطن العربي، وتحولت إلى مغارس كروم تعطي الخمر الممتازة التي يخصص جزء كبير منها لتحسين الخمر الفرنسية أو لتزويد السوق العالمية. وكانت الصناعة التقليدية فقط فروعاً مكملة لبعض المصانع المتناثرة في مختلف أنحاء فرنسا⁽¹⁾.

لم تكن في الجزائر، عادة استرجاع السيادة الوطنية، هيكل اقتصادي ثابتة⁽²⁾ ولم تكن فيها نواة صالحة للتنمية الدائمة التي تأخذ في الاعتبار تطور الزمان وتطور السكان. وزيادة على ذلك، فإن الأمكانيات القليلة - وهي بالمقارنة مع حاجيات الكولون - قد تعرضت لتخريب مهول بسبب الغلاء عندما اقترب أجل الاستعمار.

8- تصاعد ديمغرافي مخيف. زاد من حدته، عشية لاسترجاع السيادة الوطنية، رجوع حوالي مليون من الجزائريين الذين لجأوا إلى تونس والمغرب الأقصى أثناء فترة الكفاح المسلح، وكذلك تسريح حوالي مليونين من المواطنين الذين كانوا يقيمون بالمعسكرات والمحتشدات⁽³⁾.

9- انتشار البطالة الناتجة عن قلة التنظيم والإعمال الاقتصادي الذي فرض

(1) حرب جبهة التحرير الوطني، المسيرة، من مطبوعات قسم النشر والتوثيق، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1980، ص 113، وما بعدها.

(2) Abbas (Ferhat) *L'indépendance confisque l'immigration*, Paris 1948? P.117 et suivantes.

(3) المنظمة الوطنية للمجاهدين، المؤتمر الأول لكتابة التاريخ، ص 175.

على الجزائريين بسبب الخوف وصلوات التخريب.

10- تزايد أعداد المغتربين في أوروبا وفرنسا على وجه الخصوص. ولقد ازداد هذا المشكل خطورة عندما بدأت الأسر الجزائرية، لأسباب مختلفة ترحل للإقامة هناك⁽¹⁾.

هذا الوضع عضية استرجاع الاستقلال الوطني وخطاته مباشرة هو الذي كان غلى أول حكومة جزائرية أنت تولجه. وكان نجاح تلك المواجهة مرهوبا بمدى قدرة الرئيس الجديد على جمع كل البطاقات الحية في البلاد وعدم الانسياق للأحقاد الدفينة التي ظلت تتراكم منذ انعقاد مؤتمر وادي الصومام، وكان النجاح، أيضاً، يتوقف على مراجعة برنامج طرابلس بحيث يظهر من تشكل مواطن اختلاف من شأنها إضعاف المد الثوري وتعرضه للإنقسام والتصادم بين المعركة الوحيدة.

المفاهيم والمصطلحات التي لا علاقة لها بالواقع الجزائري إن المكتب السياسي الذي استولى على مهام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالطريقة التي أشرنا إليها أعلاه، لم يعرف كيف يحافظ على الوحدة الوطنية، بل إنه عندما وضع قوائم الانتخابات التشريعية التي جرت في اليوم العشرين من شهر سبتمبر قد أغنى كل من أشتت فيه رائحة المعارضة لما يسمى بمجموعة ثلمسان⁽²⁾. وبذلك أعطى الإشارة لبدء الصراع بجميع أنواعه في الوقت الذي كانت الثورة في أحوج ما تكون إلى تضافر الجهود وتوحيد الصفوف.

وبالإضافة إلى كثير من القياديين الذين كانوا مازالوا قادرين على العطاء في مجالات التعبئة والتوجيه نظراً لما كانت لهم من سلطة أدبية في أوساط المناضلين والإطارات، فإن الحكومة الجديدة قد جاءت في تشكيلاتها البشرية عبارة عن خليط من تيارات سياسية يستحيل توحيدهما ولا يمكن أن ينتظر منها تطبيق برنامج طرابلس الذي كان يتناقض تماماً مع المشارب الأيديولوجية لمعظم أعضائها.

وإذا استثنينا الرئيس أحمد بن بلة، ووزير العمل السيد بومعزة، فإن حركة الانحصار للحريات الديمقراطية التي هي مصدر الثورة لم تكن ممثلة في تلك الحكومة بينما أعطيت للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أربع وزارات

⁽¹⁾ فريزي (محمد العربي) "موضوع المغتربين الجزائريين" لشغال ملتقى الفكر الإسلامي المنعقد ببغدي وزو سنة 1973، وزارة للتعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر 1973 ج3، ص 175.

⁽²⁾ مجلس (فرحات) الاستقلال، المصادر، ص 86.

وزارة واحدة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ووزعت باقي الحقايب على إدارات شابة لم يسبق لها أن تشبعت بوحدة من الأيديولوجيات الوطنية⁽¹⁾.

لهذه الأسباب مجتمعة، فإن برنامج طرابلس قد وضع على الرف وراحت الحكومة تطبق سياسة ارتجالية تخضع في مجملها إلى تطور الأحداث وإلى تأثير المحيط وفي كثير من الأحيان إلى مزاج الرجل الأول في الدولة الذي لم يكن هو الأمين العام لجبهة التحرير الوطني ولكن فقط رئيس الحكومة أحمد بن بلة.

إن برنامج طرابلس بنص بصريح العبارة أن جبهة التحرير الوطني ستظل هي مصدر السلطة الوحيد في البلاد لأنها كلفت من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية بمواصلة مهمتها التاريخية⁽²⁾. لكن المكتب الذي تشكل في تلمسان لم يكن شرعياً، بل اتفقت جميع الأطراف على أن يكون هيئة سياسية وتنفيذية تقوم مقام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في توفير الشروط الموضوعية اللازمة لإجراء الانتخابات التشريعية وتحضير المؤتمر الوطني، وفي أثناء توزيع المهام أسندت الأملة للعامة لجبهة التحرير الوطني إلى السيد محمد خيضر في حين تكفل السيد محمد بوضياف بالعلاقة الخارجية والعقيد محمدي السعيد⁽³⁾ بالتربية الوطنية والحاج بن علة بالجيش الوطني الشعبي ورايح ببطاط برئاسة الحزب وأحمد بن بلة بمراقبة الهيئة التنفيذية المؤقتة. أما السيد حسن آيت أحمد، فإنه رفض الالتحاق بالمكتب السياسي.

وعلى الرغم من صعوبة العمل في هذه الظروف، فإنه تم تنصيب اتحادية لجبهة التحرير الوطني في كل واحدة من عمالات الوطن⁽⁴⁾ كما تم تنصيب جميع الدوائر والتسمات في ظروف قصيرة جداً ودون أن يقع الحسم فيما يتعلق بالأولوية والسلطة هل تكونان للهيئات السياسية أم للهيئات التنفيذية، ولقد قاد الخلاف حول هذه المسألة إلى استقالة الأمين العام في شهر ماي سنة ثلاث وستين وتسعمائة وألف⁽⁵⁾.

إن رئيس الحكومة لم يكن يجهل أهمية التنظيم السياسي بل إنه كان يدرك

(1) نفس المصدر، انظر قائمة أعضاء الحكومة في الصفحة 87.

(2) النصوص، الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، ص 53.

(3) حديث أجرته يوم 1984/07/04 مع العقيد محمدي السعيد في بيته بالقبّة.

(4) العمالة هي للترجمة العربية لكلمة D'apartement وقد أصبحت فيما بعد استرجاع الاستقلال تسمى الولاية.

(5) خيضر (محمد) للحديث المشار إليه سابقاً.

جيداً أن إقامة الدولة إن يكون متكلناً إلا بوجود حزب قوي بمناضليه المهيكلين والمتواجدين على رأس جميع المناصب الحساسة، وإيمانه بهذه الضرورة هو الذي جعله يقول ذات يوم لوزير الدفاع للمقيد هولري بومدين: إنك إن تكون كل شيء بفضل الحزب، وإن تكون شيئاً بدونه⁽¹⁾.

لكن هذه الأداة التي يتوقف عليها مصير الحكم لا يجب أن تكون بأيادي أخرى وعليه، فإن الرئيس بن بلة لم يتردد في صلب الظروف التي أدت، بالتدريج، إلى استقالة رئيس جبهة التحرير الوطني وأمينها العام وفي نفس الوقت أسندت مسؤولية المنظمات الوطنية إلى السيد الحاج بن عله الذي تم تعيينه وزيراً للدولة حتى يسهل إتلاعه.

إن الرغبة في جمع كل السلطات قد حجب عن الرئيس أحمد بن بلة مخاطر ما كان يقوم به. لقد أدت قراراته الارتجالية إلى إلقاء المكتب السياسي محصوراً في شخصيتين اثنتين⁽²⁾ لم يسبق لهما أن مارسا مسؤوليات سياسية ودفعتا برفاق النضال والمعتقل إلى المعارضة التي سوف تتخذ أشكالاً متعددة، كما أنها همتت نظام الولايات الذي برهن على فعاليته أثناء المعركة⁽³⁾ وجعلت من الإدارة منافساً قوياً رغم أن معظم إداراتها كانوا من نتاج الترقيات الاستعمارية المختلفة وبالتالي فهم أقرب إلى مصالح الاستعمار منهم إلى المصلحة الوطنية.

ففي مثل هذا الجو المكهرب شرع في تجنيد القواعد للنضالية لمناقشة مشروع الدستور الذي أعدته الحكومة والذي يعطي لرئيس الجمهورية جميع السلطات بما في ذلك القيادة العليا للجيش. وكانت أربعة أيام كافية لاتخاذ وإجراء جميع التعديلات ثم صادقت الإطارات السياسية على المشروع وقدم للتركية. إلى المجلس الوطني مما أثار سخط مجموعة من النواب وقاد إلى تقالة الرئيس فرحات عباس في مستهل شهر أوت⁽⁴⁾.

وبعد أسبوع من الاستفتاء الذي جرى في اليوم الثامن من شهر سبتمبر، ندعى المواطنون من جديد لانتخاب المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية.

هكذا، إذن، استطاع السيد أحمد بن بلة، في ظرف علم واحد، أن يقضي

(1) فرانكوس (أنديا) وسيريلي (جيب) جزائري يسمى بومدين، باريس 1976، ص 154.

(2) مما المقيد محمدني السيد والسيد الحاج بن طلة.

(3) لاظر الباب الثاني وخاصة منه الفصل الثاني.

(4) الاستقلال، المصادر ص 62 لقد نشر السيد فرحات عباس ابتداء من هذه الصفحة نص الرسالة التي ضمنها أسباب استقالته من رئاسة المجلس الوطني التأسيسي، وهي مؤرخة بتاريخ 12 أوت 1963.

على كل خصوصه وأن ينفرد للحكم، لكنه في نفس الوقت أحدث حوله فراغا سياسياً وأيديولوجياً مهولاً وشتت الطاقات الحية في البلاد وأرغمها على اللجوء إلى تشكيل معارضات سياسية وأخرى مسلحة، وبذلك يكون قد تسبب من حيث لا يدري في إيقاف قطار الثورة وأرأس قواعد الفوضى والاضطراب في الجزائر وفتح فيها الأبواب للانقلابات تتواصل متشابهة إلى أن وقع إجهاض الثورة في اليوم الخامس من شهر أكتوبر سنة ثمان وثمانين وتسعمائة وألف.

وكان الحزب الشيوعي الجزائري هو المستفيد الوحيد من كل هذه الأوضاع إذ تمكن، رغم عدم الانصيهار في الثورة طويلة فترة الكفاح المسلح ورغم معارضته الشديدة لمنطلقاتها الأيديولوجية، أن يظل محتفظاً بوجوده طبقاً لتوجيهات لينين⁽¹⁾. وأن يعود للنشاط العلني بقوة دافعة تقف إلى جانب الرئيس أحمد بن بلة. وحتى عندما منع في اليوم التاسع والعشرين من شهر نوفمبر سنة ثلاث وستين وتسعمائة وألف عن الظهور ولم تتعرض إدارته لأية ملاحقة أو مكروه، وهو الأمر الذي جعل أمينه العام السيد العربي بوهالي يصرح بأنه لا يوجد أي نص رسمي فيما يتعلق بحله أو بمنعه من مواصلة تحركاته السياسية.

لقد كان الحزب الشيوعي للجزائري يدفع إلى التعتن في الجزائر كما صرح بذلك السيد آيت أحمد عندما لاحظ في شهر أكتوبر⁽²⁾ أن مواقفه من المعارضة مزدوجة وغير واضحة، وبالفعل، فإنه كان يعلن عن مساندته لجبهة التحرير الوطني وفي نفس الوقت يحدّ، سراً، بالوقوف إلى جانب القوات المعارضة لها والعاملة على تغيير نظام الحكم.

وكانت أهم القوات المعارضة وأخطرها متجمعة حول اثنتين ويدعو إلى إقامة نظام ديمقراطي. وثوري في الجزائر، وكلاهما، أيضاً، عين لعضوية المكتب السياسي.

أما الرفيق الأول فهو السيد محمد بوضياف الذي كان من المفروض أن يشرف على العلاقات الخارجية ضمن تشكيلة المكتب السياسي لكنه لم يلبث أن قدم استقالته وأعلن إعادة انتخاب المجلس التأسيسي عن ميلاد حزب الثورة الاشتراكية معللاً إقدامه على ذلك بانتشار الفوضى والعدم الأمن وإفلاس جبهة التحرير الوطني التي لا يمكن أن تكون حزباً ثورياً بسبب تركيبتها البشرية

(1) بوي (فرانسوا) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، باريس 1965، ص 47.

(2) نفس المصدر، ص 54.

ونتيجة تحالفها مع الرأسمالية العالمية⁽¹⁾.

لقد ذكر مؤسسوا حزب بناصر من أجل القضاء على استغلال الإنسان ابن بلة بجانب الديمقراطية والشعبية والاشتراكية في آن واحد، ودعا إلى التذكر لاتفاقيات إيفيان باعتبارها مجهزة للثورة الجزائرية. وقد قابل رئيس الحكومة نشر هذا المشروع باعتقال السيد محمد بوضياف في اليوم السادس من شهر جوان 1963 ومعه مجموعة من الإطارات السياسية.

ولما الرفيق الثاني فهو السيد آيت أحمد الذي رفض عضوية المكتب السياسي من البداية لكنه قبل للمشاركة في أعمال المجلس التأسيسي، وفي إطار هذا الأخير أعرب عن استنكاره للاعتقال المذكور أعلاه وقرر الانسحاب إلى عين الحمام⁽²⁾ مسقط رأسه استعداداً للمرحلة المقبلة التي استهلها في اليوم التاسع والعشرين من شهر أوت سنة 1963 بالإعلان عن ميلاد جبهة القوى الاشتراكية التي قررت حمل السلاح لإسقاط النظام القائم وبذلك اندلعت حرب أهلية فيما يسمى بمنطقة القبائل، ولم تتوقف إلا بعد إلقاء القبض على آيت أحمد في اليوم الثامن عشر من شهر أكتوبر.

وعلى عكس هاتين التشكيلتين السياسيتين، فإن الحزب الشيوعي الجزائري قد أعلن عن وقوفه إلى جانب الحكومة لكنه ظل متمسكاً بأرائه واستقلالته ومن الغريب في الأمر أن كل من هذه الأطراف الأربعة يدعي لنفسه الثورية هذه التشكيلات لم تكن سوى مذابر مستعملة لأغراض شخصية وبقصد الوصول إلى الحكم أو المحافظة عليه. ولو لم تكن كذلك لاستطاعت أن تجد أرضية للتفاهم فيما بينها من أجل إقامة جبهة وطنية تتضافر جهودها لتجسيد ما يمكن من تحسين برنامج طرابلس على أرض الواقع في انتظار المؤتمر الوطني الذي من حقه التعديل والتغيير.

ولأن الصراع لم يكن سياسياً ولا أيديولوجياً، فإن الشعب ظل ينظر إليه من بعيد، ووظفت الحكومة قوات الجيش الوطني الشعبي، فظهرت جبال القبائل من مراكز التمرد وقررت منع جميع الأحزاب من النشاط معتمدة على قرارات طرابلس الأخيرة ولكون الاشتراكية التي تعني انصهار جميع الفئات الاجتماعية في واحدة، تتطلب للحزب الولحد كأداة، وإذا كان هناك معارضون فيكون عليهم

⁽¹⁾Boudefa (Mohamed) Ou val'Algerie? Librairie de l'étoile, Paris 1964.

P172.

⁽²⁾ مدينة صغيرة تقع على قمة جبل جرجرة على بعد 40 من مدينة تيزي وزو يجرها إلى بعدها 30 كلم شمال شرقي العاصمة.

أن يتحركوا في إطار ذلك الحزب، والمطالبة بالتنمدية الحزبية جزء من عقاية البرجوازية الليبرالية".

الانزلاق نحو الحكم الفردي:

إن القيادة الجماعية مبدأ في التسيير يحتل مكانة رئيسية في أيديولوجية الحركة الوطنية، ولقد أدى عدم احترامه والتهاون في تطبيقه إلى تمرد اللجنة المركزية لحركة الانتصار والحريات الديمقراطية على زعيم الحركة السيد مصالي الحاج وإلى انقسام جبهة التحرير الوطني.

وإذا كانت جبهة التحرير الوطني قد أحرزت على مجموعة الانتصارات فالتتبع إلى تحقيق الأهداف المسطرة في بيان أول نوفمبر، فلأن القيادة المختلفة قد وقعت في أزمة ووجدت نفسها مضطرة لأن تقدم توضيحات جساماً من أجل تجاوزها⁽¹⁾. إن الزعماء الخمسة لم يستفيدوا من هذه التجربة، ربما لبغائهم مدة طويلة في المعتقل بعيداً عن ممارسة المسؤولية على أرض الواقع وتحت تأثير الإشهار الإعلامي الغربي الذي لم يتأخر عن استعمال شتى الوسائل لتفذية روح الانقسام بينهم. وفي تلك الصلابة من سنة اثنين وستين وتسعمائة وألف، ضاعفت وسائل الإعلام المذكورة حملتها المسمومة التي فالتتبع شيئاً فشيئاً، إلى توسيع الهوة بين الأشقاء الذين أصبح كل واحد منهم يبحث عن أنصار يستعين بهم ضد الآخرين حتى ولو كان أولئك الأنصار من بين أعداء الأملس وطلاق اليوم.

فالتخلي عن مبدأ القيادة الجماعية هو الذي دفع ابن بلة إلى العمل من أجل الأفراد بالمكتب السياسي، وجعل محمد بوضياف يؤسس حزب الثورة الاشتراكية وآيت أحمد يتزعم ولحداً من أخطر التمردات المسلحة في الجزائر، وحتم على فرحات عباس الاستقالة من رئاسة المجلس الوطني لتأسيسه وأخطر من كل ذلك شكت أفضل الطوائف الحية في البلاد والمتمثلة في إطارات وجنود جيش التحرير الوطني الذين لم يغادروا ولاياتهم طيلة فترة الكفاح المسلح معبرين بذلك عن إخلاصهم للوطن وثقائهم في الدفاع عنه. لأجل كل ذلك، فإن انتصار الحكومة برئاسة السيد بن بلة، كان في الواقع،

(1) إن عودة سرية إلى سائر الأزمات التي صرافها جبهة التحرير الوطني خلال فترة الكفاح المسلح تدل بما لا يدع المجال للشك على أن التخلي عن مبدأ القيادة الجماعية هو الأساس في جميع الخلافات مهما كان ثقلها.

هزيمة بالنسبة لجبهة التحرير الوطني والجزائر بصفة عامة، وتتمثل هذه الهزيمة، بالإضافة إلى ما ذكرنا أعلاه، في تمكين الإطارات المنتسبة بالفكر الماركسي والبعيدة كل البعد عن واقع الشعب، من اختراق الصفوف والارتقاء إلى مناصب الحل والربط في منائر قطاعات الدولة الجزائرية الفتية، ومع تمكن تلك الإطارات ظهرت قوات سياسية جديدة لاعلاقة لها بالديولوجية الثورة وهي نفس القوات التي سوف تستولي بالتدريج على زمام السلطة في البلاد.

وهناك وجه آخر للهزيمة التي منيت بها جبهة التحرير الوطني ويتمثل في فتح الأبواب واسعة للانقلابات العسكرية التي سوف تتواصل في جزائر ما بعد لإجهاض الثورة. وفي الحقيقة، فإن الإطاحة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا يوجد له اسم آخر غير الانقلاب العسكري، لأن القيادة العليا الشرعية التي هي المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يسمح لها بالاجتماع للنظر في شأنها قانونياً.

هكذا، إذن، فإن الحكومة المبنية عن المجلس الوطني التأسيسي المنتخب في اليوم العشرين من شهر سبتمبر سنة اثنين وتسعين وألف، لا يمكن أن نقول عنها أنها حكومة جبهة التحرير الوطني ولا يمكن أن تحظى بتأييد المناضلين الحقيقيين الذين يرفضون الصراعات والانقسامات من أجل السلطة. ولأنها لم تكن حكومة جبهة التحرير الوطني، فإنها وضعت برنامج طرابلس على الرفوف وأدارت الظهور للنصوص الثورة الأساسية ثم راحت ترتجل البرامج المتناقضة وتقضي جل الوقت في سد الثغرات ومغازلة المشاكل العويصة التي تكمن حلولها في وحدة الصف وفي الالتزام بالديولوجية أثبتت، على الميدان، نجاعتها وجدواها.

ومن سوء حظ الجزائر أن هذه الحكومة هي التي استطاعت أن تستولي على السلطة بعد أن ألغيت كل من حاول معارضة سياستها. ولم يكن الإلغاء مقصوراً على الشخصيات والتنشكيلات السياسية، بل تعداها إلى المنظمات الوطنية التي صيغت، بمختلف الوسائل، من جميع العناصر التي أبدت بطريقة أو بأخرى، مناهضتها لسلوكيات ابن بلة وتصرفاته.

ومن جديد، أقيمت المحفلات في الجنوب الجزائري لاستقبال المخلصين من أبناء الشعب، وفتحت المسجون أبوابها لإيواء المئات من المناضلات والمناضلين، وعادت عمليات القمع والتعذيب ضد الوطنيين بواسطة نفس الجلادين الذين كانوا يعملون في إطار الأجهزة الاستعمارية. ولم يكن ذلك

غريباً، لأن الحكومة الجزائرية أسندت مهمة تكوين ضباط شرطتها لقيادة الشرطة الفرنسية كما أنها في اليوم السادس والعشرين من شهر سبتمبر، أي مباشرة بعد تشكيلها، طلبت من الجنرال الفرنسي قائد الجندرية أن يشرح جميع الضباط وصف الضباط الجزائريين ليشكلوا النواة الأولى لملاك الدرك الوطني في الجزائر، ثم التمعت منه لتخاذ الإجراءات اللازمة لتكوين أعداد كبيرة من الدرك الجزائريين.

وإذا أضفنا إلى تنظيم الشرطة وتكوين ضباطها وإنشاء ملك الدرك الوطني من أوله إلى آخره، واستندم مجموعة من الضباط المسامين في الجيش الفرنسي لاستكمال تكوين ضباط الجيش الوطني الشعبي ومباركة الرئيس أحمد بن بلة لكل ذلك، أصبح جلياً أن الجزائر قد تخلت نهائياً عن خطها الثوري الذي يدعو إلى ضرورة قطع جميع العلاقات مع المستعمر السابق⁽¹⁾، وصارت تطبق سياسة الاستعمار الجديد التي ترمي إلى إسناد المناصب الأساسية في الدولة إلى إدارات كونتهم المدرسة الاستعمارية من أجل الحفاظ على مصلحة فرنسا.

ففي هذه الأجواء المشحونة بالضعفان والأحقاد والمليئة بالتناقضات ومختلف أنواع اللامعقول، والتميزة بالفوضى والندم الأمن والاستقرار، أصطلت الإشارة الخضراء لتكوين اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر الأول لجهة التحرير الوطني، وأطلقت نفس الأيدي الماركسية تعبت من جديد بالنصوص الأساسية للثورة.

ومرة أخرى تكونت لجنة صياغة مشروع للمجتمع تحت إشراف أهم العناصر الماركسية التي كانت هي أساس الانحرافات الأيديولوجية الأولى. ورغم مقاومة العناصر الوطنية، صادق المؤتمر الذي أنهى أشغاله في اليوم الواحد والعشرين من شهر أبريل سنة أربع وستين وتمعانة وألف علي ميثاق للجزائر الذي اعتبر تعميقاً لبرنامج طرابلس ومرجعاً أيديولوجياً وحيداً للثورة الجزائرية.

إن المؤتمرين الذين دامت أشغالهم سنة أيام قد حللوا أوضاع البلاد التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ثم صادقوا على عدد من المقررات: تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب طلائعي في الحكم يسير وفقاً لمبدأ

⁽¹⁾ ليس هذا رأي الدكتور بوريل استاذ القلقون بكلية حقوق الجزائر الذي شارك يوم 24/01/1963 في ملقى تصليح شمال أفريقيا وأكد على ضرورة تعامل البلاد المستقل حديثاً مع البلاد المستعمر سابقاً لأنه الوحيد الذي يفهمه جيداً لفظ: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 79.

المركزية الديمقراطية ويهدف إلى بناء الدولة الاشتراكية في الجزائر، وينتهج سياسة عدم الانحياز ويعمل على تدعيم القضايا العادلة ومساندة حركات الشعوب المناهضة في العالم أجمع.

إن تحويل جبهة التحرير إلى حزب طلائعي في مثل هذه الظروف يُعد انقلاباً سياسياً لا مبرر له، خاصة وأن الحزب لا يمكن أن يكون في الحكم بإدارة موروثه عن الاستعمار وإطارات مسيرين مكونين وفقاً لبرنامج استعماري وبواسطة مكونين لاعلاقة لهم بالأيديولوجية الثورية، وحتى العناصر التي تكونت في صفوف جبهة التحرير الوطني فإنها، في معظمها كي لا نقول في مجملها، ترفض بناء الدولة الاشتراكية لأنها لم تكنه بعد من إقامة الدولة الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية التي حددها بيان أول نوفمبر كهدف رئيسي.

فالحزب الطلائعي بدون إمكانيات بشرية يظل حبراً على ورق بل يتحول بالتدريج، إلى مجرد جهاز يوظف لخدمة الأغراض الشخصية ولمنع الشرائع الوطنية في المجتمع من التصدي بحزم وجد للقوات المناهضة للثورة.

قراءة فاحصة لميثاق الجزائر:

وعندما نعود، اليوم، إلى ميثاق الجزائر، نلاحظ بكل سهولة أنه مليء بالمغالطات التاريخية والتناقضات السياسية والطموحات للامشروعة، غير أن كل ذلك لا يعني أنه خال من بعض التحاليل الصحيحة والمقررات الموضوعية التي تأخذ في الاعتبار الإمكانيات الحقيقية من أجل تغيير الواقع.

فالجزائر بلد إسلامي، هذه حقيقة تضمنتها كل الوثائق الأساسية لجميع الأيديولوجيات الوطنية. لكن الذي يشكل مغالطة تاريخية هو تأكيد ميثاق الجزائر على أن الجماهير الجزائرية كانت عميقة الإيمان وأنها قاومت بصلابة لتخليص الإسلام من كل الشوائب والخرافات التي شوهته أو خففته، كما أنها لم تناهض للجانين الذين كانوا يريدون أن يجعلوا منه مذهباً للشعوب والتوكل، وتسمى لربطه بإرثاتها في إنهاء استغلال الإنسان للإنسان⁽¹⁾ والواقع، أن الذي قام بهذا الدور هم العلماء سواء كأفراد منذ أن وضعت الحرب الامبريالية

⁽¹⁾ جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر، مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني 16-21 أبريل 1964، الجزائر 1965، ص 35.

رها أو كتنظيم بعد أن تأسست جمعية العلماء للمسلمين الجزائريين
نامس من شهر ماي سنة واحد وثلاثين وتسعمائة وألف. ولم يكن
الخفي على الذين صاغوا الميثاق، لكنهم كتبوا بعواطفهم فضيعوا
فرصة ثمينة كان يمكن أن تكون منطلقاً لتحقيق مصالحه وطنية
الثقة إلى شريحة واسعة من المجتمع الجزائري في تلك الظروف
وج ما يكون فيها إلى وحدة وتجاوز الحزابات السياسية.

إف دور العلماء في تخليص الإسلام من الشوائب التي عقلت به
الإنسان الجزائري من المعتقدات الفاسدة كان من شأنه أن يتود إلى
ح الديني في الجزائر وهو إصلاح يختلف كلية عن الإصلاح الديني
العربي وفي العالم الإسلامي عامة، وبعد التقييم الموضوعي، كان
جبهة التحرير الوطني أن تخصص مكانة مرموقة للجانب الروحي
ل بدونه للتوصل إلى تعبئة جماهير الشعب الجزائري. لكن ميثاق
مد عدم الاعتراف بأهمية ذلك الدور، وراح يعبئه، تعسفاً، لغير
نى بهمش الإسلام ويمنع الفكر الإسلامي من الانتشار في جميع
مؤثرة في عمليات البناء والتشييد، وبذلك تعطى الغلبة للنظام
لي بناء الدولة⁽¹⁾.

قطاً ميثاق الجزائر في تقديره، لأن تحييد العلماء وتهميش دورهم في
قد جعلهم يجنحون، شيئاً فشيئاً، إلى العمل السري دفاجاً عن العقيدة
من الاعتداءات التي تريد محاصرتها في المسجد وإيقالتها مقصورة
بين الإنسان وربه كما هو الأمر بالنسبة للديانات الأخرى، ووفاء
مهادء الذين ضحوا بأنفسهم من أجل إقامة الدولة الديمقراطية
في إطار المبادئ الإسلامية⁽²⁾.

لطة للتاريخية الثانية تتمثل بأن الكفاح من أجل اقتصار المبادئ
قد تغفل في أوساط الجماهير الشعبية وحفز عملها وحدد سلوكها
وفي الحقيقة، فإن اندلاع الثورة من نوفمبر إنما كان من أجل

حات) الاستقلال المصادر، ص124، يقول السيد عباس: إني، فيما يخصني، أمل أن
جزائر من النهج الاشتراكي حتى تتمكن من أن تتحدد شخصيتها وتبني من جديد وحدتها
والاقتصادية والاجتماعية. وسوف يكون ذلك أفضل الطول لأنه يتلاءم مع مفهومها
الوحد كما وضعت مالمه ندوات لجنة وثولس سنة 1958.

ن رقم 8.

ير الوطني، للجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر، ص36.

التحرير الوطني الذي يشمل تحرير الإنسان وهو أكثر قيمة من انتصار المبادئ الديمقراطية التي أراد ميثاق الجزائر أن يجعلها منطقاً أساسياً لبناء الدولة الاشتراكية.

إن جبهة التحرير الوطني لم تقرر الكفاح من أجل انتصار المبادئ الديمقراطية ولكنها أعلنت عن ميلاد حركة جهادية دعت إليها جماهير الشعب من أجل استرجاع السيادة الوطنية المغتصبة، وعلى هذا الأساس يجب على الدارس أن يتوقف عند الملاحظات التالية:

1- إن جماهير الشعب التي وجه إليها النداء لم تتجاوب معه في اللحظات الأولى، بل كان لابد من مرور وقت يتفاوت من حيث الطول بين منطقة وأخرى وحسب وعي الفئات الاجتماعية المختلفة⁽¹⁾. وهناك شرائح واسعة من الشعب الجزائري قد ظلت موالية للنظام الاستعماري وتتعامل معه بكل ثقة إلى أن تأكد من عجزه عن حمايتها ولاحظت أنه اعترف لجبهة التحرير الوطني بحق تقرير المصير على أساس الاستقلال الوطني. إن هذه للشرائح الواسعة جزء من الجماهير الشعبية ولا يمكن أن نقول أن المبادئ الديمقراطية قد تنفلت إلى أوساطها أثناء فترة الكفاح المسلح وإلا أصبح الاستعمار هو داعية الحرية والديمقراطية.

2- إن الكفاح من أجل انتصار المبادئ الديمقراطية لا يكون إلا بعد استرجاع الاستقلال الوطني، ولذلك فإن جبهة التحرير الوطني لم تجعله من أهدافها الرئيسية أثناء فترة الكفاح المسلح خاصة وأن متطلبات الحرب كثيراً ما تتناقض مع الممارسة الديمقراطية.

3- لقد كانت السيادة الوطنية المغتصبة مبنية على مجموعة من الثوابت أهمها الإسلام ولغة القرآن.

وأن الكفاح من أجل استرجاعها يعطي بالدرجة الأولى السعي بجميع الوسائل لإعادة تأهيل تلك الثوابت التي عملت السلطات الاستعمارية على تشويهها أو إلغائها تماماً كما كان الأمر للغة العربية، وبدلاً من أن يهتم ميثاق الجزائر بدين الجزائريين ولغتهم باعتبارهما أفضل وسيلة لتكوين الإنسان، فإنه انطلق من النظرة الماركسية للديانات السماوية وراح يخطط لتهميش الإسلام، ولعزل اللغة العربية عن ميادين الإدارة والعلم والتكنولوجيا.

⁽¹⁾ جاس (إرحات) الاستقلال المصادرة من 31، وما بعدها.

4-إن ميثاق الجزائر لم يزد عن تقليد الحلول النظرية التي أوجدتها الثورة الرومية لمشاكل المجتمع السوفياتي. ولو أن المشرفين على الصياغة لم يكونوا متشبعين بالفكر الماركسي بون غيره، لانطلقوا في تحليلاتهم، من الفكر السباسبى الإسلامى ومن الواقع الجندى الذى أحنثته الثورة فى الجزائر ثم أوجدوا نظاما للحكم مستقلاً ومتطابقاً مع المنطقات الأبدىولوجية لجهة للتحرير الوطنى.

أما المغالطة التاريخية الثالثة فتتعلق بمجموعة من التفسيرات للمراحل التى قطعتها ثورة نوفمبر منذ اندلاعها. وهذه التفسيرات تبدأ من برنامج طرابلس الذى أشار إلى أن وعى الجماهير قد جعل الثورة تتحول من ديمقراطية اجتماعية إلى ديمقراطية شعبية وأن هذه الأخيرة عبارة عن تشديد واع للبلاد فى إطار المبادئ الاشتراكية⁽¹⁾.

إن برنامج طرابلس، إذن جعل المبادئ الاشتراكية تحل محل المبادئ الإسلامية، ولقد فعل ذلك خلصة ولم يطلب رأي الجماهير الشعبية التى ما كانت لتوافق لو استشيرت. ثم جاء ميثاق الجزائر ليؤكد أن "الكفاح من أجل تدعيم الاستقلال والكفاح من أجل للتصاىر الاشتراكى لا انفصام بينهما، والفصل بينهما يعد تنزيباً للثور القىادى لجماهير العمال والفلاحين"⁽²⁾.

لهذه الكيفية تجاهل ميثاق الجزائر المكافئة التى ماقتى الإسلام يحتلها فى مسيرة الجزائر لتاريخية، وكذلك الدور الحاسم الذى أداه فى تشكيل الشخصية الوطنية أولاً، وصيانتها ضد محاولات المسخ والتشويه ثانياً، وتمكينها فى نهاية المطاف من أن تتحرك من جندى لتقويض الأركان الاستعمارية وتؤكد للهوية الوطنية ونطلق للعلن لثورة أصيلة إسلامية لروح عربية للسان وإنسانية للمسمى.

إن الربط بين الكفاح من أجل تدعيم الاستقلال والكفاح من أجل للتصاىر الثىثار الاشتراكى عمل نظرى ينطلق من دوحمانية عميقة ولا يأخذ فى الاعتبار بعدى أساسيين لابد منهما لكل حركة تريد أن تصل إلى مداها دون انحراف ولاجمود، وهما بعد الاستمرارية وبعد التجندى والإبداع.

وإذا كانت الاستمرارية تعنى المحافظة على خيوط للتواصل التى ظلت تنظم مسيرة الشعب الجزائرى، فإن التجندى والإبداع يعطيان للمسؤول والمناضل قدرة التحطى بالمرونة اللازمة لتكثيف عملية الانتقال من المجال للنظرى إلى

(1) المصرون الأساسية لجهة للتحرير الوطنى 1954-1962، ص71.

(2) ميثاق الجزائر، ص36.

دائرة الفعل حسب الظروف والإمكانات التي تتحكم في تشكيل الواقع.

ومغالطة تاريخية رابعة وتتمثل في اعتبار أن البؤس المنقوع الذي كانت تعيش فيه الأغلبية الساحقة من الفلاحين والعمال كافة لجعل هذه الأخيرة تتأصل من أجل تحويل المجتمع تحويلاً جذرياً⁽¹⁾ في اتجاه البناء الاشتراكي. ولو كان هذا الادعاء صحيحاً لما انتظرت الجزائر سنة أربع وخمسين لإشغال فتيل الثورة ولما لاقت في فترتها الأولى تلك الصعوبات الكبيرة في جعل جماهير الشعب تقبل فكرة التغيير وتسامح بأشكال مختلفة في الكفاح المسلح.

ويزعم ميثاق الجزائر، أيضاً، أن التسيير الذاتي الذي لجأت إليه الثورة الجزائرية في العام الأول بعد استرجاع الاستقلال هو تعبير عن إرادة الفئات الكادحة في البلاد في الصعود إلى المسرح السياسي الاقتصادي وفي أن تتشكل كقوة قيادية. وهذا للتعبير بدل، مرة أخرى، على أن الذين تولوا صياغة ميثاق الجزائر لم يكونوا يعرفون الواقع الجزائري، لأن التسيير الذاتي في الواقع لم يكن نتيجة تخطيط مدروس، ولكنه فرض على السلطات الجزائرية الفتية بسبب رحيل الجالية الأوربية التي كانت تمتلك وسائل الانتاج وفي مقدمتها المساحات الشاسعة من الأراضي الخصبة، ولكي لا تبقى تلك الوسائل مهمة، وحتى تتم عمليات الحرث والبنر في خريف تلك السنة والتي أعطيت الإشارة للخضراء إلى الفلاحين والعمال فانتظموا في لجان للتسيير الذاتي ثم جاءت قرارات مارس ثلاث وستين وتسماتة وألف لتجعل من المبادرة إجراءات رسمية⁽²⁾.

إن لجان التسيير الذاتي لم تكن، كما توهم المنظرون الماركسيون، استمراراً للثورة ولا واحدة من الخصائص الرئيسية للانفتاح نحو الاشتراكية، لكنها كانت حتمية وكانت من البداية مبنية على أسس غير سليمة لأن تركيبتها البشرية لم تكن لتساعد على تحويله إلى أداة ثورية، ذلك أن أعضاء لجان التسيير لم يكونوا سوى نفس العمال والفلاحين الذي ظلوا في معظمهم أوفياء للكلون الذين كانوا يستغلون الجزائر، إذا كانت جبهة التحرير الوطني، لم تتمكن، طيلة سنوات الكفاح المسلح، من فصلهم نهائياً عن مستغليهم ومؤيدي السيطرة الأجنبية في بلادهم، فإن من المستحيل على قرارات مارس المرتجلة أن تحولهم إلى قوة قيادية.

وإلى جانب هذه المغالطات التاريخية وغيرها هناك التناقضات السياسية

⁽¹⁾ المصدر نفسه، ص 40.

⁽²⁾ Benamrane (Djillal) Agriculture et developpement en Algerie, SNED, Alger 1980-101 et suivantes.

التي لم تنطقن إليها لجنة صياغة ميثاق الجزائر والتي سوف تكون هي أساس جزء من الاحترافات التي وقعت فيه أيديولوجية جبهة التحرير الوطني والتي شكلت بالنتيجة، ولحداً من المرافيل الرئيسية التي منعت الثورة من التقدم في انتظار إجهاضها. ومن جملة هذه التناقضات مايلي:

1- إن ميثاق الجزائر، عندما يتحدث عن بنية المجتمع واتجاهه، يذكر أن "نواة برجوازية أكثر أهمية قد تشكلت في نهاية مائة وثلاثين سنة من الاستعمار، من كبار التجار وبالأخص من كبار ومتوسطي ملاك الأراضي، ولم تكن الفئات البرجوازية بمعناها الحقيقي تتجاوز 2.5% من عدد السكان العاملين⁽¹⁾ ويرى أن هذه البرجوازية كانت مؤثرة في الميدان الاقتصادي وكان لها نفوذ أيديولوجي وثقافي وسياسي في أوساط العمال والفلاحين⁽²⁾.

إن هذا الكلام يتناقض في جوهره مع ماورد في الباب الخاص بالأسس الأيديولوجية للثورة الجزائرية والذي جاء فيه "إن الكفاح من أجل انتصار المبادئ الديمقراطية قد تغفل بين الجماهير وحفز عملها وحدد سلوكها وأفانها ومن خلال المقاومة المسلحة ضد الامبريالية الفرنسية أصبحت للجماهير واحة بقوتها وقدرتها على حل مشاكلها بنفسها⁽³⁾. فإذا كان الأمر قد وصل فعلاً إلى هذا الحد، فإن تأثير البرجوازية غير ذي بال خاصة وأن التحليل يتعلق بفترة زمنية واحدة هي نهاية النظام الاستعماري.

2- إن ميثاق الجزائر يؤكد على ضرورة إبرار الديمقراطية الاشتراكية بواسطة الإدارة الفعالة التي تراقبها الجماهير، وفي نفس الوقت يعترف أن الدولة الجزائرية "احتفظت بالهيكل الإداري التي أقامها الاستعمار من أجل تأطير اقتصاد ليبرالي تترك فيه الوظيفة الاقتصادية للملكي وسائل الإنتاج والمقاولين ومتقني المهن الحرة⁽⁴⁾.

وإذا كان ميثاق الجزائر يعترف للبرجوازية، على ضائلة نسبتها، بتأثيرها البالغ أيديولوجياً وسياسياً وثقافياً في أوساط الجماهير للشعبية، فكيف يمكن التصديق بأن هذه الأخيرة سوف تتمكن من مراقبة الإدارة التي أنشئت في أساسها لتكون أداة مناهضة للسياسة الاشتراكية.

(1) نفس المصدر، ص 38.

(2) نفس المصدر، ص 39.

(3) نفس المصدر، ص 36.

(4) نفس المصدر، ص 39.

3- يرى ميثاق الجزائر أن ليراز الديمقراطية الاشتراكية يكون، كذلك بواسطة هيئات شعبية حقيقية تستر بلديات ديمقراطية⁽¹⁾. لكن هذه الهيئات الشعبية مدعوة، لتأدية دورها، إلى استعمال البيروقراطية الإدارية التي تشكل أكبر حكر على للتكوير الاشتراكي والديمقراطي للثورة⁽²⁾ وذلك بوصفها قوة اجتماعية سهر الاستعمار على تكوينها لتأييد سيطرته وللقيام بدور اقتصادي يتلامم فقط مع مصالحه.

4- يؤكد ميثاق الجزائر أن "الجماهير الكادحة في المدن والأرياف قادرة على قهر الصعوبات الناشئة على مقاومة وتخريب للقوى المناهضة للاشتراكية⁽³⁾، ومما لا شك فيه أن هذا للتأكيد يعبر عن مدى الوعي الذي تتحلى به تلك الجماهير لتكون في مستوى المهمة المستورة لها. لكن الميثاق يذكر في نفس الصفحة أن الكفاح من أجل للتصار الاشتراكية لايجري بطريقة مسجمة وأن للتناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ناجمة عن المستوى المنخفض للقوى الإنتاجية وتأخر الوعي الاجتماعي للعمال والتشويبات البيروقراطية لجهاز الدولة وضعف تمرکز النقابات والحزب⁽⁴⁾. فكيف يمكن للجماهير الكادحة أن تقهر الصعوبات وهي تعاني من تأخر الوعي الاجتماعي ومن التشويبات البيروقراطية التي يقوم بها جهاز الدولة.

5- إن ميثاق الجزائر يجعل في مرتبة واحدة الحزب والحكم الثوري في الجزائر، وإذا كان للحزب معرّفًا بواسطة نظامه الداخلي وقانونه الأساسي ومن خلال مشروع المجتمع الذي يعمل على تجسيده على أرض الواقع، فإن الميثاق اكتفى بالنسبة للحكم الثوري بقوله: "إليه المدافع عن مصالح الفئات الكادحة المشكلة لقواعده الاجتماعية، ولذلك فهو لا بد أن يصطدم بالفئات ذات الامتيازات التي تضم من جهة، أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج ومن جهة ثانية للبرجوازية البيروقراطية⁽⁵⁾."

فإذا كانت الفئات الكادحة هي القواعد الاجتماعية للحكم الثوري، فما هي القواعد الاجتماعية لحزب جبهة التحرير الوطني الذي تنص المادة الثانية من نظامه الداخلي على أنه يستمد قوته من الجماهير الفلاحية والجماهير العاملة

(1) نفس المصدر، ص 41.

(2) نفس المصدر

(3) نفس المصدر، ص 42.

(4) نفس المصدر، ص 43.

(5) نفس المصدر، ص 41.

ومن المادة الثانية من نظامه الداخلي على قائد الشعب في المعركة من أجل الاستقلال التام والاشتراكية والديمقراطية ومن أجل السلم الذي هو مربوط بمقتضيات تحرير الشعوب⁽¹⁾.

وبالإضافة إلى هذه المغالطات التاريخية والتناقضات السياسية، فإن ميثاق الجزائر قد عبر عن طموحات غير مشروعة لأنها طموحات لجنة صياغته لاغير. ولكنه يدعو لتحقيقها إلى اعتماد أداة لم يوفق في تعريفها بالوضوح لللازم.

أما عن الطموحات للمشروعة فإن الميثاق ينكر أن الشعب الجزائري "وجد نفسه، قبيل الاستقلال وبعد حرب تحريرية طويلة، مدعواً إلى اختيار النظام الأنسب لخصائصه من أجل تنظيم حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبما أن ثورتنا كانت، منذ ميلادها، ديمقراطية وشعبية بأوسع معاني الكلمة، فإن الجماهير الكادحة قد فتحت الطريق الموصلة إلى بناء مجتمع قائم على المبادئ الاشتراكية⁽²⁾. فإن هذا المؤتمر الأول للحزب يجب أن يكون أول نوفمبر جديد، أول نوفمبر الاشتراكية⁽³⁾.

كل هذه التتبعات غير صحيحة، لأن الشعب لم يشترك في عملية اختيار النظام الأنسب لتنظيم حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولأن إقرار الثورة الاشتراكية لم ينطلق من تحليل معمق للواقع الذي كان عليه الشعب للجزائري، ولا من تقييم موضوعي لمختلف المراحل التي قطعها ثورة أول نوفمبر.

وأما عن الأداة التي لابد منها لانتصار الثورة الاشتراكية في الجزائر، فإن ميثاق الجزائر يحصرها في حزب جبهة التحرير الوطني الذي ينبغي أن يكون طلائعياً ومن تركيبة اجتماعية قوامها الفلاحون والعمال والمتقنون الثوريون.

وإذا كان هناك اختلاف في التسمية بين الحزب في برنامج طرابلس وفي ميثاق الجزائر، إذ الأول جماهيري والثاني طلائعي، فإن التركيبة الاجتماعية لم تتغير وفي ذلك أكبر دليل على عدم جدية المنظرين، وسوف نرى أن عدم الحسم في مثل هذه الموضوعات الهامة هو الذي سيمنع حزب جبهة التحرير الوطني من تأدية دوره على الوجه الأكمل وهو الذي سيؤدي به إلى التحول

(1) نفس المصدر، ص 121.

(2) نفس المصدر، ص 14.

(3) نفس المصدر، ص 171.

شيئاً فشيئاً إلى جهاز إداري تابع للإدارة في أحسن الحالات.
وبعد اختتام المؤتمر الأول للحزب ودراسة مختلف اللوائح والمقررات الصادرة عنه، يحق لنا القول: إن الأيديولوجية لجبهة التحرير الوطني قد جمدت عملياً غداة استرجاع البلاد سيادتها الوطنية، وأن الجزائر قد انطلقت، في جمع عملية البناء، بالأيديولوجية جديدة هي، نظرياً، الأيديولوجية الاشتراكية.

الخاتمة

إن الذين تعاملوا ويتعاملون مع تاريخ الثورة الجزائرية، حتى الآن، لم يفعلوا ذلك إلا وكأنهم يؤرخون لحرب تحريرية أو لأحداث نموية، أو لشكل من أشكال الحرب الأهلية التي ليست لها منطلقات أيديولوجية واضحة، بل إن معظم من كتب إلى يومنا هذا، لايقرون بوجود أيديولوجية خاصة بجبهة التحرير الوطني، وأكثر من كل ذلك، فإن ثمة من إشارات الدولة للجزائرية أنفسهم وممن تقلدوا مناصب سياسية عليا يسبرون في هذا الاتجاه ويدعمون هذا الادعاء.

وإذا كان يقبل من المؤرخين والمفكرين والسياسيين أن ينكروا على جبهة التحرير الوطني كونها حركة سياسية أصيلة تمتلك مشروع مجتمع متكامل، مغاير، تماماً لصورة المجتمع الذي أقامته فرنسا الاستعمارية، فإن ذلك مرفوض من الجزائريين الذين يفترض فيهم أن يكونوا أكثر إدراكاً لحقيقة مايجري في بلادهم وأقرب إلى فهم غيرهم خاصة إذا كان هؤلاء ينطلقون من موقع المدافع عن المصلحة العليا لوطنهم.

فالمثقفون الفرنسيون وفي مقدمتهم المؤرخون يعرفون في قرارة أنفسهم، إن الحركة الوطنية الجزائرية قبل سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف، كانت تنطلق من أيديولوجيات متقاربة جداً وأنها جميعاً تتناقض مع الواقع الاستعماري، لكن مصلحة فرنسا لاتمكن في العمل على بلورة ذلك التقارب حتى لايتشكل الوحدة التي تقود إلى تعبئة الجماهير الشعبية من أجل استرجاع السيادة الوطنية، ولذلك، فإلهم كانوا، بكتاباتهم المتنوعة، يهدفون، بدلا من البلورة، إلغاء ذلك للتقارب بإبراز الاختلاف الصارخ الذي يميز الوسائل المعتمدة من طرف كل تشكيلة سياسية وطنية لتقويض أركان الاستعمار، وبالتركيز على توسيع الهوة بين التيارات السياسية للوطنية العاملة على الساحة الجزائرية، لايتبينهم شيء عن العمل من أجل تحقيق ذلك، ونظراً لسيطرتهم على مختلف الكليات التي تستقبل الإطارات الجزائرية في مرحلة مابعد التخرج

الجامعي، فإنهم قد ضموا استمرارية فكرهم بواسطة الأعلام الوطنية.

ولقد شاهدنا، في الربع الأخير من هذا القرن، تقاسم الأوار بين العسكريين والسياسيين الفرنسيين، الذين جردوا أعلامهم لتقديم تاريخ فترة الكفاح المسلح في شكل مذكرات وشهادات حية تحاول تجريد الحركة الجهادية في الجزائر من كل مقوماتها، وبين المؤرخين الذين أصبحوا يوظفون تلامذتهم الجزائريين لتقرير آرائهم التي لا تختلف في جوهرها عن آراء العسكريين والسياسيين المذكورين آنفاً.

هكذا وقع غزو المكتبات الجزائرية بمطبوعات تنتق في معظمها على أن ماوقع في الجزائر ابتداء من ليلة الفاتح من نوفمبر سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف لم يكن ثورة بل مجرد حرب تحريرية استهدفت الحصول على الاستقلال الوطني⁽¹⁾. وإذا كان هذا التعبير يبدو بريئاً، في ظاهره، فإنه، في الواقع، يتجاوب مع أهداف المدرسة الاستعمارية التي ترمي إلى إجهاد الثورة التحريرية من جهة وإلى تبرير الغزو الاستعماري من جهة ثانية. وبالفعل، ورغم مقاومة بعض الأعلام الوطنية، فإن التعبير المذكور قد أصبح هو السائد سواء في معظم الأبحاث العلمية أو حتى في أغلبية الوثائق الرسمية، وأكثر من ذلك، فإن استرجاع الاستقلال الوطني، وهو التعبير الصحيح⁽²⁾، لم يتحقق، في منظور تلك الكتابات، بفضل ماقمته للشعب الجزائري من تضحيات جسام في إطار حركة جهادية شاملة قادت بها جبهة التحرير الوطني، لكنه جاء نتيجة حتمية تاريخية ويفضل تفهم الجنرال ديغول، ومن ناحية أخرى، فإن "العروبة والإسلام لا دخل لهما في تحرير الجزائر"، ومن هذا المنطلق فإن الدولة الجزائرية التي تقام بعد "الحصول" على الاستقلال يجب أن تكون لائكية ومتوجهة نحو الغرب المسيحي عبر حضارة البحر الأبيض المتوسط.

فلنحضر كل هذه المزاعم الزائفة، شرعاً في إنجاز هذه الدراسة التي قادتنا بالتدريج إلى تسليط الضوء على العديد من المواضع الغامضة وإلى الخروج للقراء بمجموعة من الاستنتاجات التي لاكتبت وجود مشروع مجتمع خاص

⁽¹⁾ TRIPPER (PHILIPPE) AUTOPSIE DE LA GUERRE D'ALGERIE. P.54 et suivantes.

⁽²⁾ إن استعمال: الحصول على الاستقلال يثبت الموقف الاستعماري للقاتل: إن فرنسا في الجزائر لم تمتد على دولة قائمة بذاتها ولكنها جاءت لإتلاف مجموعة من القبائل كانت تعاني من سيطرة الاحتلال التركي. والاستعمار الفرنسي هو الذي ساعد على تكوين الأمة الجزائرية من مجموعة من العناصر أممها: العرب والبربر والأوربيون واليهود.

بجبهة التحرير الوطني فحسب ولكنها تكشف، أيضاً، عن وجود مؤامرة كبرى شرع في تنفيذها منذ ما قبل وقف إطلاق النار قصد إجهاض الثورة وإفراغها من محتواها الحقيقي، وفيما يلي نوجز أهم هذه الاستنتاجات:

1- إن جبهة التحرير الوطني بنت شرعية لنجم شمال أفريقيا⁽¹⁾، ولم تكن أيديولوجيتها، عشية بدء الكفاح المسلح سوى نفس أيديولوجية النجم التي راجعتها وأثرتها مؤتمرات حزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

ولقد كانت هذه الأيديولوجية، منذ صياغتها الأولى، بيّنة، واضحة المعالم تتلّقى من واقع الشعب الجزائري فتضبطه بقية ثم تحدد سبل تغييره وتضع الخطوط العريضة للمجتمع الجديد المزج بناؤه بعد التخلص من الهيمنة الأجنبية.

أما واقع الشعب الجزائري المشار إليه، فتميزه أوضاع لظلم والتعسف والاستبداد والاستغلال المفروضة على الجماهير الشعبية بواسطة قوانين و أوامر لاتخضع لأي منطق⁽²⁾، بل هما فقط خدمة مصلحة غلاة المعمرين الذين يجمعون بين أيديهم الأراضي الخصبة والأموال الطائلة والسلطة المطلقة، ويتميز ذلك الواقع، أيضاً، بوجود أصناف من الجزائريين فطموا على حب الاستعمار، وتشبع جزء منهم بأفكاره فصاروا يظالمون بالمساواة الموهومة مع الأوروبيين تارة أخرى، ولإبقاء هذه الأصناف تعيش على الأوهام وتجري وراء الأحلام، كانت السلطات الاستعمارية تصدر من حين لآخر قانوناً إصلاحياً يبقى حبراً على ورق بسبب معارضة الكولون له.

وزيادة على كل ما تقدم، فإن واقع الشعب الجزائري يعني كذلك أمية أكثر من 90% من السكان، وتجهيلاً منظماً من أجل فصل المجتمع الجزائري عن أسسه التاريخية ومنطقاته الحضارية، وبطالة فعالة بالنسبة للأغلبية الساحقة من المواطنين والمواطنات، واعتصاماً متواصلًا لملكية الأعراس والأفراد.

وإذا كان هذا هو الواقع، فإن سبل تغييره تمر حتماً بضرورة العمل على تقويض أركان الاستعمار الذي يؤيد حالة التبعية ويسد طريق التطور والتقدم في وجه الشعب الجزائري، وفي هذا المجال، فإن توجه نجم شمال أفريقيا واضح للغاية إذ تدعو إلى استعمال جميع الوسائل الممكنة للقضاء على النظام

(1) الملحق رقم 3.

(2) انظر الباب الثالث، حيث تفصيل الأسس التاريخية لجبهة التحرير الوطني.

الاستعماري، ويرى أن الكفاح المسلح يأتي في مقدمة هذه الوسائل، لأن التاريخ القريب أثبت أن غلاة المعمرين لا يفهمون سوى لغة العنف لكن الكفاح المسلح وحده لا يكفي، ولذلك يجب أن يكون مشفوعاً بعمليات واسعة النطاق لتوعية الجماهير الشعبية بحقيقة الواقع المفروض عليها ولتكوينها سياسياً بحيث تسهل تعبئتها في الوقت المناسب ففي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى فتح المدارس الحرة لاستقبال ما أمكن من أبناء المواطنين قصد تعليمهم مبادئ اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا ومن أجل غرس الروح الوطنية في نفوسهم⁽¹⁾، وإلى تكوين فروع الكشافة الإسلامية في مختلف أنحاء الوطن وإنشاء الجمعيات الخيرية لمواساة للفقراء والمساكين ولتكوين فئات مفتوحة في اتجاه الجماهير الشعبية الواسعة، أما أكبر إنجاز فيبقى هو تأسيس المنظمة الخاصة التي أسندت لها مهمة تكوين المناضلين للشباب تكويناً عسكرياً وبيولوجياً استعداداً لخوض المعركة الحاسمة.

وعلى إثر استرجاع الاستقلال الوطني وإجلاء قوات الاحتلال، فإن الجزائر تشكل حكومة ثورية وتتبنى جيشاً وطنياً مباشرة بعد انتخاب المجلس التأسيسي بواسطة الاقتراع العام، وفي الجزائر المستقلة تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية وتستعيد الدولة جميع البنوك والمناجم والمسك الحديدية والموانئ والمصالح العمومية التي كانت مخصصة من طرف الغزاة، كما أنها تصدر الملكيات الكبيرة التي استحوذ عليها الإقطاعيون والمعمرين والجمعيات المالية، وتوزعها على الفلاحين الصغار مع احترام الملكية الصغيرة، والمتوسطة واسترجاع الأراضي والغابات التي استولت عليها للدولة الفرنسية، وفي مجال آخر، يكون التعليم مجانياً وإجبارياً وعريباً في جميع المراحل، وتعرف الدولة الجزائرية لمواطنيها بالحقوق النقابية وتكوين التنظيمات العمالية وتنظيم الإضرابات وتسن القوانين الاجتماعية، وتقدم للمساعدات الفورية للفلاحين وذلك في شكل قروض معفاة من دفع الفوائد تخصص لشراء الآلات والبنود والأسمدة وتنظيم الري وتحسين المواصلات إلى غير ما تحتاج إليه الزراعة العصرية لأن الجزائر بلد زراعي بالدرجة الأولى.

وبخلاصة القول، فإن مشروع المجتمع الذي وضعه نجم شمال أفريقيا والذي جاءت جبهة التحرير الوطني لتجسيده على أرض الواقع، يحمل في طياته دعوة إلى العمل من أجل القضاء على ولع بتقل كاهل الشعب الجزائري

(1) انظر الفصل الثالث من الباب الأول.

وذلك دون التوقف عندما يسمى بالقواعد الأخلاقية أو الشرعية الوسائل أو عند أية حقيقة غير حقيقة العمل، وإلى استرجاع الاستقلال الوطني ليس كحادث متوقع ومرغوب فيه وكاف ولكن كحادث أكيد وضروري يندرج في إطار تسلسل تاريخي من أجل إنجاز ثورة شاملة تؤدي إلى تغيير الجزائر تغييراً جذرياً في هياكلها وهياتها وفي ثرواتها الطبيعية والبشرية، وتستهدف تحرير الأرض وتحرير الإنسان باعتبار العاملين متكاملين ولا يمكن لإحدهما أن يتم بدون الأخرى.

2- إن أيديولوجية الحركة المصالية تلتقي في خطوطها المريضة مع باقي الأيديولوجيات الوطنية التي كانت سائدة في الجزائر قبل سلة أربع وخمسين وتسع مائة ألف، لكنها تختلف معها حول مجموعة من النقاط الجوهرية التي يأتي في مقدمتها الكفاح المسلح كوسيلة لا بد منها لاسترجاع السيادة الوطنية.

3- إن الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن حركة وطنية، بل تنظيمياً تابعاً للحزب الشيوعي الفرنسي وحريصاً على تطبيق تعاليم الذين تدعو الأممية الشيوعية إلى عدم الانضمام إلى الحركات الثورية في المستعمرات، وعلى هذا الأساس، ظل محافظاً على كيانه المستقل ورفضاً للنزبان في جبهة التحرير الوطني حتى كان وقف إطلاق النار.

ومما لا شك فيه أن ثمة عوامل كثيرة منعت الحزب الشيوعي الجزائري من أن يصبح تشكيلة سياسية وطنية وفي مقدمتها سيطرة العنصر الأوروبي على الهيئات القيادية ثم أيديولوجيته التي ترفض الاعتراف بثورية الفلاحين الجزائريين وتؤمن باستحالة تحرير الجزائر قبل انتصار البروليتاريا في فرنسا.

إن هذه الحقيقة لم تمنع بعض الشيوعيين الجزائريين من، الالتحاق فرادى بصوف جبهة التحرير الوطني، قد جاء في وثيقة وادي الصومام أن ذلك الالتحاق لم يكن بريئاً في غالب الأحيان، إذ كانت القيادة الوطنية تهدف إلى توظيف أولئك العناصر في فترة مابعد استرجاع الاستقلال الوطني، ولقد تبين، بعد اتفاقيات أفيان، أن تحطيل مؤتمري وادي الصومام كان صحيحاً، لأن الشيوعيين الذين شاركوا في الثورة سرعان ما انفصلوا عن جبهة التحرير الوطني وراحوا يعملون مع رفاقهم على التآمر ضدها مما جعل الرئيس أحمد بن بلة يصرح قائلًا "إننا لا نريد اتخاذ إجراءات المنع ضد الحزب الشيوعي الجزائري لكننا نرى أن نشاطه يتناقض مع مصلحة البلاد ولا يعتمد إلا على الديماغوجية" إننا لا نعترف للشيوعيين بحق التقييم لأنهم لم يقوموا بشيء يذكر

في سبيل تحريرنا⁽¹⁾.

وعلى الرغم من عدم المشاركة الفعلية في ثورة التحرير، فإن الحزب الشيوعي الجزائري قد تمكن، بواسطة مجموعة من إدارته المنتمين في صفوف جبهة التحرير الوطني في الخارج، من العبث بالنصوص الأساسية وجعل الانحراف الأيديولوجي يصبح حقيقة ملموسة ابتداء من الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية⁽²⁾.

4- إن مؤتمر وادي الصومام لم يكن انحراف كما يدعي البعض، بل كان منعطفاً حاسماً في تاريخ الثورة. وقد تمكن بحكمة ولكاه كبيرين من إثراء أيديولوجية جبهة التحرير الوطني انطلاقاً من تقييم واقعي للمرحلة المقطوعة منذ أول نوفمبر عام أربعة وخمسين وتسعمائة ألف، واعتماداً على الإمكانيات الوطنية بالدرجة الأولى. وكانت أهم عناصر الإثراء هي:

أ- إقرار مبادئ القيادة الجماعية وأولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري.

ب- ترويض الثورة بهيآت قيادية عليا وموحدة.

ج- فتح المجال أمام الإطارات المتشعبة بأيديولوجيات وطنية أخرى غير أيديولوجية جبهة التحرير الوطني لتولي مسؤوليات قيادية على جميع المستويات، وذلك حتى يحال بينها وبين السلطات الاستعمارية التي قد تلجأ إلى توظيفها ضد الثورة. ولكي يتحقق الإجماع الوطني حول مبدأ الكفاح المسلح من أجل استرجاع السيادة الوطنية المقتضية.

د- توحيد النظام العسكري بالتمسك لجميع الولايات.

هـ- وضع الخطوط العريضة لهيكلية جميع شرائح المجتمع الجزائري قصد ضمان مشاركتها الفعلية في العمل الثوري بجميع أنواعه وعلى كافة مستوياته.

و- ضبط السياسة الخارجية للثورة.

ز- تأكيد شروط التفاوض مع العدو، وهي نفس الشروط المنصوص عليها في بيان أول نوفمبر مع توضيحات بالتمسك لتعيين المفاوضين الذين

⁽¹⁾ BUY (français) LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE DIFFUSION LA LIBRAIRIE FRANCAISE. PARIS 1965. P 50 ET SUIVANTES.

⁽²⁾ لمزيد من التفصيل حول الموضوع، انظر الفصلين الثاني والثالث من الباب الثالث.

لا يمكن أن يكونوا من غير جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد للشرعي للشعب الجزائري، وبالنسبة لوحدة التراب الوطني التي تحتفظ بالحدود المسطورة عشية اندلاع الثورة بما في ذلك الصحراء.

5- إن الحكومة الفرنسية للمتتالية قد حاولت، بجميع الوسائل، إرغام جبهة التحرير الوطني على تعديل مواقفها الأساسية لكنها لم تفلح. وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى مساعي قيمولي وإيكارفور وأخيراً الجنرال ديغول.

6- إن جزءاً هاماً من أيديولوجية جبهة التحرير الوطني قد تجسد على أرض الواقع خلال فترة الكفاح المسلح ويُمثل ذلك في الانقلاب الجذري الذي حصل في ذهنية للمواطنين والمواطنات وفي التمكن من توعية الجماهير الشعبية وتعبئتها من أجل تحقيق الأهداف المسطورة في النصوص الأساسية للثورة.

7- إن جبهة التحرير الوطني قد تمكنت من تزويد الشعب الجزائري بمؤسسات قارة وهيكل اقتصادية ثابتة وإدارة وطنية وتسييرها مجالس شعبية منتخبة ديمقراطياً كما أنها أنشأت مجالس للقضاء والصحة والتعليم بالطريقة التي تضمن الثورة لكن اتفاقيات إيفيان حملت في طياتها بذور الإجهاض لكل ذلك.

8- إن الانحرافات الأيديولوجية قد ظهرت عندما أعطيت لمجموعة من المثقفين المعروفين بنزعتهم الماركسية فرصة التجمع بتونس في إطار أسرة تحرير للسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، فراحوا يفسفون للثورة انطلاقاً من مشاربهم الفكرية والثقافية صير آبهين بواقع للشعب العربي المسلم في الجزائر.

وإذا كانت تلك الانحرافات قد ظهرت بكيفية محتشمة سنة ستين وتسعمائة وألف من خلال النصوص التي صادق عليها للمجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال الدورة التي دامت أشغالها في طرابلس من يوم 1959/12/16 إلى يوم 1960/1/18، فإنها تجذرت بواسطة برنامج طرابلس الذي أعلن على الورق انتقال الثورة الجزائرية من ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ العربية الإسلامية إلى ديمقراطية شعبية لا تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية.

9- إن برنامج طرابلس قد حافظ على كثير من الخطوط العريضة لأيديولوجية جبهة التحرير الوطني، لكنه وضع إلى جانبها مفاهيم ومصطلحات جديدة منقولة عن الأيديولوجية الماركسية ولا علاقة لها بحقيقة الثورة وواقعها

في الجزائر. ولقد أدى ذلك بالتدريج لجعل الجماهير الشعبية تتخلى شيئاً فشيئاً عن التراماتية تجاه جبهة التحرير الوطني إذ لم تعد تجد نفسها في مشروع المجتمع المعبر عنه بواسطة البرنامج المذكور.

10- إن انتقال الثورة الجزائرية من ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ العربية الإسلامية إلى ديمقراطية شعبية اشتراكية لم يحصل إلا على الورق ولم يأخذ في الاعتبار ضرورة أولوية الجماهير الشعبية الواسعة واشتراكها في اتخاذ القرار حتى تشعر بمسؤوليتها على الإسهام بفعالية في تطبيقه.

11- إن ميثاق الجزائر، بدلاً من أن يضع حداً للانحراف، فإنه عمل على تعميقه بواسطة ما أضافه من مغالطات تاريخية وفكرية وطلاقة، في إثراء برنامج طرابلس من تقييم سطحي للواقع الجزائري غداة استرجاع الاستقلال الوطني، ومن اعتماد دراسات نظرية لا علاقة لها بتموجات الشعب العربي المسلم في الجزائر.

فالقرار المتعلق ببحث الثورة الاشتراكية في الجزائر والذي صادق عليه المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد في فترة ما بين السنتين عشر والواحد والعشرين من شهر أبريل سنة أربع وستين وتسماعته وألف لم يكن متوقعاً من طرف المناضلين ولا منتظراً من قبل للجماهير الشعبية الواسعة، لقد كان، فقط، استجابة لرغبة بعض المثقفين المتشبعين بالفكر الماركسي والبعدين كل البعد عن واقع الشعب.

12- إن ترسيخ الانحراف الأيديولوجي قد ترتب عليه تجميد القواعد المناضلة وتحبيد الجماهير الشعبية. ولقد كان على القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني أن تعتمد قبل كل شيء، إلى تكوين الإطارات والمناضلين فكرياً وثقافياً ثم تمسك إليهم مهمة رفع مستوى الوعي لدى الإنسان الجزائري قصد إعداده للدخول إلى مرحلة جديدة من مراحل البناء ذلك أن المواطن لا يعرف نوع وطبيعة البناء المطلوب منه المساهمة في تشييده فإنه يكون عاجزاً عن القيام بدوره وغير مهتم بما يجري من تغيير حوله.

13- إن عدم التصدي للانحراف الأيديولوجي وعدم اللقطن إلى ضرورة تزويد إطارات جبهة التحرير الوطني ومناضليها بالتكوين الفكري والسياسي اللازم لتأدية مهامهم في ميادين التوجيه والتخطيط والرقابة والتوعية مما للذات أدباً بالتدريج إلى تهيمش الجماهير الشعبية وإلى إجهاض ثورة نوفمبر بواسطة الأحداث التي وقعت في اليوم الخامس من شهر أكتوبر سنة ثمان وثمانين،

وتسعمائة ولف.

14- على الرغم من انعقاد المؤتمر الأول للحزب وانتخاب اللجنة المركزية والمكتب السياسي، والمصادقة على القانون الأساسي والداخلي، وعلى كثير من المقررات واللوائح القيمة: وعلى الرغم كذلك، من إيجاد برنامج عمل دقيق وواسع، وتبسيط كثير من الأضواء على بعض المفاهيم الغامضة، ومحاولة وضع سلم إجمالي لتوضيح العلاقات بين مختلف هيئات الدولة وأجهزتها، رغم كل ذلك فإن الوضع لم يتغير؛ إطلاقاً، بل إن انفضاض المؤتمر كان منطلقاً جديداً لمزيد من التناقضات والمشاكل الوطنية التي ترجع في أساسها إلى مجموعة من الأسباب التي يمكن تلخيصها كالآتي:

أ- إن التشكيلة البشرية للهيئات المنبثقة عن المؤتمر لم تكن قادرة على التغيير، فكرياً خاصة، عن مطامح الجماهير الشعبية، بالإضافة إلى كونها، رغم كل ماوقع، لم تتخلص من تناقضات الماضي وسلبياته التي كانت من الأسباب الرئيسية التي فجرت الأزمة السياسية التي عرفتها البلاد بعد الاستقلال مباشرة.

فالتشكيلة على هذا الأساس، تحملت مسؤولية قيادة الثورة قبل أن تتمكن من حل مشاكلها الخاصة، التي لها صلة متينة بالقضايا الوطنية، وزيادة على هذا الداء العضال فإن الأمين العام للحزب كان ضعيفاً جداً أمام جاذبية الزعامة والحكم الفردي، لأجل ذلك، وبمجرد أن تم تكسيب للهيئات. المنتخبة، راح يدير المبادئ ويتعسف في تصرفاته مع المؤسسات والإطارات، فاتحاً المجال من جديد لأشباح الخوف وعدم الاستقرار ومستحوذاً على صلاحيات الحزب والدولة من القاعدة إلى القمة، الأمر الذي انتهى، بدون إطالة ومن جديد إلى تكريس سياسة الارتجال في جميع الميادين، وإلى تميع نتائج المؤتمر وإيجاد كافة المبررات للتغيير بجميع الوسائل.

ب- إن المعارضة، رغم مشاركتها فعلياً في المؤتمر، ورغم كل مقاومتها به من مناورات على جميع الأصعدة، وعندما لم تحرز على ماكانت تتأمله من مكاسب في جميع الميادين، وعوضاً عن أن تخضع لمبدأ المركزية الديمقراطية الذي يخضع الأقلية لرأي الأغلبية، فتتخلى عن النزاع لتتاضل لدخل الأطر التشريعية التي حدتها المؤتمر، بدلاً من كل ذلك، فإنها لم تلق السلاح ومستظل المعارك المتقطعة تهدد بنشوب الحرب

الأهلية إلى نهاية عام 1964م حيث تمكن الجيش الوطني الشعبي من السيطرة على المناطق المشوشة.

ج- إن تمكن بعض الماركسيين من الاستيلاء على مناصب حساسة في الحزب وفي الدولة لم يكن من شأنه أن يحدث الثقة والاطمئنان في نفوس مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني الذين بدلوا يتنمرون من الوضع وينادون بالتغيير منذ الساعات الأولى التي تلت اختتام أشغال المؤتمر.

د- إن المنظمات الجماهيرية، على الرغم من التغيير، لم تتحول نهائياً، إلى هيئات تستجيب فقط للخصائص المميزة لكل فئة من السكان، ولضرورة مضاعفة إمكانيات حركة الحزب في عمله الهائل لتعبئة الجماهير من أجل إنجاح الثورة الاشتراكية في الجزائر.

فبدلاً من ذلك، استمرت تلك المنظمات في اعتبار نفسها كياناً سياسياً يمكن أن يستقل بذاته، ومن حين لآخر، صارت تقوم كثيراً ما تختم أغراض المعارضة، مساهمة بذلك في عملية كبح إدارة المناضلين في التصدي لكل التناقضات المشار إليها أعلاه.

هـ- تعرض العديد من الشخصيات السياسية إلى أنواع من الظلم والاضطهاد، ابتداء من المضايقات والملاحقات وانتهاءً بالوضع تحت الرقابة الجبرية والسجن أو النفي إلى الصحراء، وتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي أدى إلى تكاثر البطالة وانتشار الفوضى والفساد في جميع المجالات، وانعدام الأمن والاستقرار.

و- خلاصة القول، فإن أيديولوجية جبهة التحرير الوطني قد أثريت مرات عديدة خلال الفترة التي حددناها لهذه الدراسة لكنها، تعرضت إلى مجموعة من الاعتداءات التي قادت إلى انحرافها بالتكوير وإلى تجديدها الفعلي من طرف المؤتمر الأول للحزب الذي انعقد بالجزائر في الفترة ما بين 16 و 21 أبريل سنة 1964م، وكما لا يخفى على أحد، ليس هناك مثل التجديد خفياً للإبداع وإجهاضاً للتجربة وإفراغاً للنصوص من مضامينها الإيجابية.

وعلى الرغم من كل ذلك، وبعد كل الوقت الذي قضيناه مع النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ونؤكد أن المشروع الذي وضعته ثم أثريته هذه الأخيرة مازال صالحاً لتحقيق المستقبل الأفضل بالنسبة للجزائر، وأن الأهداف

الرئيسية المعسورة فيه لم تتحقق بعد رغم مرور أكثر من ثلاثين سنة على استرجاع الاستقلال الوطني. وبالفعل، فإن الثورة الجزائرية قد استهفّت "محو النظام الاستعماري في الجزائر" بواسطة تحرير الأرض وتحرير الإنسان. ولأن الإنسان الجزائري لم يتحرر بعد، ولأن الأرض في الجزائر مازالت تشكو آثار العدوان الاستعماري عليها، فإننا نعتبر أن نظام الاستعمار الجديد قد وظف عناصره في مجالات التربية والإعلام والثقافة من أجل تكوين إنسان جزائري تابع وعاجز عن الارتقاء إلى مستوى أيديولوجية جبهة التحرير الوطني التي أدار لها ظهره في أول فرصة تفتحت له، وكان ذلك بمناسبة أحداث الخامس من شهر أكتوبر سنة ثمان وثمانين وتسعمائة وألف



الفهرس

5	مقدمة الجزء الثاني.....
7	الباب الثاني: بناء المجتمع الجزائري الجديد وتطويره.....
8	الفصل الأول: الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة.....
9	التوجهات الأساسية.....
9	1 - التوجه السياسي.....
10	2 - التوجه الاقتصادي والاجتماعي.....
10	3 - التوجه الحضاري.....
15	* موقف للحكومة الفرنسية من الثورة وتطورها.....
29	* مواجهة الصعوبات الأولى.....
37	* هجومات العشرين أوت 1955 أهدافها ونتائجها.....
44	الفصل الثاني: المجتمع الجزائري الجديد وكيفية تنظيمه.....
46	أ - في مجال السياسة الداخلية.....
52	1 - ميّات قيادة الثورة.....
55	2 - أولوية السياسي على العسكري.....
70	ب- في المجال العسكري.....
71	ج- في مجال الثقالة والاقتصاد.....
78	د- خلاصة الفصل.....
80	الفصل الثالث: التطبيق العملي لأهداف جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر وادي الصومام.....
81	تقييم آخر للنتائج وادي الصومام.....
98	الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.....
102	من حرب العصابات إلى حرب الواقع.....
107	التخطيط للعمل السياسي.....
116	1- في اتجاه الأمم المتحدة.....
117	2- في اتجاه للمنظمة الأورو آسيوية.....
118	3- في اتجاه الحلف الأطلسي.....
119	خلاصة الفصل:.....

123	الباب الثالث.....
123	التحولات الفكرية الكبرى.....
124	الفصل الأول: الإثراء الثالث لتصوص جبهة التحرير الوطني.....
125	-الضباط الجزائريون القلائمون من الجيش الاستعماري.....
127	مناورات الجنرال ديغول وحق الشعب الجزائري في تقرير المصير:.....
132	دوافع رضوخ ديغول للتفاوض مع G.P.R.A.....
135	المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثانية:.....
144	الفصل الثاني: من ثورة التحرير إلى الثورة الديمقراطية الشعبية.....
145	الفعل ورد الفعل قبل التفاوض:.....
151	الثورة الجزائرية في مرحلتها الثالثة:.....
156	المفاوضات ووقف إطلاق النار:.....
189	الحزب والمنظمات الجماهيرية:.....
194	الفصل الثالث: أوضاع الجزائر غداة استرجاع السيادة الوطنية.....
195	المناخ الاستعماري:.....
200	التسابق إلى المنطقة:.....
209	مواجهة الأوضاع الموروثة عن الاستعمار:.....
217	الانزلاق نحو الحكم الفردي:.....
220	قراءة فاحصة لميثاق الجزائر:.....
228	الخاتمة.....



BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

رقم الإيداع في مكتبة الأسد الوطنية

تاريخ الجزائر المعاصر : دراسة/ محمد العربي الزبيري- دمشق:
اتحاد للكتاب العرب، 1999- ج(1)، ج(2)؛ 24سم.

2- العنوان

1- 961.5 ز ب ي ت

3- الزبيري

مكتبة الأسد

ع- 2000/8/1338-





هذا الكتاب

دراسة جادة موحية تبعث على التفكير في مجمل معطيات التاريخ،
في قطعة هامة من الوطن العربي تحمل تاريخاً نضالياً حافلاً
بالانتصارات والتضحيات لتحقيق الديمقراطية، بعد الحرية والاستقلال.

ثمن النسخة ٢٧٥ ل.س. في القطر

٣٢٥ ل.س. في أقطار الوطن العربي

مطبعة اتحاد الكتاب العرب

دمشق